وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

دور مؤسسات العولمة الإقتصادية في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19

مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

إيمان ينون

هجيرة بوحيضر

إشراف الأستاذ:

كريم بودخدخ

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د.حناش إلياس	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	رئيسا
د. بودخدخ كريم	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
د. عيان حكيم	أستاذ مساعد أ	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

دور مؤسسات العولمة الإقتصادية في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19

مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص : إقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

إيمان ينون

هجيرة بوحيضر

إشراف الأستاذ:

كريم بودخدخ

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د.حناش إلياس	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	رئيسا
د. بودخدخ كريم	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
د. عيان حكيم	أستاذ مساعد أ	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء والشكر

إهداء

إلى أمي وأبي حفظهما الله؛

إلى إخوتي وأخواتي كل بإسمه،

إلى كل من يعرفنا ويكن لنا ذرة محبة في قلبه.

ينون إيمان

إهداء

إلى أمي وأبي حفظهما الله؛

إلى عائلتي الصغيرة زوجي ورفيق دربي الذي كان لي السند والمعين في إتمام العمل،

إلى أختي وقدوتي في الحياة رقية؛

إلى إخوتي وأخواتي كل بإسمه، إلى كل أولاد إخوتي؛

إلى كل روح خطفها الوباء.

بوحيضر هجيرة

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره الذي أتم علينا بنعمته بإكمالنا هذا العمل ووفقنا إليه، كما نتقدم بجزيل الشكر لأستاذنا المشرف"**بودخدخ كريم**" الذي قدم لنا كل التوجيهات والنصائح القيمة لإكمال عملنا.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء وشكر	
فهرس المحتويات	I–II
فهرس الجداول والأشكال	III–VI
مقدمة	أ –و
الفصل الأول: مؤسسات العولمة الإقتصادية وأدوارها المعاصرة	ص 7–60
تمهيد	ص 8
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العولمة الإقتصادية	ص 9
المطلب الأول: ماهية العولمة الإقتصادية	ص 9
المطلب الثاني: أهداف العولمة الإقتصادية	ص 15
المطلب الثالث: أنواع العولمة الإقتصادية	ص 16
المبحث الثاني: دور الصندوق النقد الدولي كأحد مؤسسات العولمة الإقتصادية	ص 18
المطلب الأول: ماهية صندوق النقد الدولي	ص 18
المطلب الثاني: موارد صندوق النقد الدولي	ص 25
المطلب الثالث: السياسات التمويلية لصندوق النقد الدولي	ص 27
المطلب الرابع: القروض والتسهيلات التمويلية لصندوق النقد الدولي	ص 29
المبحث الثالث: دور مجموعة البنك الدولي كأحد مؤسسات العولمة الإقتصادية	ص 31
المطلب الأول: تعريف مجموعة البنك الدولي	ص 31
المطلب الثاني: مؤسسات مجموعة البنك الدولي	ص 32
المطلب الثالث: آليات تمويل مجموعة البنك الدولي	ص 44
المطلب الرابع: سياسة الإقراض من طرف مجموعة البنك الدولي	ص 47
المبحث الرابع: المنظمة العالمية للتجارة كإحدى مؤسسات العولمة الإقتصادية	ص 55
المطلب الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة	ص 55
المطلب الثاني: مهام المنظمة العالمية للتجارة	ص 58
المطلب الثالث: مبادئ منظمة العالمية للتجارة	ص 59
خلاصة	ص 60
الفصل الثاني: أزمة جائحة كورونا كأحد الأزمات الإقتصادية المعاصرة	ص 61–121
تمهيد	ص 62
المبحث الأول: ماهية الأزمات الإقتصادية	ص 63
المطلب الأول: مفهوم الأزمة الإقتصادية	ص63
المطلب الثاني: أسباب الأزمات الإقتصادية وسياسات معالجتها	ص 66
المطلب الثالث: أنواع الأزمات الإقتصادية	ص 68

المطلب الرابع: النظريات المفسرة للأزمات الإقتصادية	ص 73
المبحث الثاني: أزمة جائحة كوفيد 19 كأحد أشكال الأزمات الإقتصادية	ص 75
المطلب الأول: ظهور وباء كورونا ومؤشرات تحوله إلى وباء عالمي	ص 75
المطلب الثاني: إنتشار فيروس كورونا في العالم	ص 78
المطلب الثالث: التدابير المتخذة للتخفيف من إنتشار فيروس كورونا في العالم	ص 82
المبحث الثالث: تأثير جائحة كوفيد 19 على الإقتصاد العالمي.	ص 84
المطلب الأول: واقع الإقتصاد العالمي قبل جائحة كوفيد 19	ص 84
المطلب الثاني: نعكاسات جائحة كوفيد 19 على الإقتصاد العالمي	ص 95
المطلب الثالث: التدابير المتخذة من طرف الهيئات الدولية للحد من تداعيات فيروس كورونا	ص 116
خلاصة	ص 121
الفصل الثالث: دور مؤسسات العولمة الإقتصادية في التخفيف من الآثار الإقتصادية لأزمة كوفيد 19	ص 122-168
تمهيد	ص 123
المبحث الأول: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد-19-	ص 124
المطلب الأول: التدابير المالية لتدخل صندوق النقد الدولي لمواجهة تداعيات أزمة كوفيد -19-	ص124
المطلب الثاني: التدابير الفنية لصندوق النقد الدولي لمواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19	ص 129
المطلب الثالث: تقيم دور صندوق النقد الدولي في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19	ص 132
المبحث الثاني: دور مجموعة البنك الدولي في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19	ص135
المطلب الأول: التدابير الغير مالية المتخذة من طرف مجموعة البنك الدولي لمواجهة تداعيات كوفيد 19	ص 135
المطلب الثاني: التدابير المالية المتخذة من طرف مجموعة البنك الدولي لمواجهة تداعيات كوفيد 19	ص 136
المطلب الثالث: تقييم دور مجموعة البنك الدولي في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19	ص 156
المبحث الثالث: دور منظمة العالمية للتجارة في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19	ص 157
المطلب الأول: تدابير تيسير التجارة والسياسة الحمائية من منتظمة التجارة العالمية	ص 157
المطلب الثاني: منظمة التجارة العالمية وحقوق مليكة لقاحات كوفيد 19	ص 163
المطلب الثالث: تقييم دور منظمة التجارة العالمية في الحد من تداعيات كوفيد 19	ص 165
خلاصة	ص 168
خاتمة	ص 169-173
قائمة المراجع	ص 174-182
الملخص	ص 183-184

قائمة الأشكال والجداول

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	النسبة المئوية لقوة تصويت في البنك الدولي للإنشاء والتعمير	ص 36
02	النسبة المئوية لقوة تصويت في مؤسسة التمويل الدولية	ص 38
03	النسبة المئوية لقوة تصويت في مؤسسة التمويل الدولية	ص 41
04	النسبة المئوية لقوة تصويت في الوكالة الدولية لضمان الإستثمار	ص 44
05	الدورات الإقتصادية	ص 68
06	الأزمة المصرفية كسبب مفجر لأزمة العملة وفقا لنموذج valsco 1987	ص 73
07	أزمة العملة كسبب مفجر للأزمة المصرفية وفق لنموذج Stoker	ص 73
08	عدد ضحايا الأوبئة مقارنة بعدد سكان العالم إلى غاية 2022/01/03	ص 78
09	عدد حالات الإصابة المؤكدة في العالم 2019 /12/31 غاية 2022/03/31	ص 79
10	تطور عدد الوفيات المؤكدة بفيروس كوفيد 19 من جانفي 2020 إلى غاية مارس 2022	ص 80
11	عدد حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كوفيد 19 كنسبة مئوية حسب المناطق 2019/12/31غاية 2022/03/31	ص 80
12	عدد حالات الوفيات المؤكدة بفيروس كوفيد 19 كنسبة مئوية حسب المناطق 2019/12/31 غاية 2022/03/31	ص 81
13	تطور حجم صادرات البضائع العالمية من 2008 إلى غاية 2018	ص 86
14	تطور حجم صادرات الخدمات العالمية من 2008 إلى غاية 2018	ص 86
15	تطور حجم واردات البضائع العالمية من 2008 إلى غاية 2018	ص 87
16	تطور حجم واردات الخدمات العالمية من 2008 إلى غاية 2018	ص 88
17	إجمالي الناتج المحلي من سنة 2008 إلى سنة 2018.	ص 89
18	تطور معدلات التصخم من سنة 2003 إلى غاية 2019	ص 90
19	تطور معدل البطالة في العالم من 2008 إلى 2019.	ص 91
20	تطور صافي التدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من 2007 إلى 2018.	ص 91
21	تطور تراكم في أرصدة الدين الخارجي حسب المناطق.	ص 92
22	تطور نسبة الدين من إجمالي الناتج المحلي من سنة 2005 إلى سنة 2019	ص 93
23	مقارنة بين أزمة كوفيد 19 بباقي الأزمات المالية العالمية	ص 96
24	تأثر بعض المؤشرات من جانفي– مارس 2020	ص 97
25	تطور حجم الصادرات العالمية لسنتي 2019 و2020 حسب المناطق	ص 98
26	تطور حجم الواردات العالمية لسنتي 2019 و2020 حسب المناطق	ص 99
27	تطور حجم الصادرات والواردات من الثلاثي الأخير لسنة 2019 إلى الثلاثي الثاني لسنة 2021	ص 99
28	النمو الإقتصادي منذ سنة2019 إلى غاية توقعات 2023	ص 102

29	تطور معدلات الضخم من جانفي2019 إلى سبتمبر 2021	ص 103
30	فقدان الوظائف نتيجة الجائحة مقارنة بسنة 2019	ص 104
31	الإجراءات التي إتخذتها الشركات أثناء الجائحة	ص 104
32	تطور صافي التدفقات الإستثمار الأجنبي من سنة 2007 إلى سنة 2020.	ص 105
33	تطور نسبة الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي من سنة 1970 الى سنة 2020	ص 107
34	تطور أسعار الفائدة من سنة 2010 إلى غاية 2020	ص 108
35	التوقف عن سداد الديون وحدوث حالة من المديونية الحرجة	ص 108
36	تطور تطور أسعار الطاقة من فيفري 2021 إلى أكتوبر 2021	ص 112
37	تطور الطلب على النفط وتوقعات عام 2024	ص 113
38	تطور تطور إنتاج النفط من جانفي 2020 إلى جويلية 2021	ص 114
39	تطور مؤشر أسعار السلع الزراعية شهريا من جانفي 2018 إلى غاية توقعات جانفي 2021	ص 114
40	تطور أسعار الأسمدة من 2000 إلى جويلية 2021	ص 115
41	تطور أسعار المعادن الأساسية من جانفي 2019 إلى جويلية 202	ص 116
42	إستجابة صندوق النقد الدولي للأزمة كورونا بباقي الأزمات السابقة	ص 132
43	إرتباطات الاقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2020 من حصة من مجموع المبالغ 20.8 مليار دولار لمنطقه أفريقيا.	ص 137
44	إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2020 من حصة من مجموع المبالغ 7.3 مليار دولار لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي	ص 139
45	إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2020 من حصة من مجموع المبالغ 7.2 مليار دولار لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى	ص 140
46	يمثل إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2020 من حصة من مجموع المبالغ 7.8 مليار دولار لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى	ص 142
47	إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2020 من حصة من مجموع المبالغ 3.6 مليار دولار. أوروبا وآسيا الوسطى	ص 143
48	يمثل إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2020 من حصة من مجموع المبالغ 11.7 مليار دولار لمنطقة جنوب آسيا	ص 144
49	إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2021 من حصة من مجموع المبالغ 15.6 مليار دولار لمنطقه شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.	ص 146

50	إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2021 من حصة من مجموع المبالغ 11.5 مليار دولار لمنطقه غرب ووسط أفريقيا.	ص 147
51	إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2021 من حصة من مجموع المبالغ 7.9 مليار دولار لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي	ص 147
52	إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2021 من حصة من مجموع المبالغ 5.9 مليار دولار لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى	ص 148
53	إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2021 من حصة من مجموع المبالغ 10.2 مليار دولار لمنطقة أمريكا اللاتينية البحر الكاريبي.	ص 149
54	إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2021 من حصة من مجموع المبالغ 4.6 مليار دولار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	ص 149
55	إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2021 من حصة من مجموع المبالغ 10.9مليار دولارلمنطقة جنوب آسيا.	ص 150
56	مخاطر أزمة الديون الخارجية للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية كنسبة مئوية	ص 151
57	الدول المشاركة والغير في مبادرة تعليق خدمة الديون حسب المناطق	ص 152
58	إستجابة مجموعة البنك الدولي للأزمة كوفيد في سنة 2020 مقارنة بالأزمة المالية العالمية لسنة2009	ص 156
59	تطو نمو التجارة السنوية في السلع الطبية، حسب مجموعة المنتجات، 2019 و2020	ص 161
60	تطور نمو التجارة السنوية في السلع الطبية، حسب مجموعة المنتجات، الثلاثي الثاني لسنة 2020 والثلاثي الأول لسنة2021	ص 162
61	إجمالي عدد الجرعات المصدرة التراكمية من لقاح كوفيد 19 حسب البلدان وإجمالي الجرعات المصدرة بالشهور فيه إلى غالية 2022/03/31	ص 164

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	ترتيب البلدان العشر الأوائل من حيث الإصابات والوفيات المؤكدة بفيروس كوفيد2019/12/31 الى غاية 2022/03/31	ص82
02	تراجع الإيرادات الجوية وغير الجوية حسب مناطق العالم	ص 111
03	تطور ارتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لمنطقه أفريقيا 2019-2020	ص 138
04	تطور ارتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي 2019 -2020	ص 139
05	تطور ارتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى 2019 - 2020	ص 141
06	تطور ارتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى 2019 - 2020	ص 142
07	تطور ارتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى 2019 و2020	ص 144
08	يمثل تطور ارتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لمنطقة جنوب آسيا 2019 - 2020	ص 145
09	حزمة مؤسسة التمويل الدولية للتصدي للجائحة بقيمة 8 مليار دولار	ص 153
10	إجمالي عدد الجرعات المستوردة من لقاح كوفيد 19 حسب فئة دخل البلدان ونسبة التطعيم فيه إلى غالية 2022/03/31	ص 165

مقدمة

المقدمة:

مع نهاية سنة 2019 إنتشر وباء خطير في العالم أطلق عليه جائحة كوفيد 19، حيث بدا في بداية ظهوره على أنه مشكلة صحية داخلية في الصين بإعتبارها أول دولة تعلن تسجيل إصابات وأنه يمكن السيطرة على المرض في المنطقة بإعتبار أن هناك أمراض أخرى إنتشرت قبله كالسارس والإيبولا وغيرهما من الأمراض، إلا أن فيروس كورونا كوفيد 19 إنتشر بشكل رهيب في كافة دول العالم مخلفا عدد كبير من الضحايا، وإمتلاء الهياكل الصحية عن آخرها ووقفت الأطقم الطبية عاجزة أمام هذا العدد الهائل من المرضى ونفاذ سعة إستقبال المستشفيات، بالإضافة إلى نقص وسائل الحماية والأجهزة الطبية المخصصة للإنعاش، مما إضطر دول العالم إلى إتخاد إجراءات إحترازية وإغلاقات واسعة في كافة المجالات للتصدي لهذه الجائحة ما أدى إلى خلق وضع غير مسبوق، هذه الإغلاقات جعلت عجلة الإقتصاد تتوقف نتيجة تسريح العمال وتوقف الأنشطة وإغلاق الحدود وتوقيف الرحلات، وبذلك تحولت جائحة كوفيد 19 في وقت قصير من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية، وكانت هذه الازمة نتيجة طبيعية للعولمة الإقتصادية.

وأمام هذا الوضع تحتم على المؤسسات والهيئات الدولية إتخاد إجراءات وتدابير للحد من آثار الجائحة على الإقتصاد العالمي وخاصة الأسواق الصاعدة والبلدان النامية والمنخفضة الدخل والتي إحتاجات إلى الدعم المالي وتمويلات طارئة لانقاد إقتصادياتها. ومن هذه المؤسسات التي كان لزاما عليها التدخل نجد مؤسسات العولمة الإقتصادية الثلاث صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة بإعتبارهم مؤسسات مالية ونقدية متخصصة، من خلال إتخاد مجموعة من التدابير المالية والفنية لمساعدة البلدان على تجاوز الأزمة، بالإضافة إلى دور منظمة التجارة العالمية في إضفاء مرونة على مبادئها العامة والسماح بإجراءات لم تكن لتسمح بها في الأوقات العادية.

أولا: إشكالية الدراسة

تدور هذه الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي لعبته مؤسسات العولمة الإقتصادية في الحد من تداعيات أزمة كوفيد 19؟

ثانيا: التساؤلات الفرعية للدراسة

يتفرع عن الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

1-ماهو الدور الذي لعبه صندوق النقد الدولي في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19؟

2-ماهو الدور الذي لعبته مجموعة البنك الدولي في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19؟

3-ماهو الدور الذي لعبته المنظمة العالمية للتجارة في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، وما تفرع عنها من أسئلة فرعية ننطلق من الفرضيات التالية:

1-تمكن صندوق النقد الدولي من المساهمة في الحد من آثار الجائحة من خلال تفعيل تسهيلاته التمويلية واستحداث آليات تمويل جديدة.

2. تمكن البنك الدولي من المساهمة في الحد من آثار الجائحة من خلال تركيزه على تقديم الدعم المالي والفني للقطاع الخاص والفئات الهشة.

3. هناك العديد من العراقيل التي واجهت منظمة التجارة العالمية والتي جعلت دورها محدودا في الحد من آثار الجائحة

رابعا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة من خطورة الأزمات وتكرار حدوثها في الفترة المعاصرة مع تنوع أسباب حدوثها، وتعد أزمة كورونا واحدة منها، فهذا الوباء المستجد تحول بسرعة كبيرة من أزمة صحية إلى أزمة إقتصادية مست جميع القطاعات في أغلب دول العالم، ونظرا للإجراءات الإستثنائية التي طبقت بداية إنتشار الجائحة من إغلاقات عامة وتقييد السفر ما أثر على إستقرار الإقتصاد العالمي وتطلب تدخل الهيئات النقدية والمالية العالمية من خلال سياسات للحد من آثارها.

خامسا: أهداف الدراسة

نسعى من خلا بحثنا هذا إلى ما يلي:

- التعرف على أزمة كورونا بإعتبارها أزمة صحية تحولت إلى أزمة إقتصادية؛
- دراسة واقع الإقتصاد العالمي قبل أزمة كوفيد 19، وعرض أهم الآثار التي خلفتها هذه الأزمة على الإقتصاد العالمي؛
- التعرف على الآليات التي تدخل بها صندوق النقد الدولي للحد من تداعيات أزمة كوفيد 19؛
- التعرف على الآليات التي أقرتها مجموعة البنك الدولي للحد من تداعيات أزمة كوفيد 19؛
- توضيح التدابير المتصلة بالتجارة التي سمحت بها المنظمة العالمية للتجارة للحد من تداعيات أزمة كوفيد 19.

سادسا: المنهج المتبع في الدراسة

تم الإعتماد في بحثنا هذا على ثلاث مناهج وهي:

1-المنهج التاريخي: من خلال تتبع تطور الزمني للعولمة الإقتصادية، نشأة مؤسسات العولمة الإقتصادية، التطور التاريخي للأزمات الإقتصادية، تتبع ظهور أزمة كورونا كوفيد 19.

2-المنهج الوصفي: من خلال التطرق للعولمة الإقتصادية ومؤسساتها والأزمات الإقتصادية.

3-**المنهج التحليلي:** من خلال دراسة تداعيات جائحة كوفيد 19 على الإقتصاد العالمي، ودراسة التدابير المالية والسياسات التي أقرتها مؤسسات العولمة الإقتصادية للحد من هذه التداعيات على الإقتصاد العالمي وتقييم مدى نجاعة هذه التدابير.

سابعا: الأدوات المستخدمة في الدراسة

إعتمدنا في بحثنا هذا على عدة مراجع من كتب ومجلات ومقالات وتقارير مرتبطة بالموضوع، بالإضافة إلى المواقع الرسمية لمختلف الهيئات والمنظمات الدولية، وعلى المقالات المنشورة في المواقع الإلكترونية.

ثامنا: مبررات إختيار موضوع الدراسة

يرجع إختيار الموضوع إلى الأسباب الموضوعية والذاتية التالية:

- إرتباط الموضوع بتخصص الدراسة؛
- حداثة موضوع الدراسة؛
- كون جائحة كوفيد 19 إستثنائية حيث تحولت من أزمة صحية إلى أزمة إقتصادية.
- دراسة التدابير التي قامت بها مؤسسات العولمة الإقتصادية.

تاسعا: دراسات سابقة

1-أحمد فايز الهرش، أزمة الإغلاق الكبير-الآثار الإقتصادية لفيروس كورونا كوفيد 19، مجلة البحوث الإدارة والاقتصاد، مجلة رقم 2، عدد02، سنة 2020:

تهدف الدراسة والتي هي عبارة عن مقال منشور في مجلة علمية إلى إبراز أهم الآثار الإقتصادية لأزمة الإغلاق الكبير بسبب فيروس كورونا (كوفيد 19)، كما سلطت هذه الدراسة الضوء على أبرز الإستراتيجيات الصحية والإدارية التي إستعملتها الدول للتعامل مع فيروس كوفيد 19، وسعت الدراسة إلى معرفة السياسات الإقتصادية التي إنتهجتها الدول للتعامل مع الأزمة الإقتصادية، وتقديم الإتجاهات الإقتصادية للأزمة وإستشراف مآلاتها.

2-اليمين سعادة، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الإقتصاد العالمي: الآثار على أهم القطاعات الإقتصادية وسبل المواجهة، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد02، ديسمبر 2021:

تهدف هذه الدراسة والتي هي عبارة عن مقال منشور في مجلة علمية إلى التعرف على تداعيات جائحة كوفيد 19 على الإقتصاد العالمي، وذلك من خلال عرض واقع بعض القطاعات الإقتصادية الأساسية على مستوى الاقتصاد العالمي قبل وبعد تفشي جائحة كوفيد 19، وقد توصلت الدراسة إلى أن جائحة كوفيد 19 أدت إلى ركود في الاقتصاد العالمي لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، وقد كان قطاع السياحة وكذلك قطاع سوق العمل من أكثر القطاعات الإقتصادية تضررا. كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن العديد من القطاعات عرفت إنتعاشا كبيرا على رأسها الصناعات التحويلية نتيجة تخفيف إجراءات الغلق وبعض التدابير الأخرى التي إتخذتها الكثير من الحكومات والمنظمات الإقتصادية العالمية للحد من الآثار الإقتصادية للجائحة.

3 -غبولي أحمد، توايتية الطاهر، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد19) على الاقتصاد العالمي –الأزمة الإقتصادية العالمية 2020-، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المجلد20، العدد الخاص حول الآثار الإقتصادية لجائحة كوفيد 19، سبتمبر 2020:

تبرز هذه الدراسة، والتي هي عبارة عن مقال منشور في مجلة علمية، أن جائحة كوفيد 19 أزمة تعتبر أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، أفقدت العالم توازنه وأدت الإجراءات الضرورية لإحتواء الفيروس إلى عرقلة النشاط الإقتصادي. أبرزت هذه الدراسة أهم آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي، من خلال دراسة تحليلية لأهم المؤشرات أداء الاقتصاد العالمي وكذا تقديراتها وتوقعاتها الصادرة عن كبرى المنظمات والهيئات المعنية،

وخلصت الدراسة إلى أن آثار الجائحة قد كانت جد حادة على المدى القصير من خلال تراجع نمو التصنيع العالمي وقطاع الخدمات بشكل أكبر، أما على المستوى المتوسط فإن جميع السيناريوهات سواء المتفائلة أو المتشائمة تثبت إستمرارية آثار الجائحة على الإقتصاد العالمي.

4-**سفيان خلوفي، كمال شريط، آثر جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 على مؤشرات الإقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى حالة الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 08، العدد 03، أم البواقي، ديسمبر 2021:**

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة، والتي هي عبارة عن مقال منشور في مجلة علمية، التعرف على أثر جائحة كوفيد 19 على أهم مؤشرات الإقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإقتصاد العالمي شهد إنكماشا حادا بسبب الذعر والإرتباك بسبب الجائحة، فيما تعرضت التبادلات التجارية العالمية إلى إنتكاسة مفاجئة بسبب إجراءات الغلق والحجر الصحي الإحترازي، إنخفاض أسعار النفط، إرتفاع أسعار الذهب، فيما سجل الإقتصاد الجزائري آثار سلبية بسبب الجائحة، خاصة مع إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وإرتفاع تكاليف التصدي والإحتواء الصحية وخسائر بعض المؤسسات الإقتصادية والشركات خاصة النقل الجوي والبري.

5-**ميلود بن خيرة، سعيدة طيب، مقالة بعنوان أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد19) على الاقتصاد العالمي، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد2، عدد2 (خاص2020):**

سببت جائحة كوفيد 19 صدمة كبيرة للإقتصاد العالمي، وقد حاول الباحث في هذه الدراسة، والتي هي عبارة عن مقال منشور في مجلة علمية، تبيان آثارها على الأسواق المالية، ونتيجة الترابط بين جميع القطاعات وعلاقاتها بالقرارات السياسية فقد أثر إجراءات الغلق على الأعمال في المدى القريب وعواقب على المدى الطويل، وتوقعات تراجع الناتج المحلي العالمي، وتوقع دخول الإقتصاد العالمي في حالة الركود الشديد، وتعطيل سلاسل الإمداد العالمية، كما ستؤثر سلبا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، وقد تضطر الشركات إلى مواجهة المخاطر السياسية والإقتصادية.

6-**طيب أسامة، مقالة بعنوان تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي – الآثار والإجراءات، مجلة الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد4، العدد1، سنة 2022:**

حاول الباحث في هذه الدراسة والتي هي عبارة عن مقال منشور في مجلة علمية التوقف على أخطر أزمة صحية عبر التاريخ من حيث الآثار الإقتصادية والإجتماعية والتي إمتدت لتشمل كل بلدان العالم دون إستثناء، وراح ضحيتها الملايين من الأشخاص ومحاولة تسليط الضوء على الآثار الإقتصادية التي خلفتها على العالم ككل والجزائر خصوصا، خاصة قطاع السياحة كان أكثر القطاعات تضررا نظرا للقيود المفروضة على الأفراد.

7-**رفيقة صباغ، مقالة بعنوان جائحة فيروس كورونا المستجد وآثارها على الإقتصاد العالمي، مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد19، العدد04، السنة 2020:**

هدفت هذه الدراسة والتي هي عبارة عن مقال منشور في مجلة علمية إلى تبيان أثر إنتشار فيروس كورونا على الإقتصاد العالمي، فقد كانت هذه الأزمة هي الأسوأ والأكثر تأثيرا إذا ما قورنت بأزمة الرهن العقاري

2008، فقد شملت تداعياتها المجال المالي والإقتصادي والإجتماعي إضافة إلى الخسائر البشرية الكبيرة التي شهدها العالم ككل، حيث انه في وقت شلت بعض القطاعات كالنقل والسياحة والطيران، حققت قطاعات أخرى مكاسب كالصناعة الصيدلانية صناعة الأقنعة و كذا الإقتصاد الرقمي، فيما أعتبرت البيئة المستفيد الأكبر نتيجة توقف المصانع دول العالم عن ضخ غازاتها السامة، كما أنه بعد الجائحة سيكون تغير في خريطة النظام الإقتصادي العالمي.

من خلال عرضنا لأهم الدراسات السابقة في الموضوع نجد أن أغلب هذه الدراسات قد ركزت على آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي في مراحلها الأولى، غير أنها لم تتطرق إلى وسائل التصدي لها والحد من آثارها على المستوى العالمي، وعليه فإن دراسنا هذه تختلف عن الدراسات السابقة من حيث أنها تغطي بالدراسة سنتي 2020 و2021 حيث إتضحت فيهما بشكل جلي آثار الجائة على الإقتصاد العالمي، كما تختلف كذلك هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث تركيزها على دور مؤسسات العولمة الإقتصادية وهي كل من صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة في الحد من آثار هذه الأزمة.

عاشرا: هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: مؤسسات العولمة الإقتصادية وأدوارها المعاصرة

قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث، نتناول في المبحث الاول ماهية العولمة الإقتصادية من حيث ماهيتها أهدافها وأنواعها، المبحث الثاني نتناول فيه الصندوق النقد الدولي كأحد مؤسسات العولمة الإقتصادية من حيث ماهيته موارده وسياساته التمويلية، أما المبحث الثالث فنتحدث فيه عن مجموعة البنك الدولي كأحد مؤسسات العولمة الإقتصادية من حيث مفاهيم عامة عن هذه المؤسسات الخمس والتعريف بها وبمهامها وآليات تمويلها، أما المبحث الرابع فنتحدث فيه عن المنظمة العالمية للتجارة كإحدى مؤسسات العولمة الإقتصادية من حيث ماهيتها مهامها والمبادئ التي تقوم عليه.

الفصل الثاني: أزمة جائحة كورونا كأحد الأزمات الإقتصادية المعاصرة

قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نتاول في المبحث الأول عن الأزمات الإقتصادية من حيث مفهومها أسبابها، أنواع الأزمات والنظريات المفسرة لها، أما المبحث الثاني نتاول فيه أزمة جائحة كوفيد 19 كأحد أشكال الأزمات الإقتصادية من حيث ظهور وباء كورونا ومؤشرات تحوله إلى وباء عالمي، إنتشار فيروس كورونا في العالم، التدابير المتخذة للتخفيف من إنتشار فيروس كورونا في العالم، أما المبحث الثالث فندرس فيه أزمة جائحة كوفيد 19 كأحد أشكال الأزمات الإقتصادية حيث نتطرق أولا إلى واقع الإقتصاد العالمي قبل جائحة كوفيد 19 وبعدها نتطرق الى إنعكاسات جائحة كوفيد 19 على الإقتصاد العالمي وأخيرا نتطرق إلى التدابير المتخذة من طرف الهيئات الدولية للحد من تداعيات فيروس كورونا.

الفصل الثالث: دور مؤسسات العولمة الإقتصادية في التخفيف من الآثار الإقتصادية لأزمة كوفيد 19

قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول نتناول فيه التدابير المالية والغير مالية التي قدمها صندوق النقد الدولي لمواجهة تداعيات كوفيد 19 ونختتم بتقييم دور الصندوق، أما المبحث الثاني فنتناول فيه التدابير المالية والغير مالية التي قدمتها مؤسسات مجموعة البنك الدولي ونختتم المبحث بتقييم هذا التدخل، أما المبحث الثالث فنتناول فيه تدابير تيسير والسياسة الحمائية التي سمحت بها المنظمة العالمية للتجارة ودور المنظمة في التوزيع العادل للقاحات ونختتم الدراسة بتقييم دور منظمة التجارة العالمية في الحد من تداعيات كوفيد 19.

الفصل الأول: مؤسسات العولمة الإقتصادية وأدوارها المعاصرة

تمهيد:

تعتبر العولمة من أهم الظواهر التي برزت في نهاية القرن العشرين وذلك بما أفرزته من إنفتاح الإقتصاديات على بعضها البعض لتشكل من العالم قرية صغيرة، لا قيمة فيها للحدود الجغرافية وأصبح العالم كله سوقا واحدة.

وقد شهد الإقتصاد العالمي موجة تحرر التجارة العالمية بكل جوانبها السلعية، وحقوق الملكية الفكرية والإستثمار المتعلق بالتجارة، وإزالة كل العوائق التي تقف أمام تحركات السلع والخدمات ورأس المال والعمالة، إلى جانب هذا كانت هناك ثورة التكنولوجيا والمعلومات بكل أبعادها وتحول الإقتصاد العالمي بالفعل إلى قرية صغيرة مترامية الأطراف، وأصبحت سوقا واحدا تتسع فيه دائرة ومجال المنافسة بين الأعوان الفاعلين في هذا السوق، وهؤلاء أصبحوا ليس فقط دول وحكومات، بل منظمات إقتصادية عالمية وشركات متعددة الجنسيات وتكتلات إقتصادية عملاقة.

وسنتناول في هذا الفصل العولمة الإقتصادية ومؤسسات العولمة الإقتصادية بالتفصيل، حيث أننا قمنا بتقسيم الفصل إلى أربع مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العولمة الإقتصادية

المبحث الثاني: دور صندوق النقد الدولي كأحد مؤسسات العولمة الإقتصادية

المبحث الثالث: دور مجموعة البنك الدولي كأحد مؤسسات العولمة الإقتصادية

المبحث الرابع: المنظمة العالمية للتجارة كإحدى مؤسسات العولمة الإقتصادية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العولمة الإقتصادية

في هذا المبحث سنتناول مفهوم العولمة الإقتصادية وأهم مؤسساتها والدور الذي تقوم به هذه المؤسسات وذلك كما يلي:

المطلب الأول: ماهية العولمة الإقتصادية

الفرع الأول: نشأة العولمة

من أجل البحث أكثر في موضوعنا نتطرق أولا إلى منشأ العولمة العوامل التي أدت إلى ظهورها وبعدها نتطرق إلى مفهوم العولمة.

أولا: تعريف العولمة

لفظة العولمة هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي(Globalization) ، وبعضهم يترجمها بالكونية، وبعضهم يترجمه بالكوكبة، وبعضهم بالشوملة، إلا أنه إشتهر بين الباحثين مصطلح العولمة، وأصبح هو أكثر الترجمات شيوعا بين أهل الساسة والإقتصاد والإعلام، وتحليل الكلمة بالمعنى اللغوي يعني تعميم الشيء وإكسابه الصبغة العالمية، وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله[1]، من خلال هذا التعريف نجد أن العولمة قد طغت على كل الجوانب المختلفة منها الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية والثقافية، وما يهمنا هنا في بحثنا هو التركيز على مفهوم العولمة الإقتصادية بإعتبارها جوهر العولمة بكل أبعادها.

ثانيا: مراحل تطور العولمة

يرجع بعض الباحثين نشأة العولمة إلى جذور تعود إلى القرن الخامس عشر وهي حقبة ظهور الدولة القومية الموحدة، ويرجعها بعضهم الأخر إلى القرن التاسع عشر، وإستمرت بالتطور ما عدا مدة ما بين الحربين العالميتين حيث عطلت ظروف الحرب آلياتها ولكنها تسارعت من جديد في المدة التي نلت الحرب العالمية الثانية، ومع إعتقاد البعض بأنها ظاهرة ليست جديدة إلا أنهم يميلون إلى حصرها بالعوامل الإقتصادية فقط وربطها بنشوء الرأسمالية الصناعية وعدها نتيجة طبيعية لتطويرها، ويعد الربع الأول من القرن التاسع عشر نقطة التحول إلى الرأسمالية الصناعية حيث بدأ الإنتاج الآلي بعد التطور التاريخي المتدرج للحرف وظهور الصناعة اليدوية ثم إلى الصناعة على وفق خطوط الإنتاج، وقد أدى ذلك إلى ظهور المجتمع الرأسمالي وتطويره.

بينما يرى البعض بأنها ظاهرة جديدة وليدة التطورات الإقتصادية والسياسية والتقنية السريعة التي ظهرت خلال عقد التسعينات من القرن العشرين بعد إنهيار مجموعة الدول الاشتراكية وظهور نظرية القطب الواحد، وإذا حاولنا أن نتتبع النشأة التاريخية للعولمة يمكننا أن نعتمد على المراحل التالية[2]:

---

[1] مبارك عامر بقنه، **مفهوم العولمة ونشأتها**، منشورة بتاريخ 2014/08/09 على موقعwww.alukah.net تاريخ الاطلاع2022/04/15 على الساعة 15.00.

[2] مهشي مريم، **واقع تطبق إدارة المعرفة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل العولمة الإقتصادية – دراسة لبعض المؤسسات الإقتصادية بولاية سطيف**، مدكرة نيل دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس–سطيف 2، السنة الدراسية 2019–2020، ص 15.

المرحلة الأولى (مرحلة التكوين): وهي المرحلة الجنينية كونها مثل الكائن الحي الذي لأبد أن يمر بمرحلة تكوين جنينية، وقد أرجع محسن الخضيري مرحلة التكوين إلى فتوحات الفراعنة القدماء، سواء في رحلاتهم إلى بلاد (بونت) الصومال، أم بلاد الفينيقيين، وأكد (أن تطور العولمة اختلط بمفهوم الغزو العسكري).

المرحلة الثانية (مرحلة الميلاد): التي بدأت مع صياغة مارشال ماك لوهان (القرية الكونية) في كتابه (حرب وسلام القرية الكونية) الذي صدر في عام 1970، وإستمرت مرحلة الولادة هذه حتى سقوط جدار برلين في عام 1989، وإنهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991.

المرحلة الثالثة (مرحلة النمو والتوسع): هذه المرحلة بدأت بعد انهيار الإتحاد السوفيتي السابق وإطلاق ما سمي بالنظام الدولي الجديد (التفرد الأمريكي) الذي صاغه جورج بوش، وقد إتسمت هذه المرحلة بالتداخل والتشابك الواضح لأمور الاقتصاد والسياسية والثقافة والإجتماع، وأصبحت المصالح متداخلة ومتفاعلة والعوالم مفتوحة دون وجود للحدود السياسية بين الدول ودون فواصل زمنية وجغرافية، فالتزامن حضوري فوري قائم على الآن، الفعلي عبر وسائل الإتصال.

ثالثا: أبعاد العولمة

إن العولمة في حقيقتها ومضمونها ظاهرة ذات طابع حركي وهي متكاملة الجوانب والأبعاد وفيما يلي أهم أبعاد العولمة[1]:

1-البعد السياسي للعولمة: هو جانب الحرية الديمقراطية وهنا تأخذ العولمة تيار جديد يدخلنا إلى عالم جديد، عالم يتجاوز مساحته الحدود السياسية التعددية لدول العالم وبالتالي تراجع السياسة القومية أمام السيادة العالمية.

2-البعد الاقتصادي للعولمة: في الجانب الإقتصادي إتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق وإنفتاح الدول على بعضها البعض، تقديم منتجات جديدة واسعة الإستعمال وإستخدام نظام تسويق فوري الإتاحة، إستخدام وسائل دفع إنكشافية، والإستثمار في رأس المال البشري.

3 – البعد الاجتماعي للعولمة: تجرد المجتمعات من ذاتيتها وإكتسابها هوية جديدة أكبر إتساعا وأكبر قبولا، وتتجه إلى مجالات أكثر فاعلية وبالتالي سحق الهوية والشخصية الوطنية وإعادة تشكيلها في إطار هوية شخصية عالمية بحيث يفتقد الفرد مرجعيته ويتخلى عن إنتمائه وولائه ويتنصل من جذوره.

4-**البعد الثقافي للعولمة:** تمثل العولمة تحديا ثقافيا غير مسبوق قائم على الإجتياح الثقافي لفرض العولمة حيث أصبح هذا الإجتياح يقوم على ثلاث آليات وهي:

- إفقاد الدول الصغيرة خصوصيتها الثقافية تحت ضغط الإجتياح الثقافي العالمي.
- حدوث الإنقسام والتشرذم الداخلي وظهور صدوع ثقافية وحضارية.
- ظهور جسور وأدوات تحليلة مهمتها الرئيسية إيجاد معايير قيم تعمل كمعابر وجسور يتم العبور عليها إلى الثقافة العالمية.

[1] محسن أحمد الخضري، **العولمة الإحتياجية**، مجموعة النيل العربية القاهره، مصر، 2001، ص 33.

5-البعد التكنولوجي للعولمة: إن تكنولوجيا العولمة لم يقتصر على جانبها الرئيسي على تكنولوجيا الإتصال بل إمتدت إلى كافة مجالات الحياة، وبالتالي فإن العولمة بذلك سلسلة مترابطة من العمليات التكنولوجية التي تتم بهدف تحرير الأسواق وتمكين الملكية الخاصة بالأصول، وتقليص دور الدولة.

6-البعد القانوني للعولمة: تعمل العولمة إلى توحيد العمل بالقوانين والتشريعات وزيادة دور التشريع الدولي في حكم العلاقات مابين الدول وداخل الدولة، وبهذا ساهمت العولمة في زيادة دور المؤسساتي للمؤسسات الدولية.

الفرع الثاني: مفاهيم حول العولمة الإقتصادية

أولا: تعريف العولمة الإقتصادية

هناك عدة تعاريف للعولمة وقد إختلف الباحثون في إعطاء تعريف موحد، إلا أن الأغلبية منهم يرون أن مفهوم العولمة يتجسد أساسا في جانبه الإقتصادي بدرجة أكثر من الجوانب الأخرى:

التعريف الأول: العولمة الإقتصادية مفهوم نجده ينتشر بسرعة كبيرة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، ليظهر في العلوم الإقتصادية كآداة تحليلية لمحاولة وصف عمليات التغيير الحادثة في تلك المجالات مع الأخذ بعين الإعتبار أن العولمة هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها بإستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات التطبيق المختلفة[1].

التعريف الثاني: يقصد بالعولمة الإقتصادية الغطاء النظري أو الفلسفة النظرية لإقتصاد السوق، ولمجموعة الدول الصناعية والشركات متعددة الجنسيات من أجل فتح أسواق العالم أمام الصناعات الغربية بدعوى المنافسة والإنتاج، وتشجيع الدول الأقل نموا على تحقيق التنمية[2].

التعريف الثالث: يمكن تعريف العولمة الإقتصادية على أنها عملية عامة للأسواق العالمية في حقول التجارة والإستثمار المباشر وإنتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة والثقافات، وهذا ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق[3].

التعريف الرابع: وفي تعريف آخر لـ"هاريس" هي الاهتمام بصفة عامة بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات، كما تشمل في التطورات التي لها تأثير عميق على موضوع الإقتصاد ككل والإقتصاد الدولي بشكل خاص[4].

التعريف الخامس: هناك من يرى أن العولمة الإقتصادية هي في حقيقتها نظام إقتصادي ورأسمالي عالمي جديد، تحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير في الإقتصاديات المحلية، أما الأسواق التجارية والمالية العالمية فإنها حسب ما يقول "MALCOM WATERS" لم تعد موحدة أكثر من أي

1عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الإقتصادية (متطلباتها، شركاتها، تداعياتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2006، ص 14.

2بركات محمد مراد، **ظاهرة العولمة بين رفض العرب والإسلاميين والترويج الغربي**، بدون دار نشر أو سنة نشر، ص 16.

3نادية العقون، **العولمة الإقتصادية والأزمات المالية – الوقاية والعلاج – دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012-2012، ص46.

4أحمد بوراس، مقالة بعنوان العولمة **الإقتصادية والأسواق المالية في الدول النامية**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 17، جوان 2002، ص 22.

وقت آخر فحسب بل خارجة عن تحكم كل دول العالم بما فيها أكبرها غنى، وبروز تقسيم عمل جديد للإقتصاد العالمي غير خاضع للرقابة التقليدية، بعيدا عن تدخل الدول في نشاطاته، وبروز الشركات المتعددة الجنسيات[1].

وفيما يلي أهم نتائج تطور العولمة الإقتصادية[2]:

- الإتجاه نحو إقامة التكتلات الإقتصادية الإقليمية وزيادة دورها في تحرير الأسواق.
- الإتجاه الثابت نحو مزيدا من تركز رأس المال والسيطرة والقوة الإقتصادية.
- إتساع آفاق الثروة المالية العالمية وما يرتبط بها من زيادة التدفقات المالية عبر الحدود.
- زيادة الترابط والتداخل بين الأسواق والبورصات المالية العالمية ونمو دور مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- تسارع عمليات تحرير التجارة العالمية، وتوسيع نطقها.
- تراجع دور الحدود كحواجز مابين الدول.
- إنهيار النظام الدولي وإنهاء القطبية الثنائية وسيطرة الولايات المتحدة على الصعيد الدولي.
- الإتجاه العالمي نحو الإقتصاد الحر والتي بدأت في منتصف السبعينات وإستمرت في التوسع.
- الزيادة الكبيرة في عدد الشركات المتعددة الجنسيات.

ثانيا: خصائص العولمة الإقتصادية

نوجز أهم الخصائص المتعلقة بالعولمة الإقتصادية فيما يلي[3]:

1-سيادة آليات والسعي لاكتساب التنافسية: إن أهم ما يميز العولمة هو سيادة آليات السوق وإقترانها بالديمقراطية بدلا من الشمولية وإتخاذ القرارات في إطار التنافسية والجودة الشاملة وإكتساب قدرات تنافسية من خلال الإستفادة من الثروة التكنولوجية، وإستخدام القدرات الإنتاجية بأقل تكلفة ممكنة وبأقل وقت ممكن بحيث أصبح العالم قرية صغيرة متنافسة الأطراف ويتغير فيه تقسيم نمط العمل الدولي ليتفق مع إتجاه الإنتاج أو عالمية الإنتاج والأسواق.

2-ديناميكية مفهوم العولمة: تشير هذه الخاصية إلى إحتماليات تبديل موازين القوى الإقتصادية القائمة أو المستقبلية، وهذا ما يسمح بظهور منافسة ما بين الدول، فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بكل قوة إلى إمتلاك القدرات التنافسية مع باقي دول العالم، في حين نجد أن الصين والتي طبقت إشتراطية قائمة على إقتصاد السوق، حيث تعتبر الصين القوة الإقتصادية الأولى في سنة 2014 بسعر تعادل القوة الشرائية ويتوقع أن تكون القوة الإقتصادية الأولى في سنة 2030 بسعر الدولار (سعر السوق).

3-تزايد الإتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل: يعمق هذا الإتجاه نحو الإعتماد المتبادل حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المساقات بين الدول والقارات، وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي والذي

---

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الإقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، ص 229.

[2] أحمد بوراس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 223-224.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الإقتصادية (متطلباتها، شركاتها، تداعياتها)**، مرجع سبق ذكره، ص 26.

بمقتضاه يتم توزيع العملية الإنتاجية وبخاصة الصناعة بين أكثر من دولة، حيث أصبحت الركيزة الرئيسية للقوة الإقتصادية لا تعتمد على الموارد الطبيعية بل على إمتلاك قدرة تنافسية في محال التبادل التجاري الدولي.

4-وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي: حيث ظهر ذلك في المنتجات الصناعية ولم يعد في إمكان دولة واحدة في أن تستقل بمفردها بإنتاج المنتج.

5-تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات: تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات السمة الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الإقتصاد العالمي من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر وأيضا من خلال نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية.

وتشير البيانات إلى أن الشركات العشر الأولى من حيث القيمة السوقية بلغت قيمتها الإجمالية 10.06 تريليون دولار في 13 ديسمبر 2020، ويمثل هذا الرقم حوالي 11.93% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي المعدل لعام 2020 البالغ 84.27 تريليون دولار[1].

6-تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية: أدت العولمة إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية، بحيث تضظر الحكومات إلى إلغاء قوانين تحكم السوق وتحرير الأسواق بدون تمكنها من إيجاد وسائل رقابية، وهذا ما يسمى نظرية إضمحلال الوطنية والقومية، وأصبح التحدي الدول إيجاد قومية إقتصادية جديدة من أجل تعظيم مصالحها.

7-تزايد دور المنظمات الإقتصادية العالمية في إدارة العولمة: بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي وإنشاء منظمة التجارة العالمية وإنظمام معظم الدول إليها وبالتالي ظهور منظمات جديدة تضاف إلى صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، وبالتالي أصبحت هذه المنظمات الثلاث تعمل على إدارة العولمة من خلال مجموعة من البيانات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الإقتصادية لمعظم الدول.

ثالثا-مظاهر العولمة الإقتصادية

إن العولمة الإقتصادية بمفهومها الذي يتضمن زيادة الإعتماد المتبادل بين الدول والإنفتاح على العالم الخارجي، يمكن قياسها بالعديد من المؤشرات التي تتعدد وتتنوع وتتغير عبر الزمن ونركز على مجموعة من المؤشرات كما يلي:

1-صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي): حيث بلغت صادرات السلع والخدمات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي 7.97تريليون دولار لسنة 2000، والذي بلغت نسبة نموه 23.56% كنسبة مئوية من إجمالي الناتج الإجمالي العالمي، في حين بلغت صادرات السلع والخدمات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي 25.20 ثريليون دولار لسنة 2018، والذي بلغت نسبة نموه29.27%كنسبة مئوية من إجمالي الناتج الإجمالي العالمي.

أما بالنسبة لنمو مجموع الصادرات السلع والخدمات فقد إنخفضت هذه الأخيرة في السنوات العشر الأخيرة بفعل تأثير أزمة الرهن العقاري وبلغ – 9.86 % كنسبة نمو سنوي في سنة 2009 ليرتفع بعدها في سنة

[1] مقالة بعنوان **أكبر 10 شركات مهيمنة على الإقتصاد العالمي** على الموقعwww.alarabiya.net/aswaq/special-stories بتاريخ 2020/12/17، تاريخ الإطلاع 2022/04/20 على الساعة 15.00.

2010 إلى11.71 %والتي تعتبر أكبر نسبة تراجع في النمو ويعود ويسجل إنخفاض ليصل في سنة 2018إلى 4.35%كنسبة نمو سنوي.

2-واردات السلع والخدمات(بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي): حيث بلغت واردات السلع والخدمات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي 7.94ثريليون دولار لسنة 2000، حيث أن نسبة نموه ب 23.48%كنسبة مئوية من إجمالي الناتج الإجمالي العالمي، وتسجل أقل قيمة للواردات من السلع والخدمات في سنة 2009 والمقدرة بـ 15.66 ثريليون دولار وما نسبته 25.78%، بعدما كانت في 2008 سجلت ما قيمته 19.47 ثريليون دولار و ما نسبته 30.42%كنسبة مئوية من إجمالي الناتج الإجمالي العالمي وهذا بسبب ثاني أكبر تراجع بعد أزمة الرهن العقاري، لترتفع في 2018 إلى ماقيمته 24.63 ثريليون دولار وما نسبته 28.55%كنسبة مئوية من إجمالي الناتج الإجمالي العالمي، في حين بلغت واردات السلع والخدمات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي 21.75ثريليون دولار لسنة 2020، والذي بلغت نسبة نموه 26.66%.

أما بالنسبة لنمو مجموع الواردات من السلع والخدمات كنسبة نمو سنوي فقد كانت سجلت في 2000 مانسبته 12.52%كنسبة نمو سنوي، لتنخفض بعدها على -11.57 %وتعاود الإرتفاع في سنة 2010إلى 11.79% تستمر في الإنخفاض في السنوات الموالية لتصل في 2018 إلى 4.54 %كنسبة نمو سنوي.

3-صافي التدفقات المالية العالمية:

أ-الإستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي): بلغت صافي التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التدفقات1.57ثريلون دولار في سنة 2000 بلغت لتنخفض بعدها في سنة 2003 إلى غاية 737.26 مليار دولار، وبعدها نلاحظ أن صافي التدفقات الأجنبي المباشر إلى3.13 ثريليون في سنة 2007 وهي المرحلة التي سبقت أزمة الرهن العقاري، والتي تعتبر أكبر زيادة في صافي التدفقات المالية إلى غاية يومنا هذا، لتنخفض بعدها إلى 1.45 ثريليون دولار في سنة 2009 وإستمرت التدفقات في التذبذب إلى غاية تسجيل 931.69 مليار دولار في سنة 2018.

ب-الإستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي): بلغ نسبة صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج العالمي الإجمالي نسبة 4.61 % في سنة 2000، و5.33 %سنة 2007، حيث تعتبر أكبر زيادة إلى غاية يومنا هذا، وقد إستمرت هذه النسبة في الانخفاض لتصل 1.05% في سنة 2018.

ج-الإستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الخارجة (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي): بلغ نسبة صافي التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي 4.05% في سنة 2000 إجمالي الناتج العالمي وقد إستمرت هذه النسبة في الزيادة حيث بلغت نسبة 5.43 %سنة 2007، حيث تعتبر أكبر زيادة غلى غاية يومنا هذا، وقد إستمرت هذه النسبة في الإنخفاض لتصل 1.16% في سنة 2018.

المطلب الثاني: أهداف العولمة الإقتصادية

طرح مؤيدو العولمة أهداف علنية جذابة من بينها ما يلي[1]:

– إن العولمة الإقتصادية تهيئ الفرص للنمو الإقتصادي على المستوى المحلي والعالمي.

– إن العولمة الإقتصادية تزيد حجم التجارة العالمية وتنعش الإقتصاد العالمي.

– أنها تقرب الإتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال، علما أن هذا يعني عولمة الإقتصاديات العالمية وصبغها بالرأسمالية.

– إن العولمة تحل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن أن تحلها الدول بمفردها مثل إنتشار أسلحة الدمار الشامل وقضايا البيئة وإنتقال الأيدي العاملة من دول إلى أخرى.

هذه الأهداف تنادي بها المنظمات الرئيسية التي تلعب دورا في العولمة الإقتصادية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، لكنها لم تتحقق على أرض الواقع، نظرا لعدم إلتزام المنظمات الدولية بها أصلا، والهيمنة التي تبديها الدول الرأسمالية على هذه المنظمات بما يحقق مصالح هذه الدول، كما أن سياسات هذه المنظمة تتعارض مع هذه الأهداف المعلنة، فرفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل يعارض سياسة إزالة دعم السلع المعيشية وزيادة الدخل أو زيادة الضرائب أو الخصخصة، وما يترتب عليها من بطالة.

أما معارضو العولمة فيرون أن للعولمة الإقتصادية أهداف خفية تتمثل في هيمنة الدول الرأسمالية على الإقتصاد العالمي بإستخدام الشركات المتعددة الجنسيات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمي، وفرض توسيع نظام الربوي وربط إقتصاديات الدول المتخلفة بإقتصاديات الدول الرأسمالية والسيطرة على الدول النامية.

نتطرق فيما يلي إلى عناصر القوة الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة وعملها على لعب دور المؤثر في الإقتصاد العالمي رفقة الدول المتقدمة:

ـ التطورات التقنية: معظم التطورات التقنية المتنوعة والمتزايدة تتحقق في الدول المتقدمة وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يقاس بمؤشر إقتصاد المعرفة، حيث أن هذا المؤشر والذي يتكون من ثلاث مؤشرات فرعية وهي: العولمة الإقتصادية، العولمة الإجتماعية، العولمة السياسية.

ويقاس مؤشر العولمة الإقتصادية بـ[2]:

– التدفقات الإقتصادية الفعلية التي يتم بها تقدير مستوى التحركات الحدودية للنشاط الإقتصادي سواء التجارة أو الإستثمار المباشر، وإستثمار المحفظة المالية.

– الحواجز على التجارة وحركة رأس المال والتي تحد من حرية التدفقات للأنشطة الإقتصادية، كالتعريفات الجمركية، والعوائق غير المباشرة على الواردات والرسوم.

تحتل الولايات المتحدة المرتبة الثانية عالمي في مؤشر إقتصاد المعرفة بعد سويسرا من بين 138 دولة لسنة 2020 وذلك حسب معايير تتميز بها الدول المتقدمة التي تبوء المراتب الأولى، ومن هنا تظهر أهمية

[1] أحمد عبد العزيز وآخرون، **العولمة الإقتصادية وتأثيرها على الدول العربية**، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 86، سنة 2011، ص ص 66 –67.

[2] خالد عجولي، مقالة بعنوان **العولمة الإقتصادية ومؤشرات قياسه، مجلة البديل الإقتصادي**، المجلد رقم 03، العدد 02، ص ص 143–144.

مؤشر العولمة الإقتصادية في عكس واقع المعاملات الدولية بصورة أكثر دقة، وهذا خلافا لما يعكسه مؤشر التجارة الدولي أو مؤشر الإستثمار الأجنبي ويمثل هذا المؤشر مستوى الانفتاح الاقتصادي[1].

ـ إرتفاع حصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة من إجمالي الناتج المحلي العالمي: حيث يبلغ قيمة إجمالي الناتج المحلي العالمي بـ 84.75 ثريليون دولار، وتقدر قيمة إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية بـ 20.98 ثريليون دولار أي مانسبته 24.75% من إجمالي الناتج المحلي العالمي أما قيمة لصادرات العالمية من السلع والخدمات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي فتبلغ 22.42 ثريليون دولار ونسبة الولايات المتحدة الأمريكية منها9.45%، في حين قيمة واردات العالمية من السلع والخدمات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي فتبلغ 21.77 ثريليون دولار ونسبة الولايات المتحدة الأمريكية منها 12.72% .

بالإضافة إلى إرتفاع مساهمتها في صناعة وتصدير المنتجات الصناعية وكذلك إرتفاع إنتاجها وصادراتها المرتبطة بالتطورات التقنية كثيفة إستخدام العلم في إقتصاد المعرفة والتي يتطور إنتاجها وتصديرها بشكل واسع وسريع ومتزايد[2].

في حين يبلغ قيمة إجمالي الناتج المحلي العالمي للدول المرتفعة الدخل 53.46 ثريليون دولار لسنة 2020أي ما يعادل مانسبته 63.07%إجمالي الناتج المحلي العالمي و36.93% للبلدان المتوسطة و المنخفضة الدخل، فإذا ما قارننا هذه النسبة مع تعداد السكان في العالم لسنة 2020 والبالغ 7.76 مليار نسمة، فإننا نجد أن الدول المرتفعة الدخل والبالغ عدد سكانها 1.21 مليار نسمة تستحوذعلى63.07%من إجمالي الناتج المحلي العالمي، في حين 6.51 مليار نسمة يتشاركون ما نسبته 36.93 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وهو ما ينطبق على صادرات ووادرات من السلع والخدمات، حيث أن نسبة للصادرات من السلع والخدمات للدول المرتفعة الدخل يقدر بـ68.65% في حين وارداتها من السلع والخدمات تقدرب 68.43%.

بالإستناد إلى ماسبق يمكن التأكيد على أن قوة ومكانة الإقتصاد الأمريكي وقيادته للإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ومحور حركتها بالذات في ظل إقتصاد العولمة وفي إطار العولمة إرتبطت بأسباب وعوامل عديدة توفرله القوة والسيطرة على الإقتصاد العالمي[3].

المطلب الثالث: أنواع العولمة الإقتصادية

عند التعمق في مفهوم العولمة الإقتصادية نجد أن هذه العولمة تحدث على نطاقين رئيسين وهما عولمة الإنتاج والعولمة المالية، وسنتطرق إليهما فيما يلي.

الفرع الأول: عولمة الإنتاج

تتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال دور الشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، حيث أصبح إنتاج سلعة واحدة يتجزأ بين عدد من الدول بحيث تخصص

[1] خالد عجولي، **مرجع سبق ذكره**، ص 144.

[2] فليح حسين خلف، **العولمة الإقتصادية**، الأردن، عالم الكتب الحديثة الطبعة الأولى ،2002، ص 22.

[3] **المرجع السابق**، ص 25.

كل دولة في جزء أو أكثر منها، وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة وبالتالي ظهر التقسيم الدولي للعمل والذي لم يكن معروفا مسبقا وأصبح هو النمط السائد بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية[1].

وتتبلور عولمة الإنتاج من خلال إتجاهين رئيسين وهما[2]:

الإتجاه الأول: خاص بعولمة التجارة الدولية

ويمكن إدراك هذا الإتجاه بمجموعة من المؤشرت الخاصة بالتجارة الدولية حيث يلاحظ بأن التجارة السلعية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينيات حيث بلغ معدل نموها ضعفي نمو الناتج المحلي العالمي، فعلى سبيل المثال زادت معدل التجارة العالمية ب 9% في سنة 1995 تجاوز الناتج العالمي بنسبة 5 %.

ويلاحظ أن الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تقف وراء تزايد معدل نمو التجارة العالمية بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي، يضاف إلى ذلك أن 90% من التجارة العالمية قد دخل في مجال التحرير.

الإتجاه الثاني: الخاص بالإستثمار الأجنبي

إن معدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعد أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة العالمية حيث كان نموه يصل في المتوسط إلى حوالي 12% خلال عقد التسعينات، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات في إحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا والأسواق.

الفرع الثاني: العولمة المالية

أولا–مفهوم ونشأة العولمة المالية

تعود ظاهرة تدويل حركة رأس المال في حدودها إلى الفكر الرأسمالي منذ القرن التاسع عشر، حيث عرفت تدفقات رأس المال مستويات مرتفعة قبل الحرب العالمية الثانية، التراجع خلال الفترة 1950– 1970نتجة تقييد حركة رأس المال من خلال الرقابة على الصرف كرد فعل إتجاه الأزمة الكبرى خلال سنوات الثلاثينيات، لكن إنطلاقا من ثمانينيات القرن العشرين إكتسبت مسيرة العولمة الموارد الماليةّ أهمية كبيرة من عولمة الإنتاج، ولم تعد مكملة للتجارة والإستثمار الدوليين، وتم المرور إلى إقتصاد الأسواق المالية، والتي عرفت تطورا كبيرا وتوسعا فيما يتعلق بأسواق الأسهم والسندات، وخاصة المشتقات المالية التي ظهرت مع حاجة الأعوان الإقتصاديين إلى التغطية ضد تصاعد المخاطر المرتبطة بعدم إستقرار أسعار صرف وأسعار الفائدة، إلى جانب ظهور فاعلين جدد للأسواق الناشئة والمستثمرين المؤسسين وصناديق المعاشات[3].

وبالتالي يمكن تعريف العولمة المالية أنها الإرتباط أو الإتصال المتبادل بين مختلف الأسواق المالية بفضل تكنولوجيا الإعلام الآلي والإتصال التي سمحت بظهور أسواق المشتقات والأسواق المالية الناشئة كما عرفها "jean pierrepault " أن مصطلح العولمة يستعمل للإشارة للتحولات التي حدثت في الأسواق المالية من

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الإقتصادية (متطلباتها، شركاتها، تداعياتها)**، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] عكاش مسيفة، **العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية – دراسة مقارنة بين أزمات الدول الناشئة وأزمة الرهن العقاري**، مذكرة نيل ماجيستر في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2012–2013، ص 4.

[3] نادية العقون، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

خلال القيام بعمليات التحرير المالي والإتجاه نحو الإنفتاح على الأسواق المالية وتزايد تكامل وترابط أسواق رؤوس الأموال المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال[1].

ثانيا-العوامل المساعدة على تطور العولمة المالية

تتمثل العوامل المساعدة فيما يلي[2]:

1-إزالة الحواجز البينية الفاصلة بين الأسواق: يعتبر واحد من الشروط الأساسية للعولمة الإقتصادية فهو من جهة إنفتاح الأسواق المالية الوطنية نحو الأسواق الأجنبية أو بالأحرى زوال الحواجز الموجودة بين الأسواق الوطنية والأسواق الأجنبية

2-رفع القيود التنظيمية (تراجع القيد التنظيمي): إن مفهوم رفع القيود التنظيمية يعني على المستوى الوطني والمستوى العالمي لتشجيع المنافسة بين مختلف الهيئات المالية وذلك بإزالة الفوارق بين مختلف أنواع هذه الهيئات وتحديد أو تقليل الرقابة والتنظيمات الخاصة بالنشاط البنكي

3-تراجع الوساطة المالية: تعرف تراجع الوساطة المالية على أنها إقدام المتعاملين الدوليين مباشرة نحو الأسواق المالية، دون اللجوء إلى الوسطاء الماليين والبنكيين قصد القيام بعمليات الإقتراض والتوظيف، فالبنسبة للمؤسسات فبدل الحصول على التمويلات بالإستدانة من البنوك تتجه للبحث عن تمويلات من الأسواق المالية سواء بإصدار أسهم أو سندات.

المبحث الثاني: دور الصندوق النقد الدولي كأحد مؤسسات العولمة الإقتصادية

نتطرق في هذا المبحث الى ماهية صندوق النقد الدولي ونشأته، بالإضافة إلى هيكله التنظيمي والمهام الموكلة إليه.

المطلب الأول: ماهية صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد مؤسسات العولمة، يتكون من مجموعة من الدول الأعضاء، إذ الدول المتقدمة بإرادة شؤونه وعلى رأس هم الولايات المتحدة الأمريكية، أنشئ للعمل للإشراف على النظام النقدي الدولي وتعزيز سلامة الإقتصاد العالمي.

الفرع الأول: مفهوم ونشأة صندوق النقد الدولي

أولا: مفهوم صندوق النقد الدولي

تعدد تعريف صندوق النقد الدولي، وسوف نعرض منها ما يلي:

- هو مؤسسة نقدية دولية أنشأت سنة 1944 في مؤتمر"برتن وودز" بأمريكا، يعتبر بمثابة بنك مركزي دولي أو إتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشة تأسيسية، وهو نتيجة للأوضاع الإقتصادية والنقدية الدولية المتردية للدول بعد فترة الحرب العالمية الثانية[3].

---

[1] عكاش مسيفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

[2] بولعسل شمس الدين، **العولمة المالية وإنعكاستها على إقتصاديات الدول النامية- دراسة حالة الدول العربية**، مذكرة نيل ماجيستر فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر03، السنة الدراسية 2006-2007، ص 14.

[3] غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 91.

– هو وكالة متخصصة عن وكالات منظومة الأمم المتحدة أنشئ بموجب معاهدة دولية عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة اللإقتصاد العالمي، ويقع مقره في العاصمة الأمريكية واشنطن، ويديوه أعضاؤه الدين يشملون جميع للبلدان العالم تقريبا بعددهم 189 بلدا وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة، ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على إعتماد سياسات إقتصادية سليمة، كما أنه يتضح من إسمه صندوق مكن أن تنفيذ من موارده الأعضاء الدين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات[1].

– عرف صندوق النقد الدولي أيضا على أنه المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي ويضم في عضويته 189 عضو مما يجعله منظمة تعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا لتحقيق المصالح المشتركة[2].

–كما عرف صندوق النقد الدولي بأنه المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الإستقرار النقدي وعلاج المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه[3].

ثانيا: نشأة صندوق النقد الدولي

مع مطلع القرن 20م تزايدت مستويات تطور الدول الرأس مالية الكبرى، حيث لم تعد قوتها الإقتصادية متناسبة مع ما تسيطر عليه من مستعمرات مقارنة بما تملكه القوى الأخرى، ونتيجة لهذا ظهرت الصراعات الرأسمالية لإعادة تقسيم المستعمرات والأسواق الخارجية، وبالتالي بروز البذرة الأولى لإشتعال الحرب العالمية الأولى التي أدت إلى إنهيار قاعدة الذهب، وبعد إنتهاء الحرب عادة معظم دول أوروبا إلى نظام الذهب، وما كادت الأمور تستقر حتى بدأت أزمة الكساد العالمي التي ضربت الإقتصاد الدولي، خاصة الأزمة المالية العالمية 1929م، وإنهيار النظام النقدي الدولي مرة أخرى، وقد كان لتولي هذه الاختلالات دورا أساسيا في إندلاع الحرب العالمية الثانية، التي خلفت آثار كبيرة، وهو ما دفع دول الحلفاء وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا إلى البحث عن حلول مرضية لتغلب على الإضطرابات النقدية، ومن أجل ذلك إجتمع ممثلو 44 دولة في "بريتونوودز" سنة 1944 بالولايات المتحدة الأمريكية بهدف، وأهم ما طرح في هذا المؤتمر من إقتراحات أقتراح وضع الأسس العامة لإقامة النظام الندي الدولي الجديد[4]، وأهم ما طرح في هذا المؤتمر من اقتراحات، إقتراح كل من الإقتصادي الإنكلتري"جون كينز" الخاص بإنشاء إتحاد دولي للمقاصة وإقتراح "هوايت الأمريكي، وفي ما يلي مضمون الإقتراحين :

1– **إقتراحات مشروع كينز:** وهو مشروع نسب بدوره لواضعه البريطاني اللورد "جون كينز" حيث كان هذا الأخير قد وضع مخططه في سبتمبر 1941 وأسسه على قاعدة المنطق الإقتصادي وتشبه صيغة

[1] محمد عبد الله شاهين محمد، **سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 18–19.

[2] صندوق النقد الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2013**، تحت مو قع www.inf.org

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الإقتصادية (متطلباتها، شركاتها، تداعياتها)**، مرجع سبق ذكره ص 68.

[4] سمير بوقشابية، **تأثيرات سياسة صندوق النقد الدولي على مسار التنمية في الدول المغرب العربي–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر03، 2011/2010، ص 53.

مخطط"هوايت"، غير أن وضعية بلده بريطاني بعد الحرب العالمية الثانية تميزت بعدم قابلية الجنية الإسترليني للتحويل وبنفاذ الإحتياطات من الذهب وبالمديونية الخارجية إتجاه الولايات المتحدة الأمريكية هذا ما دفع" كينز" إلى تغيير موقفه لي أخذ بفكرة على إنشاء بنك دولي، ويتعامل البنك بعملة موحدة هي "البانكور" كما أن الدول تتعامل بعملة البانكور وكأنه ذهب في معاملتها الخارجية كما كان المخطط يبقى على تسوية العاملات بالذهب إلى جانب "البانكور" مع القضاء على التعامل بالعملات الأخرى.

2- **إقتراحات مشروع هوايت:** ويعود هذا المشروع إلى الإقتصادي الأمريكي"هوايت" حيث يتضمن النقاط التالية إنشاء نظام نقدي دولي جديد يتمثل في صندوق الدولي حيث إقترح "هوايت" إصدار وحدة نقدية أطلق عليها "الايونيتاس" قابلة لتحويل إلى عملات الدول الأخرى، وترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب وذلك من أجل إستخدامه كوحدة للحساب ولموازنة الصرف بين الدول المتعاملة أن يقوم النظام النقدي المقترح بمحاربة القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية بجميع أشكالها والتي تعطل حركة رؤوس الأموال وحرية التجارة إيقاف التدخل في أسواق الصرف، منع خفض قمة العملات الوطنية بإستمرار والتي تلحق ضررا بالدول الأخرى[1]، تفتح حسابات دائنة ومدينة للدول الأعضاء في الصندوق ويسجل الرصيد في الحسابات باليونيتاس[2]، وتتم عملية تسوية الفائض في الحساب الجاري للدول الأعضاء بالذهب.

الفرع الثاني: أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي

أولا: الأهداف

لدى الصندوق النقد الدولي عدة أهداف يعمل على تحقيق أهمها[3]:

- تشجيع التعاون الدولي في ميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيها يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

- تحقيق إستقرار أسعار الصرف والعمل على تجنب إتجاه الدول إلى إجراء تخفيضات متبادلة في أسعارصرف العملات.

- تسيير عملية التوسع والتوازن في النمو التجارة الدولة، والمساهمة التبعية والتشجيع والحفاظ على مستويات عالية من التوظيف والدخول الحقيقية.

- تنمية وتطوير الموارد الإنتاجية لكل دول الأعضاء كهدف أولى لسياستة الإقتصادية.

- المساعدة على إقامة تنظم مدفوعات متعددة الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وإلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة لنمو التجارة العالمية.

---

[1] بوصبع بلال، عبغوب عبد اللطيف، **آليات صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية**، مذكرة مكمل ة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة جيجل، 2019/2018، ص 9.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)**، طبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص ص 492 – 493.

[3] **صندوق النقد الدولي: النشأة المبادئ، الأهداف، الدور، دواعي التأسيس** تحت الموقع: www.mimstrginfo.gov.ib تاريخ الإطلاع 6 أفريل 2022وقت الإطلاع 13.00.

– تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء من خلال إستخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية تتمشى من إزالة أسباب العجزية في ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات مصرة بالرخاء الوطني أو الدولي.
– تثبيت سعر الدولار بالذهب؛

ثانيا–الوظائف:

حتى يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه فإنه يقوم بالوظائف التالية[1]:
– تدعيم إستقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها.
– إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية.
– تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء بإتاحة للموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح إختلال موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقيدية ويمنح في ذلك قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل.
– توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات، من خلال زيادة الإحتياطات الدولية وقد إبتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة.
– إقتراح السياسات التصحيحية التي يتعين الدول العضو إتجاها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.
– إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية والإقتصادية ذات العلاقة وبالتالي يقوم بدور المستشار النقدي في مجال التشاور والتعاون المتعلق بمشاكل النقد الدولية.
– التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الإختلالات الهيكلية حيث أدخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الإقتصادية.
– عملية التكيف الهيكلي، لتصحيح مسار السياسة الإقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل.
– يقوم بمراقبة النظام النقدي الدولي؛
– يركز صندوق الدولي في معالجته للسياسات الإقتصادية الكلية على الفترة القصيرة وأحيانا الفترة المتوسطة ويطلق عليها سياسات التثبيت.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي والعضوية في صندوق النقد الدولي

قامت إتفاقية صندوق النقد الدولي بتحديد الهيكلة التنظيمي للصندوق النقد الدولي، وقد أجريت عليها ثلاثة تعديلات منذ وضعها موضح التنفيذ في ديسمبر1945، وعليه تتكون البنية التنظيمية من أجهزة مسيرة إستشارية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الإقتصادي العالمي الجديد**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص ص 85 –86.

أولا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

1-الأجهزة الرئيسية لصندوق النقد الدولي: وتتمثل في:

أ- مجلس المحافظين: هو الذي يضم ممثلين لكل الدول الأعضاء، وهو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي، حيث يجتمع مرة واحدة سنويا خلال الإجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويقوم كل بلد عضو يعين محافظ عادة ما يكون وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد، كذلك يعيان محافظ مناوب ويبث مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، ولكل فوضى المجلس التنفيذي في إتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية، ويجري النظر في قضايا السياسات الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين سنويا في إطار لجنة المحافظين ويطلق عليها إسم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية[1].

ب-المجلس التنفيذي: يتكون المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي من 25 مديرا تنفيذيا منهم من هو معين، ومنهم من هو منتخب من دول الأعضاء أو مجموعة من الدول إلى جانب المدير الإداري الذي يترأس المجلس ويجتمع المجلس عادة في أوقات عديدة ثلاث مرات كل أسبوع، وغالبا أكثر من ذلك إذا كان هناك حاجة للإجتماع[2].

ومن بين القضايا التي يعالجها[3]:

- تعريف وتحديد سياسات صندوق النقد الدولي ومجال تطبيقاتها؛
- مراقبة سياسات الصرف؛
- مناقشة قضايا المتعلقة بالنظام النقدي الدولي في إطار الإقتصاد العالمي.
- إنتخاب مدير عام الصندوق؛
- مناقشة تقارير المشاورات الدورية للبلدان الأعضاء المعدة من طرف خبراء صندوق النقد الدولي للحكم على السياسات الإقتصادية والمالية المنتهجة من طرف البلدان.

ج -المدير العام: المدير العام لصندوق النقد الدولي هو الذي يقوم بإدارة إجتماعات المجلس التنفيذي داخل صندوق النقد الدولي، ويقوم هذا الأخير بتعيينه، بشرط أن يكون ذو خبرة واسعة، ولا يجوز أن يكون المدير محافظ أو مديرا تنفيذيا، ومدة عقد المدير خمس سنوات قابلة لتجديد ومن بين أهم أعمال المدير العام لصندوق النقد الدولي هي[4]:

- التنسيق بين مجلس المديرين التنفيذيين أو مجلس المحافظين والدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية؛
- إدارة أعمال الصندوق كرئيس لهيئة الموظفين والخبراء بالصندوق.

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، **العولمة آثارها في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 95.

[2] محمد عبد العزيز محمد الأخمشن، **صندوق النقد والبنك الدول أن وصناعة الفقر في البلدان النامية**، دار النهضة العربية القاهرة، ص 59.

[3] نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي**، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص 57.

[4] تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمان، 1999، ص 288.

- يشارك في إعداد الميزانية وتنفيذها بكل مصادقة لمجلس عليها.

2-الأجهزة الاستشارية لصندوق النقد الدولي: وتتمثل الأجهزة الإستشارية لصندوق النقد الدولي في العديد من اللجان هي:

أ-الأجهزة العاملة داخل الصندوق

-**اللجنة النقدية والدولية:** أنشأت سنة 1974 تحت إسم اللجنة المؤقتة، وأخذت الاسم الحالي بعد التعديل الثاني لنظام الصندوق في سبتمبر1999، حيث تتكون من 24 عضو يعين كل عضو منهم أو ينتخب من طرف الدول أو مجموعة الدول التي لها الحق في تعيين وإنتخاب عضو مجلس الإدارة، وتقوم بتقديم آراء وتقرير إلى مجلس المحافظين بهدف مساعدته على الإشراف في تسيير النظام النقدي الدولي وتكييفه وعلى إتخاذ الإجراءات الضرورية في فترات الإهتزازات المفاجئة التي يتعرض لها ذلك النظام وفيما يخص دورات هذه المجلة فهي تجري مرتين في السنة في شهر أفريل أو بداية شهر ماي وبمناسبة انعقاد مجلس المحافظين[1].

-**لجنة التنمية:** وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي الصندوق ومجلس محافظي البنك الدولي، ويتداول على تعيين أعضائها أطراف الصندوق وأطراف البنك الدولي بنفس الطريقة التي تعين بها أو ينتخب بها أعضاء مجلس الإدارة أيضا أما بخصوص مهام هذه اللجنة فتتمثل في دراسة ومراقبة تقديم الموارد للبلدان النامية وتقديم المنشورات حول الإجراءات التي تحسن من عمليات تقديم تلك الموارد، أما فيما يتعلق بدورات هذه اللجنة فتتزامن مع دورات اللجنة النقدية والمالية الدولية[2].

ب -الأجهزة العاملة خارج الصندوق:

-**مجموعة الخمسة:** وتضم وزراء القوى الإقتصادية الغربية الخمسة (و.م.أ، بريطانية، فرنسا، ألمانيا، اليابان).

المجموعة السبعة: وتضم مجموعة الخمسة إضافة إلى كندا وإيطاليا وهي الدول الأكثر تصنيعا والتي أصبحت تشارك فيها روسيا (7+1).

مجموعة الإحدى عشر: وهي التي كانت تضم عند إنشاءها سنة 1962 عشر دول، وهي مشكلة من وراء مالية كل من بلجيكا، هولندا، السويد، سويسرا، وتقوم هذه المجموعة بدور الناطق الرسمي باسم البلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لدى الصندوق.

مجموعة الرابعة والعشرون: وهي التي أنشأتها مجموعة 77وهي ناطقة باسم الدول النامية، حيث تشكلت رسميا سنة 1952.

مجموعة الثلاثين: شكلها مدير صندوق النقد الدولي سنة 1979 وتضم متخصصين بهدف إستشارتهم حول تطوير صندوق النقد الدولي.

أخيرا نلفت الإنتباه إلى أن هذه المجموعات لا تتمتع ببيانات دائمة وتلعب دورا إستشاريا فقط[3].

---

[1] قادري عبد العزيز، **صندوق النقد الدولي" ضد FMI" (آليات وسياسات)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 37-38.

[2] علي شتوي، **دور صندوق النقد والبنك الدولي بين في تكريس الحكم الراشد بالدول النامية**، أطروحة مقدمة لنيل هادة الدكتورة في العلوم السياسية تخصص منظمات دولية، وإقليمية والحكم الراشد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018،2019، ص51.

[3] **المرجع السابق.**

الفرع الثاني: العضوية في صندوق النقد الدولي

تتضمن العضوية في صندوق النقد الدولي ثلاث نقاط أساسية تتمثل فيما يلي[1]:

أولا: أعضاء صندوق النقد الدولي

يوجد مجموعتين من الأعضاء هما:

1-الأعضاء الأصليون: هم البلدان المتمثلة في المؤتمر النقد والمالي للأمم المتحدة والتي قبلت حكوماتها العضوية في الصندوق قبل 31 ديسمبر 1945.

2-الأعضاء المضمون: هم الدول التي لم تشارك في مؤتمر بريتين وودز سنة 1945 أو اشتركت ولم تقبل العضوية، أو تقدمت بطلب العضوية بعد31 ديسمبر1945، وقد جاء في المادة الثانية من إتفاقية الصندوق أن العضوية تظل متاحة لسائل البلدان وفق التوقيت والشروط التي يقررها مجس المحافظين[2].

- أن تكون الدولة قادرة على الوفاء بالالتزامات التي تنص عليها اتفاقية تأسيس الصندوق:

- أن تقدم الدولة الراغبة في الإنضمام بطلب رسمي إلى المجلس التنفيذي يتضمن جميع المعلومات والبيانات الضرورية واللازمة لدراسة مبدئية لإتخاذ القرار بالقبول والرفض.

- التفاوض حول قيمة الحصة وطريقة الإكتتاب.

- عرض الطلب على مجلس المحافظين للتصويت عليه بعد التصويت يصبح عضوا من أعضاء صندوق النقد الدولي.

ثالثا: فقدان العضوية في صندوق النقد الدولي

تفقد الدولة عضويتها في صندوق النقد الدولي نتيجة ما يلي:

1-الانسحاب الإختياري: يجوز للدولة العضو لإنسحاب من عضوية الصندوق إذا توفر الشرطين التاليين:

- إخطار الدولة للصندوق بالإنسحاب كتابة حيث يعتبر تاريخ إستلام الإخطار هو تاريخ الإنسحاب.

- الوفاء بالإلتزامات القائمة، عندما تنسحب الدولة من عضوية الصندوق تتوقف عمليات وتعاملات الصندوق بعمله العضو المنسحب، ويتم تصفية الحسابات النائنة بينهما إتفاق يعقد بين الطرفين.

2-الإيقاف: يمكن للصندوق أن يوقع عقوبة الإيقاف على الدولة العضو إذا توفر الشرطين التالين.

- إخلال الدولة العضوية بإلتزاماتها.

- إخلال الدولة العضو بالإلتزامات المنتهية وإعطائها مدة معدولة لانجازها لمنحها فرصة لتوضيح موقفها.

3-الإنسحاب الإجباري: ويتم الإنسحاب الإجباري بتوفر الشروط الآتية:

- صندوق قرار سباق بالإيقاف؛

- عدم إلتزام الدولة العضو خلال فترة معقولة[3].

---

[1] سمير بوقاشبية، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

[2] قادري عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[3] عزالدين بوحبل، **المؤسسات المالية الدولية إشكالية تمويل التنمية الإقتصادية في البلدان العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستر في علوم إقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، جامعة جيجل، 2009-2010، ص 515.

المطلب الثاني: موارد صندوق النقد الدولي

تتكون موارد الصندوق من حصص الأعضاء، التي تسددها البلدان عند الإنضمام أو عقب المراجعة الدورية، إضافة إلى الإقتراض وموارد أخرى ونذكره فيما يلي:

أولا: الحصص والاشتراكات.

تمثل الإشتراكات والحصص أهم مورد من موارد صندوق النقد الدولي تلتزم كل دولة عضو حين إنضمامها للصندوق، بدفع حق أومبلغ اشتراك محدد تبعا لوزن إقتصادها، وحجم إنتاجها الداخلي الخام ومساهماتها في التجارة الدورية، هذه الحصة ترجح الوزن المالي لدولة داخل الصندوق وتحدد قوة تصويتها، تقدر مورد الصندوق بحوالي 304 مليار حقوق سحب الخاصة، أو ما يعادل 313 مليار دولار أمريكي وتحدد نسبة الاشتراكات أو تخصص كما يلي[1]:

✓ الصيغة الأولى (بريتونوودز)

$$G=(0.001Y+0.025R+0.05P+0.0277VC)*(1+C/Y)$$

حيث أن:

G: الحصة أو الاشتراك

Y: الناتج المحليPIB

R: متوسط 12 شهر من إحتياطات الصرف من العملة الصعبة، النصب، و حقوق السحب الخاصة

P: متوسط خمسة سنوات من نفقات المدفوعات الجارية

VC : الإنحراف المعياري لـ 13 سنة من موارد المدفوعات الجارية.

لكن في سنة 1997 شكلت لجنة من خبراء جامع تين ترأسهما الإقتصادية كوبر"COOPER" أصدرت تقرير بسيط معادلة حساب الحصص وأقر التقرير الصيغة التالية:

$$O=1/3\left(\frac{2PIB}{PIB\ TOTAL}+\frac{VARIABILITI\ DEK}{VARIABI\ LITI\ TOTAL\ DEK}\right.$$

ثانيا–الإقتراض:

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة قائمة على حصص العضوية، وقد تضاعف إجمالي الموارد المستمدة من حصص العضوية من خلال إجراء زيادات في تخصص في إطار الرابعة عشر ة غير أن المورد المقترضة لا يزال لها دور كبير بوصفها موارد مكملة للموارد المستمدة من الحصص، وتمثل الاتفاقات الجديدة لاقتراض خط الدفاع الثاني، وهي عبارة من مجموعة من إتفاقيات الإئتمان يشترك فيها 40 بلدا وتبلغ قيمتها الإجتماعية 182 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وفي 25 فبراير 2016 أنقضى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في وقت مبكر فترة التفعيل في إطار الاتفاقيات الجديدة للإقتراض (التي كانت تغطي في الأصل الفترة من

[1] رمضان محمد، **أثر السياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية للدول النامية**، أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص ص151 –152.

أول أكتوبر 2010 إلى 31 مارس 2016) في ضوء تنفيذ المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص في 26 يناير 2016.

وقد تم تجديد المجموعة الحالية من إتفاقيات الجديدة المبرمة في إطار الإقتراض في نوفمبر 2016 وأصبحت سارية لمدة خمسة سنوات من 17 نوفمبر 2017 إلى 16 نوفمبر 2022.

ولدى الصندوق أيضا إتفاقيات الإقتراض الثنائي، والتي تمثل خط الدفاع الثالث لصندوق النقد الدولي المبرمة بموجب إطار الإقراض لعام 2016، تتيح للصندوق الإبقاء على إمكانية حصول بصفة مؤقتة على إقتراض من البلدان الأعضاء وتنتهي جميع إتفاقيات الإقتراض بموجب إطار عام 2016 بحد أقصى في 31 ديسمبر 2020 على أن يكون تاريخ إنتهاءها المبدائي[1].

في 31 ديسمبر 2019، وتمكنت من تمديدها في عام آخر بموافقة الدائنين وإعتبارا من 30 أبريل 2018، إلتزام 40 بلدا عضوا بتقديم إقتراض كثنائي تبلغ قيمته 316 وحدة حقوق سحب خاصة، 455 دولا أمريكي.

ولن يتم تجديد قرار المهني بالإتفاقات العامة للإقتراض عند إنتهاء فترته الحالية في 25 ديسمبر 2018، ويأتي بعد إتفاق المشاركين في الاتفاقية العامة للإقتراض بالإجتماع على السماح بتوقيف العمل بهذه الإتفاقات بعد إنتهاء مدة مدتها الحالية[2].

ثالثا: مبيعات الذهب

قد يلجأ صندوق النقد الدولي إلى بيع جزء مما لديه من ذهب بهدف توفير موارد مالية إضافية، وهذا مما تم فعلا في إطار إصلاح نظام بريتن وودز الذي أدى إلى إجراء التعديل الثاني بنية 1978، إذ تم الترخيص للصندوق بيع 6/1 مخزونه من الذهب في الأسواق العالمية، وذلك في عملية بيع دامت وكذلك عن طريق مزايدة adjudication شهرية بدأت سنة 1976، وتم في تلك العملية بيع 800 طن من الذهب رتبت فائض بقيمة3.7 مليار من حقوق السحب الخاصة، حولت منها نسبة 28% للبلدان النامية بحسب نسبة حصة كل منها في مجمل حصص الدول الأعضاء أما نسبة 72% من ذلك المبلغ التي تمثل القسط العائد للبلدان المصنعة والمصدرة للنفط فقد أقرضت إلى 60 بلد كانت معدلات المذاخيل الفردية فيها ضعيفة[3].

رابعا–حقوق السحب الخاصة

هو نقد إحتياطي دولي يستخدم كوسيلة جديدة لدعم السيولة الدولية التقليدية، كالذهب والدولار وإحتياطات النقد الأجنبي الأخرى القابلة للتداول خارج أوطانها أستحدث هذه الحقوق ثم إستنادا إلى القرار المتخذ في إجتماع المشترك بين صندوق النقد الدولي الذي عقد في ريوديجا باقتراح في هذا الصدد وفي عام 1969 تم تنيذ التحويل الأول لإتفاقية الصندوق الذي تضمن منحه صلاحية تطوير هذا الإحتياطي الجديد لكي يستخدم إلى جانب وسائل السيولة أخرى، فتح الصندوق حسابا خاصا لحقوق السحب الخاص إلى جانب الحساب العام الذي

[1] **صندوق النقد الدولي، بناء مستقبل مشترك، تقرير السنوي 2018**، ص 48 تاريخ الإطلاع: 2022/04/06 متاح على الموقع: annl.repot2018-ar-pdfhttp://www.inf.org/external/ft/ar/2018/eng/assts/pdf/hnf

[2] **المرجع السابق**، ص 46.

[3] قادري عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

يضم عمليات الصندوق بالإحتياطات التقليدية وجاءت كمية حقوق البحث الخاصة المطلوبة وجرى على توزيعها على البلدان الأعضاء وفق لحصصها في الصندوق لعام 1969 أما قرارات التوزيع فتتخذ كل خمسة سنوات على أن يجري التوزيع الفعلي سويا وعهدا غلى صندوق باتخاذ قرارات في هذا الخصوص بأغلبية 85%.

ومن أهم ميزة لحقوق السحب الأعضاء ويكون رصيدا في حسابات تلك الدول بالعملات الأجنبية القادرة على التحويل وهي لستة عشر عمله دولية قوية من أهمها الدولار الأمريكي الين الياباني، المارك الألماني والجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي والفرنك السويسري وبمقدار الدولة التي تستعمل حقوق السحب الخاصة إختيار العملة الدولية التي تذهب تحويل قيمة شهادة الحقوق إليها[1].

المطلب الثالث: برامج صندوق النقد الدولي

لتحقيق الإستقرار والتوازن والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات وضع صندوق النقد الدولي مجموعة من البرامج لتصحيح هذه الإختلالات تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: برنامج التثبت الاقتصادي

ويقصد بهذا البرنامج الذي يهدف إستعادة التوازن في الإقتصادية الكلية في البلدان التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات من خلال سياسات مالية ونقدية واس عار الصرف.

ويهدف إلى استعادة التوازن في الأجل القصير ولذلك فإن مدة برامج التثبيت ما تكون بين عام وعامين وهي تمثل مشروطة الصندوق التي يتم الإتفاق عليها في خطاب المدير مع الدولة المعنية يرتبط تنفيذ هذه السياسة والإستمرار في سحب من الشرائح الإئتمان العليا في الصندوق وقف التخفيض هذه السياسات يؤدي وقفا السحب من هذه الشرائح[2].

ويهدف الصندوق من وراء هذا البرنامج لتحقيق ثلاث أهداف:

- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات؛
- تخفيض معدلات التضخم؛
- زيادة معدل النمو الاقتصادي.

وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التقشفية التي تهدف إلى تحكم في جانب الطلب ومنها:

- وسائل مراقبة السيولة؛
- نبض السوق؛
- التطلع إلى المستقبل؛
- زيادة موارد الخزينة العامة من خلال تنشيط الجهاز الضريبي.
- تقليص الإستمارات الحكومية والمدمن التدخلات الإقتصادية.

---

[1] أحمد حسن صالح قادر، **طاهرة العولمة الإقتصادية وتأثيراتها على أسواق المال العالمية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص138-139.

[2] عز الدين بوحبل، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

– التركيز على إدارة الطلب بهدف تحكيم في عملية الإصدار النقدي والإخلال من الإنفاق الحكومي.
– تخفيض مستويات الأجور الحقيقية سواء بتخفيض المباشر أو التخلي عن التوظيف الحكومي[1].

لكن بالرغم من إيجابيات هذا البرنامج في بعض النواحي وأهميتها إلا أنها تميزت بجمع كل البلدان والأزمات في سله واحدة وإهمالها الحجم الكبير من المعلومات التي لا يمكن قياسها بسهولة كما أنها لا توفر الحلول والسياسات بسهولة للبلدان المعرضة لمخاطر الأزمات لأنها ترتكز على التنبؤ.

الفرع الثاني: برنامج إختبار الإجهاد

بعد برنامج إختيار الإجهاد من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر وإختيار السلامة المالية وتقدير نقاط القوى والضعف للنظام المالية التي يجريها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك العالمي منذ سنة 1999 حيث تحاول قياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات البنوك والنظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدراسة وقياس التغير الحاصل في محفظة الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة[2].

الفرع الثالث: التعديل الهيكلي.

إن القضاء على مختلف الإختلالات التي تشوب الاقتصاد والتغلب على الظاهرة الركود الإقتصادي من أجل تحويل البنية التحتية لإقتصاد وإعادة هيكلته من أجل الإندماج في الإقتصادي وإيجاد التوازن يتم بواسطة مجموعة من الإجراءات الهيكلية والتنظيمية تستمد من سياسة التعديل الهيكلي[3].

ويأتي بتنفيذ هذه السياسة بعد البدء سياسات التثبت وهي سياسات للمدى المتوسط والطويل ترتكز عل عناصر البناء الإقتصادي لدولة على المستوى القطاعي وتشل إعادة هيكلة القطاع العام من خلال الخصخصة وتحرير السياسات السعرية وإزالة كافة العوائق أمام القطاع الخاص[4].

الفرع الرابع: الإنذار المبكر

في إطار سعي الصندوق لإستشعار الأزمات والتنبؤ وقوعها لجأ هذا الأخير إلى إعتماد نموذج الإقتصاد القياسي وتعرف بنماذج الإنذار المبكر، الذي يعتمد التنبؤ بوقوع الأزمات على مجموعة من المتغيرات والبيانات التاريخية مدة 12 إلى 24 شهر التي تؤدي إلى إحداث الأزمة وأهمها:

– نسبة الدين القصير الأجل إلى إحتياطات النقد الأجنبي؛
– إرتفاع في سعر الصرف الحقيقي؛
– العجز في إكتساب الجاري للمعاملات الخارجية.

حيث كلما إرتفعت قيمة متغير من هذه المتغيرات إزداد إحتمال وقوع الأزمة، مما يتدخل الصندوق بمنح مهلة تكلفة لتبني السياسات التصحيحية ويستند الصندوق لإستشعار الأزمة[5].

---

[1] إبراهيم مرعى العقيقي، **سياسات مؤسسات النقد الدولي والتعليم**، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2006، ص ص100–101.

[2] لطرش ذهبية، **دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية والإقتصادية**، المتلقي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية والحكومة المالية، جامعة سطيف، أيام20،21 أكتوبر 2009، ص 6–7.

[3] إبراهيم مرعى العتيقي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص100–101.

[4] مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 105.

[5] لطرش ذهبية، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

المطلب الرابع: القروض والتسهيلات التمويلية لصندوق النقد الدولي

يقدم صندوق النقد الدولي العديد من التسهيلات للدول الأعضاء ويقوم الصندوق بتطوير نظم التسهيلات بإستمراره وتشمل هذه التسهيلات الأنواع التالية[1]:

الفرع الأول: أنواع القروض والتسهيلات:

أولا: إتفاقات المساندة (STAND-BY-ARRANGEMENTS)

تتمثل هذه الإتفاقات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق، ويعتبر إتفاق المساندة بمثابة تأثير للدولة العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق حد معين، وعلى فترة تتراوح بين 12 و18 شهرا، في العادة لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

ثانيا: تسهيل الصندوق الممتد (EXTENDEDFUNDFACILITY)

يعتبر الدعم الذي يقدمه الصندوق الدول الأعضاء طبقا لتسهيل الصندوق ممتد بمثابة تأكيد للدولة العضو أنه يستطيع السحب من موارد الصندوق على حد معين، على مدى فترة تتراوح بين ثلاثة إلى أربع سنوات، لمساعدته في معاجلة المشكلات الإقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته.

ثالثا: تسهيلات النمو الحد من الفقر POVERTYREDUCTION AND GROWTHFACILITY

الذي حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر 1999 هو تسهيل بمعدل فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر الدول الأعضاء التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المحققة من بيع الذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء غلى الصندوق حصص لهذا الغواص.

رابعا: تسهيل الاحتياطي التكميلي (SUPPLEMENT ALRESERVEFARILITY)

هو تسهيل يوفر تمويل إضافي قصير الأجل لدول الأعضاء التي تعاني مشاكل إستثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومنبر للاضطراب تتمثل مظاهرة في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

خامسا: مساعدة الائتمان الطارئ (CONTINGENTCREDTLINES)

هي مساعدات وقائية تمكن الدول الأعضاء التي تقوم بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل، وعندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسب إمتداد المشكلات الإقتصادية التي تتعرض لها الدول من دول أخرى.

---

[1] طارق فاروق الحصرى، **الإقتصاد الدولي نظريات التجارة الدولية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف السياسات التجارية الدولية، المنظمات الإقتصادية الدولية، التجارة الالكترونية، الأزمات المالية العالمية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، طبعة 2010، ص 104-105.

سادسا: مساعدات الطوارئ EMERGENY ASSISTANCE

إستحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962 لمساعدة الدول في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها، وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدات عام 1995 لتغطية مواقف معيبة لدول الأعضاء يمثل تعرضها لصراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسسية[1].

سابعا: التسهيل التمويل الهيكلي

أنشأ هذا التسهيل في مارس 1986 إستجابة لحاجة الدول النامية التي تواجه أزمة اقتصادية خانقة بسبب نقص المداخيل ومنها مشاكل حادة في ميزان المدفوعات وتقدم القرض بشرط ميسرة جدا، لدعم برنامج التسهيل الهيكلي ذات الآجال المتوسط على مستوى الاقتصاد الكلي[2].

الفرع الثاني: المساعدة الفنية والتدريس

إلى جانب المساعدات المالية والتسهيلات التمويلية هناك جانب لا يقل شأنا عن كل ما سبق تقديم المشورة والمساعدة الفنية والتدريب للبلدان الأعضاء في مجالات عدة مثل مجال النظام المصرفي والمالية العامة والسياسات النقدية وسياسات سعر الصرف، وكذلك من أجل تأطير المؤسسات النقدية والمالية في البلد العض وتعزيز مهارتها وتعد لمساعدة الفنية عنصر مكملا لما يقدمه الصندوق إلى البلدان الأعضاء من مساعدات مالية ومشورة بشأن بناء سياسات ومؤسسات فعالة وتعزيز القدرات البشرية

على سبيل المثال مساعدة البلدان على زيادة إيرادها العامة وتحديث نظمها المصرفية وإنشاء إطار قانونية قوية وتحسن التحليل التنبؤ الإقتصاديين ليقدم الصندوق عمله في كل مجالات يعده طرق منها بعثات الخبراء القصيرة التي يوفدها الصندوق وتكلف مستشارين مضمن في مهمات طويلة الآجال داخل البلد المعنى والمراكز الإقليمية ويعتمد جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات والتدريب على الطلب الذي يأتي من البلدان الأعضاء وقد تم تقديم الدعم في هذا الصدد كلا الدول الأعضاء 189بلد، وفي سنة المالية 2016 تكلفة البلدان النامية منخفضة الدخل حوالي نصف مجموع المشورة الفنية التي يقدمها الصندوق مقابل حاولي 40% للدول الأسواق الصاعدة والبلدان المتوسطة الدخل التي حصلت على النصيب الأكبر من التدريب[3].

وترتكز جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات التدريب على الاختصاصات التالية:[4]

– **سياسة المالية العامة:** إسداء المشورة للحكومات حول كيفية تعبئة الإيرادات إدارة النفقات بكفاءة بما في ذلك السياسات الضريبة والجمركية ووضع الموازنة وإدارة المالية العامة والدين المحلي والخارجي أو الشبكة الأمن الاجتماعي وهو ما ي سمح للحكومات بتقديم خدمات أفضل.

---

[1] طارق فاروق الحصري، **مرجع سبق ذكره**، ص 107.

[2] مدني بن شهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[3] صندوق النقد الدولي، **أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات**، متاح على الرابط-http://www.inf.org/ar/about/factsheets/in-capacity development الإطلاع على الموقع يوم:2021/04/15 على الساعة 13.34.

[4] **المرجع السابق**.

– **السياسات النقدية وسياسة القطاع المالي:** العمل مع البنوك المركزية لتحديث نظمها المالية مثل سياسة سعر الصرف والتضخم والرقابة المصرفية ويؤدي إلى تحسين الإستقرار المالي في البلد المعني مما يفرز النمو والتجارة الدولية.

– **الأطر القانونية:** مساعدة البلدان على توفيق أطرها القانونية والمعنية بالحكومة مع المعايير الدولية حتى تتمكن من وضع إصلاحات سليمة المالية العامة والقطاع ومكافحة إفساد وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

– **الإحصاءات:** مساعدة البلدان على إعداد الإحصاءات الإقتصادية الكلية والمالية وإدارتها ووضع التقارير ووضع التقارير المناسبة لما يعزز الفهم الدقيق لاقتصادها ويساعد على صياغة سياسات ترتكز على معلومات أفضل وبالإضافة إلى ذلك الصندوق طائفة متنوعة من الدورات التدريبية منها ما يتعلق بال روابط والسياسة النقدية وقضايا ميزان المدفوعات والأسواق المالية.

المرحلة الثانية: يتم في هذه المرحلة بناء السناريوهات المختلفة من خلال الإعتماد على نماذج الإقتصاد القياسي التي تقدم قاعدة بيانات تساعد على إجراء إختيارات الإجهاد بشكل دقيق أو بالتالي الوصل رسم رؤية إسشرفية للوضع بهدف تحليل الروابط الأساسية بين النظام المالي والإقتصاد الحقيقي.

المرحلة الثالثة: يتم في هذه المرحلة القيام بالعملية الحسابية وهي عبارة عن ترجمة لمختلف البيانات المستخرجة من حسابات الدخل والبيانات الميزانية للمؤسسات المالية.

المرحلة الرابعة: يتم في هذه المرحلة تحليل الآثار الثانوية

المرحلة الخامسة: وهي مرحلة يتم من خلالها تلخيص ونشر نتائج إختبارات الإجهاد[1].

المبحث الثالث: دور مجموعة البنك الدولي كأحد مؤسسات العولمة الإقتصادية

تعتبر مجموعة البنك الدولي أحد أكبر مصادر التمويل الدولي متعدد الأطراف والتي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتساعد على التخفيف من حدة الفقر خاصة في البلدان منخفضة الدخل، وينغي لنا هنا قبل البدأ في بحثنا أن نميز بين مجموعة البنك الدولي والبنك الدولي، حيث أن مجموعة البنك الدولي تضم خمس مؤسسات وهي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) ، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) ،الوكالة الدولية لضمان الإستثمار(MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار(ICSID)،في حين أنه يطلق على البنك الدولي على البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)،والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) مجتمعتين معا، وفي المطالب التالية نتعرض إليها بالتفصيل.

المطلب الأول: ماهية مجموعة البنك الدولي

الفرع الأول: مجموعة البنك الدولي

يعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي إنبثق عن مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 إحدى المؤسسات المالية التابعة للأمم المتحدة، والتي أوكلت لها في السنوات الأولى من إنشائها مهمة إعادة التعمير والبناء للإقتصاديات المتضررة من الحرب العالمية الثانية ثم وسعت مهمته لتشمل تقديم مختلف أنواع القروض إلى

[1] قريدة معمر. **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

دول العالم الثالث، وسعيا منه لتوفير الموارد اللازمة وإستكمال نشاطاته وتحقيق أهدافه، أنشا البنك الدولي للإنشاء والتعمير مؤسسات متعاونة معه ومرتبطة إرتباطا وثيقا، وهي والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الإستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار ليشكلوا معا مجموع البنك الدولي[1].

الفرع الثاني: نشأة مجموعة البنك الدولي

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 1944 ثم أُطلق عليه فيما بعد البنك الدولي، وإتسع نطاق عمله ليضم ضمن مجموعة من خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة ارتباطا وثيقا، وأستهدفت القروض التي كان يقدمها البنك الدولي في بدايته إعادة بناء البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، وبمرور الوقت تحول محور تركيز البنك الدولي من إعادة الإعمار إلى التنمية، مع التركيز على البنية التحتية مثل السدود وشبكات الكهرباء وشبكات الري والطرق، ومع إنشاء مؤسسة التمويل الدولية في 1956، أصبحت مجموعة البنك الدولي قادرة على تقديم القروض لشركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية في البلدان النامية، وجاء مع إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية في 1960 المزيد من التركيز على البلدان الأشد فقراً، في إطار التحول المطرد نحو استئصال شأفة الفقر، وهو ما أصبح الهدف الرئيسي لمجموعة البنك. وجاء إطلاق المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بعد ذلك، وقد شهدت السبعون سنة الماضية تغيرات هائلة في الإقتصاد العالمي وخلال هذه الفترة الزمنية، عملت مجموعة البنك الدولي على تحقيق هدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك لأفقر 40% من السكان في جميع البلدان، وبإعتبارها أكبر مؤسسة إنمائية في العالم تعمل على مساعدة البلدان النامية وتلك السائرة على طريق التحول إلى إقتصاد السوق للتكيف مع هذه التحديات من خلال تقديم القروض والمعارف والمشورة المعدة خصيصا وفقا لظروف كل حالة، وتعمل مجموعة البنك الدولي مع حكومات البلدان، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وبنوك التنمية الإقليمية، والمراكز البحثية، وغيرها من المؤسسات الدولية بشأن قضايا تتراوح ما بين تغير المناخ والصراع والأمن الغذائي إلى التعليم والزراعة والتمويل والتجارة[2].

المطلب الثاني: مؤسسات مجموعة البنك الدولي

ينظر إلى البنك الدولي على أنه المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي، وتهدف مجموعة البنك الدولي على هدفين رئيسين وهما إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

---

[1] عبيدات ياسين بيوض محمد العيد، **مداخلة تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الاقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل، دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة أفريقيا الجنوبية والصحراء، مجمع مدخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة**، يوم 8-9 ديسمبر 2014، ص 208.

[2] الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي **www.albankaldawli.org** تاريخ الإطلاع 2022/04/12 على الساعة 18.00.

الفرع الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

أولا: تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير

البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلداً، وباعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك من خلال تنسيق جهود الإستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية، وقد أُنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 1944 لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وانضم مع المؤسسة الدولية للتنمية، وهي الصندوق المعني بمساعدة أشد البلدان فقرا، ليشكلا معا البنك الدولي، ويعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عن كثب مع جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي والقطاعين العام والخاص في البلدان النامية لإنهاء الفقر وبناء الرخاء المشترك.

ثانيا: نشأة البنك الدولي للإنشاء والتعمير

تم إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمقتضى إتفاقية بريتن وودز التي عقدت فعاليتها بولاية نيو هاميشير الأمريكية بين01 و22 جويلية1944، وقد حضر هذا المؤتمر 44 دولة لبحث أسس نظام النقد الدولي وقواعد التعاون الاقتصادي بين الدول بعد الحرب العالمية الثانية[1]، كانت فكرة انشائه مرتبطة بالدوار الذي أتى على البنى الأساسية في القارة الأوروبية، حيث تم إعطاء القروض لبناء الصناعات والمشروعات التنموية وإقامة مشاريع البنى التحتية، ولم يكن إهتمامه بالدول الغنية والصناعية وكصندوق النقد الدولي، وكان إهتمامه منصبا على جميع الدول الغنية والنامية، يقدم البنك الدولي للدول الأعضاء فيه قروض طويلة الأجل لتمويل مشاريع إستثمارية معينة يتم الإتفاق عليها بين الدول الأعضاء وإدارة البنك الدولي، وعموما يقدم القروض إلى الحكومات إلا أنه يمكن تقديم قروض أيضا الشركات والمؤسسات الخاصة ويكون ذلك بضمان من قبل تلك الحكومات[2] .

ثالثا: أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير

تعتبر أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير تكميلية مع صندوق النقد الدولي وذلك عن طريق توفير الإئتمان الطويل والمتوسط الأجل للمشروعات التنموية الضخمة، ونلخص أهداف البنك فيما يلي[3]:

-تشجيع عمليات الإستثمار والتوظيف في الدول الأعضاء لتخفيف الأضرار الناجمة عن الحرب العالمية الثانية.

- تشجيع الإستثمار الأجنبي وتوفير الشروط والضمانات اللازمة لذلك؛
- مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء؛
- تنظيم الائتمان والإقراض الدولي.

---

[1] محمد المجدوب، **التنظيم الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة السابعة، لبنان، 2002، ص58.

[2] الشقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع ولطباعة، عمان، 2012، ص231.

[3] مهشي مريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

وما يلاحظ أن دور البنك الدولي تطور من خلال تطور النظام العالمي، حيث أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير تطور ليصبح يرمز له كمجموعة، تعمل على المساعدة في تحقيق النظام النقدي الإقتصادي، ورفع مستوى المعيشة من خلال توجيه الموارد المالية في الدول المتقدمة إلى الدول السائرة في طريق النمو، وبالتالي سعي البنك إلى تدعيم عولمة النشاط الإقتصادي وخاصة المالي، ويتجلى ذلك في عملية تصفية القطاع العام كشرط من شروط تقديم القروض والمساعدات، ويعمل على تسخير كل قوته المالية لتشجيع رأس مال الخاص الدولي وذلك بشتى الطرق منها ما يلي[1] :

- العمل كوسيط لتدفق الأموال الى الخارج؛
- تقديم مساعدات مباشرة إلى الشركات المتعددة الجنسيات؛
- يضغط من أجل زيادة الإعفاءات الضريبية للإستثمارات الأجنبية؛
- يرفض تقديم القروض إلى الحكومات التي تمارس سياسة التأميم.

رابعا: التنظيم الإداري ونظام العضوية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير

1-الهيكل التنظيمي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير:

يشرف على تنظيم وسير أعمال البنك الدولي الهيئات التالية:

أ-مجلس المحافظين: تتألف مجالس المحافظين من محافظ ومحافظ مساعد واحد يتم تعينهما من قبل كل بلد من البلدان الأعضاء بالبنك الدولي، وعادة ما يشغل هذا المنصب وزير المالية أو محافظ البنك المركزي بذلك البلد، أو أي مسؤول رفيع المستوى بالمرتبة الوظيفية نفسها، وتستمر مدة خدمة كل من المحافظين والمحافظين المناوبين خمس سنوات، ويجوز إعادة تعيين كل منهم.

وفقاً لإتفاقية إنشاء البنك الدولي، تُخوّل جميع صلاحيات البنك لمجالس المحافظين، وتُعتبر الهيئة العليا لإتخاذ القرار بالبنك، إلا أن مجالس المحافظين تفوض جميع صلاحياتها إلى المديرين التنفيذيين، عدا ما إحتفظت به إتفاقية إنشاء البنك الدولي له، وتتضمن هذه الصلاحيات[2]:

- الموافقة على دخول أعضاء جدد أو إيقاف عضويتهم؛
- زيادة أو تخفيض رأس مال البنك المصرح به؛
- تحديد أوجه توزيع صافي دخل البنك؛
- البث في الإستئنافات المقدمة من المديرين التنفيذيين عن تفسير أحكام اتفاقية إنشاء البنك الدولي.
- إتخاذ ترتيبات شاملة رسمية للتعاون مع منظمات دولية أخرى؛
- إيقاف عمليات البنك نهائيا؛
- زيادة عدد المديرين التنفيذيين المنتخبين؛
- الموافقة على تعديلات اتفاقية الإنشاء؛

[1] مهشي مريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

[2] الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي **www.albankaldawli.org** تاريخ الإطلاع 2022/04/20 على الساعة 16.00.

ب-مجلس المديرين التنفيذيين: تتألف مجالس المديرين التنفيذيين من رئيس مجموعة البنك الدولي و25 مديرا تنفيذيا يعملون كوحدة واحدة، ويرأس الرئيس مجالس المديرين التنفيذيين، وليس له في العادة أن يشترك في التصويت إلا في حالة تعادل الأصوات، ولا يجوز للمديرين التنفيذيين بصفتهم الفردية مباشرة أية صلاحيات أو إلزام البنك أو تمثيله ما لم تخولهم مجالسهم بالقيام بذلك تحديداً، ومع بدء ولايته الجديدة في الأول من نوفمبر 2010، إنضم عضو جديد إلى المديرين التنفيذيين ليرتفع بذلك مجموعهم إلى 25 مديراً.

ويتمتع المديرون التنفيذيون المناوبون بكامل الصلاحية للتصرف في حالة غياب المديرين التنفيذيين المعنيين، علاوة على ذلك يقوم مستشارون ومستشارون أوائل بمساعدة المديرين التنفيذيين في مباشرة أعمالهم، ويمكنهم إلى جانب المديرين التنفيذيين المناوبين حضور معظم إجتماعات المجالس بصفة إستشارية دون التمتع بحق التصويت، بالإضافة الى 12528 موظفا يشرفون على السير الحسن لأعمال البنك.

ج- رئيس البنك:جرت العادة أن يكون رئيس البنك الدولي أمريكي الجنسية و هذا بمقتضى إتفاق غير مكتوب، ويتم إنتخاب الرئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من طرف المديرين التنفيذيين، و يتولى رئيس البنك إدارة مناقشات مجلس المديرين التنفيذيين ولا يكون له صوت معبر عند التصويت إلا في حالة تساوي الأصوات فان رأيه يكون مرجح، ويشارك في إجتماعات مجلس المحافظين، و يكون مسؤولا عن توظيف وعزل الموظفين الذين يعملون تحت إدارته، ويضطلع بمهمة إدارة البنك بوجه عام [1]، وقد إختار مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي "دفيد ماليباس" كرئيس الثالث عشر للبنك الدولي[2].

2-**نظام العضوية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** يمكن تقسيم الدول الأعضاء إلى أعضاء أصليين وأعضاء منظمين، الأعضاء الأصليين هم الدول التي إشتركت في مؤتمر بريتون وودز والبالغ عددها 44 دولة والذين قدموا وثائق التصديق قبل 1944/12/31، وباقي الدول التي إنضمت بعد هذا التاريخ[3].

2-**العضوية:** ولكي يتم قبول عضوية الدولة لابد أن تتقدم الدولة بطلب إلى البنك توضح فيه كافة البيانات المطلوبة، ويتم عرض الطلب على مجلس المديرين التنفيذيين لمناقشة وإصدار أي قرار بشأنه وعرضه على مجلس المحافظين والذي يقوم بدوره بتقديم إمكانية قبول عضوية الدولة وتحديد مساهمتها في رأس مال البنك، ويجوز لأي دولة أن تنسحب من العضوية في أي وقت شريطة أن تخطر المركز الرئيسي ويصبح الإنسحاب ساريا من تاريخ إستلام الإخطار وبعد وفاء الدولة العضو بجميع إلتزاماتها[4].

كما يجوز للبنك أن يقرر بأغلبية عدد المحافظين يمثلون أغلبية المجموع الكلي للأصوات لإيقاف عضوية الدولة إذا ما أخلت بأي من إلتزاماتها إتجاه البنك، بالإضافة إلى إنتهاء عضوية الدولة في صندوق النقد الدولي ينهي عضويتها مباشرة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير[5].

---

[1] عبيدات ياسين، **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل -دراسة حالة منطقة أفريقيا جنوب الصحراء**، مذكرة نيل ماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 01، السنة الجامعية 2011-2012، ص59.

[2] الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي **www.albankaldawli.org** تاريخ الإطلاع 2022/04/16 على الساعة 15.00.

[3] عبيدات ياسين، **المرجع السابق**، ص58.

[4] **المرجع السابق.**

[5] السيد أحمد السريتي، **المنظمات الإقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، إسكندرية،2014، ص 99.

خامسا: نظام التصويت وحقوق التصويت للمساهمين في البنك الدولي للإنشاء والتعمير

أ-نظام التصويت: إعتمد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نظام التصويت المرجح، وبموجب إتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فإن عضوية البنك مفتوحة لجميع البلدان الأعضاء بصندوق النقد الدولي، ويشترط على أي بلد يتقدم بطلب عضوية في الصندوق أن يقدم بيانات عن إقتصاده، تتم مقارنتها مع بيانات البلدان الأعضاء الأخرى التي تتماثل إقتصاداتها معه من حيث الحجم ومن ثم تُخصص حصة لهذا البلد تعادل نسبة إكتتابه في الصندوق ويحدد ذلك قوته التصويتية في الصندوق، وحددت قيمة السهم ب 100000 دولار أمريكي وتكون متاحة للدول الأعضاء فقط[1]، يخصص لكل بلد عضو 250 صوتاً يضاف إليها صوت واحد عن كل سهم يملكه من أسهم رأس مال البنك وتُستخدم الحصة التي خصصها الصندوق لهذا البلد في تحديد عدد الأسهم المخصصة لكل بلد عضو جديد بالبنك.

ويتم تعيين خمسة من المديرين التنفيذيين من قبل البلدان الخمسة الأعضاء التي تملك أكبر عدد من أسهم رأس المال (حالياً الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة)، كما تختار الصين والاتحادالروسي والمملكة العربية السعودية مديراً تنفيذياً ممثلاً لكل منها، أما المديرون التنفيذيون الآخرون فيتم انتخابهم من قبل البلدان الأعضاء الأخرى، ويتفاوت توزيع القوة التصويتية من مؤسسة إلى أخرى داخل مجموعة البنك الدولي.

ب-حقوق التصويت للمساهمين الرئيسين في البنك الدولي للإنشاء والتعمير: يتم التصويت في البنك الدولي للإنشاء والتعمير بناءا على معيار حصة كل دولة في رأس مال البنك والشكل التالي يبين ذلك.

الشكل رقم (01): النسبة المئوية لقوة تصويت في البنك الدولي للإنشاء والتعمير

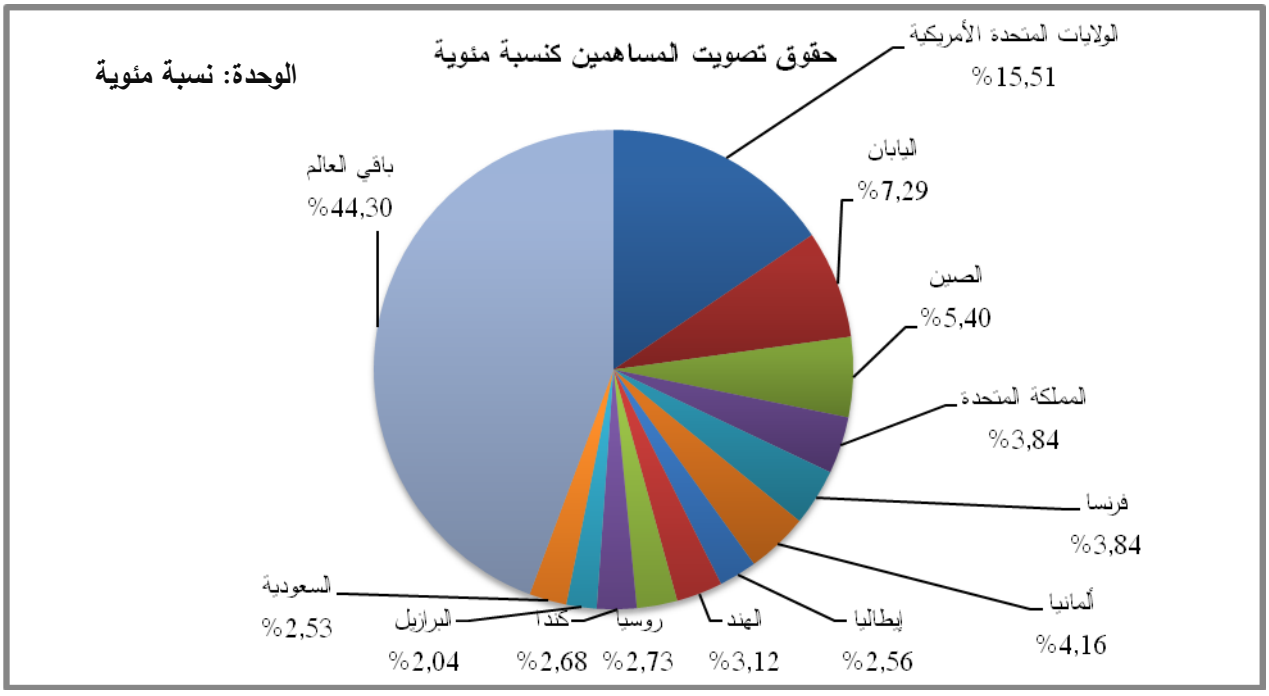

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات وثيقة INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPPEMENT SUSCRIPTIONS AND VOTING POWER OF MEMBRE COUNTRIES DATE DE 19/04/2022

[1] محمد المجدوب، **مرجع سبق ذكره**، ص59.

من خلال الشكل السابق نجد أن الدول المتقدمة تمتلك أكبر المساهمات في عدد الأصوات حيث تمثل ما نسبته 39.88%من إجمالي القوة التصويتية، فيما تستفرد الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته 15.51%، أما بالنسبة للدول النامية فتمثل مانسبته 13.29%، فيما يتشارك باقي دول العالم ما نسبته 46.83%، وبالتالي فان القوة التصويتية للولايات المتحدة الأمريكية تجعل قرارات البنك في خدمتها الذاتية دون النظر الى حاجات الدول النامية.

الفرع الثاني: مؤسسة التمويل الدولية

أولا: تعريف مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص في البلدان النامية تعمل مؤسسة التمويل الدولية، عضو مجموعة البنك الدولي، على دفع عجلة التنمية الإقتصادية إلى الأمام وتحسين حياة الأشخاص من خلال تشجيع نمو القطاع الخاص في البلدان النامية.

ثانيا: نشأة مؤسسة التمويل الدولية

تم إنشاؤها في 25 جويلية 1956 مقرها بواشنطن، أصبحت وكالة متخصصة في فيفري1957، رغم إرتباطها بالبنك الدولي إلا أنها تتمتع بالشخصية القانونية ولها إستقلاليتها المالية، لكنها تابعة إداريا للبنك الدولي، يبلغ عدد أعضائها 185 بلدا[1].

ثالثا: أهداف مؤسسة التمويل الدولية

تساعد المؤسسة البلدان على تنمية القطاع الخاص بها بطرق شتى:

- الإستثمار في الشركات من خلال تقديم القروض والاستثمارات في أسهم رأس المال، وسندات الديون والضمانات.
- تعبئة رأس المال من المقرضين والمستثمرين الآخرين من خلال المشاركة في تقديم القروض والقروض الموازية وغيرها من الوسائل.
- إسداء المشورة لمؤسسات الأعمال والحكومات لتشجيع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الاستثمار.

تتمثل الركيزة الأولى لتحقيق أهداف مؤسسة التمويل الدولية في خلق الأسواق، وفي إطار هذه الإستراتيجية، تعمل المؤسسة باطراد في "المراحل التمهيدية"، بحيث تشارك في وقت مبكر من دورة إعداد المشروعات لخلق فرص الاستثمار، وتعمل في بعض الحالات على تهيئة أسواق جديدة في مناطق لا توجد فيها مثل هذه الأسواق.

رابعا: العضوية والهيكل التنظيمي في مؤسسة التمويل الدولية

1-الهيكل التنظيمي في مؤسسة التمويل الدولية: على الرغم من أن إلى مؤسسة التمويل الدولية مؤسسة ذات كيان مالي مستقل إلا أنها ترتبط إرتباطا وثيقا من الناحية الإدارية بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث يتكون

[1] منصور سعدان، **آثار المؤسسات المالية والنقدية على إقتصاديات الدول النامية -دراسة حول واقع الإقتصاد الجزائري 1989-2008**، أطروحة لنيل الدكتوراه علوم إقتصادية، جامعة فرحات عباس -سطيف1، السنة الجامعية 2017-2018، ص 130.

مجلس محافظين من محافظي البنك الدولي للإنشاء والتعمير وكذلك المجلس التنفيذي، كما يشتغل رئيس البنك الدولي أيضا رئيسا لمؤسسة التمويل الدولية.

2-العضوية في مؤسسة التمويل الدولية: العضوية مفتوحة للدول الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء والتعمير وليس هناك إلتزاما على أعضاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير ضرورة الانظمام إلى مؤسسة التمويل الدولية، كما يحق لأي دولة عضو الانسحاب من العضوية عندما تشاء، ويمكن إيقاف عضوية أي دولة تخل بإلتزاماتها إتجاه مؤسسة التمويل الدولية ويتم إتخاذ القرار بأغلبية الأصوات[1].

خامسا: نظام التصويت وحقوق التصويت للمساهمين في مؤسسة التمويل الدولية

أ-نظام التصويت: مؤسسة الدولية للتنمية يخضع التصويت في مؤسسة التمويل الدولية لنفس مبدأ التصويت في البنك الدولي للإنشاء والتعمير

ب-حقوق التصويت للمساهمين الرئيسين في مؤسسة التمويل الدولية

يتم التصويت في المؤسسة بناءا على معيار حصة كل دولة في رأس مال مؤسسة التمويل الدولية والشكل التالي يبين ذلك.

الشكل رقم (02): النسبة المئوية لقوة تصويت في مؤسسة التمويل الدولية

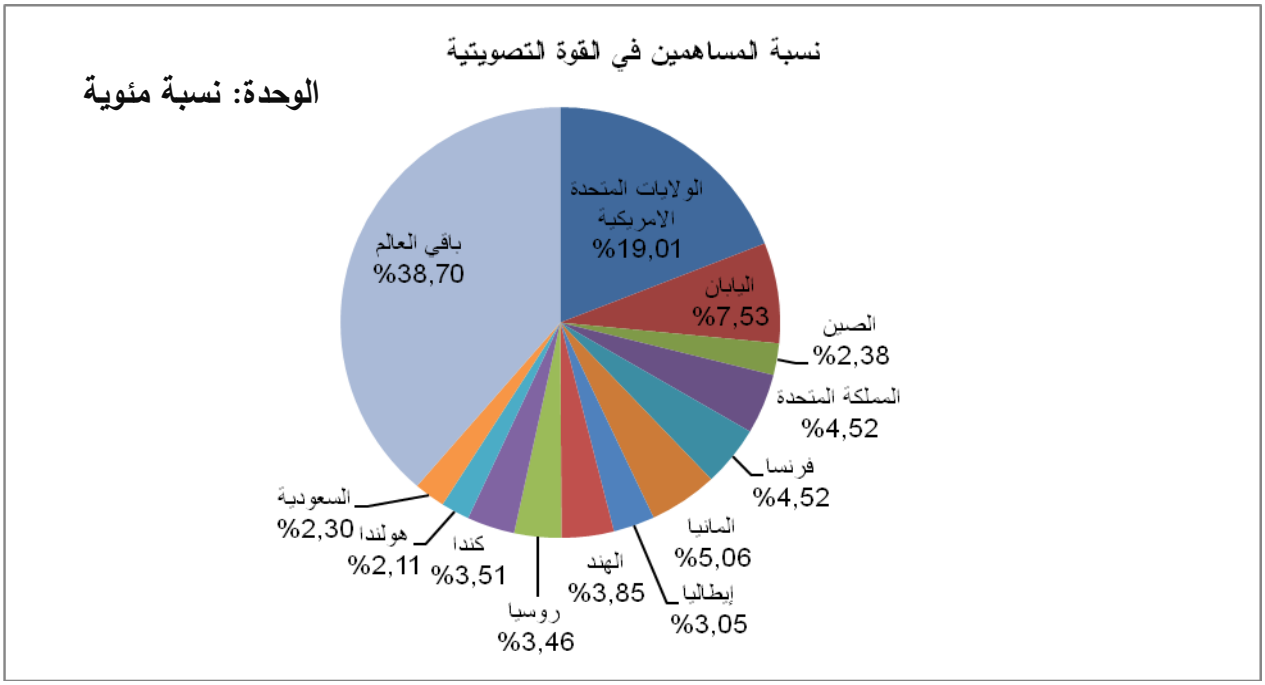

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات وثيقة INTERNATIONAL FINNANCE CORPORATION SUSCRIPTIONS AND VOTING POWER OF MEMBERCOUNTRIES DATE DE 21/04/2022

يبين الشكل السابق هيمنة الدول المتقدمة على ما نسبته 49.31% من القدوة التصويتية للمؤسسة التمويل الدولية، في حين تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته 19.01% من القوة التصويتية، في حين أن الدول النامية تمتلك ما نسبته 6.69% فيما يتشارك باقي العالم ما نسبته 14.5%من القوة التصويتية وهذا يجعل الدول المتقدمة تحكم موارد المؤسسة وتوجهها حسب ما يخدم مصالحها.

[1] السيد أحمد السريتي، **مرجع سابق ذكره**، ص 133.

الفرع الثالث: المؤسسة الدولية للتنمية

أولا: تعريف المؤسسة الدولية للتنمية

وتُكمِل المؤسسة عمل ذراع الإقراض الأصلي في البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) حيث تقوم بمنح لبرامج تؤدي إلى تعزيز النمو الإقتصادي، وتخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للناس، تعمل المؤسسة الدولية للتنمية على تقديم مجموعة متنوعة من الأنشطة الإنمائية التي تمهد الطريق نحو تحقيق المساواة، تعزيز النمو الإقتصادي من خلال منح برامج، وتوفير فرص العمل، ورفع مستويات الدخل، تحسين الأحوال المعيشية.

ثانيا: نشأة المؤسسة الدولية للتنمية

نظرا لأن البنك الدولي للإنشاء والتعمير يقترض أموالا هي في الأصل مفترضة وبأسعار فائدة مرتفعة لتتناسب مع التكلفة التي يقترضها بها هاته الأموال، فإن هذا لا يتناسب مع الدول الأكثر فقرا والتي تحتاج إلى التمويل بشروط أكثر يسرا من تلك التي يقترضها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فقد أسست مؤسسة التمويل الدولية بموجب إتفاقية في1960، وقد تمت الموافقة على تقديم أولى قروض المؤسسة والتي تدعى بـالإعتمادات وهذا لتفريقها عن قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير في سنة 1691[1]، وهذا بعد توقيع وكان أول مبلغ تمويلي912.7 مليون دولار، وقد إرتفع عدد الدول الأعضاء ليصل في 2021 إلى174 بلدا عضوا كما أصبحت المؤسسة الدولية للتنمية المصدر الرئيسي للإقتراض الميسر لـ74 دولة من أفقر دول العالم، وقد تخرج 37 بلدا من أهلية الاقتراض من المؤسسة، في سنة 2021 بلغ قيمة مجموع إرتباطات المؤسسة 36 مليار دولار[2].

ثالثا: أهداف المؤسسة الدولية للتنمية

المؤسسة الدولية للتنمية هي مؤسسة تهتم بالعديد من القضايا حيث تساند طائفة متنوعة من الأنشطة الإنمائية، وتتمثل أهدافها فيما يلي[3]:

-تعمل بوصفها المحرك الأول للتصدي للتحديات الإنمائية الصعبة.

-تعتبر أول شركاء التنمية في البيئات التي تخلفها الصراعات والأزمات حيث يكون الحد من المخاطر ضروريا.

-تتيح حلولا عالمية لمواجهة التحديات العالمية، حيث تتطلب هاته الحلول تعاوننا وتبادلا للمعرف فيما بين كثير من القطاعات والبلدان والمنظمات.

-قدرة المؤسسة على الحشد لا تضهاهيا قدرة أي مؤسسة إنمائية أخرى، وتشمل مزاياها النسبية الإنتشار العالمي والحلول القطرية والمعارف المشتركة بين القطاعات والقدرة غلى تطبيق الأدوات المالية المبتكرة.

---

[1] عبيدات ياسين، بيوض محمد العيد، **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل، دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة أفريقيا، مرجع سبق ذكره**، ص 209.

[2] **المؤسسة الدولية للتنمية، مطبوعة بعنوان الاستثمار في البشر والنمو والقدرة على الصمود**، في نوفمبر 2021، ص3.

[3] **المرجع السابق**، ص12.

– تعمل على إحداث تحولات فهي تساعد البلدان في وضع الحلول أدت إلى إعادة مشهد عالم التنمية بداية من الحلول الزراعية الهائلة في سبعينيات القرن الماضي وصولا إلى عملها الرائد في تخفيف أعباء الديون.

–المؤسسة تعتبر شريك ثابت للبلدان.

–تقدم خدماتها للفئات الأشد فقرا فهي تتيح الحياة الكريمة لمئات لملايين من فقراء العالم.

–تعمل مع باقي مجموعة البنك الدولي لإتخاذ منهج متكامل لتحقيق التنمية.

رابعا: العضوية والهيكل التنظيمي في مؤسسة الدولية للتنمية

1–الهيكل التنظيمي في مؤسسة الدولية للتنمية:

ترتبط إرتباطا وثيقا من الناحية الإدارية بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث يتكون مجلس محافظين من محافظي البنك الدولي للإنشاء والتعمير وكذلك المجلس التنفيذي، كما يشتغل رئيس البنك الدولي أيضا رئيسا مؤسسة الدولية للتنمية.

2–العضوية في مؤسسة الدولية للتنمية: العضوية مفتوحة للدول الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء والتعمير وليس هناك إلتزاما على أعضاء البنك ضرورة الإنظمام إلى مؤسسة الدولية للتنمية، كما يحق لأي دولة عضو الإنسحاب من العضوية عندما تشاء، ويمكن إيقاف عضوية أي دولة تخل بإلتزاماتها إتجاه مؤسسة الدولية للتنمية ويتم إتخاذ القرار بأغلبية الأصوات، تنقسم العضوية إلى مجموعتين، الأولى تضم الدول الأعصاء ذوي الدخل المرتفع والتي تقدم رؤوس الأموال وهي تمتلك أكبر من54% من قوة التصويت، والمجموعة الثانية تضم الدول النامية المتلقية للمعونات وتضم 74 دولة [1] .

خامسا: نظام التصويت وحقوق التصويت للمساهمين في مؤسسة الدولية للتنمية.

أ–نظام التصويت: يخضع التصويت في مؤسسة الدولية للتنمية لنفس مبدأ التصويت في البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ب–حقوق التصويت للمساهمين الرئيسين في مؤسسة الدولية للتنمية

يتم التصويت في المؤسسة بناءا على معيار حصة كل دولة في رأس مال مؤسسة التمويل الدولية.

1 محمد عبد العزيز الأحرش، **صندوق النقد الدولي والبنك الدوليان وصناعة الفقر في البلدان النامية**، دار النهصة العربية، القاهرة ،2006، ص 120.

الشكل رقم (03): النسبة المئوية لقوة تصويت في مؤسسة التمويل الدولية

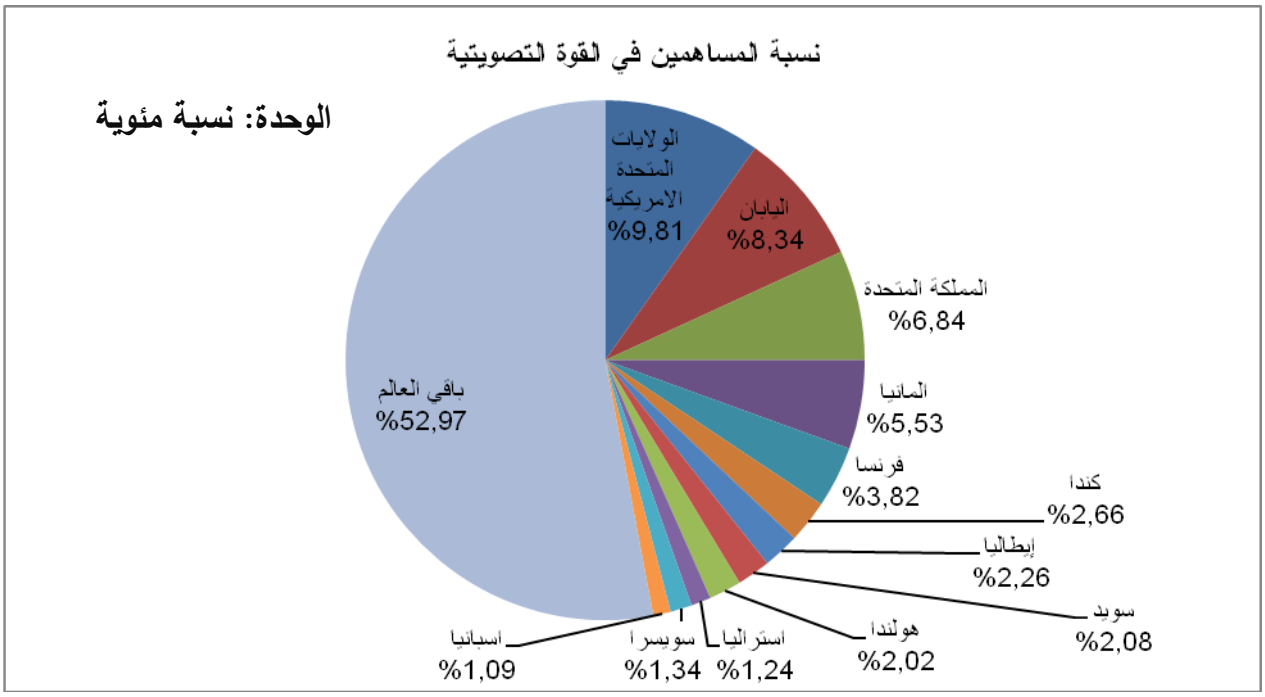

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات وثيقة INTERNATIONAL DEVELOPMENT ASSOCIATION VOTING POWER OF MEMBERCOUNTRIES DATE DE 31/03/2022.

من خلال الشكل نجد أن دول المجموعة الأولى والتي تقدم الموارد المالية المستخدمة في العمليات الإقراضية هي المسيطرة على القرارات داخل هذه الهيئة إذ تمتلك هذه الدول 31 أكثر من نصف القوة التصويتية 54.79% فيما يمتلك باقي الدول 45.22% من إجمالي القوة التصويتية.

الفرع الرابع: المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار

أولا: تعريف المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار

يعمل المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار على تسوية المنازعات بين البلدان الأعضاء والمستثمرين الأجانب عن طريق التحكيم والتوفيق بين الأطراف المتنازعة، يبلغ عدد أعضاء المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار بـ 156 بلدا عضوا[1].

ثانيا: نشأة المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار

بعد 10 سنوات من إنشاء مؤسسة التمويل الدولية قام البنك الدولي بتأسيس مركز متخصص لتسوية منازعات الإستثمار النزاعات بين المستثمرين الأجانب وحكومات الدول النامية المستثمر فيها، وتجاوز حد يفوق قدرات مؤسسة التمويل الدولية مما أبعدها عن القيام بالواجبات الأساسية التي أنشات من أجلها، حيث أنشا هدا المركز سنة 1966 لإتاحة تسهيلات للتوفيق والتحكيمة في منازعات الإستثمار الدولية بين المستثمرين الأجانب والدول المصيفة لإستثماراتهم[2]، وقد بلغ عدد الحالات التي أدرها المركز حتى الآن بـ 856 حالة تحكيمية و 13 حالة توفيق.

[1] السيد أحمد السريتي، **مرجع سابق ذكره**، ص 133.

[2] منصور سعدان، **مرجع سابق ذكره**، ص 132.

ثالثا: أهداف المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار

تتمثل أهداف المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار فيما يلي:

- تقوم بتسهيلات التوفيق والتحكيم في المنازعات.
- زيادة تدفق رؤوس الأموال على الدول التي ترغب في إجتذابه.

ومن المشاكل التي تدور حولها النزاعات نجد مشكلة التحويلات الخارجية والقيود التي تضعها الحكومات والخاصة بتحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية للخارج، إضافة إلى مشكلة تأميم الممتلكات الأجنبية ودفع التعويضات للشركات العامة في البلدان النامية، كما توجد مشاكل متعلقة بالقوى العاملة وقيود الإستيراد والتصدير وغيرها.

أ_ العضوية في المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار:

يشترط لعضوية المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار أن تكون الدولة عضوا في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، دون أن تكون ملزمة فالانضمام إلى إتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار في جميع المنازعات التي تتعلق بالدولة العضو بل يجب أن توافق الدولة أو المستثمر التابع لها على تقديم كل منازعة على حدة أما المركز الدولي، وهذا ما يبرر الطابع الإداري للمركز سواء من حيث الإنظمام إليه أو من حيث عرض كل منازعة على المركز[1].

ب_ الهيكل التنظيمي للمركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار:

يتكون الهيكل التنظيمي للمركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار مما يلي:

1-مجلس الإدارة: يتكون من ممثل واحد لكل دولة عضو في الإتفاقية ويقوم برئاسة المجلس رئيس البنك الدولي دون أن يكون له الحق في التصويت، تتمثل إختصاصات المجلس الإداري في تبني اللوائح الإدارية والمالية والإجرائية المتعلقة بتقديم النزاعات إلى التوفيق والتحكيم.

2-الأمانة: تتكون من أمين عام وأمين عام مساعد واحد أو أكثر وعدة موظفين يعينيون لمدة لا تزيد عن 06 سنوات.

3-هيئة الموفقين والمحكمين: للمركز قائمة الموفقين والمحكمين من المؤهلين بمهام التوفيق والتحكيم، لكن لكل دولة الحق أن ترشح 4 أشخاص من رعاياها أو من ول أخرى، كما يعين الرئيس 10 أشخاص مختلفي الجنسية، ويجب أن تتوفر في الأشخاص المعينين في القوائم شروط الكفاءة والأخلاق، يعينون لمدة 10 سنوات.

الفرع الخامس: الوكالة الدولية لضمان الإستثمار

أولا: تعريف الوكالة الدولية لضمان الإستثمار

تعمل الوكالة الدولية لضمان الإستثمار على مساعدة الدول الأعضاء في خلق مناخ إستثماري جذاب عن طريق تقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية، وتقديم النصائح والخدمات الإستشارية لمساعدتها في تهيئة بيئة الإستثمار وقاعدة بيانات لتشجيع الإستثمارات الأجنبية[2].

---

[1] محمد عبد العزيز الأحرش، **مرجع سابق ذكره**، ص 215.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الإقتصادية (متطلباتها، شركاتها، تداعياتها)، مرجع سبق ذكره**، ص 83.

ثانيا: نشأة الوكالة الدولية لضمان الإستثمار

تم إنشاؤها عام 1988 لحماية المصالح المشتركة لكل من الدول الغنية المانحة والدول النامية فيما يتعلق بحماية الإستثمار الأجنبي، تساعد الوكالة في تسهيل تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر في الأسواق المالية الناشئة، كما يساهم في تسوية منازعات الإستثمار قبل وصولها إلى القضاء الدولي أو محاكم التحكيم الدولية، يبلغ عدد الدول الأعضاء الوكالة 182[1].

ثالثا: أهداف الوكالة الدولية لضمان الإستثمار

تهدف الوكالة إلى إزالة العقبات أمام المستثمرين الأجانب في كل من الدول المتقدمة والدول النامية وذلك من خلال أربعة أشكال من التغطية[2]:

-تحويل العملة؛

-الحروب والإضطرابات الأهلية؛

-نزع الملكية؛

-الإخلال بشروط العقد؛

بالإضافة إلى تقديم التأمين ضد المخاطر غير تجارية، تقوم الوكالة بتقديم الخدمات الفنية والإستشارية لحكومات الدول النامية.

رابعا: العضوية والهيكل التنظيمي في الوكالة الدولية لضمان الإستثمار

عضوية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مفتوحة أمام جميع أعضاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتقسم العضوية إلى عضوية 28 بلدا من البلدان الصناعية و154 بلدا ناميا، ويمكن للأعضاء الإنسحاب من عضوية الوكالة بعد إنقضاء 03 سنوات من الإنضمام إليها، كما يمكن وقف عضوية دولة ما عند الإخلال بإلتزامتها مع مطالبتها بتسوية الالتزام قبل الإنسحاب.

ب-الهيكل التنظيمي في الوكالة الدولية لضمان الإستثمار

يشرف على إدارة الوكالة الدولية لضمان الإستثمار وسير أعمالها الهيئات التالية:

1-مجلس المحافظين: يتألف من محافظ ونائب محافظ عن كل دولة من أعضاء الوكالة بعقد المجلس إجتماعا سنويا، يمكن للمجلس تفويض بعض من صلاحياته للمجلس الإدارة بإستثناء المهم الرئيسية لمجلس المحافظين.

2-مجلس الإدارة: يعتبر بمثابة الجهاز التنفيذي يتشكل من 12 عضوا على الأقل ويترأس رئيس البنك الدولي المجلس دون أن يكون له صوت معبر إلا في حالة تساوي الأصوات.

خامسا: حقوق التصويت للمساهمين الرئيسين في الوكالة الدولية لضمان الإستثمار

أ-نظام التصويت: يخضع التصويت في الوكالة الدولية لضمان الإستثمار لنفس مبدأ التصويت في البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

---

[1] سمير عباس، **البنك الدولي وصراع الإرادات**، الطبعة الأولى، مصر الغربية للنشر والتوزيع، مصر، 201 3، ص 98.

[2] عبيدات ياسين بيوض محمد العيد، **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل، دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة أفريقيا، مرجع سبق ذكره**، ص 209.

ب-حقوق التصويت للمساهمين الرئيسين في الوكالة الدولية لضمان الإستثمار

يتم التصويت في الوكالة الدولية لضمان الإستثمار بناءا على معيار حصة كل دولة في رأس مال الوكالة

الشكل رقم(04): يبين النسبة المئوية لقوة تصويت في الوكالة الدولية لضمان الإستثمار

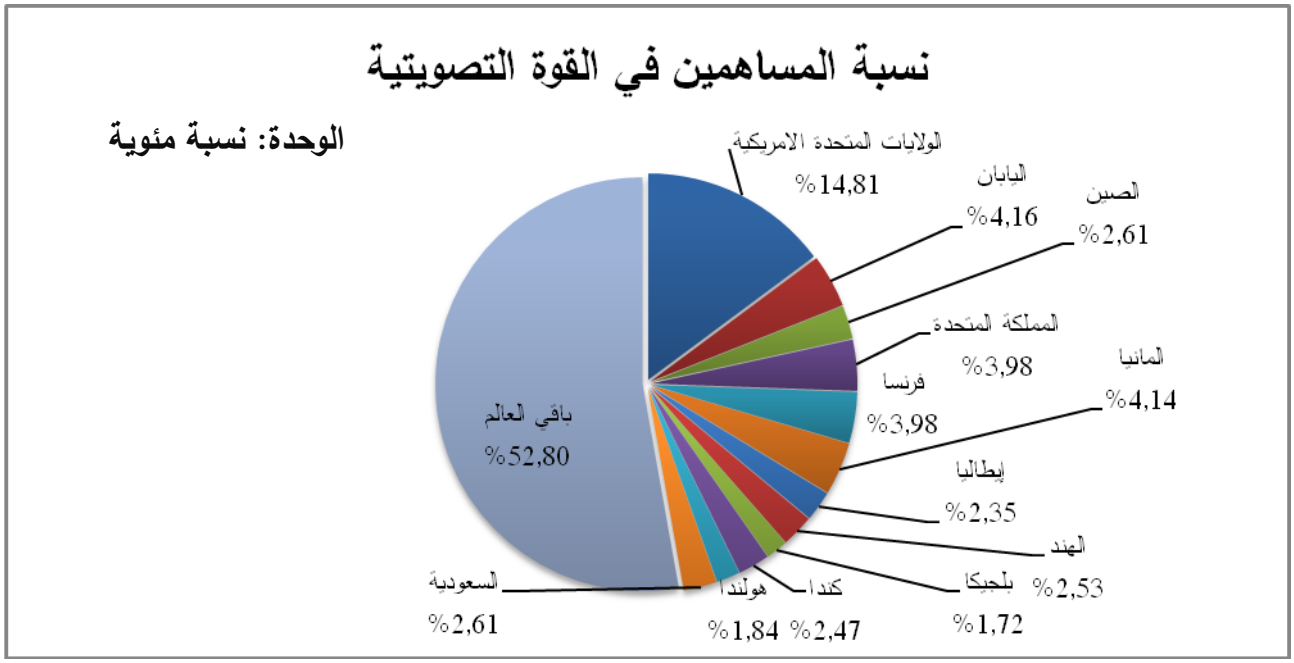

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات وثيقة MULTILATERAL INVESTMENT GUARANTEE AGENCYSUBSCRIPTIONS AND VOTING POWER OF MEMBER COUNTRIES (DATE DE 31/03/2022)

من الشكل السابق نجد أن الوكالة الدولية لضمان الإستثمار كغيرها من مؤسسات مجموعة البنك الدولي تشهد هيمنة الدول المتقدمة على أكبر نسبة من القوة التصويتية إذا أنها تسيطر على ما نسبته 39.45% من إجمالي الأصوات ونصيب الولايات المتحدة الأمريكية وحدها 14.81% من القوة التصويتية وهذا ما يمكنها من السيطرة على إدارة الوكالة في سبيل خدمة الشركات المتعددة الجنسيات التابعة لها والتي تعتبر القاطرة التي تجر الإستثمارت الأجنبية.

المطلب الثالث: آليات تمويل مجموعة البنك الدولي

نتطرق إلى موارد مجموعة البنك الدولي بإستثناء المركز الدولي لمنازعات الإستثمار والذي هو عبارة عن هيئة تحكيمية.

الفرع الأول: موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير

تتمثل موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيما يلي:

أولا: رأس المال المكتتب

نصت الإتفاقية المنشأة للبنك الدولي على رأس مال المبدئي المرخص به للبنك وهو 10 مليار دولار، وحق الإكتتاب فيها يقتصر على الدول الأعضاء[1].

[1] ضياء عبد المجيد، **إقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعية ،2002، ص 328

وقد قسمت حصص الأعضاء في رأس مال البنك على النحو التالي[1]:

-2% من الحصة تدفع للبنك مباشرة ذهبا أو دولارات أمريكية وهذه تكون قابلة للإقراض.

-18% من الحصة تدفع في شكل عمولات محلية للدولة ولاتكون قابلة للإقراض إلا بموافقة الدولة العضو.

-80% من الحصة المتبقية لا تكون قابلة للإقراض وإنما تخصص لضمان إلتزامات البنك نفسه وما يضمنه من قروض.

ويمكن للبنك أن يزيد من رأس ماله طبقا لإتفاقية تأسيسه بعد موافقة 75%من مجموع القوة التصويتية، لكن لا يمكن إجبار الدولة العضو على المساهمة في زيادة رأس مال إذا أن المساهمة في زيادة رأس مال البنك إختيارية[2].

وقد سجل البنك الدولي للإنشاء والتعمير تجديد موارده عدة مرات كان أولها سنة 1959 بزيادة رأس المال من 10 مليار إلى 21 مليار دولار، وأخرها العملية الثامن عشر لتجديد الموارد سنة 2018، حيث وصلت زيادة رأس مال البنك الدولي إلى المستوى المطلوب والبالغ 75% من موافقات المساهمين في رأس المال المكتتب فقد إرتفع بحوالي 8.7 مليار دولار، وتعد نسبة المساهمة في رأس المال إلى القروض مقياس موجزا لصورة المخاطر التي يتحملها البنك، وفي30جوان2020، بلغت هذه النسبة 22.8% وبلغ مجموع رأس المال التراكمي المكتتب فيه للبنك الدولي 280 مليار دولار ما في ذلك 18 مليار راس مال مدفوع[3].

ثانيا: الإقتراض

تمثل القروض حوالي 80%من الموارد المتاحة للبنك الدولي ويتم الحصول عليه عن طريق إصدار وبيع السندات في الأسواق المالية، أو عن طريق الإتجاه مباشرة إلى حكومات الدول الأعضاء في البنك أو مصارفها المركزية أو حتى البنوك التجارية وكذلك المستثمرين الخواص[4].

يتمتع البنك الدولي للإنشاء و التعمير بتصنيف إئتماني ممتاز من درجةAaa من مؤسسة موديز وتصنيف إئتماني ممتاز من مرتبة AAA من مؤسسة ستاندر أند بورز، كما يعتبر المستثمرون السندات التي يصدرها أوراق مالية عالية الجودة، حيث يصدر أوراقه المالية من خلال طرح أوراق مالية عالمية وإصدار سندات مخصصة لتلبية إحتياجات أسواق معينة أو أنواع معينة من المستثمرين، وقد مكن هذا النهج البنك الدولي من الإقتراض من الأسواق بشروط جيدة، وتمرير هذه الوفرات لصالح الأعضاء المفترضة، وقد إستطاع البنك من إصدار أول سند سنة 1947 أن يقوم بتعبئة نحو ثريليون دولار[5].

---

[1] عادل أحمد حشيش وآخرون، **أساسيات الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية ،1998، ص 317.

[2] عبيدات ياسين، **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل، مرجع سبق ذكره**، ص63.

[3] البنك الدولي، **القرير السنوي لسنة 2020**، ص91.

[4] عبيدات ياسين، **المرجع السابق**، ص63.

[5] البنك الدولي، **القرير السنوي لسنة 2020، مرجع سبق ذكره** ص67.

ثالثا: الأرباح والإحتياطات

بإعتباره مؤسسة تعاونية فإن البنك الدولي لا يسعى إلى تعظيم أرباحه وإنما يسعى إلى تحقيق دخل يكفي لضمان تمتعه بالقدرة المالية طويلة الأجل اللازمة لمواصلة أنشطته الإنمائية[1]، وقد حقق البنك الدولي للإنشاء والتعمير صافي أرباح قدره 2.039 مليون دولار للسنة 2020[2].

رابعا: التمويل المشترك

يقصد به ترتيب يتم في إطاره الربط بين الموارد المالية التي يتيحها البنك الدولي والموارد المالية التي تنتجها مصادر من خارج البلد المتلقي، وذلك لمشروع أو برنامج إقتراضي معين وتشمل جهات التمويل الهيئات الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف ومؤسسات تتيح في الغالب موارد مالية ميسرة الشروط للبلدان المتلقية[3].

الفرع الثاني: مؤسسة التمويل الدولية

تتمثل موارد مؤسسة التمويل الدولية فيما يلي:

أولا: مساهمات الأعضاء

تتمثل في إكتتاب الدول الاعضاء في رأس مال المؤسسة، في عام 1956 إرتبطت المؤسسة بتقديم 267 مليار دولارمن أموالها الخاصة إلى إستثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية كما قامت بتعبئة أكثر من 54 مليار دولار من مصادر أخرى، وقد بلغ رأس المال المدفوع للمؤسسة الذي تحتفظ به البلدان نحو 19.57 مليار دولار، وتم بموجب إتفاق لزيادة رأس مال بواقع 5.5 مليار دولار بحلول 2030[4].

ثانيا: الإقتراض من أسواق رؤوس الأموال

تعبئ مؤسسة التمويل الدولية الأموال من أسواق رؤوس الأموال الدولية لإقتراضها إلى القطاع العام، والحفاظ على درجة التصنيف الإئتماني من الفئة الممتازة AAA التي تتمتع بها من خلال كفالة السيولة، وتضمن عمليات الإصدار سندات قياسية بالعملات الرئيسية كالدولار وعمليات متخصصة لمساندة الأولويات المتغيرة، كالتغير المناخي، عمليات الإصدار بعملات بلدان الاسواق الصاعدة لمساندة التنمية أسواق رؤوس الأموال ومعظم قروض المؤسسة مقومة بالدولار، غير أن المؤسسة تقترض بعملات كثيرة لتنويع مصادر الحصول على التمويل وتخفيض تكاليف الإقراض ومساندة أسواق رأس مال المحلية،في سنة 2020 بلغ مجموع الاقتراضات الجديدة المتوسطة وطويلة الأجل 113 مليار دولار[5].

الفرع الثالث: مؤسسة الدولية للتنمية

تتمثل موارد المؤسسة الدولية للتنمية فيما يلي[6]:

---

[1] البنك الدولي، **القرير السنوي لسنة 2020 مرجع سبق ذكره**، ص67.

[2] **المرجع السابق**، ص 90.

[3] تقي الحسين عرفان، **مرجع سابق ذكره**، ص 308

[4] مؤسسة التمويل الدولية، **التقرير السنوي لسنة 2020، ص**90

[5] **المرجع السابق**، ص 106

[6] محمد عبد العزيز الأحرش، **مرجع سابق ذكره**، ص 215.

أولا: إكتتاب الدول الأعضاء

حيث تعتبر حصص الدول الأعضاء من رأس مال الهيئة أول الموارد المالية التي تمتلكها المؤسسة، ويتم تجديد الإكتتاب في رأس المال مرة كل ثلاث سنوات ويتم تجديد الموارد 18 عشر لتجديد الموارد المؤسسة على محفظة تمويلية قدرها 53.5 مليار وحدة سحب خاصة.

ثانيا: المساهمات الإضافية

عبارة عن هبات وتبرعات إضافية يقدمها الدول فمثلا سنة 2019 تم منح 16.1 مليار دولار وحدة حقوق سحب خاصة أي ماقيمته 226 مليار دولار.

ثالثا: تحويلات البنك

تعتمد المؤسسة في جزء من مواردها على القروص والتحويلات من الدخل الصافي بالبنك، وتدخل هذه التحويلات مباشرة في موارد الهيئة لتستخدم في النشاط الإقراضي.

رابعا: الموارد الداخلية للمؤسسة الدولية للتنمية

تمنح المؤسسة قروضا ميسرة بسعر فائدة منخفض أو معدوم في حين أنها تطالب الدول المقترضة بدفع عمولة مقابل مصاريف الإشراف والخدمات تقدر ب 0.75% من ناحية ثانية تستثمر بعض أموالها والتي تأخذ عليها سعر فائدة، بالإضافة إلى التسديدات على الائتمانات السابقة للهيئة.

رابعا: الوكالة الدولية لضمان الإستثمار

أولا: مساهمات الأعضاء

بلغ رأس المال المدفوع الدول الأعضاء 0.36 مليار دولار[1].

المطلب الرابع: سياسة الاقراض من طرف مجموعة البنك الدولي

تتميز المؤسسات الأربع لمجموعة البنك في بطرق مختلفة في منحها القروض وبشروط مختلفة وفيما يلي نوجز السياسة الإقراضية لكل مؤسسة على حدة

الفرع الأول: السياسة الإقراضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير

ترتكز السياسة الاقراضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير على منح قروض متوسطة وطويلة الأجل وهي موجهة للدول النامية، وعادة ما تكون فترة إسترداد ما بين 15 و17سنة، وهي تعطى حاليا للدول النامية والمتوسطة الدخل وكذلك الدول الأقل دخلا ممن يتمتعون بالأهلية الائتمانية[2].

أولا: شروط الإقراض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير

يشترط البنك العديد من الشروط عند القيام بعمليات الاقراض نوجزها فيما يلي:

– يجب أن يكون الهدف من القرض تمويل مشروع معين، إلا في حالات خاصة يخرج فيها البنك عن ذلك حيث يقدم قروضا عامة لتمويل هيئة تشرف على جهود التنمية أو قرض يكون الغرض منها تمويل جزء من خطة التنمية.

[1] الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، **التقرير السنوي لسنة 2020**، ص26.

[2] مدني بن شهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 513.

– يعتبر البنك مكملا للأسواق العادية وليس بديلا عنها، لذلك يجب أن يتحقق البنك من عجز المقترض من الحصول على ما يلزمه من خلال مصادر أخرى لاسيما الأسواق.

– ضرورة تأكد البنك من صلاحية الإمكانيات الفنية والإقتصادية لتنفيذ المشروع والتأكد من ربحية المشروع أو عائده المالي ويمثل هذا الجانب أهم جوانب البحث الاقتصادي المعاصر وجانبا هاما من جوانب نشاط البنك الدولي.

–التأكد من فائدة المشروعات المطلوب تمويلها وأولويتها بالنسبة لمشروعات أخرى.

– على البنك أن يتأكد من قدرة الدولة على الوفاء بإلتزاماتها الناجمة عن القروض، وهذا يقتضي إجراء دراسات شاملة لاقتصاديات الدولة وما ينتظر أن تحققه من نمو في المستقبل.

- تمنح أغلب قروض البنك لأجل يتراوح بين 15–17 سنة، بل وأكثر من ذلك أحيانا، أما سعر الفائدة فيبلغ متوسطه في الوقت الحاضر 5.4%، بالإضافة عمولة قدرها 0.75.%

ثانيا: مراحل تمويل المشروعات من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير

تمر عملية تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي بالمراحل التالية:

1–مرحلة إختيار المشرعات: تكون الدولة قد فكرت في المشروع الذي سيؤدي إلى تحيق أهداف، وتقدم طلب إلى البنك تطلب تمويله للمشروع، هنا يرسل البنك بعثة تمهيدية لدراسة المشروع وتبيان الجدوى المبدئية منه[1].

2–مرحلة إعداد المشروع: حيث يتم إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع الذي إختارته الدولة[2].

3–مرحلة تحليل المشروع وتقييمه: يتم تحليل كامل المشروع لتبيان مدى نفعه للإقتصاد المحلي، وعلى ضوء المعلومات يقوم الخبراء باحتساب العائد للمشروع، وعادة لا يمول البنك المشروع الذي يقل عائده عن 12%.

4 –المفاوضات: بعد إقتناع البنك بجدوى المشروع يبدأ الإتفاق على تمويله ويجري البنك مفاوضات المع الحكومة المعنية ويتأكد من جديتها، ويستطيع البنك فرض شروط في تنفيذ المشروع[3].

5–مرحلة التنفيذ والتقييم: يرسل البنك بعثات متعددة في هذه المرحلة تشرف على تنفيذ المشروع في مراحله المختلفة، وبعد إتمام المشروع يصر البنك على إعادة تقييم من جديد بدراسة تسمى التقرير الإكمال للتعرف على نواحي الضعف[4].

ثالثا: أهم القطاعات الممولة من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يقوم البنك بتمويل العديد من المشاريع والتي تخص:

1–مشاريع البنية الأساسية:

تعتبر الأكثر إستقطابا ومن أهمها:

---

[1] عادل أحمد حشيش وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 178.

[2] عبد الحليم عمار غربي، **العولمة الإقتصادية رؤى إستشرافية في مطلع القرن الواحد ولعشرون**، دار أبي فداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا،2013، ص 92.

[3] عادل أحمد حشيش وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 180.

[4] **المرجع السابق.**

أ –**النقل:** يعتبر قطاع النقل ذو أهمية كبيرة للإقتصاد والذي يتوقف عليه عملية نقل البضائع على مسافات طويلة وتعتبر الموانئ والمطارات والسكك الحديدية من بين المرافق التي يمولها البنك، وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها البنك في قطاع النقل 5652 مشروع.

ب–قطاع الطاقة الكهربائية: تعتبر من أهم المشاريع التي إهتم بها البنك الدولي، وظلت الطاقة لسنوات تمثل القطاع أكبر بالنظر إلى حجم القروض التي خصصت لها، وكانت هذه المشاريع مناسبة لقروض البنك ذات الكثافة الرأسمالية وتتطلب معدات باهضة الثمن وقد بلغ عدد المشاريع 1074 مشروع.

2–المشاريع الصناعية: حصة المشاريع الصناعية قليلة مقارنة بباقي القطاعات وذلك راجع إلى أن الدولة الطالبة للقرض قد فرضت قيود حمائية لصالح الصناعات المحلية وبالتالي منع رأس المال من التغلغل لداخل الدولة، وقد بلغ عدد المشاريع الممولة 1491 مشروع.

3–**مشاريع النفط والغاز:** ظل البنك يرفض لعدد من أعوام يرفض تقديم قروض للبلدان وذلك راجع الى أنه قبل سنة 1973 كان إنتاج النفط في أغلبية الدول النامية غير اقتصادي مقارنة بالأسعار السائدة، وقد تم تمويل741 مشروع.

4–**الزراعة:** لقد كانت القروض المخصصة للزراعة تحتل مكانا هامشيا في برنامج البنك الدولي إذا لم يتجاوز إقراض البنك خلال الفترة من 1948 إلى 1963 للقطاع الزراعي مبلغ 628 مليون دولار، وقد خصصت نسبة كبيرة لتمويل مشاريع السدود وشبكات الري، بالإضافة إلى إهتمامه بالتنمية الريفية إذا تشتمل الإدارة المستدامة للأرض، المحاصيل الزراعية، تربية الأسماك، بالإضافة إلى مشاريع صيد الأسماك، وقد بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف البنك 7467 مشروع.

رابعا: أنواع القروض المقدمة من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يتيح البنك الدولي للإنشاء والتعمير للدول المقترضة حزمة من القروض بصيغ مختلفة نوجزها فيما يلي:

1–**قروض المشروعات:** تمنح لتمويل مشروع معين مثل مشروعات الري والطرق وتوليد الطاقة الكهربائية وغيرها من المشاريع، تمثل هذه القروض النسبة الكبيرة من قروض البنك[1].

2–قروض التكييف الهيكلي: وقد إستحدت في 1980 وقد حدد البنك شرطين لازميين لتقديم هذه القروض[2]:

– حصول خلل في ميزان المدفوعات للدولة يكون من الصعب إحتوائه.

– وجود رغبة من طرف الحكومة وإستعدادها لتنفيذ برنامج التكييف الهيكلي خلال فترة زمنية معينة.

وتنطوي قروض التكييف الهيكلي على درجة عالية من المشروطية ونلخصها فيما يلي[3]:

– الكفاءة في إستخدام الموارد ويدخل فيها معايير الإستثمارات العامة وأولويات الاستثمار وسياسات الأسعار والحوافز في مختلف القطاعات.

– تعبئة الموارد اللازمة للتنمية ويدخل فيها دور القطاع العام والتحول إلى الخوصصة.

---

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2008، ص 168.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الإقتصادية (متطلباتها، شركاتها، تداعياتها)**، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[3] **المرجع السابق**، ص 88.

– تحرير التجارة الخارجية وزيادة الحوافز التصديرية وإصلاح التعريفة الجمركية.

– إصلاح المؤسسات الإنمائية بما في ذلك النظام المصرفي ونظام الضرائب والإرادات العامة.

3–قروض البرامج: تمنح قروض البرامج لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي أو تمويل الواردات من المواد الأولية والسلع الرأسمالية اللازمة لصناعة معينة أو عدة صناعات، هذه القروض لا تعطى إلا في ظروف إستثنائية حيث تم حصرها في أضيق نطاق حيث لا يزيد في أي حال من الأحوال في أي سنة عن 10% من مجموع القروض التي يقدمها البنك[1].

4–**القروض القطاعية:** تشبه قروض التكييف الهيكلي من حيث أنها لا تعطى لتمويل مشروع معين، بل تستهدف تصحيح السياسات الإقتصادية في قطاع معين مثل الزراعة أو الصناعة...، غير أنها تحتوي على درجة عالية جدا من المشروطية حتى وإن كان نطاقها محدد بقطاع معين.

الفرع الثاني: السياسة التمويلية لمؤسسة التمويل الدولية

تعمل مؤسسة التمويل الدولية على أساس تجاري وتستثمر بصورة حصرية في المشروعات التي تستهدف الربح، وتتقاضى أسعار الفائدة السائدة في السوق مقابل خدماتها، وفيما يلي أهم شروط وأنواع القروض التي تقدمها المؤسسة[2]:

أولا: شروط ومعايير تمويل المشاريع الإستثمارية

لكي يصبح المشروع مؤهلا للحصول على تمويل من مؤسسة التمويل الدولية يجب أن يستوفي المشروع الشروط التالية:

– أن يقام المشروع في أحد البلدان النامية يكون عضوا في مؤسسة التمويل الدولية؛

– أن يكون تابعا للقطاع الخاص؛

– أن يكون سليما من الناحية الفنية؛

– أن تتوفر فيه إمكانيات جيدة لتحقيق الربح؛

– أن يعود بالفائدة على الاقتصاد العالمي؛

– أن يكون سليما من الناحية البيئية والإجتماعية مستوفيا المعايير البيئية والإجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية وكذلك معايير البلد المضيف.

ولكي تضمن مؤسسة التمويل الدولية مشاريع المستثمرين وجهات الإقراض من القطاع الخاص، فإنها تضع حدودا للمبالغ الإجمالية التي تقدمها لأي مشروع فردي من حسابها الخاص لتمويل القروض والمساهمات الرأسمالية، حيث تقدم للمشاريع الجديدة مالا يتجاوز 25% من التكاليف الإجمالية المقدرة للمشروع، وفي حالات إستثنائية ما يصل إلى 35% للمشاريع الصغيرة، كما يمكن أن تقدم المؤسسة لمشاريع التوسع ما يصل إلى 50% من تكلفة المشروع شريطة ألا يتجاوز الإستثمارات 25% من مجموع رأس مال الشركة المقدمة للمشروع.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الإقتصادية (متطلباتها، شركاتها، تداعياتها)**، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2] عبيدات ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 105–106.

ثانيا: مراحل دراسة المشاريع الإستثمارية

وتبين المراحل التالية الخطوات الواجب إتباعها للحصول على التمويل:

1-**التقدم بطلب للحصول على تمويل مؤسسة التمويل الدولية:** حيث لا توجد إستمارة نموذجية لطلب التمويل من المؤسسة، وبوسع أي شركة أو صاحب مشروع أجنبي أو محلي يسعى إلى إقامة مشروع جديد أو توسيع مؤسسة أعمال قائمة أن يتصل مباشرة بمؤسسة التمويل الدولية ويقدم مقترحات الإستثمار، وبعد هذه الإتصالات المبدئية، وبعد إجراء إستعراض أولي من الممكن أن تمضي مؤسسة التمويل الدولية قدما بطلب دراسة جدوى تفصيلية أو خاصة تعمل على تحديد ما إذا كانت ستجري تقييما للمشروع أو لا.

2-تقديم المشروع:و يتألف فريق التقييم عادة من مسؤول شؤون الإستثمار يتمتعون بالخبرة المالية والمعرفة بالبلد الذي سيقام فيه المشروع، ومهندس يتمتع بالخبرة الفنية المعنية وإختصاص بيئي، وتقع على عاتق هذا الفريق مسؤولية تقييم الجوانب الفنية والمالية البيئية للمشروع، وتضمن تلك العملية القيام بزيارات إلى الموقع المقترح لإقامة المشروع وإجراء مناقشة واسعة مع رعاة المشروع وإذا تمت الموافقة على تمويل المشروع على مستوى الإدارة، تقوم الإدارة القانونية بمؤسسة التمويل الدولية بمساعدة مستشار قانوني خارجي إذا لزم الأمر بصياغة الوثائق اللازمة، ويتم التفاوض حول المسائل العالقة مع الشركة وغيرها من الأطراف مثل الحكومات أو المؤسسات المالية.

3-إطلاع المشروع: قبل إرسال الإستثمار المقترح إلى مجلس إدارة مؤسسة التمويل الدولية لإستعراضه، يتم إطلاع الجمهور على العناصر الأساسية للمشروع، كما يتاح كذلك وثائق الإستعراض البيئي للجمهور.

4-تعبئة الموارد: حيث تسعى مؤسسة التمويل الدولية إلى تعبئة تمويل إضافي من خلال تشجيع المؤسسات الأخرى على الإستثمار في المشروع.

5-الالتزام القانوني: إذا وافق مجلس الإدارة على الإستثمار توقع كل من مؤسسة التمويل الدولية والشركة المعنية بالإتفاق وتصوغ إلتزاما قانونيا.

6-الإشراف على المشروع: حيث بمجرد صرف أموال المشروع تقوم مؤسسة التمويل الدولية برصد إستثمارتها، وتتشاور دوريا مع جهاز إدارة المشروع عن طريق إرسال البعثات الميدانية لزيارة المشروع، كما تطلب أيضا تقارير فصلية عن مدى تقدم تنفيذ المشروع، وبيانات مالية سنوية من قبل محاسبين عامين متنقلين.

7-إقفال المشروع: عند سداد قيمة الإستثمار بالكامل، أو عند خروج مؤسسة التمويل الدولية عن طريق بيع حصتها في رأس المال، تقوم المؤسسة بإقفال دفاترها الخاصة بالمشروع.

ثالثا: الأدوات والخدمات المالية

تقدم مؤسسة التمويل الدولية أدوات وخدمات مالية من بينها ما يلي:

1-القروض العادية: حيث تقدم مؤسسة التمويل الدولية قروضا للمشروعات القطاع الخاص في الدول النامية تتروح آجال إستحقاقها عادة مابين07 و12 سنة وتحدد فيها فترة السماح وجداول السداد على أساس كل حالة على حدى، وفقا لإحتياجات المقترض إلى التدفقات النقدية، وتتروح قيمة هذه القروض عادة مابين مليون دولار و100 مليون دولار أمريكي، وتمول القروض المقدمة من طرف مؤسسة التمويل الدولية للشركات الجديدة و

مشروعات التوسع في الدول النامي، كما تقدم قروضا للبنوك الوسيطة وشركات التأجير، والمؤسسات المالية الأخرى من خلال التسهيلات الائتمانية بغرض إعادة إقراضها وكذلك مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

2-القروض الجماعية: حيث تتيح مؤسسة التمويل الدولية للبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى فرصة تقديم قروض للمشروعات التي تمولها مؤسسة التمويل الدولية، وتشكل هذه القروض جزءا رئيسا من جهود المؤسسة لتعبئة تمويل إضافي من القطاع الخاص في البلدان النامية، وبذلك توسع نطاق الأثر الإنمائي للمؤسسة، ومن خلال هذه الآلية تشترك المؤسسة المالية بصورة كاملة في تحمل المخاطر الإئتمانية للمشروعات، بينما تظل مؤسسة التمويل الدولية هي المقرض الأصلي.

3-تمويل أسهم رأس المال: حيث تأخذ مؤسسة التمويل الدولية حصصا من رؤوس الأموال للشركات و الكيانات الأخرى التابعة للقطاع الخاص مثل المؤسسات المالية وصناديق الإستثمار في البلدان النامية، ويحتفظ عادة باستثمارات في أسهم رأس المال لفترة تتراوح مابين 08 و15 سنة وعندما يحين وقت بيعها تفضل المؤسسة الخروج عن طريق بيع أسهمها من خلال سوق الأوراق المالية بطريقة تفيد مؤسسة الأعمال المحلية، و لضمان إشراك مستثمرين آخرين من القطاع الخاص، تكتتب عادة المؤسسة نسبة تتراوح مابين05 و15% من أسهم المشروع ولا تكون مؤسسة التمويل الدولية أبدا هي أكبر مساهم في أي مشروع ولا تحتفظ عادة إلا بحصة لا تزيد عن 35%.

4-التمويل بالعملة الصعبة: حيث تقدم مؤسسة التمويل الدولية تمويلا في شكل ديون بالعملة المحلية وهذا لتفادي المخاطر الناتجة عن تقلب أسعار الصرف، وتأثيرها على ربحية المشروع.

5-خدمات الوساطة: جيث توجه مؤسسة التمويل الدولية جزءا كبيرا من مواردها المالية إلى المشروعات القطاع الخاص في البلدان النامية من خلال وسطاء، وهذا ما يجعلها توفر المساندة والدعم لهذه المؤسسات الوسيطة كالبنوك وصناديق الاستثمار وشركات التأجير.

خلال السنة المالية 2020 ولزيادة تقوية القطاع الخاص قدمت مؤسسة التمويل إرتباطات طويلة الأجل قدرت ب 22 مليار دولار ويشتمل ذلك 11 مليار دولار من الإرتباطات التي قدمتها لحسابها الخاص و11 مليار قامت بتعبئتها للمستثمرين في القطاع الخاص ومصادر أخرى، بالإضافة الى 6.5 مليار دولار لتمويل قصير الأجل[1].

الفرع الثالث: السياسة التمويلية للمؤسسة الدولية للتنمية

تقوم المؤسسة الدولية للتنمية باقراض أموال أو ما يعرف بالإعتمادات بشروط ميسرة، حيث تطلب فقط خدمة ضئيلة جذا تقدر ب 0.75% من الأموال المدفوعة وقد تمتد فترة السداد مابين 35 و40 سنة، وتشمل فترة سماح قدرها 10 سنوات، وتتحد القطاع التي تمولها مثل قطاع الصحة، الصناعة التعليم...، وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق نمو اقتصادي وخلق فرص عمل وزيادة مستوى الدخل وتحسين المعيشة[2].

[1] مؤسسة التمويل الدولية، **التقرير السنوي لسنة 2020، مرجع سبق ذكره**، ص 5.

[2] عبيدات ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص101.

وقد بلغت إرتباطات الإقراض الجديدة في 2020 من المؤسسة ماقيمته 30.4 مليار دولار وهذا لتمويل 305 عملية، منها 10 عمليات مختلطة مابينها وبين البنك وإشتملت هذه الإرتباطات 22.4 مليار دولار من الإعتمادات، و8 مليار من المنح، و25 مليون لدعم الضمانات بالإضافة لذلك وافق المجلس على 35 مشروعا ومشروعا فرعيا بمبلغ قدره 792 مليون دولار في إطار العملية الثامن عشر لتجديد موارد المالية للمؤسسة[1].

الفرع الربع: سياسة تغطية المخاطر من الوكالة الدولية لضمان الإستثمار

سنتطرق فيما يلي إلى شروط تغطية المخاطر وأنواع المخاطر المغطاة من طرف الوكالة كمايلي[2]:

أولا: الشروط الواجب توفرها في العملاء والإستثمار للإستفادة من تغطية المخاطر من الوكالة الدولية لضمان الإستثمار

لمساعدة المستثمرين على الحصول على الموارد التمويلية بشروط مالية أفصل تفرض الوكالة الدولية لضمان الإستثمار لتغطية المخاطر ما يلي:

1-**الشروط الواجب توفرها في العملاء:** تقدم الوكالة الدولية لضمان الإستثمار ضمانات للإستثمارات التي يقوم بها المستثمرين في أي من البلدان الأعضاء بالوكالة في أي من البلدان النامية الأعضاء، وفي بعض الحالات قد تؤمن الوكالة أيضا على إستثمار ينفذه أحد مواطني البلدان المضيفة شريطة أن يكون منشأ الأموال من خارج هذا البلد وأن توافق الحكومة البلد المضيف تحديدا على هذا الإستثمار، وتعد الشركات أو المؤسسات المالية المؤهلة للتغطية إذا كانت قد أسست مكان نشاطها الرئيسي في بلدا عضو أو إذا كان مواطنو البلدان الأعضاء يمتلكون حصص أغلبية فيها، كما أن الإستثمارات التي تقوم بها مؤسسات مملوكة للدولة مؤهلة للتغطية إذا كانت تعمل على أساس تجاري، ويمكن تغطية الإستثمارات التي تقوم بها إحدى المنظمات غير الهادئة للربح إذا أثبتت أن الإستثمار المعني سينفذ على أساس تجاري.

2-**الشروط الواجب توفرها في الإستثمارات:** تقدم الوكالة ضمانات للاستثمارات غبر الحدود وهي تشمل الإستثمارات الجديدة وكذلك الإستثمارات في أعمال التوسعية أو التحديث أو التحسين أو في تنمية وتدعيم المشروعات القائمة أو في حين يثبت المستثمر المنافع الإنمائية للمشروع والإلتزام به على الأجل الطويل، ويمكن أيضا تغطية عمليات الإستحواذ التي يقوم بها مستثمر جديد، بما في ذلك خصخصة الشركات المملوكة للدولة.

تقوم الوكالة بتغطية الإستثمارات في حصص الملكية وقروض المساهمين وضمانات القروض التي يصدرها المساهمون، شريطة ألا يقل الحد الأدنى لآجال القروض عن سنة واحدة، ويمكن أيضا تغطية القروض لغير المساهمين مادمت تتعلق بالإستثمار أو مشروع محدد يشمل شكلا آخر من أشكال الإستثمار المباشر، ويجوز كذلك تغطية أشكال أخرى من الإستثمار مثل عقود المساعدة الفنية والإدارة وعمليات توريق الأصول، وإصدار السندات في أسواق رأس المال، والتأجير التمويلي، وإتفاقيات الخدمات والإمتياز والترخيص.

[1] الوكالة الدولية لضمان الإستثمار، **التقرير السنوي لسنة 2020، مرجع سبق ذكره**، ص92.

[2] الوكالة الدولية لضمان الإستثمار، **دليل ضمان الإستثمار**، البنك الدولي، نوفمبر 2010، بدون وجود ترقيم للصفحات.

وتماشيا مع أهداف الوكالة في تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية يجب أن تكون المشروعات التي يتم مساندتها ذات جدوى من الناحية المالية والإقتصادية والبيئية ومتسقة مع معايير العمل والأهداف الإنمائية للبلد المضيف.

ثانيا: المخاطر السياسية التي تغطيها الوكالة الدولية لضمان الإستثمار

تغطي الوكالة الإخطار السياسية التالية:

1-**عدم قابلية العملات للتغيير والقيود على التحويلات:** توفر الوكالة الحماية ضد الخسائر الناجمة عن عدم قدرة المستثمر على تغيير العملة المحلية بصورة قانونية إلى نقد أجنبي أو تحويل النقد المحلي أو الأجنبي إلى خارج البلد المضيف نتيجة إتخاد قرار أو تقاعس عن إتخاد قرار من جانب حكومة البلد المضيف، ولا يغطي التأمين إنخفاض قيمة العملة وفي حالة المطالبات تدفع الوكالة تعويضا بالعملة المحددة في عقد الضمان.

2-**نزع الملكية:** توفر الوكالة الحماية ضد الخسائر الناجمة عن إجراءات حكومية معينة يمكن أن تخفض أو تلغي ملكية الإستثمار والمؤمن عليه أو السيطرة عليه أو الحقوق فيه، وبالإضافة إلى التأمين والمصادرة المباشرة يغطي الضمان أيضا نزع ملكية التدريجي، وتتاح التغطية على أساس محدود لنزع الملكية الجزئي.

3-**الحرب الأهلية والإضطرابات المدنية:** توفر الوكالة الحماية ضد خسائر والأضرار والتدمير أو الإختفاء الذي يلحق بأصول ملموسة أو توقف الأعمال تماما بسبب أعمال الحرب أو الإضطرابات المدنية المدفوعة بدوافع سياسية في البلد المعني بما في ذلك الثورات وأعمال التمرد والإنقلابات والتخريب والأعمال الإرهابية، وتحمي التغطية من الخسائر الناشئة عن الضرر المادي للأصول وتوقف الأعمال تماما.

4-**الإخلال بالعقد:** توفر الوكالة الحماية ضد الخسائر الناجمة عن إخلال الحكومة البلد بالعقد المبرم مع المستثمر أو التنصل منه، وأن يمتد الإخلال بتغطية العقد ليشمل الإلتزامات التعاقدية للشركات المملوكة للدولة في حالات معينة، وفي حالة وجود إخلال أو تنصل أن يفعل المستثمر آلية تسوية النزاعات المنصوص عليها في العقد الأصلي.

5-عدم الوفاء بالإلتزامات المالية السيادية: تقوم الوكالة بحماية الخسائر الناجمة عن فشل الحكومة في سداد مدفوعات مستحقة بموجب إلتزام غير مشروط بالسداد المالي أو ضمان مرتبط بالإستثمار مؤهل، ولايتطلب ذلك حصول المستثمر على قرار تحكيم، وتطبق هذه التغطية على أوضاع يكون فيها الإلتزام السيادي بسداد مبلغ مالي غير مشروط ولا يمكن الطعن فيه.

ثالثا: شروط التغطية من المخاطر السياسية من الوكالة الدولية لضمان الإستثمار

للتغطية المخاطر السياسة من الوكالة الدولية لضمان الإستثمار يجب توفر الشروط التالية:

1-الأسعار: تقرر أقساط التامين على أساس كل مشروع على حدة، وتختلف بإختلاف البلدان والقطاعات والمعاملات وفئات المخاطر المؤمن ضدها وتستحق أقساط التأمين في بداية كل مدة تعاقد.

2-مدة الضمان: توفر الوكالة تغطية لاتقل مدتها على ثلاث سنوات ولا تزيد عن 15 سنة وفي بعض الحالات 20 عاما إذا كانت طبيعة العمل تبرر ذلك، وبمجرد صدور الضمان وسريان مفعوله لا يجوز للوكالة إنهاء العقد

إلا إذا حدث تخلف عن الدفع، ولكن يجوز لصاحب الضمان تخفيض أو إلغاء التغطية في بداية أي سنة مالية من سنوات العقد إعتبارا من السنة الثالثة دون التعرض لأية عقوبة.

3- مبلغ التغطية: بالنسبة لإستثمارات في أسهم رأس المال يمكن أن تضمن الوكالة نسبة تصل إلى 90%من الإستثمار بالإضافة إلى نسبة إضافية تصل إلى 500% من المساهمة في الإستثمار لتغطية الأرباح المنسوبة إلى الإستثمار والمحتجزة فيه، وبالنسبة للقروض وضمانات القروض تقدم الوكالة عادة تغطية تصل إلى 95% من أصل كل حالة على حدة، بإلاضافة إلى نسبة إضافية تصل إلى 150%من أصل القروض لتغطية الفوائد التي تستحق على مدى أجل القروض، وبالنسبة للمساعدات الفنية والعقود والإتفاقيات التعاقدية الأخرى، يمكن أن تؤمن الوكالة نسبة تصل إلى 90%من القيمة الكلية للمدفوعات المستحقة بموجب الإتفاق المؤمن عليه وقد تصل إلى 95% في الحالات الإستثنائية.

وتواصل الوكالة الإستفادة من إمكانياتها في مجال إعادة التامين حيث تنازلت عن 1.6 مليار دولار من الأنشطة الجديدة خلال سنة 2020، إلى سوق إعادة تأمين تماشيا مع إستراتيجية الحفاظ على رأس مال لتمويل النمو المستقبلي، في جوان 2020 تمت إعادة تامين 58% من إجمالي محفظة التغطيات الضمانية القائمة بقيمة 13.2 مليار دولار، وعلى مدار 5 السنوات الماضية، زادت الوكالة من إستخدام إعادة التامين في محفظة التغطية الضمانية الخاصة بها بمبلغ 5.7 مليار دولار، مما سمح بتدعيم مسار نموها خلال زيادة القدرة على تقديم الضمانات دون الحاجة إلى رأس مال مساهميها[1].

المبحث الرابع: المنظمة العالمية للتجارة كإحدى مؤسسات العولمة الإقتصادية

تعتبر منظمة التجارة العالمية نموذج للمنظمات الدولية الحكومية أريد لها أن تكون منتدى عالمي للتعاون والتحاور والتفاوض بشأن المواضيع المتصلة بالمبادلات التجارية الدولية.

المطلب الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة

سوف نتطرق في هذا الجزء من بحثنا إلى تعريف منظمة التجارة العالمية، النشأة، الهيكل التنظيمي والأهداف.

الفرع الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة.

توجد عدة تعري فات للمنظمة العالمية لتجارة من بينها:

- تعريف المنظمة العالمية للتجارة بأنها منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال إنتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار إقتصادية وسياسية وإجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية الفكرية[2].

- تعرف المنظمة على أنها" آلية فاعلة لنشر العولمة والتفاعل معها لما تمتلكه هذه المؤسسة من الصلاحية والقدرة على إدارة جوانب متعددة من الإقتصاد العالمي[3].

---

[1] الوكالة الدولية لضمان الإستثمار، **التقرير السنوي لسنة 2020، مرجع سبق ذكره، ص**26.

[2] حسين القتلاوي سهيل، **منظمة التجارة العالمية**، الطبقة الأولى دار الثقافة، عمان ،2006، ص 46.

[3] هيفاء عبد الرحمن، **آليات العولمة الإقتصادية**، دار حامد لنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 147.

– وقد عرفت المادة الأولى والثامنة من إتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة العالمية للتجارة تتمتع بالشخصية القانونية ويتمتع أعضاءها بالأهلية القانونية الضرورية للممارسة وظائف هم وتعد المنظمة الإطار المؤسساتي للعلاقات التجارية بين أعضائها في المسائل المرتبطة بميدان تداخلها والأدوات القانونية المرافقة للاتفاقية وكذلك الإتفاقيات المسماة بالإتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة"[1].

الفرع الثاني: نشأة المنظمة العالمية للتجارة

لقد شهد العالم منذ أكثر من نصف قرن تطورات كثيرة في الساحة الإقتصادية لا سيما التجارية منها، فبعد إنشاء المؤسستين التوأم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير المنبثقتين من مؤتمر بريتون وودز من أجل محاولة معالجة إختلالات موازين مدفوعات الدول المتضررة عقب الحرب العالمية الثانية أي المعالجة من الجانب المالي أصبح العالم بحاجة إلى من ينظم العمليات التجارية العالمية، ومن ثم جاءت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية (IIO) في سنة 1947 والصادرة عن ميثاق هافانا إلا أن هذه المبادرة لم تلق إستحسانا ولا تأييدا من طرف الدول الصناعية، ومن ثم باءت هذه المحاولة لتنظيم التجارة العالمية بالفشل، لتحل محلها في 30 أكتوبر 1947 الاتفاقية العامة لتعريفة الجمركة والتجارة المعروفة باسم جات (GATT) وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ تبدأ من 1 جانفي 1948 فمن جانفي 1948 إلى غاية 1994 أين تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، فقد شهد العالم عدة جولات تفاونطية حول تحرير التجارة في السلع دون غيرها من السلع الأخرى، إلى أن جاءت جولة الأرجوان لإعادة ترتيب ومعاجلة النقائص والخلفيات التي سادت طيلة الجولات السابقة للأجواري حيث أدمجت ضمن هذه الجولات عدة قضايا لم تطرح من قبل تجارة الخدمات والسلع الزراعية إضافة إلى خلق نظام تجاري عالمي جديدا ينطق من جهاز تسوية المنازعات أكثر من صرامة ومصداقية من الذي كان سائدا في جات[2].

يمكن إعتبار منظمة التجارة العالمية الصورة الأكثر تطورا ونصوحا وشمولا لإتفاقيات الجات، حيث أصبحت مرادفا للعولمة التجارية تهد إلى تحويل العالم إلى سوق واحدة يتمتع فيها رأس المال والسلع والخدمات بحرية حركة أثير، مما يساعد على تنمية المبادلات التجارية العالمية وزيادة نشاط الشركة المتعددة الجنسيات والإستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

أولا: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

يعيش الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية لتجارة الأهداف والوظائف التي أنشا من أجلها[3]، ويتكون الهيكل التنظيمي للمنظمة التجارة مما يلي[4]:

1–**المجلس الوزاري:** ويجتمع كل مرة سنتين من الأقل ويضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء.

---

[1] بوستة جمال، سلامي ميلود، **المنظمة العالمية للتجارة دورها في تنظيم المنافسة العادلة للتجارة الدولية**، مجلة القانون والمجتمع، العدد1، سنة 2019، ص 142.

[2] قدراية فتيحة، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، رهانات وأفاق، المركز** الجامعي لعين تميشونت، ص 68.

[3] عصام الدين أحمد أباضة، **العولمة المصرفية**، دار النهضة العربية القاهرة، 2010، ص 70.

[4] **المرجع السابق.**

2-**المجلس العام:** هو الذي يتولى الإشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة ويتولى مهام المجلس الوزاري فيما بين فترات إنعقاد فضلا عن توليه مهام تسوية المنازعات ومهام مراجعة التي كانت التجارة للدول الأعضاء ويجتمع المجلس عند الحاجة ويتألف من ممثلين عن كل الدول الأعضاء، وتتفرع من المجالس المتخصصة الثلاثة الآتية:

- مجلس التجارة في السلع على محل مسجل إتفاقية "الجات" 1947 سابقا؛
- مجلس التجارة في الخدمات؛
-مجلس التجارة في الجوانب التجارة لحقوق الملكية الفكرية.

3-**اللجان الفرعية:** وهي لجان تشكل بمعرفة المجلس الوزاري من بين ها لجنة التجارة والتنمية ولجنة القيود ميزان المدفوعات ولجنة الميزانية ولجنة الشؤون الإدارية والمالية وأن لجان أخرى تدعو الحاجة إلى إنشائها[1].

4-**السكرتارية:** ويتضمن هيكل المنظمة سكرتارية يرأسها أمين عام يبينه المجلس الوزاري ويحدد صلاحياته وواجباته ويعين الأمين العام وموظفي السكرتارية ويحدد واجباتهم وصلاحياتهم وشروط خدمنهم طبقا للقواعد العامة التي يحددها المجلس الوزاري.

ثانيا: العضوية في منظمة التجارة العالمية

يتم الحصول على العضوية في منظمة التجارة العالمية بالشكل التالي:

-يعتبر جميع الدول الأعضاء المؤسسين عام 1947 أعضاء أطلسي في منظمة التجارة العالمية في بداية عملها عام 1959.

- جميع الدول التي إنضمت إلى منظمة التجارة العالمية في الفترة الإنتقالية بين الحاجات والمنظمة وهي سنتان إبتداء من بداية عمل المنظمة إلى تأخذ صفة العضوية الأصلية.

- بإمكان الدول غير الأعضاء في المنظمة أن تحصل على العضوية عن طريق المفاوضات وفقا لإجراءات التالية:

- تقديم طلب الحصول على موافقة تلتي الأعضاء لقول العضوية.
- تقديم تقرير عن الوضع الإقتصادي للدولة الطالبة العضوية.
- تقديم بيان بالسياسات الإقتصادية والتجارية التي تتبعها الدول الطالبة للعضوية
- تشكل المنظمة لجنة لدراسة الطلب، وتقوم هذه اللجنة بإجراء مفاوضات مع الدول المعنية الطالبة للعضوية.

تشكل المنظمة لجنة لدراسة الطلب، وتقوم هذه اللجنة بإجراء مفاوضات مع الدول المهنية للعضوية تسفرعن قبولها أو عدم قبولها عضوا في منظمة.

[1] أحمد صالح حسن قادر، **ظاهرة العولمة الإقتصادية وتأثيرها على أسواق المال العالمية**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 93.

الفرع الرابع: أهداف المنظمة العالمية للتجارة

لقد نشأة المنظمة لتحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها في النقاط التالية[1]:

– إنشاء إطار لبحث مسائل المبادلات التجارية الدولية وإيجاد الحلول للمشاكل الموجهة للتجارة العالمية؛

– إيجاد هيكل خاص لفض النزاعات التجارية التي قد تنشا بين الدول الأعضاء.

– إيجاد التشريح القانوني والمؤسساتي لتنفيذ إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة؛

– من الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة بمنحها فترات سماح أطول تسمح لها بالاندماج ض من المنظومة العالمية للاقتصاد والسوق؛

– الوصول إلى تحقيق معرفة كاملة وشفافة بالتشريعات والنظم التجارية لكل دولة وإتاحة ذلك لجميع أعضاء المنظمة؛

– إدارة الإتفاقيات التجارية الخاصة بالمنظمة؛

– متابعة السياسات التجارية الوطنية؛

– تقديم المساعدة التقنية والتكوين للدول النامية؛

– التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كالبنك العالم وصندوق النقد الدولي لإيجاد مواءمة بين السياسات التجارية والمالية والنقدية

– تقوية الإقتصاد العالمي بتحرير التجارة من جميع القيود ورفع مستوى الدخل القومي الحقيق للدول الأعضاء وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية.

المطلب الثاني: مهام المنظمة العالمية للتجارة

بغاية الوصول إلى التحرير الكامل للتجارة الدولية تتبنى المنظمة العالمية للتجارة عدة مهام نذكر منها:

– تسهيل تنفيذ وإدارة أعمال الإتفاقيات التجارية المتعددة الأطرف، وتقوم بالإشراف على تنفيذ الإتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء[2].

–تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض الأمور التي تم الإتفاق عليها خلال حوله الأرغواري كقطاع الخدمات مثلا، الذي تم تأجيل الاتفاق حول كل جوانبه في جولة الأرغواي إلى المفاوضات التي تشرف عليها المنظمة العالمية للتجارة العالمية.

–الفصل في المنازعات التي حدت تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الإتفاقيات التجارة الدولية وذلك من خلال الإدارة والإشراف على الإتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات، والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الإستئناف وحقوق إلتزامات الدول في إطار الجهاز المذكور، وذلك طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن خلال جولة أرغوري.

---

[1] عياش قويدر، إبراهيم عبد الله، **أثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة إقتصادية شمال إفريقيا، عدد2، جامعة الأغواط، ص 58.

[2] خليل السحمراني، **منظمة التجارة العالمية والدول النامية**، الطبقة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 148.

– متابعة ومراقبة السياسات التجارة للدول الأعضاء، عن طريق جهاز مراجعة السياسات التجارية لهذه الدول التي تتم وفقا لفترات زمنية محددة وهي أربع سنوات لدول النامية وكل ستين لدول المتقدمة.

–التعاون مع الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، بهدف تنسق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي شاملا جوانبه المالية والنقدية المناسب لأوجه هذا التعاون[1].

المطلب الثالث: مبادئ منظمة العالمية للتجارة

تقوم المنظمة على مجموعة من المبادئ إستمدت عليها من إتفاقية الجات ونذكر منها[2]:

أولا– **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** ويقصد بها بين الدول الأعضاء أو عدم معاملة أي دولة معاملة تفضيلية على حساب الدولة الأخرى حيت تساوى كل الدول الأعضاء في ظروف المنافسة في الأساس الدولية ويستثني من ذلك الدلو التي تنتمي إلى إقليم إقتصادي معين والدول الأعضاء في الإتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحارة وما تمنحه لبعضها بعضها بعضا من تفصيلات لا تخضع لمبدأ الدولة الأول بالرعاية والحماية التي تفرضها الدول النامية على صناعتها الناشئة والعلاقات التجارية التفضيلية بين النامية على صناعتها الناشئة والعلاقات التجارية التفضيلية بين الدول الصناعية والدول التي كانت مستعمرات لها.

ثانيا–مبدأ المعاملة الوطنية: ويقصد به التفرقة بين السلع المنتجة محلياوبين السلع المستوردة سواء من حيث فرض الضرائب المحلية كضريبة المبيعات أو من حيث فرض إجراءات أو قوانين وضمن الإطار لا يجوز تحديد طريقة لتوزيع السلع المستوردة في السوق المحلي دون تحديدها للسلع المنتجة محليا.

ثالثا–إلغاء القيود التنمية واستبدالها بالرسوم الجمركية: ويقصد بهذا المبدأ إلغاء جميع القيود بالكمية المستوردة والصادرات والإستعاضة عنها بفرض رسوم جمركية كما أن على الدول عند إنضمامها لمنظمة التجارة العالمية خفض الرسوم الجمركية وتحديدها ضمن جدول أو كشف يطلق عليه جدول الإمتيازات أو الجداول الوطنية.

رابعا–مبدأ الشفافية: ويقصد به توفير المعلومات لجميع أعضاء المنظمة وإبلاغهم بأي تعديل يطرأ على هذه السياسات أو الإجراءات المتعلقة بال تصدير أو الإسترداد من طرف أي عضو في المنظمة.

خامسا–مبدأ التجارة العالمية: ويتضمن هذا المبدأ أن تقوم التجارة بين الدول على أساس المقدرة والكفاءة النوعية والسعرية للصناعات المصدرة.

سادسا–مبدأ التشاور والتفاوض: حيث تدعو المنظمة للتجارة كل أعضائها إلى التشاور والتفاوض وحل جميع النزاعات حول السياسات التجارية بالتفاوض[3].

---

[1] ناصري دادى عدون، متخاوى محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، أسباب الانضمام المرتقبة ومعالجتها**، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص 63.

[2] عبيدة سليمة، **مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الإقتصاد الجديد العدد1، 8 ماي 2013، جامعة سعد دحلب البليدة، ص ص325–326.

[3] قطاني السعيدّ، **تحديات وأفاق إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، REVVE D'ECONOMI ET STATISIQUE APPLIQUEÉ**، عدد22، ديسمبر 2014، ص 51–52.

الخلاصة:

شهدت الإقتصاديات العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين تحولات عميقة أثرت بصفة كبيرة إمكانيات التقدم الإقتصادي في كل دول العالم، هذا التحول إتسم بأنه أكثر سرعة في بداية التسعينات خصوصا مع إنهيار المعسكر الإشتراكي، وهذا ما مهد لظهور الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت تتحكم في النشاط الإقتصادي العالمي وتدعو إلى التحرير الكامل، هذا ماتجسد في بروز العولمة الإقتصادية لينقل بعدها باقي المجالات حيث أصبح أي مجال لا يخلوا من مظاهر العولمة، وبالنظر إلى مفهوم العولمة الإقتصادية فإنها عملت من خلال قنوات وهي المؤسسات المالية والنقدية الدولية، والتي تتمثل في صندوق النقد الدولي والبنك الدول ومنظمة التجارة العالمية، عملت هذه الأخيرة على تكريس مبادئ العولمة الإقتصادية، خدمة لمصالح الدول المتقدمة.

الفصل الثاني: أزمة جائحة كورونا كأحد الأزمات الإقتصادية المعاصرة

تمهيد:

شكل فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"،منذ ظهوره في الصين أواخر عام 2019 وانتشاره إلى باقي دول العالم، أزمة غير مسبوقة على الصعيدين الوطني والعالمي طالت تداعياتها السلبية معظم دول العالم بدرجات متفاوتة،مستفيدة مما وفرته التكنولوجيا الحديثة وآليات العولمة من سهولة وسرعة في وسائل الاتصال والمواصلات، وحرية واسعة في حركة تنقل الأشخاص عبر الحدود وإختلاطهم ببعضهم البعض، ومع إنتشار الفيروس السريع وتحوله إلى وباء عالمي، شكل "كوفيد-19" اختباراً جدياً لسياسات وقدرات كثير من دول العالم، المتقدمة والنامية على حد السواء، والتي أظهرت تبايناً واضحاً في إدارتها للأزمة وقدرتها على التقليل من مخاطرها المحتملة وتداعياتها عليها، فضلاً عن إحتواء الفيروس ومنع إنتشاره داخل أراضيها، وسنتاول في هذا الفصل بالتفصيل إلى مفهوم الأزمات الإقتصادية،وبعدها نشير إلى إنتشار فيروس كورونا المستجد " كوفيد 19 "في العالم، وندرس تأثيرات هذه الأزمة الصحية التي تحولت إلى أزمة على الإقتصاد العالمي، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمات الإقتصادية

المبحث الثاني: أزمة جائحة كوفيد 19 كأحد أشكال الأزمات الإقتصادية

المبحث الثالث: تأثير جائحة كوفيد 19 على الإقتصاد العالمي

المبحث الأول: ماهية الأزمات الإقتصادية

في هذا المبحث سوف نتناول مفهوم الأزمة الإقتصادية وأسبابها وأنواعها والنظريات المفسرة لها وذلك كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الأزمة الإقتصادية

قبل أن نتطرق لمفهوم الأزمة الإقتصادية لابد أن نعرف الأزمة الإقتصادية وخصائصها.

الفرع الأول: تعريف الأزمة

أصل كلمة الأزمة، تنحدر الكلمة الفرنسية "crisis" (أزمة) من اللاتينية"crise" وتنحدر بدورها من اليونانية "rpisis" وتكتب عادة "krises" وفق الحروف اللاتينية kpigis (krises)، crise-crisis الأزمة لغة وتعني لغة "اللحظة الحاسمة أو الفترة الحاسمة لمرض معينة ويرتبط بالفترة التي يمكن أن يتطور فيها نحو التحسن أو التراجع"[1]، كما تعرف بأنها حالة عن عدم التوازن والتناسق بين وما تم وبين ما يجب أن يتم[2].

تعبر الأزمة عن موقف وحالة يواجهها ستجد القرار في أحد االكيانات الإدارية (دولة، مؤسسة، مشروع، أسرة) تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب والنتائج، ويفقد معها متخذا لقرار قدرته على السيطرة عليها، أو على اتجاهاتها المستقبلية.

«فالأزمة هي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي يصاب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار Aderisive Monent and Time of A cute Difficul-tu

تجعله في حيرة بالغة أي قرار يتخذه في ظل دائرة خيبة من عدم التأكد، وقصور المعرفة وإختلاط الأسباب والنتائج، وتداعي كل منها بشكل متلاحق ليزيد من درجة المجهول عن تطورات ما قد يحدث مستقبلا من الأزمة، وفي الأزمة ذاتها، وللأزمة من هذا المنطلق خصائص أساسية هي:

– المفاجأة العنيفة: عند الانفجار وإستقطابها لكل الإهتمام من جانب جميع الأفراد والمؤسسات المتصلة بها أو المحيطة بها.

– التعقيد والتشابك والتداخل أو التعدد في: عناصرها، وعواملها، وأساليبها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها.

– نقص المعلومة وعدم وضوح الرؤيا لدى متخذ القرار.

– سيادة حالة من الخوف قد تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمنها إطار الأزمة[3].

---

[1] حساني رقية، حملاوي سكينة، **دورالأزمات الإقتصادية المعاصرة في الأزمات الإقتصادية المعاصرة في تعزيز مسيرة التكتلات الإقتصادية**، مجلة الاقتصادي الصناعي، العدد، 09، ديسمبر 2015، ص561.

[2] عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص346.

[3] محسن أحمد الخضيري، **إدارة الأزمات منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الإقتصادية**، مكتبة مدبولي، ص53–54–55.

أولا: تعريف الأزمة الإقتصادية

1-التعريف الأول: هي المرحلة المحددة التي يقع فيها تقلب عنيف للوضع الإقتصادي والتي تنبئ بنهاية مرحلة الرواج أو التوسع الإقتصادي.

2-التعريف الثاني: الأزمة الإقتصادية هي تلك الدبابات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل التغيرات المالية مثل أسعار الأسهم والسندات... إلخ.

إذن الأزمة الإقتصادية هي مرحلة أو طور إنحدار الإنتاج في حركة الرأسمال الدورية والتي تغير التناقضات الدخلية الرأسمالية في الحقل الإقتصادية.

3-التعريف الثالث: وتعرف الأزمة الإقتصادية بأنها مرحلة تباطؤ للنشاط الإقتصادي تأتي بعد مرحلة توسع إقتصادي وتتميز عادة بإنخفاض عنيف للإنتاج dépressio (ومعدل النمو vécession)، وإرتفاع معدل البطالة.

4-التعريف الرابع: كما تعرف على أنها إضطراب فجائي يطرأ على التوازن الإقتصادي أو عدة أقطار، وهي تطلق بصفة خاصة على الإضطراب الناشئ عن إختلال التوازن الإقتصادي بين الإنتاج والإستهلاك.

كما وصف فديريك أنجلز الأزمة الإقتصادية وصفا تقليديا: بأنها تتوقف التجارة، وتزدحم الأسواق، وتتركم البضائع بكميات هائلة للأطراف لبيعها، ويختفي النقد السائل (السيولة النقدية)، كما يختفي لاتسليف ثم تتوقف المصانع وتفقد الجماهير العمل ووسائل عيشها[1].

الفرع الثاني: خصائص الأزمة الإقتصادية

إن الأزمات الإقتصادية تتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها[2]:

أولا: خصائص الرئيسية

1-خصائص دورية: تعود الأزمات أو التقلبات الإقتصادية الظهور في فترات قد تكون متساوية تماما من حيث المدة الزمنية، ولكنها متقاربة إلى الدرجة التي تجعلها تسلم بخاصية الدورية أو التكرار التي تتسم بها التقلبات الإقتصادية.

2-الشمولية والتوافق الزمني: تشمل التقلبات الإقتصادية معظم أجزاء الجهاز الإقتصادي، يتأثر كل جزء من الأجزاء بما يحدث في أجزاء أو قطاعات أخرى ضمن النشاط الإقتصادي القومي.

ثانيا: الخصائص العامة

- محطة تحول حاسمة غالبا ما تتسم بالفجائية في النسق الداخلي أو الدولي، تهدد مصالح دولية معينة، وتشير نوعا من الذهول لدى القوى المعنية بها.
- تتسم بالتعقيد والتشابك في عناصرها وأسبابها، وتستحضر إهتماما كبيرا ونشر نوعا من الخوف.
- تتطلب جهدا كبيرا لمواجهتها لتلاقي تطوراتها التسلسلية قد يمتد خطرها للمستقبل.
- تضع صناعي القرار في محك حقيقي بحيث تتطلب اتخاذ إجراءات سريعة.
- إنتاج مجموعة من التأثيرات السابقة التي يتم حسمها.

[1] حساني رقية، **مرجع سبق ذكره**، ص562.

[2] **المرجع سابق**، ص ص 562-563.

– تصنع نوع من الإرتباك والشك في الخيارات المطروحة عند التعامل معها خاصة في غياب معلومات دقيقة وكافية حولها.

– تخلق حالات توتر، خصوصا تحدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها، مما يزيد الصعوبات جمة في السيطرة على الموقف وإدارته.

الفرع الثالث: مراحل نشأة الأزمة

الأزمة كظاهرة إجتماعية وإقتصادية مثل باقي الظواهر تمر بمراحل وخطوات معينة ويكون لها دورة نشأتها وإكتمالها بمجموعة مراحل أساسية توضح سلسلة تطورها مند بدايتها محدث عارض بل قبل ظهورها على السطح وحتى مواجهته وبدء التعامل معه، بالرغم من الإختلاف حول تسمية مراحل الأزمة، إلا أنهم جميعا يختلفون في المضمون، وفي المراحل الأساسية التي تمر بها الأزمة ونحددها في المراحل التالية[1]:

أولا: مرحلة ميلاد الأزمة

ويطلق عليها مرحلة التحذير أو الإنذار المبكر للأزمة، حيث تبدأ الأزمة في الظهور لأول مرة في شكل إحساس مبهم وتنذر بخطر غير محدد المعالم بسبب غياب كثير من المعلومات حول أسبابها أو المجالات التي سوف تخضع لها، وتؤول إليها من العوامل الأساسية في التعامل مع الأزمة في مرحلة الميلاد قوة وحسن إدراك متخذ القرار وخبرته بمرتكزات النمو، ومن ثم القضاء عليها في هذه المرحلة أو إيقاف نموها مؤقتا قبل أن تصل حدتها لمرحلة الصدام.

ثانيا: مرحلة نمو الأزمة

تنمو الأزمة في حالة حدوث سوء الفهم لدى متخذ القرار في المرحلة الأولى (ميلاد الأزمة) يحث تتطور نتيجة تغذيتها من خلال المحفزات الذاتية والخارجية التي استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها، وفي مرحلة نمو الأزمة يتزايد الإحساس، ولا يستطيع متخذ القرار أن ينكر وجودها نظرا للضغوط المباشرة التي تسببها الأزمة.

ثالثا: مرحلة نضج الأزمة

تعتبر من أخطر مراحل الأزمة، إذ تتطور الأزمة من حيث الحدة والحماسة نتيجة سوء التخطيط أو ما تتسم به خطط المواجهة من إخفاق، عندما يكون متخذ القرار على درجة كبيرة من الجهل والاستبداد برأيه أو اللامبالاة فإنها تصل إلى مراحل متقدمة حيث تزداد القوة المتفاعلة في المجتمع والتي تغذي الأزمة بقوى تدميرية بحيث يصعب السيطرة عليها.

رابعا: مرحلة انحسار الأزمة

تبدأ الأزمة بالانحسار والتقلص بعد الصدمة العنيفة التي تفقدها جزاء هاما من قوة الدفع لها ومن ثم تبدأ في الإختفاء التدريجي، وهناك بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع جديدة عندما يفضل الصراع في تحقيق أهدافه، وينبني على ذلك أنه من الأهمية أن يكون لدى القيادة بعد النظر في مرحلة إنحصار الأزمة وضرورة متابعة الموقف من جوانبه كافة خشية حدوث عوامل جديدة خارجية.

[1] جواد كاظم البكرى، **فخ الإقتصاد الأمريكي، الأزمة المالية**، ط1، نيسان للنشر والتوزيع والإعلام، حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، بيروت، 2011، ص ص 27–29.

خامسا: مرحلة الاختفاء والتلاشي

تصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها حيث تلاشى مظاهرها، وتتمثل آخر مراحل تطور الأزمة التي تصل إليها بعد تصاعد أخطارها إلى مرحلة التلاشي في جميع مراحل الأزمة يجب أن يكون صانع القرار ملما بأدوات التعامل مع الأزمة حسب مقتضيات وظروف كل مرحلة حتى لا يقع فريسة لمسألة التشخيص، ومن الجدير بالملاحظة أن مراحل نشوء الأزمة في تتابعها واتصالاتها تشكل حلقات متصلة يصعب فصلها أو تجاوز إحدى مراحلها[1].

المطلب الثاني: أسباب الأزمات الإقتصادية وسياسات معالجتها

تنتج الأزمات الإقتصادية نتيجة لعدة أسباب لبدأ من معرفتها لتمكن من معالجتها والتقليل من تداعياتها.

الفرع الأول: أسباب الأزمات الإقتصادية

يرجع حدوث الأزمات الإقتصادية للأسباب عدة ومختلفة ونذكر من بينها:

– التطورات التكنولوجية الواسعة والمتزايدة والمتسارعة وبالذات في مجال المعلومات والاتصالات، وباستخدام الحاسوب والانترنت، والتقنيات المرتبطة بها والتي أدت إلى تحقيق السرعة، وخفض التكلفة، وتجاوز الزمان والمكان، وهو الأمر الذي أتاح زيادة الارتباط بين الجهات التي تؤدي النشاطات الإقتصادية، وزيادة الاعتماد المتبادل بينهما عند أدائها لهذه النشاطات، وهو الأمر الذي يجعلها تبادل التأثير وبسرعة وبمد كبير فيها (بينها، وخصوصا عند حصول تقلبات اقتصادية وبالذات ما يحصل في إطارها من أزمات اقتصادية).

– أدت السياسات الإقتصادية التي تم إتباعها في إطار تحقيق العولمة الإقتصادية إلى زيادة الترابط والاعتماد المتبادل بين ممارسي النشاط الاقتصادي أفرادا وشركات ودول، وذلك من خلال العمل على إزالة العوائق التي تحد من هذا الترابط وبإتاحة الحرية في ممارسة هذه النشاطات وبالذات ما تم اتخاذه من سياسات وإجراءات من قبل مؤسسات العولمة الإقتصادية، التي أدت إلى تحرير الاقتصاديات، وزيادة ترابطها وتنامي درجة الاعتماد المتبادل فيما بينها، وبالشكل الذي يجعل تأثير الأزمات الإقتصادية التي تحصل أوسع وأكبر وأسرع على الجهات المختلفة التي تؤدي النشاطات الإقتصادية، الانفصال الكبير والواسع بين الجانب العيني والحقيقي أي المادي للنشاطات الإقتصادية، ويبين الجانب المالي في الاقتصاد، أدى إلى حصول تدفقات مالية ونقدية بين دول ومناطق العالم وعبر الأسواق المالية والنقدية باستخدام الوسائل وأدوات التكنولوجية المتطورة، وبعيدا عن رقابة الدول وبمعزل عن إجراءاتها حيث أتاحت أسواق رأس المالي العالمية، وجود أنظمة التجارة الإلكترونية والنقد والإيداع والسحب، التعامل الإلكترونية نقل مقادير ضخمة من الأموال حول العالم وبسرعة فائقة، ما ينجم عنه ارتباط التدفقات المالية بمضاربات مالية في الأسواق وضعف ارتباطها بالجانب الحقيقي في الاقتصاد محدثة بالضرورة أزمات مالية تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وحدوث أزمة اقتصادية[2].

– ترتبط الأزمة الإقتصادية بأسباب سطحية وثانوية منها: الذي يصيب رجال الأعمال وأخطائهم في تقويم أوال السوق، والعوامل المؤثرة في النقد وسياسات الحكومات وغير ذلك، مما قد يحدث تغيرا كبيرا في ظروف العمل

[1] جواد كاظم البكري، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[2] خلف فليح حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 414-415.

والإنتاج، ويساعد على إدخال تغيرات معينة على مسار الدورة، في الاقتصاد الرأسمالي يكرر (دوريا "إنتاج الفجوة" بين العرض والطلب الفعال، وكلما كانت الفجوة كبيرة كانت الأزمة أشد[1].

الفرع الثاني: سياسات معالجة الأزمات الإقتصادية

من أهم الإجراءات والسياسات المتخذة لمعالجة الأزمات الإقتصادية ما يلي[2]:

أولا: الإجراءات ذات الطابع النقدي

وهي تلك الإجراءات التي تتضمنها السياسة النقدية لتوفير السيولة في الاقتصاد، بما يضمن معالجة النقص في السيولة الناجمة عن الأزمات الإقتصادية، من خلال زيادة المعروض النقدي عن طريق زيادة حجم النقد، وزيادة الائتمان والتوسع فيه وتخفيف إجراءات وشروط توفيره، وهو الأمر الذي يصعب معه تحقيق نتائج ملموسة في معالجة الأزمات الإقتصادية، ومنها الأزمة الحالية، لأن البنوك جزء مهم من هذه الأزمة التي ينبغي أن يقدم لها ما يمكنها من تجاوزها، ونتيجة أن الأزمة ذاتها تفرض على البنوك عدم التوسع في منح الائتمان وفرض شروط اكبر على منحه وضمان تسديده، إضافة إلى نقص الطلب على الاقتراض من البنوك نتيجة الخسائر والإفلاس التي تتعرض لها المشروعات التي تؤدي النشاطات الإقتصادية، فإنه ينجم عنه ضعف فعالية السياسة النقدية في معالجة الأزمات الإقتصادية.

ثانيا: الإجراءات ذات الطابع المالي

وتمثله السياسة المالية التي تتخذها الدولة والتي تحقق من خلالها تغييرا في الإنفاق الحكومي، أو تغيير في إيرادات الحكومة من خلال تغيير الضرائب، بالشكل الذي يتم عن طريقه توفير سيولة نقدية أكبر في الاقتصاد.

ثالثا: الإجراءات ذات الطابع الحقيقي

التي تتضمن تقديم الدعم والعون لإلزام للمشروعات والجهات التي تؤدي النشاطات الإقتصادية من أجل تحفيزها على القيام، وتجاوز المشكلات التي تعترضها سبب الأزمات التي يوسع مداها وتتزايد آثارها نتيجة العولمة الإقتصادية.

رابعا: الإجراءات ذات الطابع الدولي

التي يمكن أن تتم بإيجاد مؤسسات فاعلة، قادرة وتتمتع بصلاحيات تمكنها من إدارة النظام المالي الدولي وتلافي الأزمات، عن طريق توليها مهمات الإشراف والتنظيم والرقابة بوضع قواعد منظمة لعمل المؤسسات هذه وبالذات عمل الأسواق المالية والنقدية، بحيث تحد من حصول الأزمات وإيقاف الذعر الذي يرفقها والتقليل من آثارها ومن نتائجها السلبية والمعالجات المذكورة سابقا ينبغي أن يكمل بعضها البعض وأن يحصل تناقض فيما بينها، أي تصمم وتنفذ بشكل يحقق من خلالها الانسجام والتناسق فيما بينها بحيث يتم عن طريقها تجاوز الأزمة.

---

[1] سامح سعيد عبود، **في جدور الأزمة الإقتصادية العالمية**، الطبعة الأولى، مركز المحروسة، مصر، 2011، ص111.

[2] خلف فليح حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 417-419.

المطلب الثالث: أنواع الأزمات الإقتصادية

يمكن تمييز بين عدة أنواع من الأزمات الإقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي الرأسمالي نميزها كالتالي:

الفرع الأول: الأزمة الإقتصادية الدورية

هي تلك التناقضات واختلال توازن في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، أزمة عامة تصيب كل القطاعات الإقتصادية، وتكون أكثر عمقا إذا ما قورنت بالأزمات الأخرى، وتتميز الأزمة الدورية بأربعة مراحل: مرحلة الإنتعاش، مرحلة الرواج، مرحلة الأزمة "الانكماش"، مرحلة الكساد[1].

الشكل رقم (05): الدورات الإقتصادية

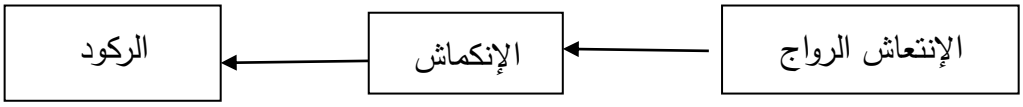

المصدر: حملاوي سكينة، حساني رقية، مرجع سبق ذكره، ص 87.

إن مصطلح الدورة الإقتصادية بالمبدأ العام هو تكرار ظاهرة معينة وقد عرف Pagon الدورة الإقتصادية 1997 بأنها: ذلك التتابع ما بين مرحلة القمة والقاع، أو أنها تلك التقلبات التي تؤثر على مجملا لنشاط الإقتصادية للدولة "في حين يشرح الإقتصاديين الأمريكيين Arthur Burns و Wesley 1946 تعريف أكثر شمولية للدورة والمتمثل في: تتكون الدورة من مرحلة رواج تتبع ركود، انكماش، ثم انتعاش حيث تتكرر جميع مراحل السابقة في الدورة الموالية فالأزمات الإقتصادية ليست قاصرة فقط على مرحلة الركود أو الانكماش في الدورة الإقتصادية ولكنها أيضا توجد في مرحلتي الانتعاش والرواج أيضا لما قد يحدث إختلال بين قوى الإنتاج في هذه المراحل أو قد يحدث تصارع بين القوى[2].

الفرع الثاني: الأزمات الإنتاجية

وهي الأزمات التي تمس أساسا العملية الإنتاجية، التي تكمن في الفائض الإنتاجي ونميز فيها:

أولا: الأزمات الزراعية

يتعلق هذا النوع من الأزمات الإقتصادية بالقطاع الزراعي بصفة مباشرة إذ ميزت الأنظمة القديمة، وهي تدعى كذلك (أزمات العهد القديم)، وكانت أزمة القطاع الزراعي تنعكس سلبا على قطاعات الصناعة والتجارة، إذ أن إنخفاض القدرة الشرائية للفلاحين يؤدي إلى نقص في الطلب على المنتجات الصناعية إرتفاع البطالة.

ثانيا: الأزمات الصناعية

ما يميز هذا النوع من الأزمات الإقتصادية هو الفائض الصناعي في الإنتاج المتداول في السوق، الذي يؤدي بدوره إلى تراجع مستويات الإنتاج وإنخفاض موازي في المستوى العام للأسعار، إذ تعتبر الأزمة الإقتصادية الكبرى (1929-1933) كآخر نموذج عن أزمة فائض في الإنتاج.

---

[1] حملاوي سكينة، حساني رقية، **مرجع سبق ذكره**، ص87.

[2] داودي ميمونة، **ظهور الأزمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة المالية (2007-2008)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة وهران، سنة 2013-2014، ص ص 25-26.

ثالثا: الأزمة النفطية

كما هو ملحوظ من خلال تصنيف هذا النوع من الأزمات، بأنه يتعلق بقطاع المحروقات وهو يمس على وجه الخصوص تلك التقلبات الواقعة في أسعار البترول التي تعد أهم العوامل الرئيسية في خلق الأزمة، إذ تعتبر الصدمة النفطية لأكتوبر سنة 1973، أول نموذج لهذا النوع من الصدمات الإقتصادية، أين يمكن ملاحظة تراجع في النشاط الإقتصادي مصحوب بتلاحق متزايد في نسب التضخم، كنتيجة حتمية لهذه الأزمة.

الفرع الثالث: الأزمات المختلطة

تشمل هذا النوع من الأزمات، تلك الأزمات الإقتصادية المحددة بفعل متعاقب للعوامل القديمة، وهي عوامل أزمات العهد القديم (المحاصيل الزراعية الرديئة)، مع العوامل المسببة للأزمة الحديثة كأزمات أسواق رأس المال وإنهيار البورصة مثلا، والشيء المشترك بينهم هو إرتفاع في الأسعار[1].

الفرع الرابع: الأزمات الوسيطية

وهي أزمات أقل إتساعا وشمولا من الأزمة الدورية، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الإقتصاد الوطني، وتحدث هذه الأزمات نتيجة الإختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، فالأزمة الوسيطية لا يمكن أن تحمل طابعا عالميا على النحو الذي يمز الأزمات الدورية العالمية لضبط الإنتاج[2].

كذلك تعد الأزمات الوسيطية شكل ظهور وحل جزئي لتناقضات تكرار الإنتاج الرأسمالي حيث تظهر عندما تنشأ في الدورة إختلالات وإرتباكات جزئية في عملية تكرار الإنتاج لم تؤدي بعد أزمة عامة لفيض الإنتاج ولذلك فإنها لابد أن تكون أقل عمقا واتساعا من حيث الشمول مقارنة الدورية[3].

الفرع الخامس: الأزمات الهيكلية

فتشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الإقتصاد العالمي، منها على سبيل المثال، أزمة الطاقة وأزمة المواد الخام، وأزمة الغذاء، وغيرها، وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد فإنه لابد أن يكون قطاعات مهما وأساسيا كمصادر الطاقة، أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء وما غلى ذلك فالأزمات في الفروع الصغيرة، وإستمرت مدة طويلة، لا يمكن أن تصبح أزمات دورية لأنها لا تمس جميع جوانب الإقتصاد الأخرى وقطاعاتها.

– ويعتقد أغلب الإقتصاديين بضرورة التفريق بين الدورية والوسطية والهيكلية، مستندين في ذلك إلى عدد من المعايير، أهمها حتمية ظهورها سياق الدورة الإقتصادية أو عدم حتمية ذلك، وكذلك عمق الأزمة وأثرها في الأطر الوطنية، ثم شموليتها أو عدم شمولها كل قطاعات الإقتصاد الوطني[4].

---

[1] داودي ميمونة، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

[2] طالبي صلاح الدين، **تحليل الأزمات الإقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها-حالة الجزائر-)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبو بكر بلقائد، تلمسان، سنة 2009-2008، ص5.

[3] **المرجع السابق**، ص27.

[4] طالبي صالح الدين، **مرجع سبق ذكره**، . ص ص 5-6.

كما أنه لا يمكن للأزمة الهيكلية التحول إلى أزمة دورية وذلك لعدم شموليتها على القطاعات الأخرى[1].

الفرع الخامس: الأزمة المالية

هناك عدة تعاريف للأزمة المالية منها:

– يقصد بالأزمات المالية ذلك الإنهيار المفاجئ في سوق الأسهم أو عملة دولية ما، أو سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمد بعد ذلك إلى باقي الإقتصاد، ويحدث مثل هذا الإنهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة إنفجار فقاعة سريعة[2].

– كما يمكن القول بأن الأزمات المالية هي تلك الإضطرابات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل النظام المالي مثل حجم الإصدار كأسعار الأسهم والسندات وكذلك إعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل أسعار الصرف وقد يقف وراء الأزمات المالية انهيار في سوق الأسهم أو في العملة أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي قطاعات الاقتصاد[3].

– من بين المفاهيم المبسطة للأزمة المالية، هو أن الأزمة المالية عبارة عن إضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الإقتصادية يتبعه إنهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد إلى قطاعات أخرى[4].

من التعاريف السابقة يمكننا إستخلاص التعريف الشامل للأزمة المالية على أنه إختلال وإضطراب حاد والمفاجئ يطرأ على التوازن الإقتصادي في دولة أو عدة دول مما يخلق إنهيار في إقتصاديات هذه الدول.

أولا: أنواع الأزمات المالية

تتنوع الأزمات المالية وتختلف حسب طبيعة القطاع الذي حدثت فيه من أهمها ما يلي:

1- الأزمة المصرفية:

تحدث عندما تتعرض البنوك لصعوبات مالية تهددها بالإفلاس نتيجة القرض المتبعثرة[5].

وتحدث الأزمة المصرفية عندما يوجه مصرف ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، وبما أن الوظيفة الأساسية للمصرف هي أن يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة معينة لموجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الإستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى المصرف، إذا ما حدثت مشكلة هذا النوع وإمتدت إلى المصاريف الأخرى داخل الدولة فتحدث في تلك الحالة أزمة مصرفية (Bankig crisis)، وعندما يحدث العكس، أي تتوفر

---

[1] حملاوي سكينة، حساني رقية، **مرجع سبق ذكره**، ص88.

[2] مريم شريف جنحيط، **علاقة الالتزام بمعايير العولمة المالية مداخلة الملتقى العالمي الدوري حول الأزمة المالية والإقتصادية العالمية**، سطيف، الجزائر، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **إدارة أزمات العولمة الإقتصادية**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر-2014، ص16.

[4] جواد كاظم البكري، **مرجع سبق ذكره** 2011، ص31.

[5] محمد نداندا، محمد لبدة، الرهن العقاري ودوره في حدوث الأزمات المالية العالمية، دراسة فقهية اقتصادية مقارنة، ط1، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2018، ص38.

الودائع لدى البنوك وتنقض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة إقراض وهو ما يعرف بأزمة ائتمان (cridit crisis)[1].

2- أزمة العملة وسعر الصرف: تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بمقدار كبير بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزون للقيمة، تسمى هذه الأزمة بأزمة ميزان المدفوعات Balancr of pynents crisis وتحدث تلك الأزمات لدى إتخاذ السلطات النقدية، قرار بخفض قيمة العملة نتيجة المضاربة وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لإنهيار سعر تلك العملة، وهو شبيه لما يحدث في "تايلاندا" وكان السبب المباشر في إندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997، على الرغم من أن قرار خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قرار تطوعيا في السلطة النقدية إلا أنه في أغلب الحالات يكون قرار ضروريا تتخذه في حالة وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد التدفقات الخارجية، بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير مالي، أما البعض الآخر فيلعب دورا أساسيا في تباطؤ النمو الإقتصادي وحدوث الإنكماش قد تصل إلى درجة الكساد[2].

3- أزمة أسواق مال (حالة فقاعات): تحدث العديد من الأزمات في أسواق الموال نتيجة ما يعرف إقتصاديا بطاهرة الفقاعة "Bubble" حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادية نحو إرتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم على سبيل المثال هو الربع عن إرتفاع سعر وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل في هذه الحالة يصبح إنهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك إتجاها قويا ليبيع ذلك الأصل فيبدأ السعر في الهبوط، ومن تم ببدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نسق القطاع أو القطاعات الأخرى[3].

4-أزمة الديون: تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن السداد أو عندما يعتقد المقترضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة، وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) أو بدين سيادي (عام)[4].

5-الأزمة النظامية: الأزمة النظامية تعني أن الأزمة تقتصر على قطاع واحد أو مظهر واحد، ولكنها تمتد إلى المنظومة ككل، فهي أزمة عضوية أو أزمة بنيوية، وهناك مجموعة من الخصائص والسمات التي تميز هذه الأزمة:

---

[1] مريم سرارمة، **دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص123.

[2] كمال رزيق، فريد كورتل، **الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية**، مجلة بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعية، العدد 20، جامعة البليدة، الجزائر، 2009، ص ص 7-8.

[3] حمد فواز الدليمي، أحمد يوف بودين، **إدارة الأزمات الدولية المالية والإقتصادية**، دار جيلس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص ص 14-15.

[4] نادية عقون، مرجع **سبق ذكره**، ص09.

– تنشأ في الأسواق المالية ويتم تضخيمها بواسطة الأسواق المالية، وبصورة أدق تولد في عملية التمويل، بمعنى أن ما يحتاجه المشروع من أموال الداء مهامه يتم توفيره بواسطة مستثمرين خارج المشروع، ووفقا لهذه الخاصية فإن المخاطر النظامية لا تكون موجودة إذا كانت جميع المشاريع ممولة ذاتيا، تتضمن خطر العدوى، بمعنى أن الأزمة في بلد معين أو في شركة معينة سبب كان يؤدي إلى أزمة في بلد آخر أو شركة أخرى.

– هي أزمة تنطوي على فقدان الثقة من قبل المستثمرين، هذا يعني أن المستثمرين أو المؤسسات المالية يقومون بتخفيض حجم السيولة الذي يكونون على إستعداد لتوفيره، هذا التقليص في حجم السيولة لا يتم بناءا على إعتبارات موضوعية وأن ما نتاج تغير في مزاج المستثمرين تكلفتها العالية جدا متمثلة في إنخفاض الإنتاج وتراجع الكفاءة الإقتصادية، فمثال إنهيار سوق الأسهم لا يعتبر أزمة نظامية لأنه يقتصر تأثيره على المتعاملين في البورصة، أما إذا إمتد إلى الجانب الإقتصادي وسبب معاناة الأفراد فهنا تصبح الأزمة أزمة نظامية.

– يتطلب هذا النوع من الأزمات تدخل الحكومة من خلال السياسات الإقتصادية، وذلك لأنها تؤدي إلى تدني الأداء الإقتصادي[1].

من الخصائص المهمة لها هو عدم وجود حدث معين يمكن غعتباره أو النظر إليه كمفجر الأزمة.

6-أزمة المخاطر المعنوية: طرح مفهوم المخاطر المعنوية بشدة بعد الأزمة الآسيوية، وتتحقق المخاطر المعنوية في مجال الأسواق المالية إذا إعتقد المستثمرون أو المودعون لدى البنوك أن الحكومة سوف تضمن إستثماراتهم وودائعهم في حال فشل هذه الإستثمارات، أو في حال إنهيار البنوك، ويترتب على هذا الإعتقاد تراخي المستثمرين والمودعين في مراقبة ومتابعة نشاط الشركات وضمان الحذر في قراراتهم، حيث تقوم البنوك بالإفراط في الإقراض وذلك في غياب الإعتقاد بوجود الضمانات الحكومية، ويرتكز الخطر المعنوي على طرح بسيط مفاده أن التدخل البعدي من طرف الدولة أو أي هيئة محمية أو من كرف هيئة دولية كصندوق النقد الدولي يخلق شعورا قبليا قويا في الإفراط في منح قروض أكثر مخاطرة[2].

7- أزمة السيولة الدولية: تعرف أيضا بأزمة شح السيولة من النقد الأجنبي، وتنشأ في أي نظام مالي حينما تفوق إلتزاماته القصيرة الأجل بالعملة الأجنبية ما في حوزته أو ما يمكن أن يحصل عليه من عملة أجنبية في الأجل القصير، فإذا عجزت أصوله المقومة بالعملة الأجنبية قصيرة الأجل أو بمعنى أدق أصوله السائلة بالعملة الأجنبية عن تغطية خصومه وإلتزاماته قصيرة الأجل المقومة بالعملة الأجنبية عن تغطية خصومه وإلتزاماته قصيرة الأجل المقومة بالعملة الأجنبية، فإن النظام المالي يفقد سيولته الدولية ويصبح عاجزا عن الإستجابة أو التصدي إلى صدمة خارجية، إن فقدان النظام المالي لسيولته الدولية يخلق أزمة ثقة ويدفع إلى سيادة الذعر المالي، ومن العوامل التي تساعد على تدني وإنخفاض السيولة الدولية للنظام المالي برامج سياسات التحرير

---

[1] محمد علي إبراهيم العماري، حنان غانم فخور البدوي، **الأزمة المالية: الأشكال-المؤثرات-لنماذج والعدوى المالية، دراسة نظرية-تحليلية الأزمة الأسيوية**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 91، الإصدار 11، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص19.

العيد صوفان، **محاضرات مقياس الأزمات المالية والمصرفية**، سنة ثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم تسيير على الرابط http://elearning.univ-jijel.dz/crourse/.14:13 على الساعة 2022/05/08، مشاهدة: [2]

المالي قبل الأزمة، وزيادة الإلتزامات قصيرة الأجل بمعدلات متسارعة، وزيادة المديونية مقومة بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الديون المعدومة[1].

ويبن الشكلين التاليين نموذجي الأزمة التوأم أين يمكن القول أن كل من الأزمة المصرفية أو أزمة والعملة ذات جذور مشتركة وقد تتزامن أزمات الدين، العملة والبنوك.

الشكل رقم (06): الأزمة المصرفية كسبب مفجر لأزمة العملة وفقا لنموذج valsco 1987

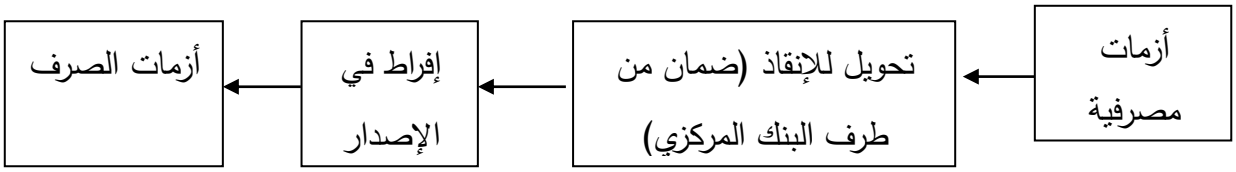

Source : Robert Boyer, Mario Dehove aytres, les crises financières, Ed la documentation française, Paris, 2004, p28.

الشكل رقم (07): أزمة العملة كسبب مفجر للأزمة المصرفية وفق لنموذج Stoker

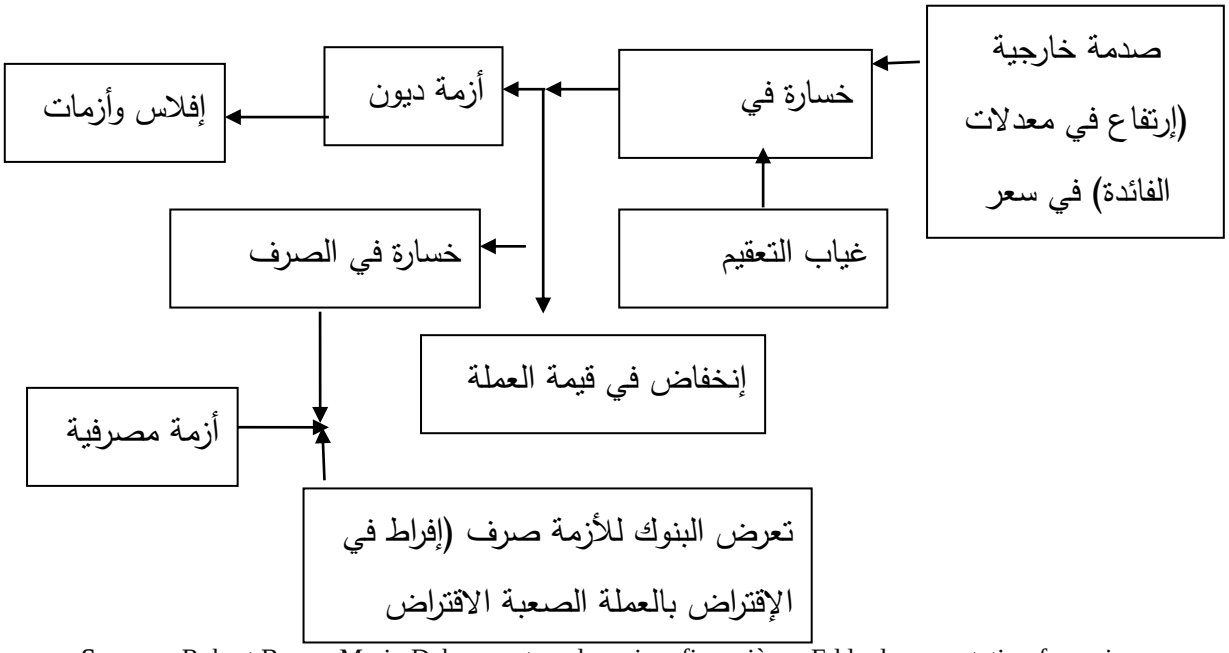

Source : Robert Boyer, Mario Dehove aytres, les crises financières, Ed la documentation française, Paris, 2004, p28

المطلب الرابع: النظريات المفسرة للأزمات الإقتصادية

برزت مجموعة من الأفكار وتيارات ونظريات تهدف لفهم الأزمات الإقتصادية وأسبابها ومدى إمكانية التنبؤ بها وكل هذا لتحكم والسيطرة عليها والتقليل من خسائرها على إقتصاديات الدول، ولهذا سوف نقوم باستعراض أهم هذه النظريات المفسرة للأزمات الإقتصادية.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

يعتبر "آدم سميث"، "دفيد ريكاردو"، و"جون شارل ليونارد سيسموندي" من أبرز مفكري هذه النظرية إذ لم يتمكن "آدم سميث" و"دفيد ريكاردو" من كشف تناقضات الإقتصاد الرأسمالي العميقة التي تظهر في أوضح صورها بالأزمات الإقتصادية الدورية العامة، مؤكدا "ريكاردو" أن الإنتاج الرأسمالي يتمتع بمقدرة على التوسع لا

[1] العيد صوفان، **مرجع سبق ذكره.**

حد لها، مادامت زيادة الإنتاج يؤدي آليا إلى زيادة الإستهلاك، ولهذا فلا يمكن لفائض الإنتاج العام وبناءا على هذه النظرية التي لا يمكن حدوث توقف غير عفوي في تصريف بعض السلع ناشئ عن عدم تناسق القضاء على عدم التناسق هذا حتمي يفعل جزئي في توزيع العمل الإجتماعي بين فروع الإنتاج، أو ميكانيكية المنافسة، وتوصل "سيسموندي" إلى كشف بعض التناقضات التي تعترض الإقتصاد الرأسمالي لم يتمكن من تقويم طبيعتها تقويما دقيقا، كما وضع نظرية حول الأزمات الإقتصادية أضحت فيما بعد[1].

أساسا قامت عليه مجموعة من النظريات الأخرى، فهو يرجع الأزمة إلى الإستهلاك الضعيف أو إلى عدم إشباعه، واستند في ذلك إلى بعض أفكار "آدم سميث" السياسية، واستنتج أن على الإنتاج أن يتوافق مع الإستهلاك وأن الإنتاج يتحدد بالدخل ورأى أن الأزمة نتيجة الإختلال هذا التناسب، أي نتيجة لإفراط في الإنتاج الذي يسبق الإستهلاك، وأكد أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى تفاقم إفلاس المنتج الصغير، وأوضاع العمال المأجورين كما أكد أن توسيع الإنتاج، يصطدم بحدود لا يستطيع التغلب عليها، لأن تضاؤل إستهلاك الجماهير، سيقلل من إمكان تصريف الإنتاج، ويقلل من إمكان تحقيق أرباح أصحاب رأس المالي وقد حاولت هذه النظرية أن تعطي تفسيرا ظاهريا صحيحا للأزمة، ولكنها لم تبحث عن أسباب تدني الأجور (ولا في أسباب سوء توزيع الدخل الذي يقود إلى نقص الإستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى حدوث الأزمة[2].

الفرع الثاني: النظرية الماركسية

يفسر "كارل ماكس" الأزمات الإقتصادية بالتناقضات الرئيسية في الإقتصاد الرأسمالي التي تتسبب في حدوث الأزمات الدورية العامة، وأكد أن السبب في حدوث الأزمة هو تناقض في الإنتاج الرأسمالي، أي التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج، ولم تنفي هذه النظرية وجود تناقض بين الإنتاج والإستهلاك في الإقتصاد الرأسمالي كما ترى أن تحليل التناقضات العميقة الملازمة لجوهر أسلوب الإنتاج الرأسمالي، يظهر كيف يتم الإنتقال الجدلي من إمكان حدوث الأزمات إلى واقعها، مؤكد على حتمية الأزمات في ظل الرأسمالية[3].

الفرع الثالث: نظرية النقدية

ترى هذه النظرية أن أسباب حصول الأزمات الإقتصادية يعود إلى عوامل نقدية يتصل بحجم النقود الائتمان ومعدلات الفائدة، حيث يحصل إنتعاش إقتصادي عندما يتسع عرض النقود بزيادة كمية النقود وزيادة حجم الإئتمان، ويمكن أن يستمر هذا الانتعاش إلى أن يبلغ أقصى مدى له عندما تستمر أسبابه بحيث يتحقق تضخم في الإقتصاد، ويحصل العكس أي يتحقق إنكماش في الإقتصاد عندما يقل عرض النقد بإنخفاض كمية النقود وإنخفاض حجم الإئتمان، ويمكن أن يستمر الإنكماش والركود إلى أن يصل إلى أدنى حد له بتحقيق الكساد في الإقتصاد عندما تستمر أسباب الإنكماش، وبالتالي فإن أسباب الأزمات الإقتصادية التي تحصل في

---

[1] علي بن صالح حناشي، **أسباب الأزمة الإقتصادية القريبة والبعيدة، المؤتمر حول: الأزمات الإقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها، وعلاجها**، جامعة جرش، الأردن، 14-16 ديسمبر 2010، ص3.

[2] سامح سعيد عبود، **مرجع سبق ذكره**2011، ص ص 112-113.

[3] **المرجع السابق**، ص113.

إطارها هي أسباب نقدية متعلقة بالنقود، الائتمان، معدلات الفائدة والسياسات النقدية التي ترتبط بها، ومن أبرز أصحاب هذه النظرية "ميلتون فريدمان" الذي إرتبطت آرائه بالدعوة إلى الحرية الإقتصادية.

الفرع الرابع: النظرية الكينزية

سميت بهذا الإسم نسبة لرائدها البريطاني "جون ماينر د كينز" وإرتبط ظهورها بأزمة الكساد الكبير لسنة 1929 يفسر "كينز" الأزمات الإقتصادية بعدم كفاية الطلب ويؤكد على أن سبب الأزمة يكمن في القوانين النفسية التي لا تتبدل ومنها "انون ميل الناس إلى التوفير" وهكذا يربط "كينز" السبب الرئيسي الأزمة بخصائص طبيعية الإنسان التي لا تتبدل، وفوضى الروح الإنسانية، بدلا من ربطها بخصائص الاقتصاد الرأسمالي النوعية، ويوضح "كينز" أن مجموع استهلاك المجتمع يتأخر دائما عن نمو مجموع الدخل الحقيقي نتيجة خصائص الأفراد النفسية، ويطالب الدولة بالتدخل لحل قضية إستخدام أكبر عدد ممكن من اليد العاملة حتى ولول بجعلهم يحفرون الخنادق ليردموها مرة أخرى، لأن ما سوف يحصلون عليه مقابل ذلك العمل الخالي من الفائدة، من أجور سوف يدفعون لشراء السلع الراكدة، وهو بذلك يعتقد أن معالجة الأزمات الإقتصادية التي لا يتم إلا بتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية تدخلا فعالا، عن طريق تنظيم مقار الإستهلاك (العام والتوظيفات، بإستعمال عدد من الأدوات من بينها السياسة الضريبية وغيرها[1].

المبحث الثاني: أزمة جائحة كوفيد 19 كأحد أشكال الأزمات الإقتصادية

أدت جائحة كوفيد 19 إلى حدوث ركود إقتصادي حاد لم يشهده العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد كانت درجة تأثيرها متباينة مابين القطاعات الإقتصادية العالمية، وفي هذا المبحث نتعرض إلى منشأ أزمة كوفيد 19 بإعتبارها أزمة اقتصادية حديثة.

المطلب الأول: ظهور وباء كورونا ومؤشرات تحوله إلى وباء عالمي

سبب فيروس كوفيد 19 بسرعة إنتشاره صدمة للأنظمة الصحية والإجتماعية والسياسية في الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة وإمتدت الأزمة شيء فشيئا حتى شملت أغلب دول العالم.

الفرع الأول: مفهوم فيروس كورونا

فيروسات كورونا هي عائلة من الفيروسات التي يمكنها أن تسبب أمراضًا مثل الزكام والإلتهاب التنفُّسي الحاد الوخيم في عام 2019، أُكتشِف نوع جديد من فيروسات كورونا تسبب في تفشي مرض كان منشأه في الصين، يُعرَف الفيروس باسم فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا2، ويُسمَّى المرض الناتج عنه مرض فيروس كورونا المستجد، في مارس 2020أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا قد أصبح جائحة عالمية، تظهر مؤشرات مرض فيروس كورونا المستجد 19 وأعراضه بعد يومين إلى 14 يومًا من التعرُّض له، وتسمى هذه الفترة التي تلي التعرُّض للفيروس وتسبق ظهور الأعراض بفترة الحضانة، يظل بإمكانك نشر عدوى فيروس كوفيد 19 قبل أن تظهر عليك الأعراض، وقد تشتمل مؤشرات المرض والأعراض الشائعة مايلي:الحُمَّى،السعال،الشعور بالتعب، قد تتضمن الأعراض المبكرة لفيروس كوفيد-19 فقدان حاسة

[1] خلف فليح حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 412-413.

التذوق أو الشم ومن الأعراض الأخرى ما يلي: ضيق النفس أو صعوبة في التنفس، آلام في العضلات، القشعريرة، إلتهاب الحلق، سيلان الأنف، الإسهال، الطفح الجلدي، الصداع، الغثيان...وغيرها من الأعراض والتي تختلف من مريض إلى آخر [1].

وقد أعلنت اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات تسمية" فيروس كورونا 2 المسبب لمتلازمة الإلتهاب الرئوي الحاد الوخيم إسماً رسمياً للفيروس الجديد في 11 فبراير 2020، وأختير هذا الإسم لإرتباط الفيروس جينياً بفيروس كورونا الذي سبب فاشية متلازمة الإلتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس) في عام 2003[2].

الفرع الثاني: منشأ فيروس كوفيد 19

في 31 ديسمبر 2019 كشفت منظمة الصحة العالمية عن عدد من حالات الإلتهاب الرئوي مجهول السبب في مدينة ووهان شرق الصين،التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 11 مليون نسمة، وبعدها بأيام وتحديداً في 7 يناير 2020، توصل علماء صينيون، إلى أن فيروسا تاجيا جديدا من عائلة كورونا، هو المسبب لتلك الحالات، في البداية بدا الأمر وكأنه وباء يقتصر بشكل أساسي على الصين، لكنّه تحول سريعا إلى وباء عالمي ورغم مرور عامين كاملين على أولى الحالات المعلنة لظهور الفيروس، لا تزال الكثير من الأسئلة تثار حوله، حيث شكك في تاريخ البداية وفي مكان ظهور الفيروس، وبدأ هذا الجدل يتصاعد مع صدور العديد من التقارير التي تشير إلى ظهور حالات إصابة بفيروس «كورونا المستجد» أبكر مما كان معتقداًبدأت هذه التقارير من فرنسا، حيث كشف الطبيب الفرنسي إيف كوهين، رئيس طب الطوارئ في مستشفى «أفيسين» و«جان–فردييه» بالقرب من باريس في تصريحات لوسائل إعلام فرنسية في 5 ماي 2020 أن مريضا تم تشخيص حالته على أنها التهاب رئوي في 27 ديسمبر 2019 كان مصابا بالفعل بفيروس كورونا المستجد.

ومنذ بداية ظهور الفيروس تم ترجيح أنه حيواني المنشأ، حيث أصدر فريق من علماء الفيروسات في معهد ووهان لعلم الفيروسات ورقة مفصلة في فبراير الماضي، تبين أن التركيب الجيني للفيروس متطابق بنسبة 96% مع تكوين الفيروس التاجي الموجود في الخفافيش، بينما ذهبت دراسة أخرى نشرت في 26مارس الماضي إلى أن التسلسل الجيني للفيروس البشري يبدو أقرب إلى آكل النمل الحرشفي بنسبه تطابق تتراوح بين 88.5 % و92.4 %، ولكن الحالات المبكرة للإصابة والتي ليس لها صلة بسوق ووهان على الإطلاق، تشير إلى أن المسار الأولي للعدوى البشرية قد يسبق حالات السوق.، وعلى عكس الإتجاه الذي ذهبت إليه هذه التقارير، مالت دراسة بريطانية نشرت بدورية «العدوى والوراثة والتطور» إلى ترجيح دقة الموعد المعروف منذ البداية لظهور الفيروس وهو 31 ديسمبر 2019، وذلك بعد تحليل بيانات المتواليات الفيروسية من قاعدة بيانات عالمية عملاقة يستخدمها العلماء، ويبقى حسم دقة أي من السيناريوهين رهناً باستجابة الصين لدعوة منظمة الصحة العالمية لإجراء تحقيق دولي حول هذا الأمر [3].

---

[1] مقالة بعنوان **مرض فيروس كورونا المستجد 2019(كوفيد)** من موقع mayoclinic.org تاريخ الإطلاع 2022/03/30 على الساعة 15.00.

[2] إرشادات ودلائل – **تسمية المرض كورونا (كوفيد 19) والفيروس المسبب له**، من موقع www.who.int، تاريخ الإطلاع 2022/03/30 الساعة 20.00.

[3] حازم بدر، **منشور بجريدة الشرق الأوسط** بتاريخ ماي 2020 م، رقم العدد[15138] .

في حين لا تزال تثار الكثير من الأسئلة حول فيروس كورونا بينها تلك المرتبطة بتاريخ ظهوره، وتطرح في هذا السياق العديد من الفرضيات، علما أن عدة أطراف في العالم تتهم الصين التي أعلنت ظهور الفيروس نهاية ديسمبر 2019، بأنها أخفت الحقيقة أو جزءا من هذا الحقيقة، ولم تبلغ العالم بخطورة الوباء في الوقت المناسب حتى تتخذ بقية الدول احتياطاتها اللازمة، وقد أثارت خطوة الرئيس جو بايدن حفيظة بيكين التي طالما اتهمت واشنطن بـ"تسييس" القضية واتخاذها "حجة "لإزاحة الأنظار عن فشل الولايات المتحدة ومن يدعمها في هذا الطرح في تدبير أزمة الوباء، في المقابل أتُهمت الصين بطمس جميع المحاولات الساعية إلى إجراء تحقيق شفاف حول منشأ الوباء وهو ما أشار إليه بايدن موجها كلامه إلى "شركاء يشاطرونه الرأي" في ممارسة "ضغوط على الصين للسماح لها بالوصول إلى بيانات وأدلة تساعد على إجراء تحقيق دولي شفاف ومتكامل يستند على حقائق[1].

الفرع الثالث: تحول فيروس كوفيد 19 الى جائحة

لا تزال تثار الكثير من الأسئلة حول فيروس كورونا بينها تلك المرتبطة بتاريخ ظهوره، وتطرح في هذا السياق العديد من الفرضيات علما أن عدة أطراف في العالم تتهم الصين، التي أعلنت ظهور الفيروس نهاية ديسمبر 2019، بأنها أخفت الحقيقة أو جزءا من هذا الحقيقة، ولم تبلغ العالم بخطورة الوباء في الوقت المناسب حتى تتخذ بقية الدول إحتياطاتها اللازمة،لقد بدأ تسارع التطورات المرتبطة بالفيروس خلال النصف الثاني من شهر يناير 2020، وفي 20 يناير 2020 أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ أن فيروس كورونا مرض معد ينتقل بين البشر، وفي 21 من نفس الشهر بلغ عدد الوفيات في الصين 6، وقال متحدث بإسم وزارة الخارجية الصينية قنغشوانغ، إن بلاده أطلعت منظمة الصحة العالمية والدول المعنية حول الوباء منذ ظهوره لأول مرة وفي 23 من جانفي وفرضت الصين الحجر الصحي في ووهان،ومع إرتفاع عدد الضحايا بدأت تتضح خطورة المرض، وإنتاب العالم القلق والخوف من توسع إنتشار الوباء، ثم الشك في المعلومات الصينية بخصوصه بينها تاريخ ظهوره[2].

وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا المستجد يمكن وصفه بأنه "جائحة"، خلال مؤتمر صحفي عقده المدير العام للمنظمة في جنيف يوم 2020/03/11، وزاد عدد البلدان المتضررة ثلاثة أضعاف وأشار إلى أن هناك الآن أكثر من 118ألف حالة في 114 دولة، وفقد 4آلاف شخصا حياتهم، فيما يصارع آلاف آخرون من أجل حياتهم في المستشفيات، وذكر الدكتور تيدروس أن من بين 118 ألف حالة تم الإبلاغ عنها على مستوى العالم في 114 دولة، يوجد أكثر من 90% من الحالات في أربعة بلدان فقط، وقال مدير منظمة الصحة العالمية إن 81 دولة لم تبلغ عن أي حالات، و57 دولة بلّغت عن 10 حالات أو أقل، مشددا على أنه لا يزال بإمكان جميع البلدان تغيير مسار هذا الوباء[3].

---

[1] ألكساندر فروبند/ و .ب مقال منشور في الموقع الالكتروني**www.dw.com** بتاريخ 31.05.2021

[2] بوعلام غبشي مقال منشور في الموقع الالكتروني**www.france24.com** بتاريخ 2020/05/07

[3] مقال منشور بموقع الالكتروني للأمم المتحدة news.un.org بتاريخ 2020/03/11، تاريخ الإطلاع 2022/04/20 الساعة 13.00.

المطلب الثاني: إنتشار فيروس كورونا في العالم

إن السبب الرئيسي في إتساع رقعة الوباء والإنتشار السريع للمرض في معظم أنحاء العالم يعود بالدرجة الأولى إلى حركة وتنقل الأشخاص بين البلدان وبالتالي فان إنتشاره كان سريعا وغير متوقع.

الفرع الأول: مقارنة بين وفيات الأوبئة السابقة لجائحة كوفيد 19 مقارنة بعدد سكان العالم إلى غاية 2022/01/03

خلفت جائحة كوفيد 19 عدد كبير من الضحايا مند تسجيل أول حالة مؤكدة والشكل التالي يقارن بين عدد ضحايا كوفيد 19 وباقي الأوبئة التي أثرت في البشرية باشكال مختلفة.

الشكل رقم (08): عدد ضحايا الأوبئة مقارنة بعدد سكان العالم إلى غاية 2022/01/03

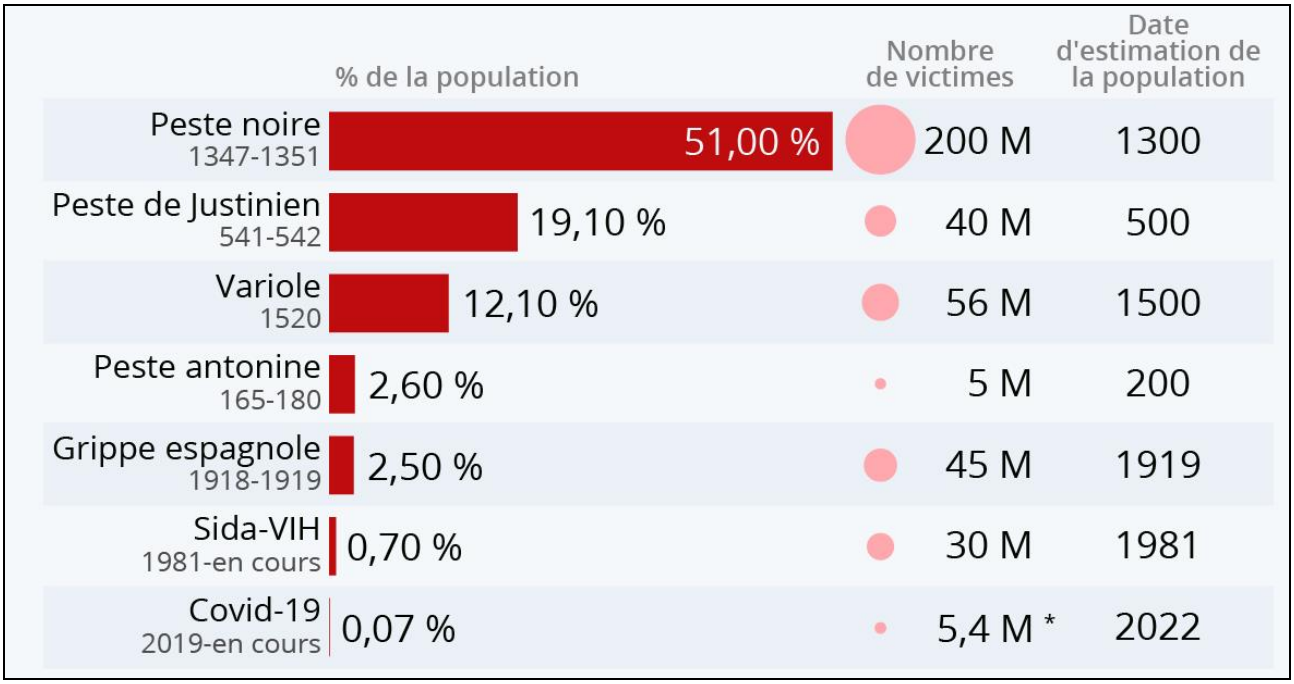

المصدر: من موقع statista.com تاريخ الاضطلاع 2022/04/15 الساعة 21.00

ما نلاحظه من البيان السابق أنه على الرغم من الإنتشار السريع لفيروس كورونا في العالم إلا أنه بمقارنة عدد الوفيات كنسبة مئوية من عدد السكان فإننا نجد نسبة الوفيات بفيروس كورونا يلغ 0.07 % وهذا إلى غاية 2022/01/03، وهي نسبة قليلة مقارنة بعدد سكان العالم والذي بلغ في 2020 ما يقارب 7.76 مليار نسمة، وبالمقارنة مع باقي الأوبئة السابقة في التاريخ والتي سجلت نسبة وفيات مرتفعة جدا مقارنة بعدد السكان.

الفرع الثاني: عدد حالات الإصابة المؤكدة في العالم 2019/12/31 إلى غاية 2022/03/31

تقترب حصيلة الإصابات المؤكدة العالمية لفيروس كورونا من نصف مليار، ما يؤكد أن الجائحة التي باتت الآن في عامها الثالث لم تنته بعد، على الرغم من تخفيف القيود المفروضة في كثير من دول العالم، واستئناف حركة السفر العالمية، وإعادة فتح الشركات والمصانع، والشكل التالي يبين ذلك.

الشكل رقم (09): عدد حالات الإصابات المؤكدة في العالم 2019/12/31 غاية 2022/03/31

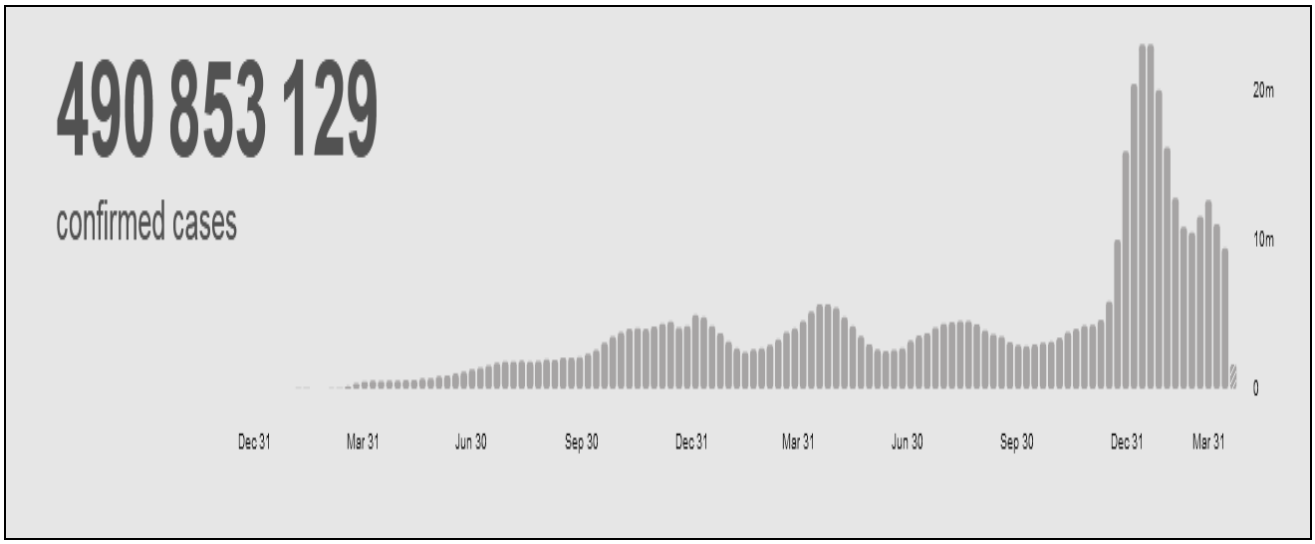

المصدر: من موقع منظمة الصحة العالمية covid19.who.int

مند بداية الجائحة وإستمرت عدد الحالات في الزيادة يوم بعد يوم،حيث بلغت حصيلة الإصابات المؤكدة بفيروس كورونا 1894 حالة مؤكدة عبر العالم بتاريخ 2019/12/31، لتستمر عدد الإصابات في الإرتفاع وتنتقل من الصين إلى القارة الأوربية وبعدها إلى أمريكا الشمالية ومنها إلى باقي دول العالم، ليمر العالم خلال السنوات2020 و2022بموجات متتالية من فيروس كوفيد 19 و ظهر خلاله ما يطلق عليها "المتحورات"حيث أنه حسب منظمة الصحة العالمية ظهرت خمس متحورات رئيسية لغاية الآن وهي: ألفا، بيتا، غاما، دلتا ، وأخيرا أوميكرون، وخلال هاتين السنتين تضاعفت حالات الإصابة لتصل 490.853.129 حالة إصابة مؤكدة في العالم وهذا بتاريخ 2022/03/31.

وعلى الرغم من إعتماد منظمة الصحة العالمية أول لقاح معتمد لفيروس كورونا كوفيد 19 في ديسمبر 2020 و هو لقاح "فيزر بيونتيك" وتليها بعدها ظهور لقاحات معتمدة وهي: لقاح كوفيشلد، لقاح يانس، لقاح موديرنا، لقاح سينوفارم، لقاح سينوفاك، لقاح كوفاكس، إلا أن عدد الإصابات بفيروس كورونا مزال مستمر، وبالتالي فإن نهاية جائحة كوفيد 19 لازلت غير واضحة وهذا نظرا لإحتمالية ظهور متحورات جديدة،وعدم فعالية اللقاحات المتوفرة في إيقاف العدوى،على الرغم من أنها عملت على تخفيف أعراض كوفيد 19 وتقليل عدد الوفيات،إلا أن انتشار كوفيد 19 مزال مستمر إلى الآن.

الفرع الثالث: تطور عدد الوفيات المؤكدة بفيروس كوفيد 19 من جانفي 2020 إلى غاية مارس 2022

تجاوزت حصيلة الضحايا العالمية لفيروس كورونا ستة ملايين وفاة، ما يؤكد أن الجائحة التي باتت الآن في عامها الثالث لم تنته بعد، على الرغم من تخفيف القيود المفروضة في كثير من دول العالم، والشكل يوضح عدد ضحايا الوباء:

الشكل رقم (10): تطور عدد الوفيات المؤكدة بفيروس كوفيد 19 من جانفي 2020 إلى غاية مارس 2022

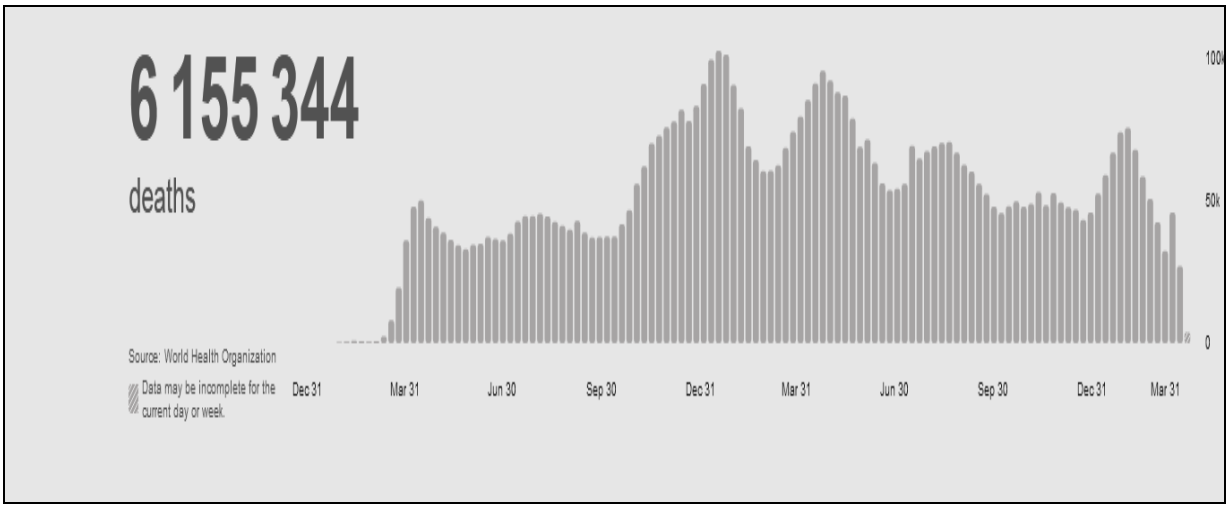

المصدر: من موقع منظمة الصحة العالمية covid19.who.int

ما نلاحظه هو إستمرار إرتفاع حالات الوفيات مقارنة بعدد الإصابات المؤكدة، حيث أن عدد الوفيات بلغ 53 حالة مؤكدة في 2019/12/31، ليستمر العدد بالإرتفاع ليبلغ 6.155.344 حالة وفاة مؤكدة بتاريخ 2022/03/31، وبالتالي فانه من بين 100شخص مصاب يتوفى شخص واحد بفيروس كوفيد 19.

الفرع الرابع: عدد حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كوفيد 19 كنسبة مئوية حسب المناطق 2019/12/31غاية 2022/03/31

إختلفت عدد الإصابات من قارة إلى قارة ومن بلد الى بلد، في حين عانت بلدان من الفيروس بتسجيل عدد مرتفع من الحالات سجلت بلدان حالات قليل والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (11): حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كوفيد 19 كنسبة مئوية حسب المناطق 2019/12/31غاية 2022/03/31.

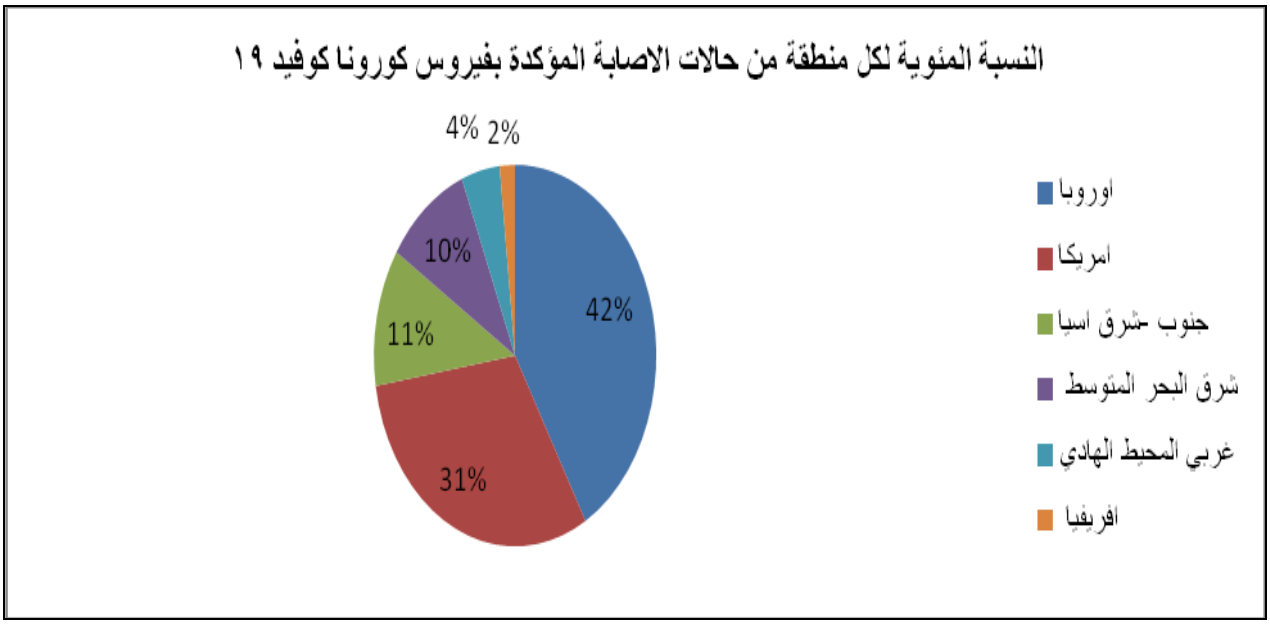

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات منظمة الصحة العالمية للفترة الممتدة من2019/12/31 الى غاية 2022/03/31

من الشكل السابق وبمقارنة عدد الإصابات المؤكدة بفيروس كورونا في المناطق بالعدد الإجمالي العالمي، نجد أن أكثر الإصابات تتركز في أوروبا بنسبة 42 % ،تليها القارة الأمريكية بنسبة 31 %، وفي المرتبة الثالثة جنوب شرق آسيا بمانسبته11% من إجمالي الإصابات وتليها المناطق المتبقية شرق البحر المتوسط وغربي المحيط الهادي وإفريقيا بنسب ضئيلة، هذا التباين في عدد الإصابات غير مفسر الأسباب، ولكن بالنظر إلى المناطق نجد أن أوروبا وشمال أمريكا دول متقدمة وبالتالي فإنها فمن الممكن أنها قامت بإجراء فحوصات وتوفير كواشف كوفيد 19 للسكان والتي تتميز منظومتها الصحية بالقوة والتطور، أما باقي المناطق فهي الدول النامية والمتخلفة والتي تتميز بنقص البيانات الكاملة والموثقة، ونقص وسائل الكشف وضعف وهشاشة منظومتها الصحية وبالتالي لا تقدم معلومات صحيحة حول الإصابات المؤكدة في هذه البلدان.

الفرع الخامس: عدد حالات الوفيات المؤكدة بفيروس كوفيد 19 كنسبة مئوية حسب المناطق 2019/12/31 غاية 2022/03/31.

كما إختلفت عدد الإصابات من قارة إلى قارة ومن بلد الى بلد، في حين عانت بلدان من الفيروس بتسجيل عدد مرتفع من الحالات سجلت بلدان حالات قليل، فان عدد الوفايات أيضا إختلف بنفس النسق والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم (12): عدد حالات الوفيات المؤكدة بفيروس كوفيد 19 كنسبة مئوية حسب المناطق 2019/12/31 غاية 2022/03/31

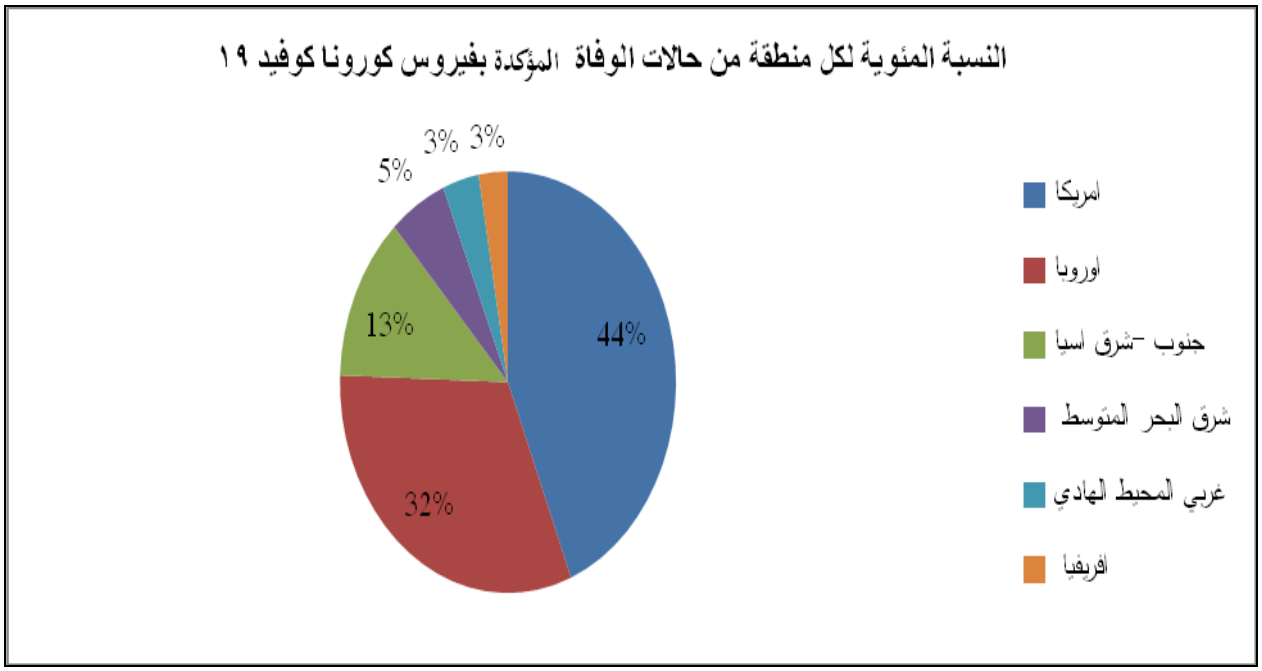

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات منظمة الصحة العالمية للفترة الممتدة من 2019/12/31 إلى غاية 2022/03/31.

من الشكل السابق ما نلاحظه حول عدد الوفيات المؤكدة بفيروس كورونا في المناطق، نجد أن أكثر الوفيات تتركز القارة الأمريكية في بنسبة 44 %، تليها أوروبا بنسبة 32%، وفي المرتبة الثالثة جنوب شرق آسيا بمانسبته 13% من إجمالي الوفيات المؤكدة العالمية وتليها المناطق المتبقية شرق البحر المتوسط وغربي المحيط الهادي وأفريقيا بنسب ضئيلة، هذا التباين في عدد الوفيات غير مفسر الأسباب، ولكن بالنظر إلى

المناطق نجد أن أوروبا وشمال أمريكا دول متقدمة وبالتالي فإنها فمن الممكن أنها قامت بإجراء فحوصات وتوفير كواشف كوفيد 19 للسكان والتي تتميز منظومتها الصحية بالقوة والتطور، أما باقي المناطق فهي الدول النامية والمتخلفة والتي تتميز بنقص البيانات الكاملة والموثقة، ونقص وسائل الكشف وضعف وهشاشة منظومتها الصحية وبالتالي لا تقدم معلومات صحيحة حول الوفيات المؤكدة بفيروس كورونا في هذه البلدان.

الفرع السادس: البلدان العشر التي سجلت أكبر حالات إصابة المؤكدة بفيروس كوفيد 19إلى غاية 2022/03/31

تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة البلدان الأكثر تضررا بفيروس كورونا وكذلك عدد الوفيات المؤكدة وهذا نظرا لعدد الكبير لسكان الولايات المتحدة وعدم التقيد بالإجراءات الإحترازية التي فرضتها معظم الدول لتفادي انتقال العدوى بين الأفراد، وإستخفاف الحكومة الأمريكية بخطورة الفيروس وخاصة في عهد الرئيس دونالد ترامب وإعتبارها مؤامرة من الصين، وتليها في المرتبة الثانية الهند والتي تعد ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، بالإضافة إلى تركز سكانها في المدن وهذه الأخيرة التي تعرف من أكبر المدن اكتظاظا في العالم، وفيما يلي ترتيب البلدان العشر الأوائل من حيث الإصابات والوفيات المؤكدة بفيروس كوفيد 19 :

الجدول رقم (01): ترتيب البلدان العشر الأوائل من حيث الإصابات والوفيات المؤكدة بفيروس كوفيد 19 من2019/12/31 إلى غاية 2022/03/31.

الرقم	البلد	عدد الإصابات المؤكدة	عدد الوفيات المؤكدة
01	الولايات المتحدة الامريكية	79.647.331	978.118
02	الهند	43.036.928	521.710
03	البرازيل	30.152.402	661.258
04	فرنسا	26.201.038	140.258
05	ألمانيا	22.840.776	132.017
06	المملكة المتحدة	21.641.008	170.107
07	روسيا	18.018.825	372.245
08	كوريا الجنوبية	15.635.274	19.850
09	إيطاليا	15.320.753	160.863
10	تركيا	14.965.867	98.473

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات منظمة الصحة العالمية للفترة الممتدة من 2019/12/31 الى غاية 2022/03/31.

المطلب الثالث: التدابير المتخذة للتخفيف من إنتشار فيروس كورونا في العالم

إن أهم ما يميز جائحة كوفيد 19 مقارنة بالأوبئة السابقة هو تلك الإجراءات والتدابير التي قامت بها الدول لإحتواء الفيروس ومن بين هاته التدابير مايلي:

الفرع الأول: إجراءات وتوصيات المنظمة العالمية للصحة

سجلت معظم بلدان العالم حالات إصابة بفيروس كورونا وشهد العديد منها تفشي هذا المرض وقد نجحت السلطات المعينة في بعض البلدان من إطاء وتيرة المرض من خلال تبني إجراءات الحجر الصحي غير أنه لا يزال من الصعب التنبؤ بالوقت الذي سوف تختفي فيه هاته الجائحة[1].

وفيما يلي أهم توصيات منظمة الصحة العالمية[2]:

- إرتداء الكمامة في الأماكن العامة.
- تجنب الأماكن المزدحمة وترك مسافة 01 م فاصلة بين الأشخاص.
- تجنب لمس الاسطح.
- تجنب لمس العينين والفم والأنف إذا تعتبر الأيادي ناقلة للعدوى.
- إستعمال المطهرات والمعقمات والحرص على النظافة الشخصية.
- في حالة ظهور أعراض يجب على المصاب الذهاب إلى الفحص الطبي وعزل نفسه على باقي افراد العائلة.
- إتباع نصائح الأطباء وتوصيات المصادر الموثوقة للمعلومات الصحيحة.

الفرع الثاني: إجراءات الحكومات للحد من انتشار فيروس كورونا

في البداية عند دخول الفيروس للدول بدأت سياسة حجر الوباء في المنطقة التي ظهر فيها للحد من إنشاره، ليتطور الأمر بعد ذلك إلى إعتماد الدول سياسة الحجر الجزئي على كافة المواطنين وغلق المجال الجزئي والبحري وأمام الوافدين، تم تطور بعد ذلك ليصبح حجرا كليا على بعض الدول وكذا منع التنقل داخل المدن والمناطق الجغرافية القريبة من بعضها[3].

ومن بين الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها ما يلي:

- التباعد الاجتماعي وفرض الحجر الصحي جزئي أو كلي على حسب الوضعية.
- تعطل حركة التنقل بكافة أنواعها جوي، بري، بحري.
- توزيع المسؤوليات بين الحكومات والأفراد للحد من الأزمة.
- حظر التجوال بإصدار مراسيم وقوانين تمنع ذلك.
- بعث صناعة المستلزمات الطبية كالكمامات والمعقمات الكحولية وإعفاءها من الضرائب.
- السعي وراء توفير المواد الإستهلاكية للمواطنين.
- حظر التجمعات والمسيرات وغلق الأماكن العمومية كالحدائق والمتاحف.
- تعطيل التدريس على كافة المستويات والتوجه نحو التعليم عن بعد.

---

[1] غبولي أحمد، تواتية الطاهر، **دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد19) على الإقتصاد العالمي –الأزمة الإقتصادية العالمية 2020–**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المجلد20، العدد الخاص حول الآثار الإقتصادية لجائحة كوفيد 19، سبتمبر 2020، ص 133.

[2] الموقع الالكتروني لمنظمة الصحة العالمية www.who.int

[3] طيب أسامة، **تداعيات جائحة كورونا على الإقتصاد العالمي – الآثار والإجراءات**، مجلة الحوكمة والمسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد4، العدد1، سنة 2022، ص ص 80–81.

المبحث الثالث: تأثير جائحة كوفيد 19 على الإقتصاد العالمي

وجهت جائحة فيروس كورونا ضربة موجعة إلى الإقتصاد العالمي يعاني بالفعل من الهشاشة، فإن الخسائر في هذين المجالين ستكون كبيرة،وتجعل مواطن الضعف القائمة بالفعل على صعيد الإقتصاد الكلي بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية عرضة للإضطرابات إقتصادية ومالية، وقد يحد هذا من قدرة وفعالية المساندة على صعيد السياسات في وقت تشتد فيه الحاجة إليه، وحتى مع وجود مساندة السياسات،فمن المتوقع أن تكون التداعيات الإقتصادية لجائحة كورونا طويلة الأمد.

المطلب الأول: واقع الإقتصاد العالمي قبل جائحة كوفيد 19

الفرع الأول: واقع الترابط المالي والأسواق المالية العالمية قبل الجائحة

رغم التوترات الإقتصادية العنيفة التي حبست أنفاس المستثمرين بأسواق المال العالمية خلال 2019، نجحت البورصات الرئيسية في تحقيق مكاسب قوية بقيادة السوق الأمريكي،ولم يكن أكثر المستثمرين تفاؤلا يتصور أن تسجل بعض مؤشرات أسواق المال مكاسب تتجاوز 35% في ظل حرب التعريفات الجمركية التي إشتعلت بين أكبر إقتصادين في العالم وإمتدت إلى دول الإتحاد الأوروبي، فضلا عن سيطرة الضبابية على مشهد آلية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ولكن يبدو أن الأوضاع السياسية ابتسمت للمستثمرين في نهاية العام، بإعلان أمريكا والصين في ديسمبر الأول 2019 أنهما بصدد توقيع المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري لتخفيض بعض الرسوم الجمركية وفيما يلي أهم التطورات في الأسواق المالية العالمية قبل الجائحة[1]:

أولا–الولايات المتحدة الأمريكية: حيث سجلت البورصة الأمريكية أسواق العالم خلال العام بتحقيق مؤشراتها أداء قويا، إذ ارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بمعدل 24.21% منذ بداية 2019 صعودا من مستوى 23327 نقطة إلى 28645 نقطة، كما قفز مؤشر ستاندرد آند بورز 500 من 2507 إلى 3240 نقطة بزيادة قدرها 30.34%، كما حقق مؤشر ناسداك التكنولوجي أداء مذهلا منذ بداية العام بصعوده 36.78% انطلاقا من مستوى 6635 نقطة إلى 9006 نقاط.

ثانيا–الأسواق الأوروبية: أما في الأسواق الأوروبية صعد مؤشر يورو ستوكس لأسهم الشركات الأوروبية بنحو 24.84% من 336.23 نقطة إلى 419.74 نقطة وإرتفع مؤشر البورصة الألمانية داكس إلى 13337 نقطة من مستوى 10359 نقطة بنمو بلغ 26.31 نقطة، وكذلك أضاف مؤشر فوتسي 100 البريطاني إلى رصيده 13.53% إثر صعوده من 6728 إلى 7645 نقطة، وهو الأضعف أداء بين مؤشرات البورصات الأوروبية الكبرى نتيجة التأثر بضبابية الرؤية بمنهجية خروج بريطانيا عن الإتحاد الأوروبي، كما صعد مؤشر كاك 40 الفرنسي بقوة من مستوى 4730.7 إلى 6037.4 نقطة بزيادة قدرها 29.04%، وصعدت البورصة الإسبانية هي الأخرى في ضوء إرتفاع مؤشر إيبكس الإسباني بنسبة 14.21%.

ثالثا–الأسواق الآسيوية: وعلى صعيد أداء أسواق المال الآسيوية خلال 2019، فقد تباين أداؤها ما بين ارتفاع قوي وآخر محدود، وارتفع مؤشر البورصة اليابانية نيكي بمعدل 18.2% من منطقة 20015 إلى 23656.62

[1] محمد علي، مقالة منشورة في موقع **al-ain.com/article/global-stock-exchanges-2019** ، تاريخ النشر 2019/12/30 ، تاريخ الإطلاع 2022/04/30 السعة 20.00.

نقطة، وعلى الرغم من الحرب التعريفات مع الولايات المتحدة الأمريكية، صعدت البورصة الصينية بواقع 20.5% في ظل إرتفاع مؤشر شنغهاي من 2494إلى 3005 نقاط، وفي مخالفة للإضطرابات السياسية التي شهدتها هونج كونج خلال 2019، صعد مؤشر سوق الأسهم الرئيسي هانج سنج بنسبة 10.67%، وحققت بورصة كوريا الجنوبية مكاسب قدرها 8% خلال العام بفضل صعود مؤشرها الرئيسي كوسبي.

الفرع الثاني: واقع التجارة الدولية قبل الجائحة

تعد التجارة الدولية العمود الفقري للإقتصاد العالمي والذي يؤثر على دول العالم كليا وعلى المتغيرات الإقتصادية داخل الدولة، ولقد شهدت أنماط التجارة الدولية تطورات واضحة مند إنتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الآن، وشهد النصف الثاني من عقد التسعينيات نمطا جديدا للتجارة الدولية يتمثل في التقسيم الدولي للعمل، وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على سلاسل القيمة العالمية وهذا بدعم من المنظمات الدولية وزيادة عدد الدول المشاركة في تلك السلاسل، وفيما يلي نتطرق إلى واقع التجارة وسلاسل القيمة العالمية قبل 2019.

تطورت التجارة السلعية الدولية كنتيجة للتطور الإقتصادي العالمي وتطور معدلات النمو العالمية بشكل ملحوظ خاصة مع بداية القرن الواحد والعشرون،فبعدما كانت تمثل37.78 %من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي لسنة 2001 أصبحت تمثل 46.13% سنة 2018[1]، ولقد ألقت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، مع تبادل التهديدات وفرض الرسوم الجمركية، بظلالها على الإقتصاد العالمي وفق صندوق النقد الدولي الذي خفض توقعاته للنمو في عامي 2018 و2019 متطرقا بشكل خاص إلى الرسوم الجمركية التي كانت إدارة ترامب تخطط حينها لفرضها على البضائع المستوردة من شركائها وخاصة الصينيين، منذ ذلك الحين إنتقلت واشنطن من إلى التطبيق فأخضعت 250 مليار دولار من الواردات الصينية لتعريفة إضافية، وردت بكين بفرض ضرائب على 110 مليارات دولار من السلع الأمريكية وقد وأكد صندوق النقد الدولي أن تجنب ردود الفعل الحمائية وإيجاد حلول تعاونية لتعزيز نمو التجارة في السلع والخدمات يظل أمرا أساسيا للحفاظ على النمو العالمي وتوسيعه [2]، هذا ما إنعكس بشكل عام على التجارة العالمية وفيما يلي نلاحظ أهم التطورات:

1- تطور حجم صادرات البضائع العالمية من 2008 إلى غاية 2018:

لم تكن التجارة العالمية في أحسن الأحوال قبل الجائحة حيث أنها كانت متاثرة بالحرب التجارية مابين الولايات المتحدة والصين والشكل التالي يبين ذلك:

[1] رفيقة صباغ، **جائحة كورونا المستجد و آثارها على الإتصاد العالمي**، مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية المجلد19،العدد04،السنة 2020، ص 159.

[2] مقالة في موقع www.france24.com/ar بعنوان **الحرب التجارية بين بيكين واشنطن يضعف النمو الإقتصادي العالمي** نشرت بتاريخ 2018/10/09، تاريخ الإطلاع 2022/04/30 الساعة 15.00.

الشكل رقم (13): يمثل تطور حجم صادرات البضائع العالمية من 2008 إلى غاية 2018

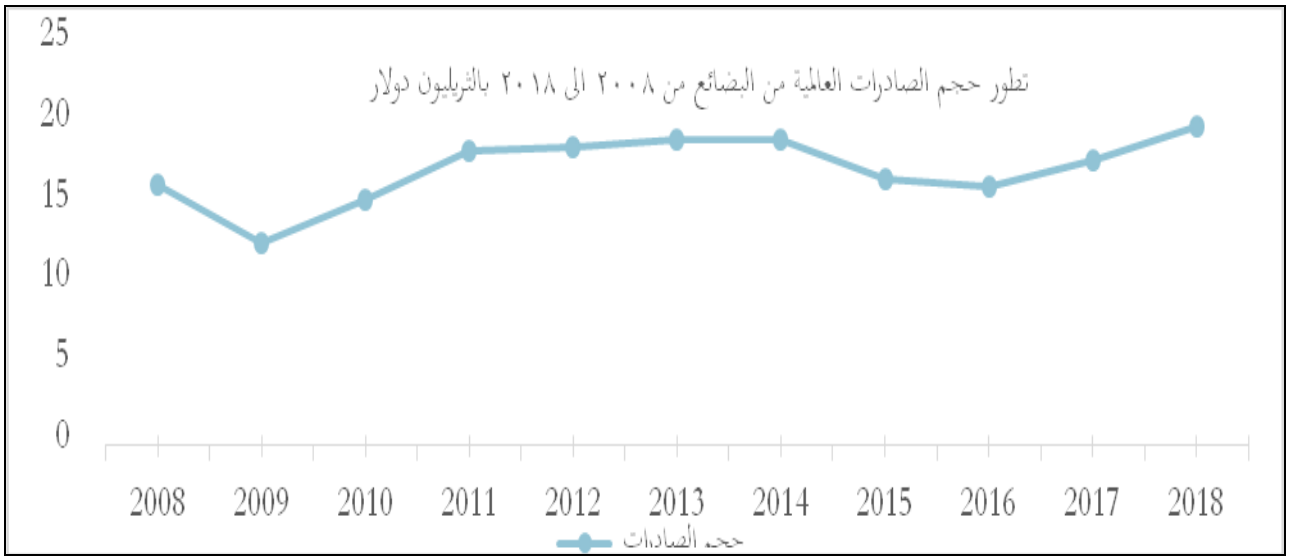

المصدر:إعداد الطلبة بناء على معطيات الموقع الالكتروني لمنظمة التجارة العالميةhstats.wto.org

من الشكل السابق نجد أنه في عام 2009 إنخفضت قيمة الصادرات العالمية من البضائع بنسبة –28.74% مقارنة بما كانت عليه في 2008 هذا بسبب الركود التجاري الناتج عن الأزمة المالية، حيث أنه في 2008 بلغت قيمة الصادرات من البضائع 16.17 ثريليون دولار لتنخفض في سنة2009 إلى 12.56 ثريليون دولار،بعدها عادت قيمة الصادرات العالمية من البضائع في الإرتفاع لتصل في 2014 ماقيمته 18.34ثريليون دولار لتتجاوز بذلك قيمتها سنة2008 وتستمر التجارة العالمية في الإتعاش في سنوات 2015،2016،2017 لتسجل في سنة 2018 أعلى قيمة للصادرات العالمية من البضائع بما قيمته 19.01 ثريليون دولار.

2–تطور حجم صادرات الخدمات العالمية من 2008 إلى غاية 2018:

الشكل رقم (14): تطور حجم صادرات الخدمات العالمية من 2008 إلى غاية 2018

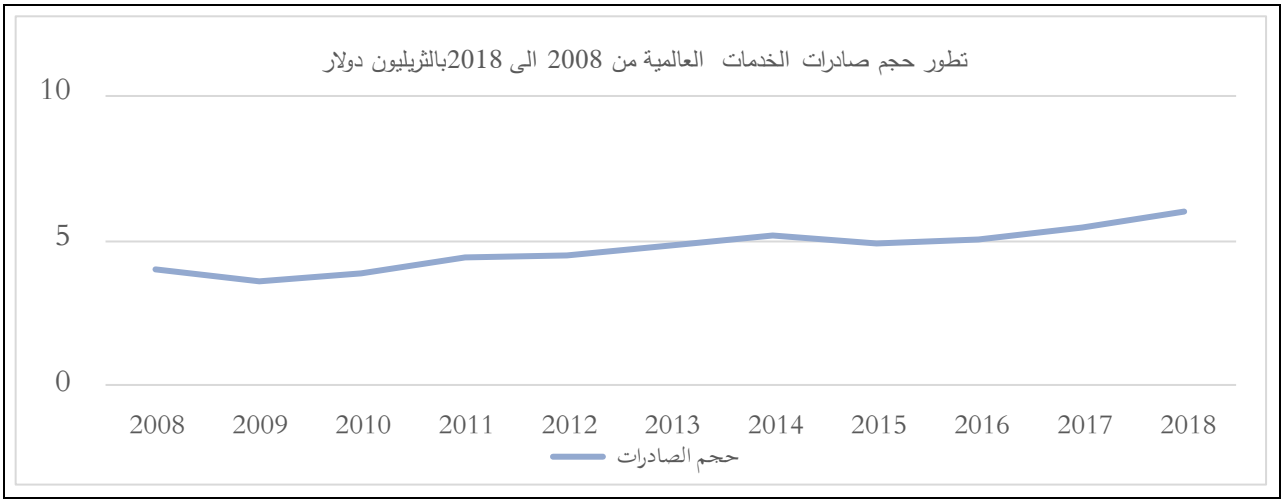

المصدر:إعداد الطلبة بناء على معطيات الموقع الالكتروني لمنظمة التجارة العالميةhstats.wto.org

من الشكل نلاحظ أنه بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008إنخفضت قيمة صادرات الخدمات التجارية العالمية حيث إنخفضت بنسبة –11.59% عن قيمتها لسنة 2008 بسبب الركود التجاري الناتج عن الأزمة المالية، لترتفع في سنة 2011 إلى ماقيمته 4.39ثريليون دولار وتتجاوز بذلك قيمتها في 2008، وتستمر في

الإرتفاع لتبلغ في سنة 2014 ماقيمته 5.16 ثريليون دولار وتبقى قيمة صادرات تجارة الخدمات التجارية في التذبذب مابين 2015 و2017 لترتفع في سنة 2018 إلى ماقيمته 6.01 ثريليون دولار.

3-تطور حجم واردات البضائع العالمية من 2008 إلى غاية 2018:

نمت تجارة الخدمات خلال العقود القليلة الماضية بمعدلات تفوق نمو تجارة السلع، وعلى الرغم من تحقيق الدول النامية والمتحولة نجاحات جيدة في تجارة الخدمات رافعة حصتها العالمية من الربع إلى الثلث خلال العقدين الماضيين، إلا أن الدول المتقدمة ما زالت تحظى بعظم تجارة الخدمات.

الشكل رقم (15): تطور حجم واردات البضائع العالمية من 2008 إلى غاية 2018

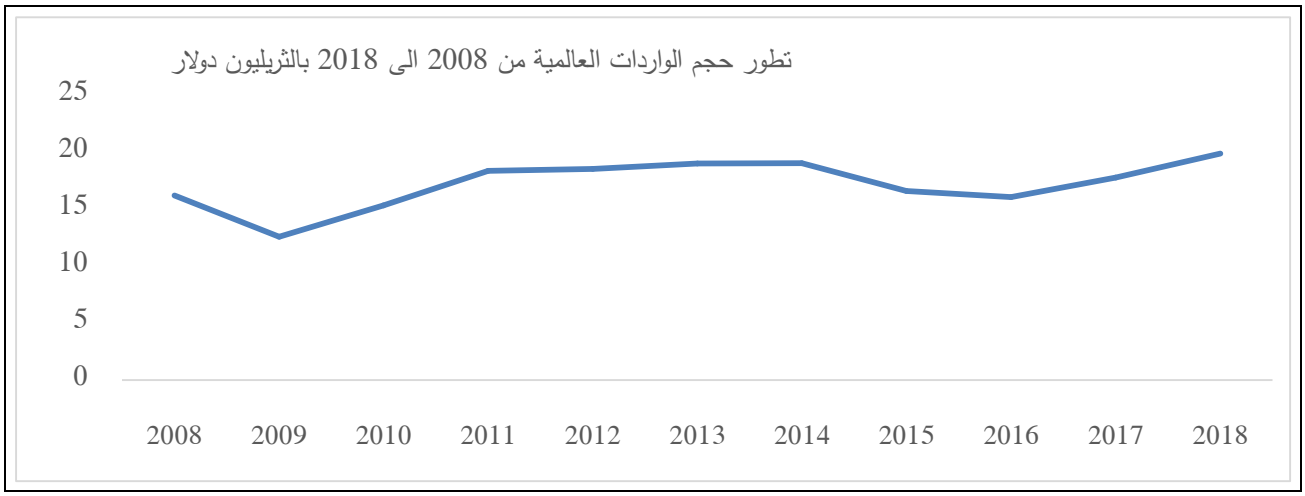

المصدر :إعداد الطلبة بناء على معطيات الموقع الالكتروني لمنظمة التجارة العالميةhstats.wto.org

من الشكل السابق نجد أنه في عام2009 إنخفضت قيمة الواردات العالمية من البضائع بنسبة – 29.74% مقارنة بما كانت عليه في2008 هذا بسبب الركود التجاري الناتج عن الأزمة المالية، حيث أنه في 2008 بلغت قيمة الواردات من البضائع 16.49 ثريليون دولار لتنخفض في سنة 2009 إلى12.71 ثريليون دولار، بعدها عادت قيمة الواردات العالمية من البضائع في الإرتفاع لتصل في2014 ماقيمته19.06ثريليون دولار لتتجاوز بذلك قيمتها سنة 2008 وتستمر التجارة العالمية في الإنتعاش في سنوات 2015،2016، 2017 لتسجل في سنة 2018 أعلى قيمة للواردات العالمية من البضائع بما قيمته 19.83 ثريليون دولار.

4-تطور حجم واردات الخدمات العالمية من 2008 إلى غاية 2018:

شهدت تجارة الخدمات العالمية نموا جيدا خلال الأعوام الماضية بعد سريان إتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات العلاقة التي خففت كثيرا من القيود على تبادل الخدمات بين بلدان العالم وأسهمت في التحرير الجزئي لتبادل كثير منها، والشكل التالي يوضح تطور حجم واردات الخدمات العالمية:

الشكل رقم (16): تطور حجم واردات الخدمات العالمية من 2008 إلى غاية 2018

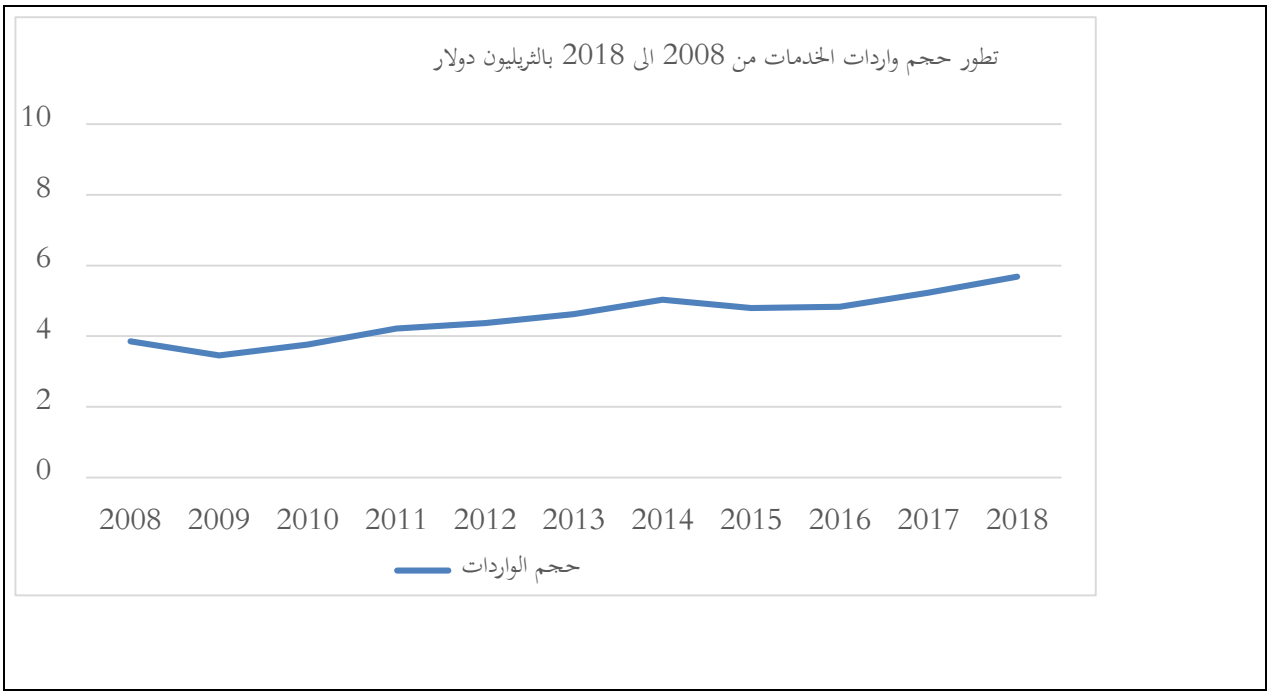

المصدر:إعداد الطلبة بناء على معطيات الموقع الالكتروني لمنظمة التجارة العالميةhstats.wto.org

من الشكل نلاحظ أنه بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إنخفضت قيمة واردات الخدمات التجارية العالمية حيث إنخفضت بنسبة –11.59% عن قيمتها لسنة 2008 بسبب الركود التجاري الناتج عن الإزمة المالية، لترتفع في سنة 2011 الى ماقيمته 4.21 ثريليون دولار وتتجاوز بذلك قيمتها في 2008،وتستمر في الإرتفاع لتبلغ في سنة 2014 ماقيمته 5.02 ثريليون دولار وتبقى قيمة واردات تجارة الخدمات التجارية في التذبدب مابين 2015 و2017 لترتفع قيمة واردات تجارة الخدمات التجارية في سنة 2018 إلى ماقيمته 5.68 ثريليون دولار.

الفرع الثالث: مؤشرات الإقتصادية الكلية والقطاعات قبل الجائحة

أولا: مؤشرات الإقتصادية الكلية

المؤشرات الإقتصادية هي عبارة عن بيانات وتقارير إقتصادية مجدولة، تصريحات وإعلانات من خلال عوامل رئيسية في الميدان المالي، وذلك لقياس أداء قطاعات إقتصادية متعددة بهدف معرفة مدى قوة إقتصاد بلد معين او ضعفه، وذلك لمحاولة التنبؤ بالوضع الإقتصادي مستقبلاً.

1–إجمالي الناتج المحلي: يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الهامة لقياس الوضعية الإقتصادية الكلية للدولة، وكذا قياس رفاهية الشعوب وعليه فإن أي تأثير في هذا الأخير قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية.

الشكل رقم (17): إجمالي الناتج المحلي من سنة 2008 إلى سنة 2018

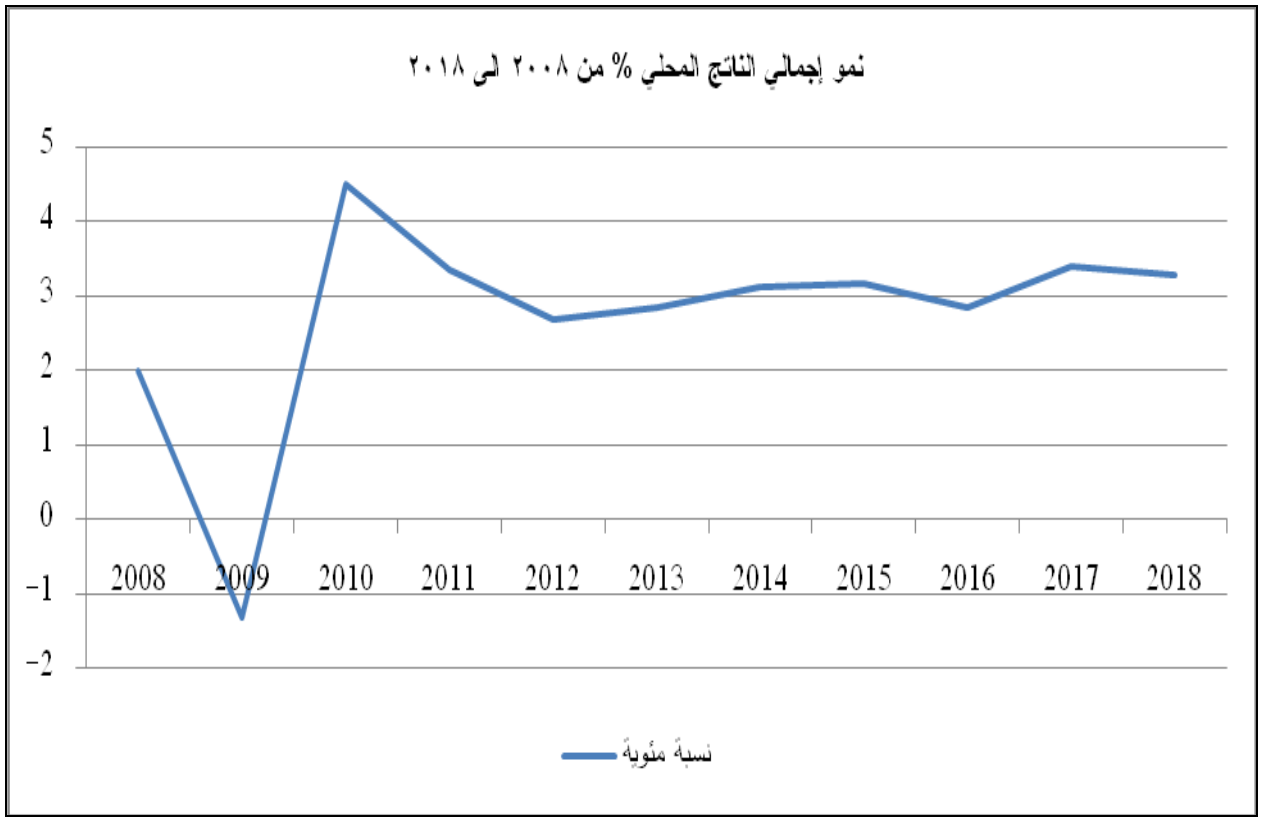

المصدر:إعداد الطلبة بناء على معطيات الموقع الإلكتروني للبنك الدولي data.albankaldawli.org

من الشكل أعلاه نجد أن قيمة إجمالي الناتج المحلي العالمي (بالقيمة الحالية للدولار) سجل أدنى مستوى تراجع في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة2009 حيث سجل قيمة 60.73ثريليون دولار بعدما سجل في سنة 2008 ما قيمته 64.01 ثريليون دولار وبالتالي إنخفض نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بـ-1.31% ليستمر بعد دلك في تسجيل معدلات نمو مقبولة إلى غاية سنة 2018 حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي العالمي ما قيمته 86.27 %ثريليون دولار وبمعدل نمو قدره 3.27%.

2-معدلات التضخم: تم تعريف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في دولة ما، ويُقاس على أنه نسبة مئوية متغيرة سنويًا. ويعني أيضًا ارتفاع أسعار الأشياء مع مرور الوقت. وبطريقة أخرى، يُقصد بالتضخم أن كل دولار تملكه يمكنه شراء نسبة أقل من السلع والخدمات، حيث عندما ترتفع الأسعارتنخفض قيمة الأموال التي تمتلكها.

الشكل رقم (18): يمثل تطور معدلات التضخم من سنة 2003 إلى غاية 2019

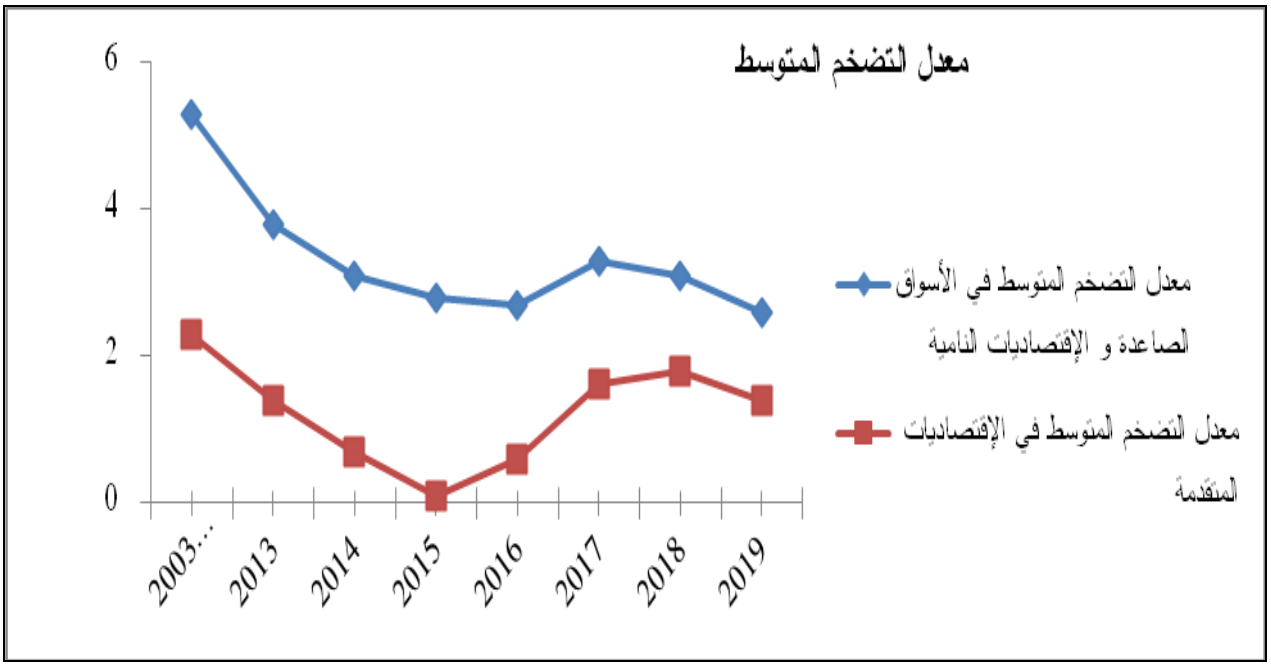

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات تقرير آفاق الإقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2021.

يعكس التضخم إلى حد كبير الإحتملات المتوقعة لنمو وأسعار السلع الأولية و يتوقع أن يسجل معدل تضخم في مجموعة الإقتصاديات المتقدمة بلغ 1.4% في سنة 2019 بينما بلغ في مجموعة الأسواق الصاعدة و البلدان النامية 2.6% ،و يتوقع تقرير آفاق الإقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2019 أن ينخفض معدل التضخم في سنة 2020 إلى 0.4 % في مجموعة الإقتصاديات المتقدمة ويرتفع في مجموعة الأسواق الصاعدة والبلدان النامية إلى 2.8%،وهذا إتساقا مع تراجع آفاق أسعار السلع الأولية وتوقعات تراجع النمو الإقتصادي مع تجاوز أداء اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية للمستويات الممكنة لعام 2019، وفي منطقة اليورو يتوقع إرتفاع التضخم الأساسي بالتدريج من 1.2% في 2018 إلى 2% في 2022 مع تجاوز الأداء الإقتصادي لمستواه الممكن، هذا وكان التضخم في إقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية قد ظل متعثرا في معظم المناطق إلا أنه يتوقع له الثبات عند 4.9% إنعكاسا للتطورات في عدد قليل من إقتصاديات هذه المجموعة.

3-معدلات البطالة: معدل البطالة هو نسبة العاطلين عن العمل في مجموع القوى العاملة في بلد ما، وبالتالي فإن معدل البطالة على المستوى الوطني يظهر نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى إجمالي عدد الأشخاص الذين يمكن أن تعمل. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (19): يبين تطور معدل البطالة في العالم من 2008 إلى 2019.

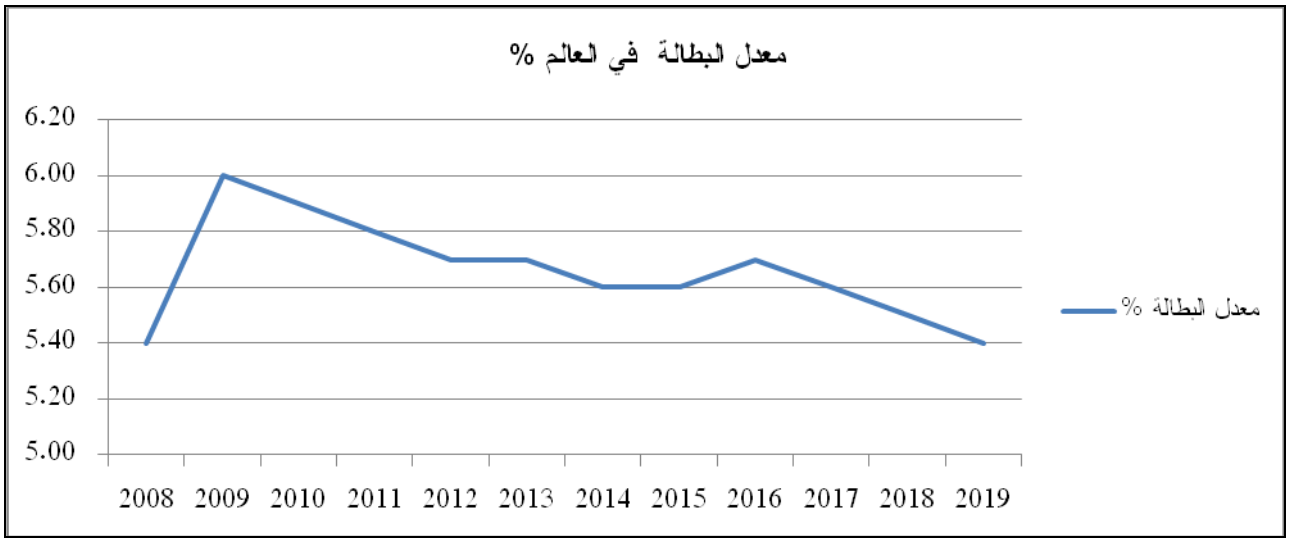

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على بيانات البنك الدولي على الموقعdata.albankaldawli.org

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أكبر إرتفاع لمستوى البطالة بلغ 9% وذلك للركود الكبير بعد أزمة 2008، وإرتفع مستويات البطالة بنحو30 مليون شخص ليستمر بعد ذلك الإنخفاض في مستويات البطالة ليصل في 2019إلى5.4% ونرى بذلك أن سوق العمل يعمل بصورة أفضل وهو يشكل لبنة أساسية لنمو الناتج المحلي وإستحداث الوظائف.

4-**صافي التدفقات الإستثمار الأجنبي:** يبين الشكل التالي صافي التدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من 2007 إلى 2018.

الشكل رقم (20): تطور صافي التدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من 2007 إلى 2018

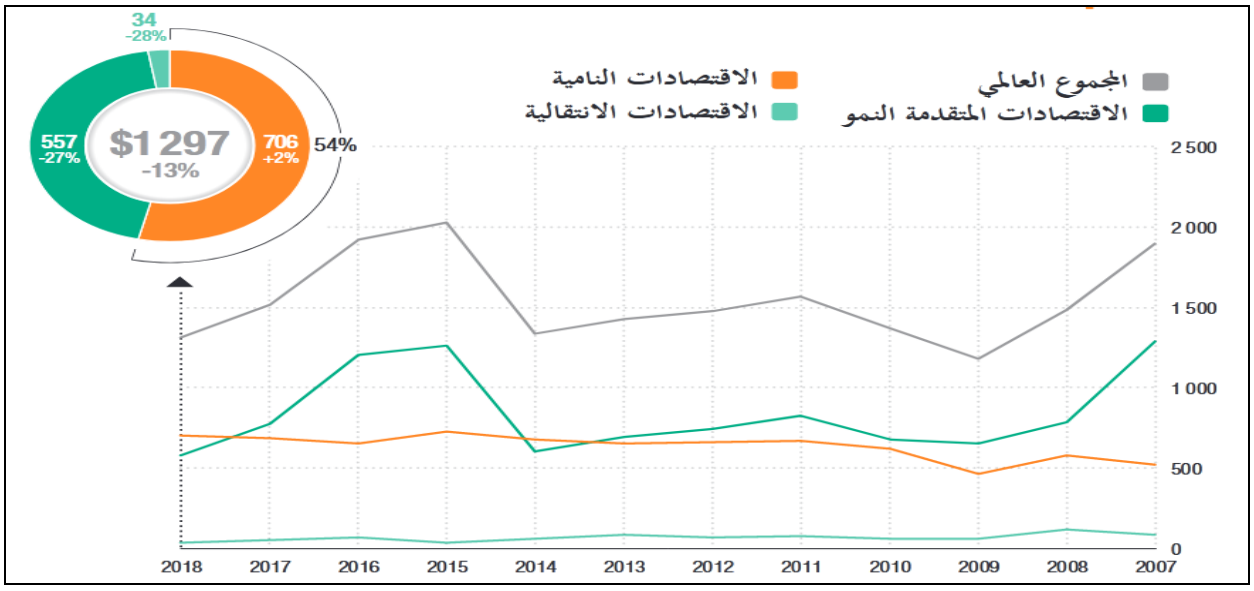

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2019، نظرة عامة رقم 01.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي سجل تراجع في عام 2018 فانخفضت بنسبة 13% إلى 1.3 ثريليون دولار وكان الإنخفاض ناتجا أساسا عن عمليات إعادة إلى الوطن على نطاق واسع لإيرادات الأجنبية المتراكمة للمؤسسات المتعددة الجنسيات من الولايات المتحدة الأمريكية في

الربعين الأولين من عام 2018 عقب الإصلاحات الضريبية التي ادخلها هذا البلد في نهاية عام 2017، والإنخفاض الناتج من الضرائب من النصف الأول من عام 2018 وإنخفض في النصف الثاني بفضل زيادة نشاط المعاملات، وإرتفعت قيمة عن عمليات الدمج والتملك عبر الحدود بنسبة 18% تغذيها مؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية المتعددة الجنسيات التي تستخدم السيولة النقدية في فروعها الأجنبية التي لم تعد مثقلة بالالتزامات الضريبية.

وقد بلغت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصاديات المتقدمة النمو أدنى مستوياتها منذ 2004 إذا إنخفضت بنسبة 26% وإنخفضت التدفقات الداخلة إلى أوروبا بأقل من 50% إلى أقل من 200 بلين دولار، وظلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصاديات النامية مستقرة إذا إرتفعت بنسبة 2%لتصل إلى 706 بليون دولار، كنتيجة للزيادة و الانخفاض غير العادي في البلدان المتقدمة النمو، وزادت حصة البلدان النامية في الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى 54% وهو رقم قياسي، وظل وجودها ضمن الإقتصاديات المضيفة العشرين الأولى بدون تغيير وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر متلقي للإستثمارات الأجنبي المباشر تليها الصين.

5-المديونية:

أ-تراكم أرصدة الدين الخارجي: المديونية الخارجية تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في إتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة، وعند إنقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية. ويكون سبب هذا الإنقطاع في أغلب الأحيان راجعًا إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بإلتزاماته الخارجية.

الشكل رقم (21): تطور تراكم في أرصدة الدين الخارجي حسب المناطق.

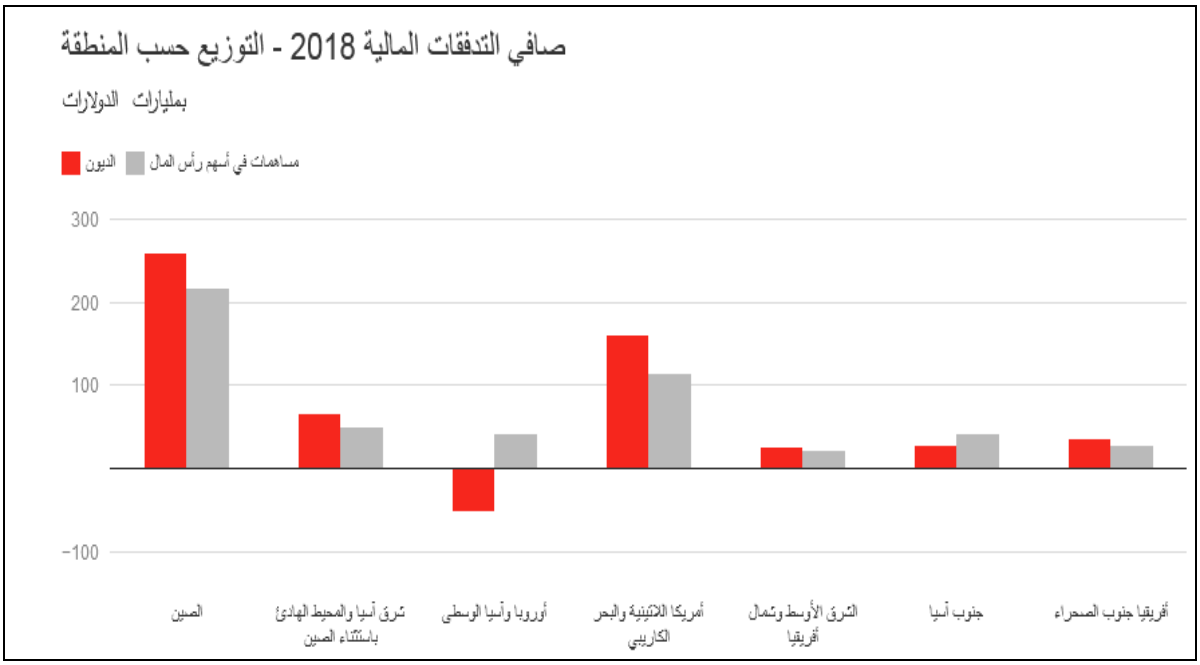

المصدر: مدونة البنك الدولي تقرير. إيفيس روكاج على الموقع**blogs.worldbank.org/ar/opendata/debt-report-2020-edition-i** بتاريخ 2020/01/22 تقرير عن ديون 2020.

شكلت صافي التدفقات المالية الوافدة من لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي النسبة الأكبر بمبلغ 272 مليار دولار 27٪، تليها بلدان في شرق آسيا والمحيط الهادئ، باستثناء الصين، بمبلغ 115 مليار دولار

11٪، أما بالنسبة لتدفقات الديون الوافدة تجاوزت تدفقات الاستثمارات الوافدة في محافظ الأسهم في جميع المناطق عام 2018 باستثناء جنوب آسيا حيث شكلت تدفقات الاستثمارات في محافظ الأسهم 60٪ من إجمالي التدفقات الوافدة، وباستثناء أوروبا وآسيا الوسطى حيث كانت تدفقات الديون سلبية -11 مليار دولار، وقد سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سجلت أسرع تراكم في أرصدة الدين الخارجي، بمتوسط 7٪، وذلك بسبب ارتفاع هذا التراكم بنسبة 15٪ في مصر أكبر مقترض في المنطقة بالنسبة لحجم وإتجاه صافي التدفقات المالية في شرق آسيا والمحيط الهادئ حددتهما الصين التي شكّلت حوالي 80٪ من إجمالي تدفقات الديون والاستثمارات في محافظ الأسهم إلى بلدان المنطقة عام 2018، أما الزيادة في أرصدة الدين الخارجي تجاوزت معدل النمو الإقتصادي في العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء على مدار العقد الماضي، إذ بلغ متوسط مجموع نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الدخل القومي 36٪ في نهاية عام 2018، وهو تغيير هامشي عن العام السابق، لكنها تزيد 40٪ عن عام2009.

ب-نسبة الدين من إجمالي الناتج المحلي: إن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد هي النسبة بين الدين الحكومي للبلد، تشير نسبة الدين المنخفضة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الإقتصاد الذي ينتج ويبيع السلع والخدمات الكافية لسداد الديون دون تكبد المزيد من الديون. تؤثر الاعتبارات الجيوسياسية والإقتصادية بما في ذلك أسعار الفائدة والحرب والركود والمتغيرات الأخرى.

الشكل رقم (22): تطور نسبة الدين من إجمالي الناتج المحلي من سنة 2005 إلى سنة 2019

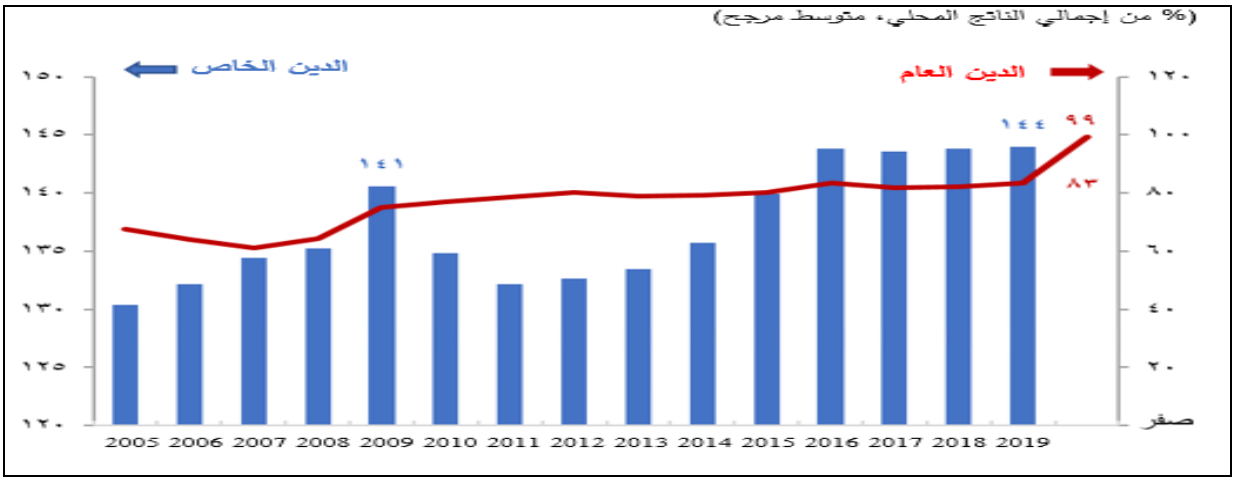

المصدر: مقال على موقع **www.imf.org/ar/News/Articles** بقلم فيتور غاسبارو باولو ميداس وآخرون، بعنوان سياسة المالية العامة في مواجهة أزمة غير مسبوقة بتاريخ 2020/10/13.

يبن الشكل أعلاه أن الدين العام والخاص كان مرتفعا ومتزايدا بالفعل في معظم دول العالم كنسبة الدين من إجمالي الناتج المحلي قبل سنة 2020.

ثانيا: واقع القطاعات الإقتصادية قبل الجائحة

أولا: قطاع السياحة العالمية

إرتفع عدد السائحين الوافدين الدوليين في جميع أنحاء العالم بنسبة 4٪ في عام 2019 ليصل إلى 1.5 مليار، بناء على البيانات التي صرحت بها الجهات المختصة للمنظمة العالمية للساحة، وقد كان عام 2019 عامًا آخر من النمو القوي وإن كان أبطأ مقارنة بالمعدلات الاستثنائية لعام 2017 (+ 7٪) و2018 (+ 6٪)

،فقد كان الطلب أبطأ بشكل رئيسي في الإقتصادات المتقدمة وخاصة في أوروبا،وقد أثرت حالة عدم اليقين المحيطة بخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي والتوترات الجيوسياسية والتجارية والتباطؤ الإقتصادي العالمي على النمو، كان عام 2019 أيضا عام التحولات الرئيسية في هذا القطاع مع إنهيار توماس كوك والعديد من شركات الطيران منخفضة التكلفة في أوروبا، تمتعت جميع المناطق بزيادة في الوافدين و قادت منطقة الشرق الأوسط النمو (+ 8٪) ، تليها منطقة آسيا والمحيط الهادئ (+ 5٪)، ارتفع عدد الوافدين الدوليين إلى أوروبا وأفريقيا (كلاهما + 4٪) تماشيًا مع المتوسط العالمي ، بينما شهدت الأمريكتان نموًا بنسبة 2٪، وفقًا لأسواق المصدر الرئيسية ، أبلغت فرنسا عن أقوى زيادة في نفقات السياحة الدولية من بين الأسواق العشرة الأولى، بينما قادت الولايات المتحدة النمو من حيث القيمة المطلقة، استنادًا إلى الإتجاهات الحالية والتوقعات الإقتصادية ومؤشر الثقة الصادر عن منظمة السياحة العالمية ، تتوقع منظمة السياحة العالمية نموًا بنسبة 3٪ إلى 4٪ في عدد السياح الدوليين الوافدين حول العالم في عام 2020[1].

ثانيا: قطاع النقل

1-**قطاع النقل الجوي:** يوجد أكثر من 4000 مطار في جميع أنحاء العالم بحركة مرور مجدولة(2016)، وفقًا لمجلس المطارات الدولي، من المتوقع أن تتضاعف حركة نقل الركاب الجوي والشحن الجوي إلى أكثر من الضعف في العقدين المقبلين. تشير التوقعات إلى أنه في عام 2036، سيوفر الطيران 98 مليون وظيفة وسيولد5.7 تريليون دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي أي بزيادة قدرها 110٪ عن عام 2016[2].

حققت عائدات بلغت 172.2 مليار دولار في عام 2017، بزيادة قدرها 6.2 في المائة على أساس سنوي، وتوسعت صناعة المطار بشكل مطرد في السنوات الأخيرة، مدفوعة بالنمو القوي في حركة الركاب في عام 2019، تجاوز إجمالي الرحلات 9 مليارات رحلة بزيادة قدرها 3.4 % على أساس سنوي، يساهم السفر الجوي والسياحة بشكل مباشر وغير مباشر بنحو 10 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتدعم 330 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم[3]، والشكل التالي يوضح يبين التوقعات لقطاع النقل الجوي آفاق 2036.

2-قطاع النقل البحري:في سنة 2019 شهدت التجارة المزيد من زخمها وأدت التوترات التجارية المستمرة و عدم اليقين البالغ على مستوى السياسات إلى تفويض النمو في الناتج الإقتصادي العالمي وتجارة البضائع ، فقد نمت الأحجام بنسبة 0.5% في عام 2019 عن نسبة النمو في سنة 2018 والذي بلغ 2.8%، وصلت إلى 11.08 مليار طن في 2019، وبالتوازي مع ذلك تباطأ معدل نمو حركة الموانئ الحاويات العالمية ليهبط إلى 2%منخفض من 5.1% في سنة 2018، وقد تسببت التوترات التجارية في تحول أنماط التجارة إذا أدى البحث عن أسواق بديلة و موردين بديلين إلى إعادة توجيه التدفقات بعيدا عن الصين وفي إتجاه أسواق أخرى، ولاسيما بلدان جنوب شرق آسيا وإزدادت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من البضائع إلى باقي العالم، مما ساعد

[1] **مؤشر الساحة العالمية على المنظمة العالمية للساحةعلى الموقع www.e-unwto.org/doi/abs/10.18111/wtobarometereng** بتاريخ 01 جانفي 2020

[2] الموقع الالكتروني لمنظمة العالمية للطيران المدني**www.icao.int/sustainability** تاريخ الإضطلاع 2022/04/20.

[3] تقريرلمؤسسة التمويل الدولية بعنوان **AN ANALYSIS:THE IMECT OF COVID 19 ON AIRPORTS**

إلى حد كبير في إنخفاض صادراتها إلى الصين، وتشير التقديرات إلى أن التعريفات الإضافية قد خفضت التجارة البحرية ب 0.5% في عام 2019، بفعل زيادة الفرص التجارية في الأسواق البديلة[1].

3-**قطاع النقل البري:** يشير الإتحاد الدولي للنقل البري ومقره سويسرا إلى أن قطاع النقل البري التجاري بشقيه المتعلق بالبضائع والركاب، كان يحمل آفاق قبل 2020، فقد كان الطلب العالمي على النقل البري في إرتفاع إذ أسهم النقل البري للسلع في نقل 20 تريليون طن من البضائع في 2015، وكان يتوقع أن تصل الحمولة الإجمالية للبضائع المنقولة برا إلى 31 تريليون طن في 2030، وأن ترتفع إلى 51 تريليون طن في 2050[2].

ثالثا: قطاع المحروقات

سيطرت عوامل سياسية وأخرى اقتصادية على أسعار النفط الخام خلال 2019، منها كان داعما لارتفاع الأسعار والأغلب كان ضاغطا للانخفاض مقارنة بعام 2018 ، لتنخفض بمتوسط أسعار خام برنت إلى 64.5 دولارا للبرميل خلال 2019 حتى الآن، مقارنة بنحو 72 دولارا للبرميل في العام الماضي، وكانت أبرز العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام خلال العام الجاري، تصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتراجع الطلب العالمي، وما ترتب عليه من تراجع نمو الإقتصاد الصيني بإعتبارها أكبر مستورد للنفط وثاني أكبر اقتصادي عالمي، كما أثر النمو القوي للنفط الصخري، بجانب تصاعد مخاوف الركود بشأن الإقتصاد العالمي، ونشاط الإمدادات لبعض كبار منتجي النفط العالميين على تراجع الأسعار خلال العام،في المقابل جاء تزايد الاضطرابات الجيوسياسية للدول المصدرة للنفط، كأبرز العوامل الداعمة لإرتفاع الأسعار، إضافة إلى تدخل منظمة الدول المصدرة أوبك والمنتجين المستقلين في إستمرار إتفاق خفض الإنتاج فيما عرف بـ"أوبك"+[3].

المطلب الثاني: إنعكاسات جائحة كوفيد 19 على الإقتصاد العالمي

وجهت جائحة كورونا ضربة موجعة إلى إقتصاد عالمي، وفيما يلي أهم تأثيراتها على الإقتصاد العالمي

الفرع الأول: تأثير أزمة جائحة كوفيد 19 على الترابط المالي والأسواق المالية العالمية

دفعت جائحة كوفيد 19العالم إلى مواجهة أزمة جديدة ذات وقع أكبر من الأزمة المالية لسنة 2008، فقد أدخلت الإقتصاد العالمي في حالة الركود الشديد، وذلك لان الانتشار السريع لفيروس كورونا مثل ضربة موجعة للإقتصاد العالمي الذي كان قد بدا يشهد زخما على بعض التغيرات التي طرأت في الإقتصاد العالمي، وتعتمد الأضرار على مدى سرعة وفعالية سياسة الحكومات الاحتواء العدوى[4].

بالنسبة للقطاع المالي إنخفضت مؤشرات الأسواق المالية العالمية بشكل كبير مع صدمة الإغلاق الكبير للأسواق التجارية تأثر أعمال الشركات الكبرى المدرجة في الأسواق المالية، وشوهدت المؤشرات الحمراء في

---

[1] **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-إستعراض النقل الجوي، لسنة 2020**، ص 4.

[2] هشام محمود، مقالة في جريدة العرب الإقتصادية الدولية، بعنوان **4 سيناريوهات لمستقبل صناعة النقل البري العالمي بعد الجائحة، التعافي يستغرق وقتا**، بتاريخ 2021/08/24 على الموقع الإلكترونيwww.aleqt.com، تاريخ الإطلاع 2022/04/30 الساعة 15.00.

[3] محمد إبراهيم، مقالة منشورة في وكالة الأناضول، بعنوان **النفط 2019 ستة عوامل أثرت على أداء الأسعار العالمية** بتاريخ 2019/12/23 على الموقع www.aa.com.tr تاريخ الإطلاع 20222/04/26 الساعة 15.00.

[4] سفيان خلوفي، كمال شريط، آثر **جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 على مؤشرات الإقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة الى حالة الإقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 08، العدد 03، أم البواقي، ديسمبر 2021، ص 1658.

أغلب الأسواق العالمية مع تصاعد إعداد المصابين والوفيات، ومع تفاقم الأزمة الصحية قامت الدول بإغلاق أسواقها المالية مؤقتا لأيام أو أشهر للسيطرة على أجواء عدم اليقين خاصة مع قلة الطلب على الشراء، بل صاحب ذلك رغبة عدد كبير من المتعاملين من الهروب من هذه الأسواق، وقامت دول أخرى بتقييد التداول خشية الإنخفاضات الحادة وقامت دول أخرى بضخ أموال لإنعاش الأسواق أو سمحت بالبيع على المكشوف بنسب مرتفعة لتنشيط التداول بها[1]، ما يمكن قوله أن فيروس كورونا تسبب في ضرر واسع النطاق للأسواق المالية،وصارت كل الآمال في العودة إلى الحياة الطبيعية معلقة على تطوير لقاح وقد جاء هذا الأمل في 9نوفمبر 2020، عندما أعلنت شركة Pfizerأنها طورت علاجًا فعالاً بنسبة 90 % وإنتعشت الأسواق بعد هذه الأخبار،حيث وصلت المؤشرات العالمية إلى أعلى مستوياتها السنوية[2].

أولا: مقارنة أزمة كوفيد 19 بباقي الأزمات المالية العالمية

إن أزمة فيروس كورونا المستجد من الأزمات الشديدة بإعتبارها حدثا صادما وغير متوقعا شكّل ضغطا كبيرا على صانعي القرار في مختلف بلدان العالم، وذلك بسبب ضخامته وخطورته وسرعة إنتشاره الذي كان يستلزم معها توفر الآليات والوسائل العلمية للحد من إستفحاله أو التقليل من إنتشاره، وفيمايلي مقارن أزمة كوفيد 19 بباقي الأزمات الإقتصادية السابقة.

الشكل رقم (23): مقارنة بين أزمة كوفيد 19 بباقي الأزمات المالية العالمية

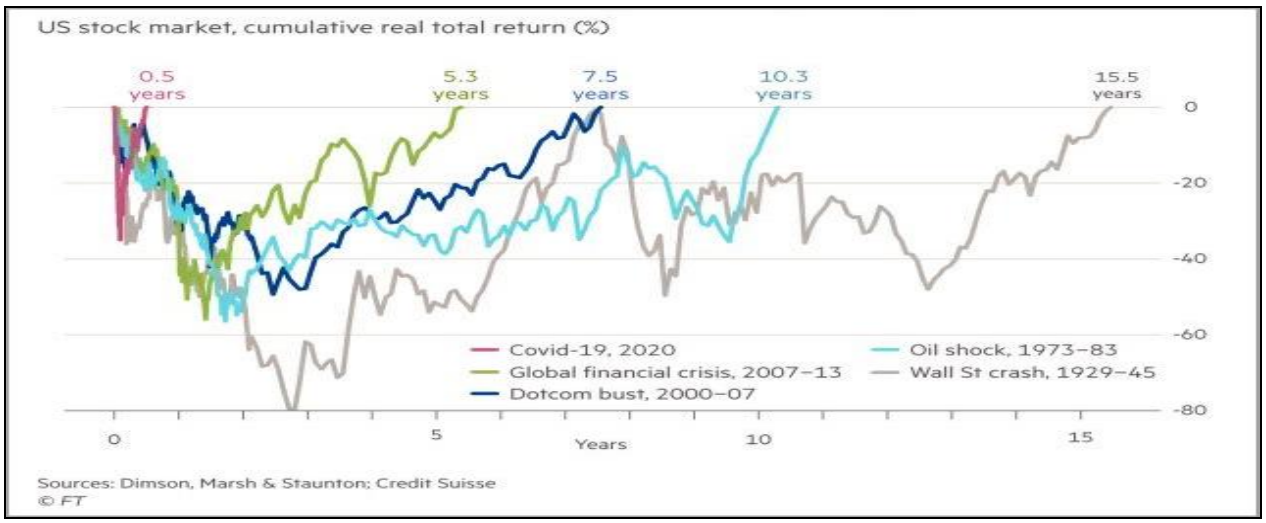

المصدر:Olivier Brunet من موقع الالكتروني www.toutsurmesfinances.com تحديث بتاريخ 2021/10/07

من الشكل السابق نلاحظ أن العالم لم يشهد أزمة بمثل أزمة جائحة كوفيد 19، والتي ظهرت تأثيراتها على الأسواق المالية بهذه السرعة، حيث يرى "نيكول شيورن" المحلل الإستراتيجي في comZonebourseأنه بالنسبة للأسهم الأمريكية تم محو إنهيار أزمة وول ستريت 1929 في عضون 15 عام ونصف، أما بانسبة لأزمة فقاعات الدوت كوم Dot-com Bubbleفقد مضى 7 سنوات ونصف، بالنسبة للأزمة المالية 2007 فقد تم

[1] أحمد فايز الهرش، **أزمة الإغلاق الكبير–الآثار الإقتصادية لفيروس كورونا كوفيد 19**، مجلة البحوث الإدارة والإقتصاد، مجلة رقم 2، عدد02، سنة 2020، ص 124.

[2] الموقع الالكتروني www.ig.com تاريخ الإطلاع 20222/04/20 الساعة 18.00.

فيما يزيد قليلا عن 5 سنوات، بالنسبة لأزمة جائحة كوفيد 19 فقد إستقرت الأسواق المالية العالمية في غضون نصف سنة من بداية الجائحة.

ثانيا: أهم المؤشرات

لقد كانت الأسواق المالية هي الأخرى الأكثر تضرر نتيجة الإغلاق الذي فرضته جائحة كورونا نظرا لما يتسم به القطاع من حساسية تجاه الأحداث السياسية والإقتصادية، فمع بداية إنتشار الوباء وإتساع رقعته الجغرافية أخذت معظم أسواق الأسهم الرئيسية العالمية من التراجع حيث سجلت أدنى مستوى لها في نهاية مارس 2020، ففي الولايات المتحدة الأمريكية إنتابت الأسواق المالية حالة من الذعر خاصة مع إعلان الاحتياطي الفدرالي قراره المفاجئ بخفض أسعار الفائدة بمقدار 0.5% لحماية الإقتصاد الأمريكي، وقد سجل مؤشر داو جونز لصناعة النقل أسوأ إنخفاض يومي له منذ 12 فيفري 2020 أين سجل هذا المؤشر 29551.42 نقطة ليصل في 23 مارس 2020 إلى مستوى 18591.93 في حين إنخفض مؤشر نازداك 100 إلى 6994.29 نقطة في 20 مارس مقابل 9718.73 نقطة في فيفري 2020، وهو نفس الشيء بالنسبة للأسواق المالية الآسياوية فقد شهدت مؤشراتها تراجعا لم تشهده الأسواق المالية منذ سنة 2008 وهذا نتيجة سيطرة المخاوف على الأسواق الآسياوية بشكل كبير مع كون الصين منشأ الوباء ومركز ظهوره، فقد انخفضت أسعار الأسهم أكثر من 5% في طوكيو و 7.2% في سيدني مما أدى إلى فقدان مئات المليارات من الدولارات من قيمة الشركات مع تضاعف الخسائر على مدى الأسابيع الأولى من مارس 2020، وقد إستعادت أسواق الأسهم المحلية عافيتها سريعا عقب إعلان الصين السيطرة النسبية على الوباء[1].

الشكل رقم (24): تأثر بعض المؤشرات من جانفي– مارس 2020

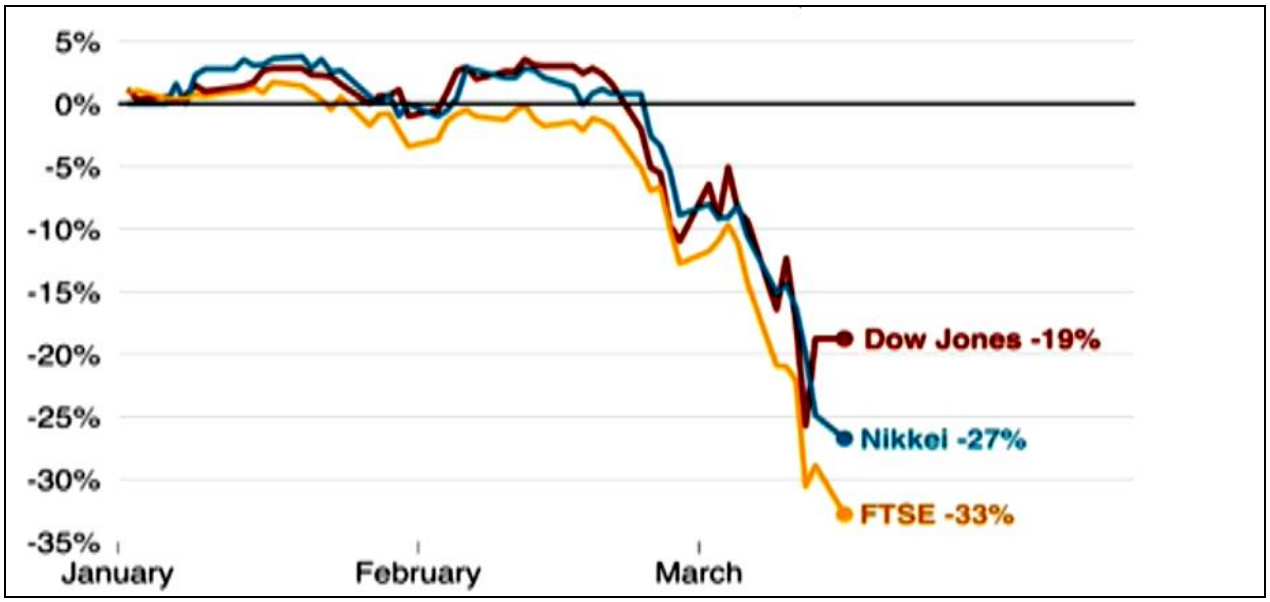

المصدر: اليمين سعادة، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الإقتصاد العالمي–الآثار على أهم القطاعات الإقتصادية وسبل المواجهة، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021، ص216

[1] اليمين سعادة، **تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الإقتصادا لعالمي: الآثار على أهم القطاعات الإقتصادية وسبل المواجهة ، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة** ، المجلد 05،العدد02 ، ديسمبر 2021، ص 215

من خلال الشكل نلاحظ الإنخفاض في أكبر المؤشرات الثلاثة في بداية ظهور بوادر الأزمة وإنتشارها عالميا في مارس 2020حيث فقد مؤشر DOW JONES للأسهم الإمريكية حوالي 19 %، أما مؤشر البريطاني FTSET فقد فقدمانسبته 33% بينما إنخفض المؤشر الياباني NIKKEIبما نسبته 27%[1].

من خلال ماسبق يتضح لنا التراجع الكبير الذي عرفته أهم المؤشرات أسواق الأسهم العالمية نتيجة إنتشار الوباء خاصة في نهاية الربع الأول من عام 2020، وهناك من يعزي أسباب هذا التراجع إلى مايلي[2]:

- عدم اليقين المستمر الذي ينعكس على الفور في ثقة المستثمرين بما يؤثر بشكل مباشر في أسواق الأسهم.
- الأداء الضعيف لبعض الشركات المقيدة بالأسواق المالية فمع بدء العديد من الدول فترات الحجر الصحي.
- وفرة المعلومات على الرغم من معاناة المجتمع الدولي من العديد من الأوبئة على مر التاريخ إلا أن تأثر الأسواق المالية بتلك الأوبئة لم يكن بالسرعة والتقلب الملحوظ في الوقت الراهن.
- إرتباط الإقتصاد العالمي وإنتقال تأثير الصدمات الإقتصادية، وأذى الإنفتاح الإقتصادي والعولمة المالية إلى أن العالم أصبح بالفعل قرية صغيرة وسرعان ما تنتقل آثار الأزمة من دولة.

الفرع الثاني: تأثير أزمة جائحة كوفيد 19 على التجارة الدولية

ضرب وباء كوفيد 19 التجارة العالمية بسرعة وحجم لم يسبق لها مثيل في جميع أنحاء العالم، وقد أثرت إجراءات الإغلاق والحجر الصحي والقيود على السفر، وإغلاق المصانع والإنخفاض الحاد في أنشطة قطاع الخدمات في أحداث أضرار بالغة للاقتصاد وقد أصيبت حركة التجارة العالمية الدولية بالشلل خلال وفترة وجيزة من تفشي فيروس كورونا مما أثر على الصادرات والواردات، وفيما يلي نلخص أهم الأضرار التي مست التجارة العالمية:

الشكل رقم (25): تطور حجم الصادرات العالمية لسنتي 2019 و2020 حسب المناطق

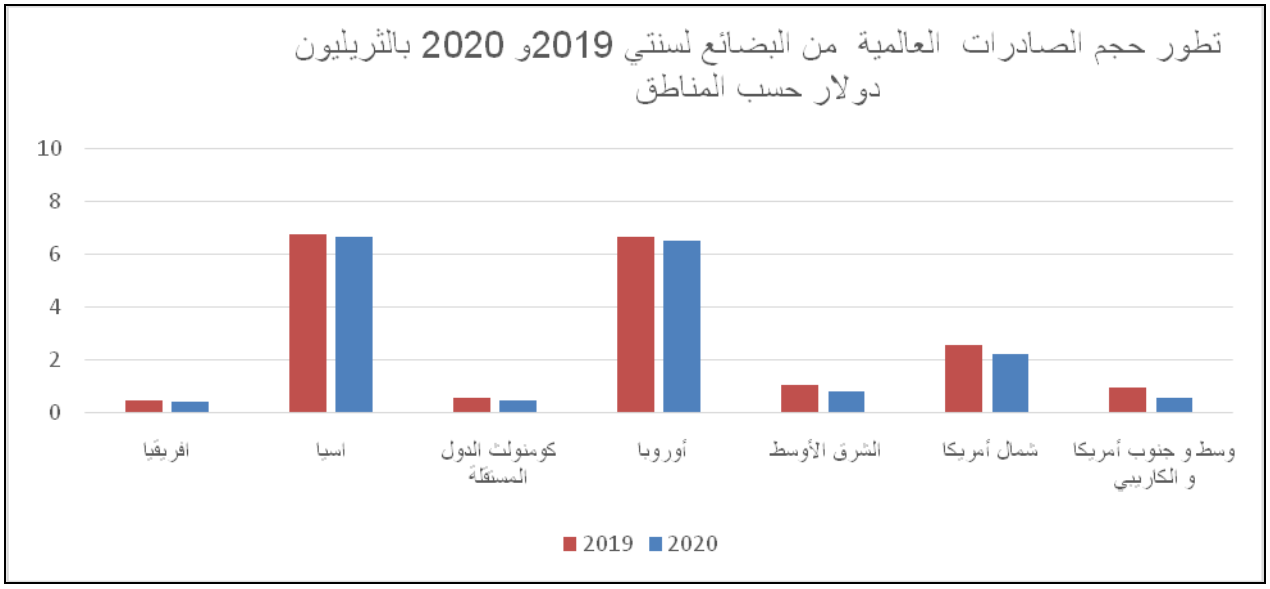

المصدر :إعداد الطلبة بناء على معطيات الموقع الالكتروني لمنظمة التجارة العالميةhstats.wto.org

[1] ميلود خيرة، سعيدة طيب، **أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد19) على الإقتصاد العالمي**، مجلة بحوث الإدارة والإقتصاد، المجلد2، عدد2 (خاص2020)، ص 14

[2] اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 216

الشكل رقم (26): تطور حجم الواردات العالمية لسنتي 2019 و 2020 حسب المناطق

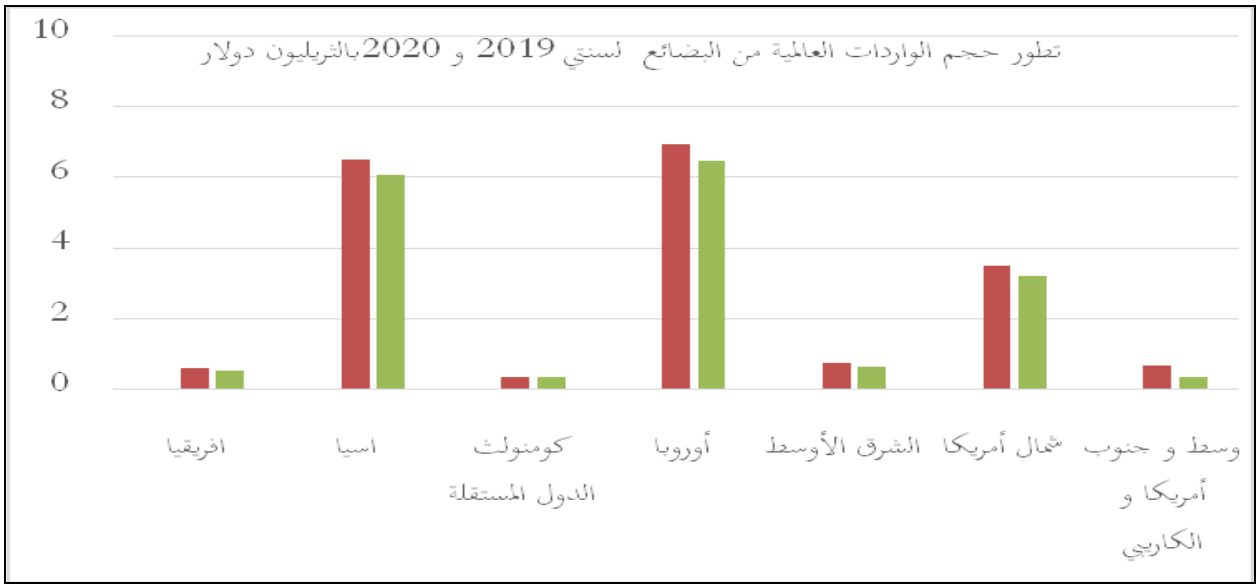

المصدر:إعداد الطلبة بناء على معطيات الموقع الالكتروني لمنظمة التجارة العالميةhstats.wto.org

من الشكل نلاحظ تراجع حجم الصادرات والواردات من السلع في كامل منطاق العالم في سنة 2020، حيث سجل أكبر تراجع في منطقة آسيا والإتحاد الاوروبي و شمال أمريكا.

الشكل رقم (27): تطور حجم الصادرات والواردات من الثلاثي الأخير لسنة 2019 إلى الثلاثي الثاني لسنة 2021

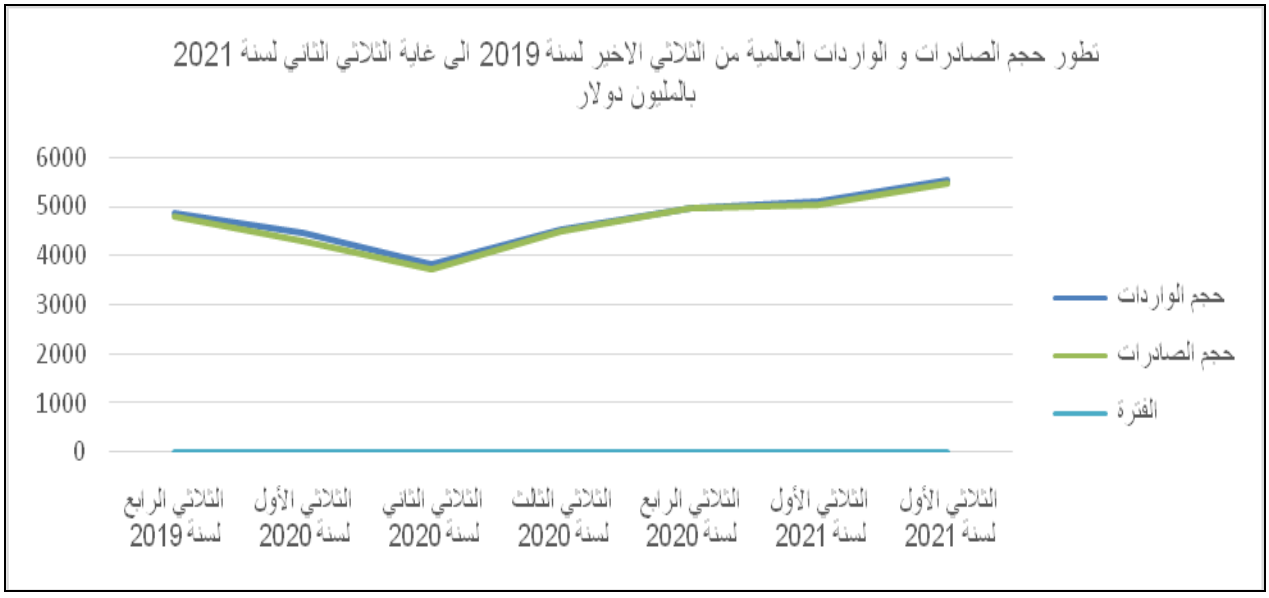

المصدر:إعداد الطلبة بناء على معطيات الموقع الالكتروني لمنظمة التجارة العالميةHSTATS.WTO.ORG تاريخ الإضطلاع 2022/04/27 الساعة 21.00.

توقعت منظمة التجارة العالمية تباطؤ حركة تجارة البضائع والخدمات نتيجة الإضطرابات الناتجة عن تداعيات إنتشار كوفيد 19وإغلاق الدول لحدوده، فقد بلغت حجم الصادرات من البضائع 19.28 ثريليون دولار في سنة 2019 في حين بلغ حجم الوراردات 19.01 ثريليون دولار، أما بالنسبة لتجارة الخدمات فقد يلغ قيمة الصادرات 6.15 ثريليون دولار في حين بلغت قيمة الواردات 6.15 ثريليون دولار، وبالنظر في وضعية الإقتصاد فإننا نجد أن التجارة العالمية كانت في حالة إضطراب بالفعل، ووفقا لمعطيات منظمة التجارة العالمية

فقد بلغ قيمة الصادرات من البضائع ماقيمته 4.79 ثريليون دولار في الثلاثي الأخير من سنة 2019 وما يقابله 4.85 ثريلون دولار واردات البضائع، لينخفض في الثلاثي الأول لسنة 2020 إلى 4.28 ثريليون صادرات و4.45 ثريليون واردات ويواصل الإنخفاض في الثلاثي الثاني لسنة 2020 ليصل إلى 3.71 ثريليون دولار صادرات مسجلا تراجع قدره-29.11% عن الثلاثي الأخير لسنة 2019 ، و3.82 ثريليون دولار واردات مسجلا تراجع قدره -26.96% هذا الإنكماش في التجارة الدولية يعكس الإضطراب الذي طال سلاسل القيمة العالمية لسنة 2020 والتي كانت قبلا متأثرة بالتوترات التجارية مابين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وبمرور الثلاثي الثاني لسنة 2020 كان من المتوقع أن تؤدي الصدمات الطلب والعرض الناجمة عن الجائحة إلى إنهيار حاد في التجارة لكن التجارة الدولية أثبتت أنها أكثر صلابة مقارنة بالأزمات المالية السابقة، حيث إرتفعت بعد ذلك إلى مستويات ماقبل الجائحة ومع نهاية 2020 وبداية 2021 سجلت الصادرات البضائع ماقيمته 5.45 ثريليون دولار والواردات 5.45 ثريليون دولار، ويعود ذلك إلى تخفيف القيود التي فرضت بسبب كوفيد 19 بالإضافة إلى حزم التحفيز الإقتصادي والزيادات الحادة في أسعار المواد الخام، على الرغم من إستقرار التجارة العالمية استمرت تجارة السلع لتصل مستويات قياسية بينما انتعش قطاع الخدمات لكنه ظل اقل من مستويات 2019.

رابعا: توقعات تطور التجارة العالمية

توقع الأونكتاد نموا أبطأ في تجارة السلع، خلال الفترة المتبقية من هذا العام، ولكن توقع أيضا اتجاها أكثر إيجابية بالنسبة للخدمات، من بين العوامل التي ساهمت في حالة عدم اليقين بشأن العام المقبل، إستشهد الأونكتاد بالنمو الذي كان أقل من التوقعات في الصين في الربع الثالث من عام 2021، وأشار الأونكتاد إلى أن معدلات النمو الإقتصادي الأقل من المتوقع تنعكس عموما في اتجاهات أكثر هبوطا في التجارة العالمية، بينما أشار أيضا إلى الضغوط التضخمية التي قد تؤثر أيضا بشكل سلبي على الإقتصادات الوطنية وتدفقات التجارة الدولية وأوضح أن العديد من الإقتصادات، بما في ذلك تلك الموجودة في الاتحاد الأوروبي، لا تزال تواجه إضطرابا مرتبطا بكوفيد-19 والذي قد يؤثر على طلب المستهلكين في عام 2022، بالإضافة إلى التقلبات الكبيرة وغير المتوقعة في الطلب التي ميزت عام 2021، تسبب ارتفاع أسعار الوقود في إرتفاع تكاليف الشحن وساهم في نقص الإمدادات وحذر الأونكتاد من أن هذا قد ساهم في حدوث تراكمات عبر سلاسل التوريد الرئيسية التي يمكن أن تستمر حتى العام المقبل ويمكن أن تعيد تشكيل التدفقات التجارية عبر العالم قد تلعب العوامل الجيوسياسية أيضا دورا في هذا التغيير، حيث تزداد التجارة الإقليمية داخل أفريقيا وداخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ من ناحية، مما يؤدي إلى تحويل التجارة بعيدا عن الطرق الأخرى وبالمثل، فإن الجهود المبذولة نحو تحقيق إقتصاد أكثر إستدامة، إجتماعيا وبيئيا، قد تؤثر أيضا على التجارة الدولية، من خلال تثبيط المنتجات عالية الكربون وأشار الأونكتاد إلى أن الحاجة إلى حماية المصالح الإستراتيجية للبلدان ونقاط الضعف في قطاعات معينة يمكن أن تؤثر أيضا على التجارة في عام 2022، وسط نقص في المعالجات الدقيقة التي تسمى بأشباه الموصلات، مما أدى إلى تعطيل العديد من الصناعات ولا سيما قطاع السيارات[1].

[1] موقع الإلكتروني الأمم المتحدة بتاريخ 2021/11/01، **news.un.org/ar/story** تاريخ الإطلاع 2022/04/26 الساعة 20.00

الفرع الثالث: تأثير أزمة جائحة كوفيد 19 على مؤشرات الإقتصادية الكلية والقطاعات

أولا: تأثير أزمة جائحة كوفيد 19 حسب مؤشرات الإقتصادية الكلية

1-إجمالي الناتج المحلي:

أ-معدلات نمو الناتج المحلي: سجل إجمالي الناتج المحلي العالمي (بالقيمة الحالية للدولار) في سنة 2019 ما قيمته 87.57 ثريليون دولارو إنخفض نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي 2.6% في سنة 2018، أما في سنة2020 فقد سجل ما قيمته 84.7 ثريليون دولار وإنخفض نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بـ – 3.27 % وهي بذلك تسجل أكبر نسبة تراجع منذ سنة 2009.

ويعود هذا التراجع إلى الآثار وتداعيات جائحة كورونا على الإقتصاد العالمي فقد أحدثت الجائحة صدمة كبيرة على الناتج المحلي مما تسبب في ركود و إنكماش الإقتصاد العالمي،ويرجع هذا الإنخفاض إلى تراجع الطلب العالمي الكلي،بما في ذلك الطلب على النفط المرتبط أساسا بمستويات النشاط الإقتصادي، وشهد العالم في تلك الفترة تراجع كبير في التجارة والإنتاج والإستهلاك، وبسبب الإجراءات الإحترازية المطبقة من طرف الدول والتي أدت إلى حضر حركة النقل وغلق العديد من المصانع،وقد كانت أكثر الدول المتضررة الدول الصاعدة الآسياوية بينما كانت أقل ضرر الولايات المتحدة الأمريكية، الإقتصاديات المتقدمة فقد تمكنت هذه الأخيرة عموما من توفير وإقرار خطوط دعم ومساعدات من أجل التخفيف من آثار الجائحة،كما ساهمت البنوك المركزية في التخفيف من حدة الجائحة من خلال برامج شراء الأصول، وتوفير تسهيلات التمويل للإقراض، وفي بعض البلدان إجراءات تخفيض سعر الفائدة، ونتيجة لهذا الدعم القوي من السياسات وتوقعات توفر اللقاح في صيف2021على نطاق واسع كانت الخسائر المتوقعة للناتج مقارنة بتنبؤات ما قبل الجائحة أصغر في الدول المتقدمة بالمقارنة مع الدول الأخرى ومن المتوقع أن تستعيد الولايات المتحدة واليابان معدلات النمو ماقبل الجائحة كوفيد 19، قبل منطقة المملكة المتحدة ومنطقة اليورو، بينما من المتوقعان تتبع إقتصاديات الدول الصاعدة كذلك مسارات تعافي متباينة حيث سيكون فرق شاسع بين الصين وبقية الإقتصاديات، حيث أن هذا التباين يكون نتيجة تباين هيكل الإقتصاد، فالإقتصاديات المتنوعة المرنة المتكيفة مع الأوضاع الإقتصادية الصحية فإنها ستكون سريعة التعافي أما الإقتصاديات التي تعتمد على النفط والسياحة فإنها ستواجه توقعات مستقبلية عسيرة خاصة مع إستمرار إنتشار الجائحة وطول أمد الاغلاقات وتوقع بقاع أوضاع السفر عبر الحدود على حالتها[1].

ب-توقعات النمو الإقتصادي:كان النشاط الإقتصادي يتحرك بمعدل سريع في كل مناطق العالم تقريبا، وكان يُتوقع للإقتصاد العالمي أن ينمو بمعدل 3,9% في عامي 2018 و 2019وبعد مرور عام، تغيرت أمور كثيرة: فتصاعُد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والضغوط الإقتصادية الكلية في الأرجنتين وتركيا، والاضطرابات في قطاع صناعة السيارات في ألمانيا، وتشديد سياسات الائتمان في الصين، وتضييق الأوضاع المالية إلى جانب عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها في الإقتصادات المتقدمة الكبرى، كل هذا ساهم في

[1]سيساوي طارق، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي علوم إقتصادية، **تداعيات أزمة كزفيد 19 على الإقتصاد العالمي-دراسة تحليلية** –، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جيجل، السنة 2020-2021، ص 69.

إضعاف التوسع العالمي إلى حد كبير، وخاصة في النصف الثاني من 2018. ومع ما تشير إليه التوقعات من استمرار هذا الضعف في النصف الأول من 2019، يتوقع تقرير آفاق الإقتصاد العالمي انخفاض النمو في 2019 في 70% من الإقتصاد العالمي. وكان النمو العالمي قد بلغ ذروة قاربت 4% في 2017، ثم انخفض إلى 3,6% في 2018، ومن المتوقع أن يزداد انخفاضا إلى 3,3% في 2019. وبالرغم من أن التوسع العالمي بمعدل 3,3% لا يزال معقولا، فإن الآفاق محفوفة بتحديات جسيمة بالنسبة لكثير من البلدان، مع قدر كبير من عدم اليقين على المدى القصير، وخاصة مع إقتراب معدلات نمو الإقتصادات المتقدمة من مستواها الممكن المحدود على المدى الطويل.

الشكل رقم (28): النمو الإقتصادي منذ سنة2019 إلى غاية توقعات 2023

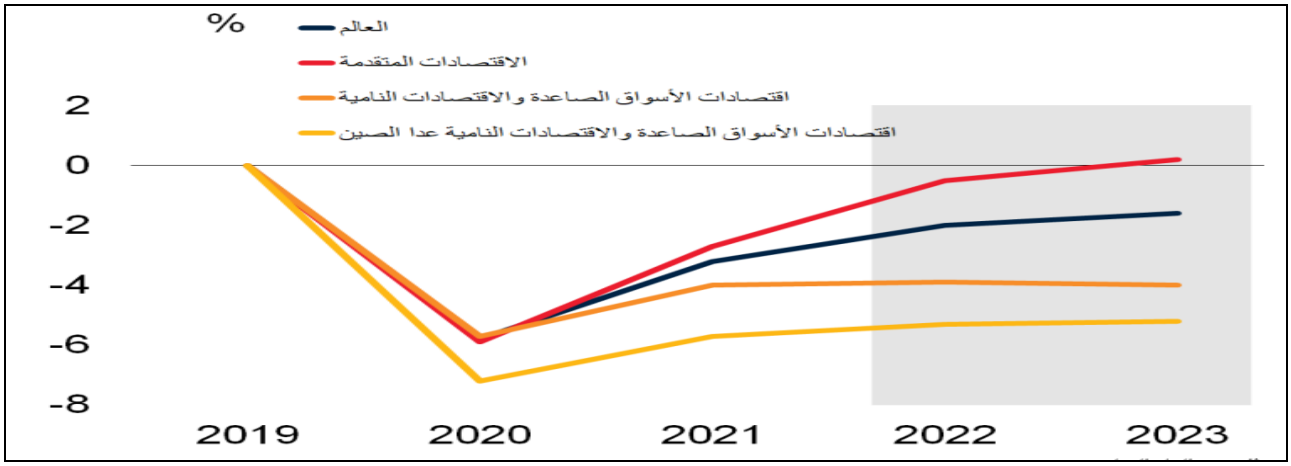

المصدر: بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني**www.albankaldawli.org/ar/news/feature**بتاريخ 2021/06/08 تاريخ الإضطلاع 2022/04/25 الساعة 21.00.

من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية لتصل إلى 6% هذا العام بفضل زيادة الطلب الخارجي وإرتفاع أسعار السلع الأولية، غير أن هناك عقبات أمام التعافي في كثير من البلدان نتيجة لحدوث طفرة جديدة في الإصابة بفيروس كورونا، وتفاوت عمليات التطعيم، والإلغاء الجزئي للتدابير الحكومية لدعم النشاط الإقتصاد وبإستبعاد الصين، من المتوقع أن يُسجِّل معدل النمو وتيرة أكثر تواضعا ليصل إلى 4.4%، وفي الأمد الأطول من المرجح أن تنخفض آفاق المستقبل في إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية نتيجة للأثر المستمر لتداعيات جائحة كورونا وتشير التنبؤات إلى أن معدل النمو في هذه المجموعة من البلدان سينحسر إلى 4.7% في 2022 مع قيام الحكومات تدريجيا بإلغاء تدابير الدعم.

وفي الإقتصادات منخفضة الدخل التي تأخرت فيها عمليات التطعيم ضد الفيروس، تم تعديل تنبؤات النمو بالنقصان إلى 2.9%وإذا نحَّينا جانبا الإنكماش الذي شهده العام الماضي، فإن هذه ستكون أبطأ وتيرة للنمو في نحو 20 عاما، ومن المتوقع أن يقل ناتج المجموعة من الإقتصادات في عام 2022 بنسبة 4.9% عن تنبؤات ما قبل الجائحة، وقد كانت الإقتصادات منخفضة الدخل الهشة والمتأثرة بالصراع هي الأشد تضررا من الجائحة.

2-**معدلات التضخم:** شهد الإقتصاد العالمي في ظل إنتشار جائحة كورونا إرتفاع معدلات التضخم في أغلب دول العالم، والشكل التالي يوضح دلك.

الشكل رقم (29): تطور معدلات الضخم من جانفي2019 إلى سبتمبر 2021

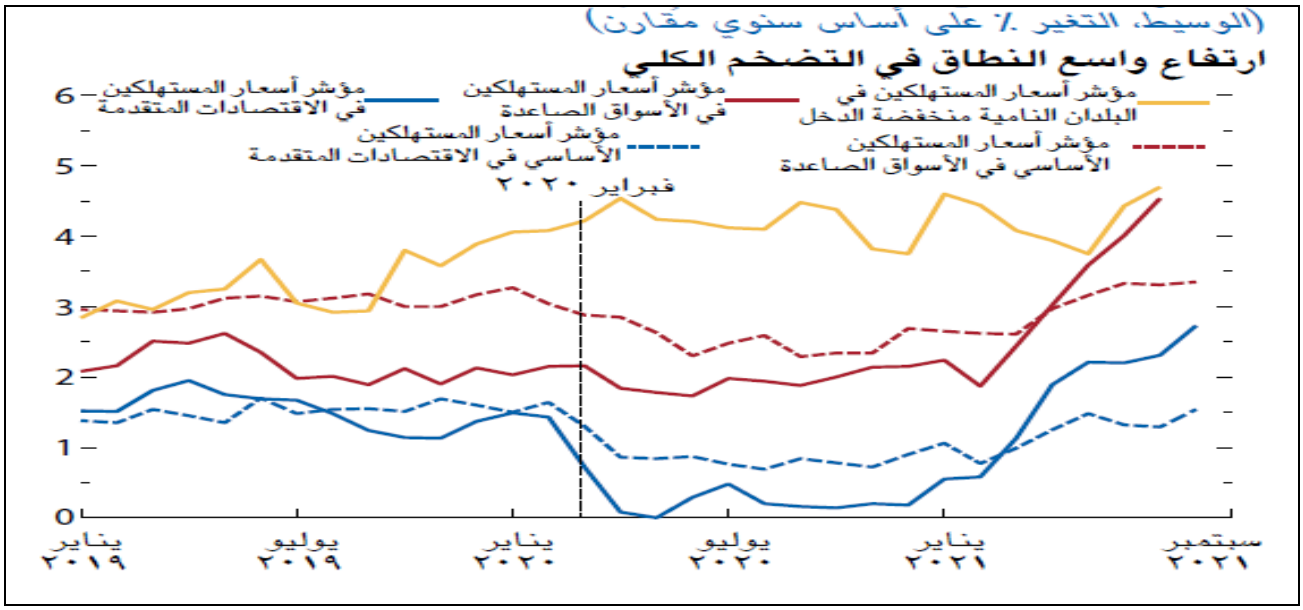

المصدر: تقرير آفاق الإقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2021، ص 46.

لقد ساهم إنتعاش النشاط الإقتصادي العالمي مع تعطل سلاسل الإمداد وإرتفاع أسعار الأغذية ومنتجات الطاقة في إرتفاع معدلات التضخم الكلي في الكثير من البلدان، وشهد أكثر من نصف إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية التي تحدد مستويات مستهدفة لمعدلات التضخم إرتفاع هذه المعدلات عن المستهدف في عام 2021، الأمر الذي دفع البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة الرئيسية، ويشير متوسط تنبؤات المحللين إلى أن معدل التضخم العالمي سيظل مرتفعا في عام و2022 وذلك في ظل أجواء عدم اليقين وفي الوقت نفسه تواجه السياسة النقدية قيودا بسبب تزايد مستوى التضخم الذي يضر بشدة بالعمال ذوي الدخل المحدود وعلى الصعيد العالمي، وفي الإقتصاديات المتقدمة، بلغ التضخم أعلى معدلاته منذ عام 2008، وفي إقتصاديات الأسواق الصاعدة والإقتصاديات النامية، بلغ التضخم أعلى معدلاته منذ 2011، وقد بدأت الدول النامية إنهاء العمل بتدابير دعم السياسات من أجل احتواء الضغوط التضخمية في تحركٍ متعجلٍ قبل أن يكتمل التعافي، ويتوقع أن يصل التضخم إلى 2% في مجموعة الإقتصاديات المتقدمة بحلول 2026، و3% في مجموعة الإقتصاديات المتقدمة وهذا حسب تقرير آفاق الإقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2021.

3-معدلات البطالة: تسببت جائحة كوفيد 19 في تعطل لا نظير له في جميع أنحاء العالم من خلال تأثيرها على كل مجالات الحياة، ومنها قطاع العمالة وقد إتخذت الحكومات ومنظمات العمل في كل مكان تدابير فورية للتصدي للأزمة والمحافظة على الوظائف وحماية المداخيل، في حين كانت هذه التدابر إجبارية وحاسمة للتخفيف من حدة الجائحة.

الشكل رقم (30): فقدان الوظائف نتيجة الجائحة مقارنة بسنة 2019

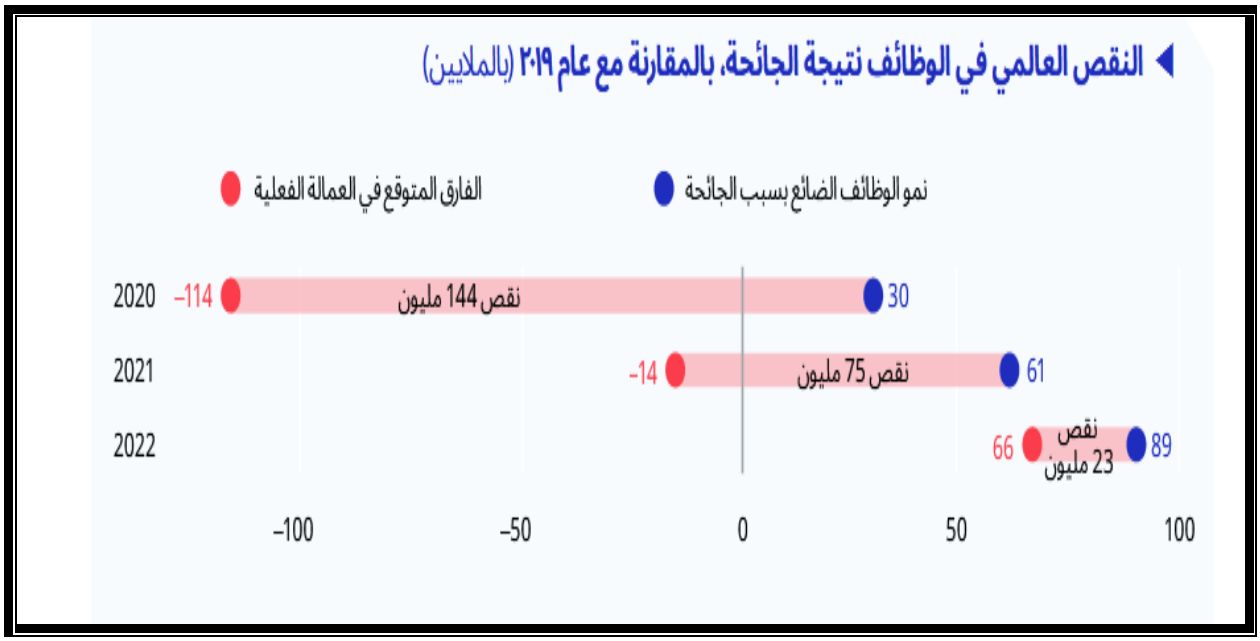

المصدر: التقرير الرائد لمنظمة العمل الدولية بعنوان لمحة عامة عالمية عن العمالة والشؤون الإجتماعية، إتجاه عام 2021 بتاريخ 02 جوان 2021

في عام 2020 خسر 255 مليون عامل بدوام كامل ما يقدر ب 8.8% من إجمالي ساعات العمل وبمقارنة مع 2019 إنخفض إجمالي العمالة بنحو 114 مليون نتيجة لترضهم للبطالة أو مغادرتهم العمل بسبب الجائحة، مما أدى إلى زيادة النقص في اليد العاملة القائم أصلا قبل انتشار الجائحة، ومع إستمرار الجائحة في أنحاء العالم، إستمر تسجيل إرتفاع خسائر ساعات العمل قي عام 2021 مما أدى إلى نقص إجمالي ساعات العمل بنسبة 4.8% في الربع الأول وإنخفض قليلا ب 4.4%في الربع الثاني.

والشكل التالي يبين الإجراءات التي إتخذتها الشركات أثناء الجائحة:

الشكل رقم (31): الإجراءات التي إتخذتها الشركات أثناء الجائحة

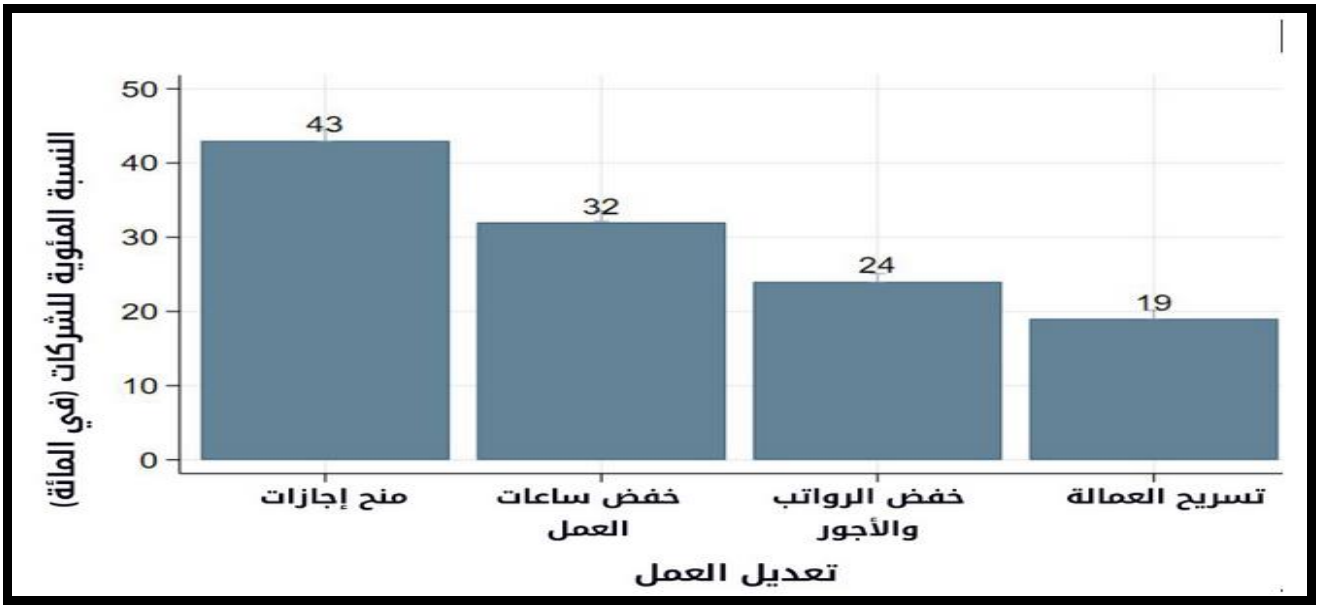

المصدر: مدونات البنك الدولي بقلم كارولين فرويند بعنوان الشركات تواجه المصاعب كبيرة لمواصلة أنشطتها بعد فقدان نصف مبيعاتها لكنها لم تتخل عن العمالة بتاريخ 2020/05/11 على الموقع الالكتروني **www.albankaldawli.org/ar/news/feature**، تاريخ الإضطلاع 2022/04/27 الساعة 15.00.

ومع عدم اليقين بإنتهاء الجائحة، وتجسدت الخسائر الإجمالية في ساعات العمل في إنخفاض حاد في دخل العمل وزيادة الفقر وسجل الدخل العالمي المتأتي من العمل قدره 3.7 ثريليون دولار أمريكي في عام 2020 بإنخفاض قدره 3.3% عما كان عليه في سنة 2019،وسجل إنخفاض قدره 5.3%في الربعين الأولين من سنة 2021 أي ما يعادل 1.3 ثريليون دولار عما كان عليه في 2019، و يعاني ما يقدر ب 108 مليون عامل إضافي من الفقر المدقع والمتوسط ، وقد أضحت خمس سنوات من التقدم المحرز في إتجاه القضاء على الفقر وعادت الأوضاع إلى ما كانت عليه في 2015.

وسيكون نمو العمالة المتوقع أضعف من أن يوفر فرص عمل كافية للأشخاص الذين أصبحوا غير نشطين أو عاطلين عن العمل أثناء الجائحة والفئات الأصغر سنا التي عانت من حالة تعطيل كبيرة في تعليمها وتدريبها ويتوقع أن يكون هناك العديد من الوظائف المتدنية الإنتاجية، ويتوقع أن يصل عددهم في 2022 إلى 205 مليون شخص، ويتوقع تسجيل معدل بطالة قدره 5.7 %.

4-صافي التدفقات الإستثمار الأجنبي: أدت جائحة كوفيد 19 إلى انخفاض كبير في الإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي في عام 2020 لتعود التدفقات إلى المستوى الذي كان عليه في عام 2005، وأثرت الأزمة تأثيرا سلبيا هائلا على أكثر أنواع الإستثمار إنتاجية وهي الإستثمارات التأسيسية في المشاريع الصناعية ومشاريع البنية التحتية ونعني بذلك تضرر الإنتاج الدولي والذي يشكل محركا للنمو الإقتصادي والتنمية على الصعيد العالمي، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (32): يمثل تطور صافي التدفقات الإستثمار الأجنبي من سنة 2007 إلى سنة 2020

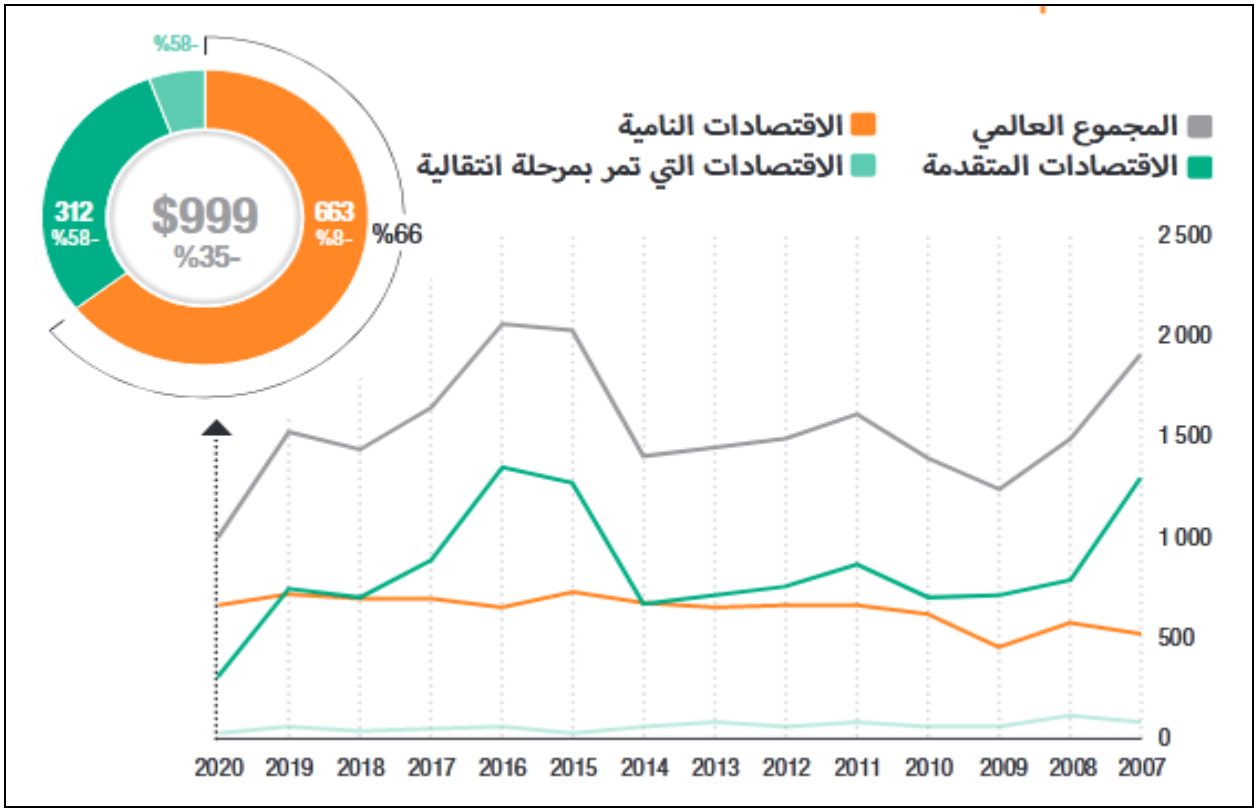

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الإستثمار العالمي لسنة 2021.

من الشكل نلاحظ أن الإقتصاديات النامية صمدت أفصل من الإقتصاديات المتقدمة، غير أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في المناطق النامية والإقتصاديات التي تمر بمرحلة إنتقالية تضررت نسبيا من جراء تأثير الجائحة على الإستثمار في الأنشطة الكثيفة الإستخدام لسلاسل القيمة العالمية والأنشطة القائمة على السياحة والموارد، وتراجعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنسب متفاوتة بين الدول النامية حيث بلغت – 45 % في أمريكا اللاتينية والكاريبي، و–16 % في أفريقيا، وفي المقابل زادت التدفقات إلى آسيا بنسبة 4 % لتستأثر الولايات المتحدة ب 50 % من الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي لسنة 2020، وسجلت تدفقات تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية إنخفاضا شديدا قدر ب 58 % وأدت الجائحة إلى زيادة تدهور الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاديات الضعيفة هيكليا على الرغم من أن التدفقات الواردة إلى هذه البلدان ظلت مستقرة، فقد انخفضت إعلانات الإستثمارات التأسيسية بمقدار النصف، وتراجعت صفقات تمويل المشاريع الدولية بمقدار الثلث، وإنخفضت تدفقات الإستثمار الأجنبي بنسبة –40 % إلى الدول الجزرية الصغيرة وبنسبة –31 % إلى البلدان النامية غير الساحلية، وإنهارت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا بنسبة 80 % بينما انخفضت هذه التوقعات بحدة أقل في أمريكا الشمالية ب –42 % وظلت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مضيف للإستثمار الأجنبي تليها الصين.

5–المديونية: أدى الركود العالمي وتدابير الاستجابة على مستوى السياسات الإقتصادية المرتبطان بجائحة فيروس كورونا إلى إحداث طفرة في مستويات الديون في إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية، وبالإضافة إلى الزيادة الهائلة في الديون العالمية منذ عام 2010 فإن هذا الوضع يؤدي إلى مخاطر جديدة، وفيما يلي ندرس تاثير كورونا على المديونية ومايرتبط بها:

أ–إرتفاع مستوى الديون: كانت الديون قد وصلت بالفعل إلى مستويات عالية للغاية قبل فرض إجراءات الإغلاق العام بسبب فيروس كورونا. وعندما تفشت الجائحة، ساهم الدعم الإقتصادي غير المسبوق وقت السلم في تحقيق إستقرار الأسواق المالية وتيسير أوضاع السيولة والائتمان بالتدريج في مختلف أنحاء العالم. وإستطاعت سياسة المالية العامة في كثير من البلدان أن توفر الحماية للناس والشركات أثناء الجائحة، كما دعمت السياسة النقدية كذلك، عن طريق زيادة الطلب الكلي وتجنب الديناميكية الإنكماشية. وساهمت كل هذه العوامل في تحقيق التعافي المالي والإقتصادي.

الشكل رقم (33): تطور نسبة الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي من سنة 1970 الى سنة 2020.

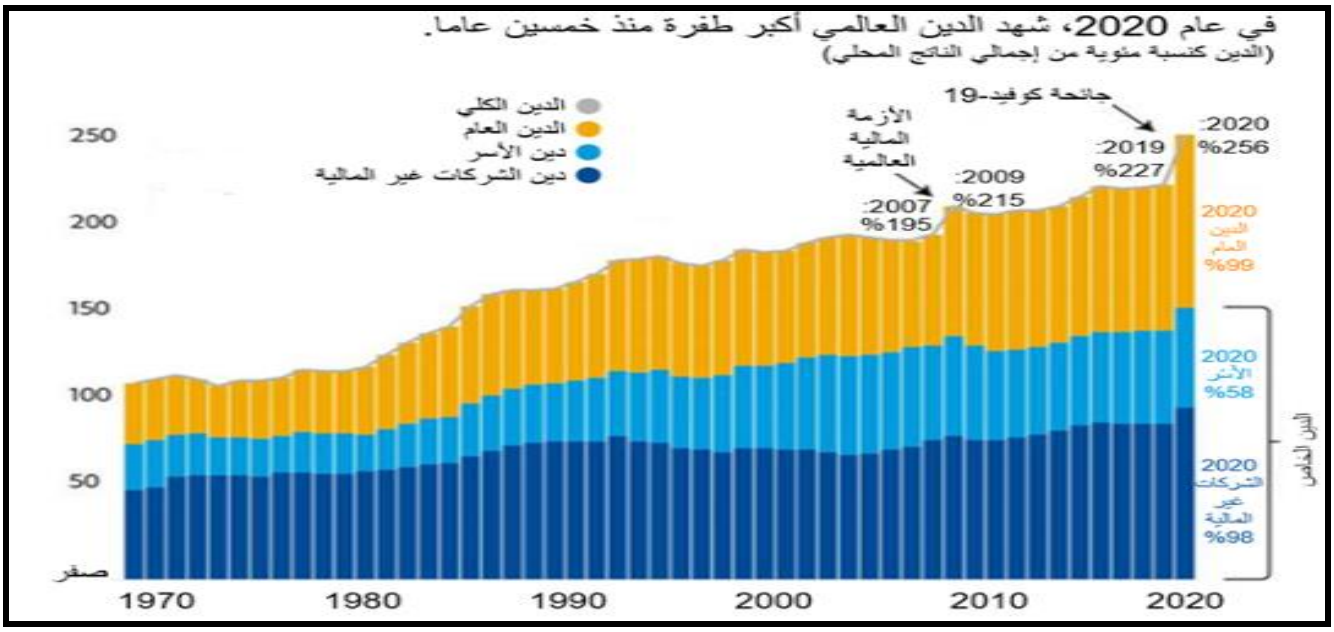

المصدر: الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي **www.imf.org/ar/News/Articles** بتاريخ 2021/12/15

في عام 2020، لاحظنا إرتفاع الدين في أكبر طفرة خلال عام واحد منذ الحرب العالمية الثانية، حيث وصل الدين العالمي إلى 226 تريليون دولار عندما ضربت العالم أزمة جائحة كورونا، وكان الدين مرتفعا بالفعل في الفترة السابقة على الأزمة، غير أن الحكومات يتوجب عليها الآن خوض غمار عالم يتسم بمستويات قياسية من الدين العالمي العام والخاص، وسلالات متحورة جديدة من الفيروس، وصعود متواصل في التضخم، ففي عام 2020 إرتفع الدين العالمي بمقدار 28 نقطة مئوية إلى 256% من إجمالي الناتج المحلي، طبقا لآخر تحديث أجراه الصندوق في قاعدة بيانات الدين العالمي،وكان إقتراض الحكومات يمثل نسبة أعلى بقليل من نصف هذه الزيادة، حيث قفزت نسبة الدين العام العالمي إلى مستوى قياسي قدره 99% من إجمالي الناتج المحلي، كذلك إرتفع الدين الخاص من خلال الشركات غير المالية والأسر مسجلاً مستويات عالية،وكانت زيادة الدين مذهلة في اللإقتصادات المتقدمة، حيث إرتفع الدين العام من نحو 70% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2007 إلى 124% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 ومن ناحية أخرى، إرتفع الدين الخاص بوتيرة أكثر إعتدالا من 164% إلى 178% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ذاتها.

ب-أسعار الفائدة: قد تؤدي أسعار الفائدة المنخفضة القياسية إلى التخفيف من بعض المخاطر المحتملة التي تشكلها مستويات الديون المرتفعة إلى أن تبدأ في الارتفاع مرة أخرى أو أن تتغير مشاعر المستثمرين والشكل التالي يبن ذلك.

الشكل رقم (34): تطور أسعار الفائدة من سنة 2010 إلى غاية 2020

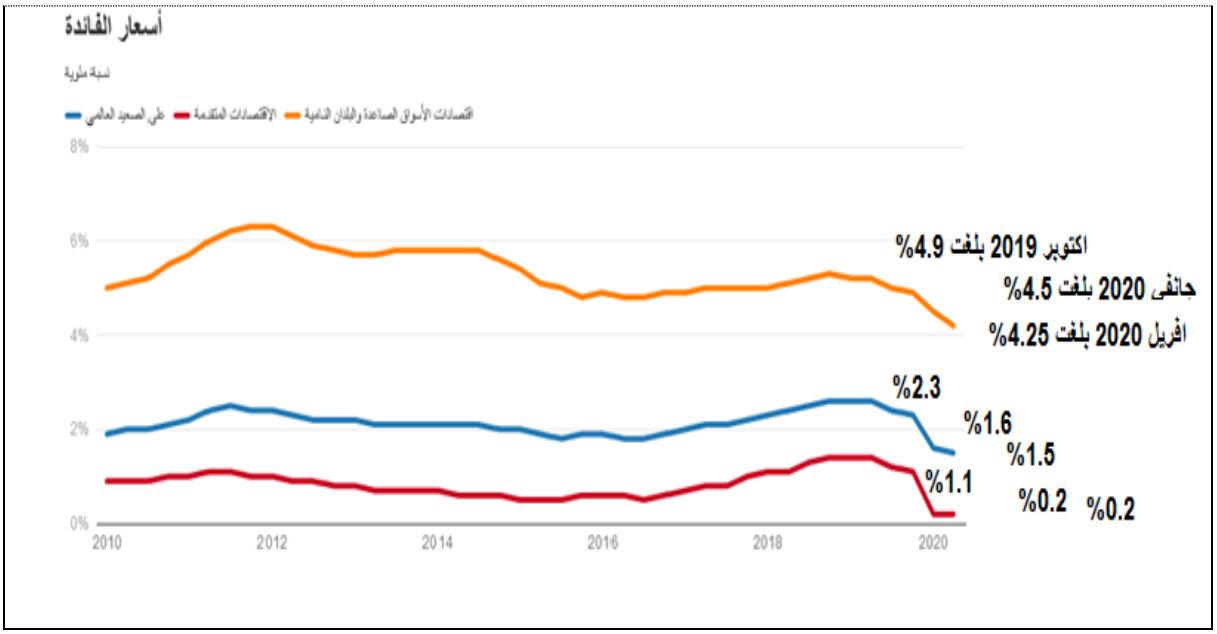

المصدر: مدونة بيانات البنك الدولي بقلم بيتر ناغل وناوتاكا سوجاوارا بتاريخ 2021/11/01 worldbank.org/ar/opendata تاريخ الإضطلاع 20222/04/20الساعة 20.00.

ج-إزدياد حالات التوقف عن سداد الديون وحدوث حالة من المديونية الحرجة: يمثل الشكل التالي خطر المديونية الخارجية.

الشكل رقم (35): التوقف عن سداد الديون وحدوث حالة من المديونية الحرجة.

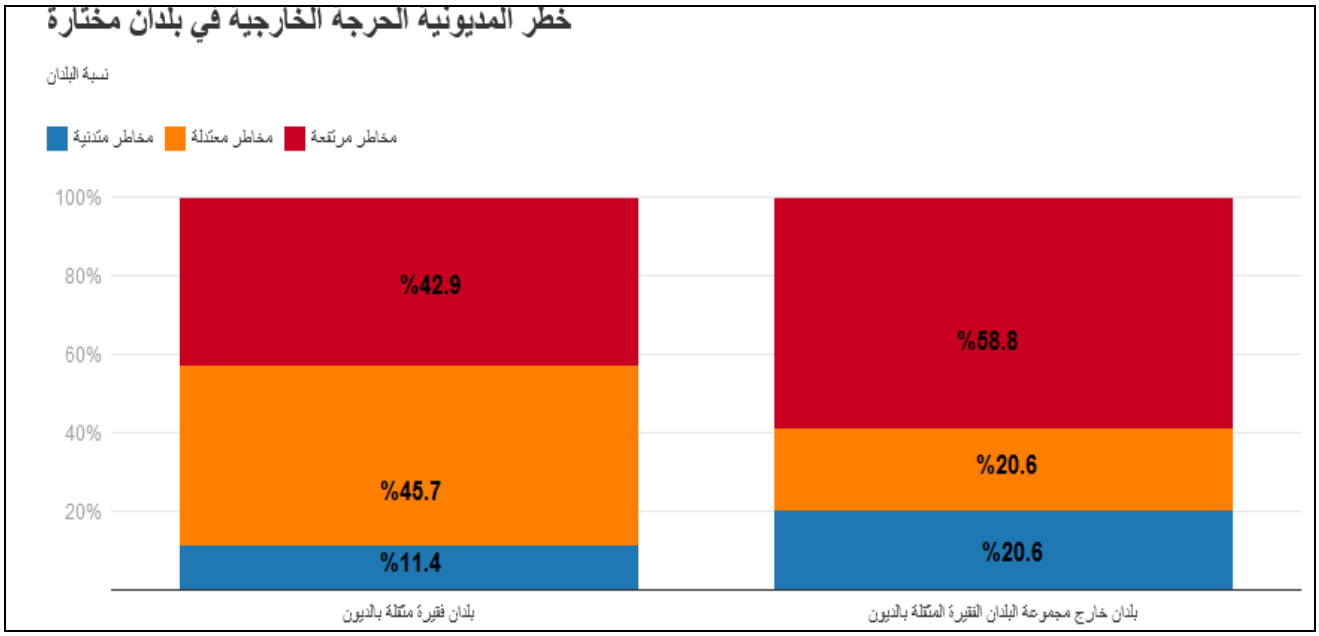

المصدر: بيتر ناغل وناوتاكا سوجاوارا، مدونة بيانات البنك الدولي بقلم بتاريخ 2021/11/01 worldbank.org/ar/opendata

توقفت عدة بلدان بالفعل عن سداد ديونها، كما أن هناك عدداً من البلدان الأخرى، ولاسيما البلدان منخفضة الدخل معرضة لإرتفاع خطر المديونية الحرجة،كما قفزت أعباء الديون في إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية خلال الجائحة، ويمثل هذا تحدياً جسيماً أمام البلدان منخفضة الدخل تلك التي وقع نصفها في مرحلة المديونية الحرجة أو أنها كانت معرضة بشدة لخطر الوقوع فيها قبل أن تضربها الجائحة، ويأتي هذا

بعد عقد شهد أسرع توسع في مستويات الديون في مختلف أنحاء العالم، وذلك وفقاً لتقرير الآفاق الإقتصادية العالمية، ومع تطلع واضعي السياسات في إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية إلى التحول من التصدي للجائحة إلى التعافي منها، سيتعين عليهم عدم سحب مساندة المالية العامة قبل الأوان، والتطلع إلى رفع كفاءة الإنفاق العام، مع الموازنة في الوقت نفسه بين الحاجة إلى القدرة على تحمل أعباء الديون.

ثانيا: تأثير أزمة جائحة كوفيد 19 على القطاعات الإقتصادية

أولا: قطاع السياحة العالمية

عانت السياحة من أكبر أزمة على الإطلاق في عام 2020 بعد حالة طوارئ صحية وإجتماعية وإقتصادية غير مسبوقة وسط تفشي الوباء، إنخفض عدد السائحين الوافدين الدوليين (الزوار الليليين) بنسبة 74٪ في عام 2020 مقارنة بالعام السابق بسبب القيود المفروضة على السفر على نطاق واسع والإنخفاض الهائل في الطلب، يمثل الإنهيار في السفر الدولي خسارة تقدر بنحو 1.3 تريليون دولار من عائدات التصدير أكثر من 11 ضعف الخسائر المسجلة خلال الأزمة الإقتصادية العالمية لعام 2009، شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ إنخفاضا بنسبة 84٪ في عدد الوافدين الدوليين في عام 2020 ، أي أقل بنحو 300 مليون عن العام السابق، سجلت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا انخفاضًا بنسبة 75٪ في عدد الوافدين، إنخفض عدد الوافدين إلى أوروبا بنسبة 70٪، وهو ما يمثل 500 مليون سائح دولي أقل، بينما شهدت الأمريكتان إنخفاضًا بنسبة 69٪، يتوقع الخبراء تزايد الطلب على الأنشطة السياحية في الهواء الطلق والأنشطة السياحية القائمة على الطبيعة، مع اكتساب السياحة المحلية وتجارب "السفر البطيء" اهتمامًا متزايدًا بالنظر إلى المستقبل، لا يرى معظم الخبراء عودة إلى مستويات ما قبل الجائحة تحدث قبل عام 2023[1].

أما في سنة 2022 تمتعت السياحة ببداية قوية بينما تواجه شكوكا جديدة واصلت السياحة الدولية إنتعاشها بداية من جانفي 2022، مع أداء أفضل بكثير مقارنة بالبداية الضعيفة لعام 2021، زاد عدد الوافدين حول العالم بأكثر من الضعف (+130٪) مقارنة بشهر جانفي 2021، بزيادة قدرها 18 مليون مقارنة بعام 2020وعلى الرغم من النتائج القوية تأثرت وتيرة الانتعاش في يناير بمتغير أوميكرون وإعادة فرض قيود السفر في العديد من الوجهات، بلغ عدد الوافدين −67٪ في يناير 2022 مقارنة بعام 2019 ، بعد أن وصل إلى− 60٪ في الربع الرابع من عام 2021، وتمتعت جميع مناطق العالم بإنتعاش كبير في يناير 2022 مقارنة بالمستويات المنخفضة في يناير 2021 وأظهرت أسرع معدلات التعافي نحو مستويات 2019، ومن المتوقع أن تواصل السياحة الدولية إنتعاشها التدريجي في عام 2022، على الرغم من تخفيف القيود متعلقة بكوفيد 19،يمكن أن تؤثر حالة عدم اليقين العالية قيود السفر التي لا تزال سارية بسبب الوباء المستمر في الإتجاه التصاعدي الذي شوهد في السياحة في عام 2021[2].

[1] **مؤشر الساحة العالمية على المنظمة العالمية للسياحة www.e-unwto.org/doi/abs/10.18111/wtobarometereng** بتاريخ 01 جانفي 2021

[2] **مؤشر الساحة العالمية على المنظمة العالمية للسياحة www.e-unwto.org/doi/abs/10.18111/wtobarometereng** بتاريخ 02 مارس2022.

ثانيا: قطاع النقل

فرضت جائحة كوفيد-19 تحديات غير مسبوقة أمام كافة الشركات على مستوى العالم، وكانت الشركات العاملة في قطاع النقل من أبرز المتضررين بتداعيات هذه الأزمة، وقد أدّت إجراءات حظر السفر المُطبَقة للحد من تفشي الفيروس إلى عدم قدرة الشركات على نقل المسافرين بحريّة بين المدن والدول والقارات، لنتيجة لذلك حدث إنخفاض حاد في إيرادات النقل نتجت عنه مجموعة واسعة من التحديات على المديين القصير والطويل، إنطلاقاً من تخفيض الرواتب والاستغناء عن الموظفين، وليس انتهاءً باضطرار عدد من الشركات الراسخة إلى الإغلاق نتيجة عدم تمكّنها من المحافظة على السيولة المالية اللازمة خلال فترة انقطاع التشغيل المطوَّلة،وقدعملت الشركات الخاصة والحكومات الإقليمية على تنسيق استراتيجياتها بهدف الوصول إلى إستجابة غير مسبوقة لمجابهة هذا الوباء العالمي، بما يشمل إجراء أعداد قياسية من الفحوصات وعمليات الكشف، وتوفير العديد من مراكز الحجر الصحي والمرافق الطبية، بالإضافة إلى إعتماد إجراءات تقييد السفر وتوفير الدعم للمسافرين غير القادرين على العودة إلى أوطانهم، ومن الضروري إعتماد تسويات إلتزام مماثلة فيما يتعلق بمنهجيات التفكير وجهود التطوير الإستباقية للمبادرات والحلول التشغيلية التي من شأنها صياغة مشهد النقل البري والبحري والجوي في الفترة التالية لإنحسار الوباء[1].

1-قطاع النقل الجوي: لقد مر قطاع النقل الجوي بالعديد من الأزمات نتيجة الهزات التي صدمت الإقتصاد العالمي، وفي كل مرة اختلف تاثيراتها السلبية باختلاف هذه الأزمات، وتعتبر جائحة كورونا أشد وأعنف الأزمات التي تمر بالقطاع وهذا نتيجة القيود على السفر الاحترازية لوقف تفشي الوباء[2].

ولقد أضرت جائحة كورونا صناعة الطيران ضررا شديدا، بما في ذلك العديد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المطارات. لكن هناك أدوات متاحة للشركاء من القطاعين العام والخاص للحفاظ على الخدمات وتحقيق الاستقرار للقطاع،فالمطارات حيوية للتنمية الإقتصادية في المدن والبلدان، والمناطق فهي مراكز للتجارة، ونقل الركاب والبضائع في جميع أنحاء العالم، ومع تقييد معظم البلدان لدخول المسافرين وإغلاقها الحدود، إنخفضت حركة المسافرين بشكل كبير، وحتى مع إعادة بعض البلدان فتح أجزاء من إقتصادها، فإن قطاع الطيران سوف يستمر في التضرر بشدة، وتشير تقديرات مجلس المطارات الدولي إلى أن عدد المسافرين سيقل نحو 4.6 مليار مسافر عن المتوقع في عام 2020، مما يعني حوالي 100 مليار دولار من الإيرادات المفقودة، ويواجه كل من المطارات التي يديرها القطاع العام أو الخاص ضغوطا غير مسبوقة، ومحاولة القطاعين إيجاد مسار مقبول للطرفين إلى الأمام للتحرك حول الجائحة، والحد من المخاطر، وتوفير فرص عمل إلى أن يترسخ الانتعاش[3].

---

[1] مقالة منشورة في الموقع الالكتروني**www.serco.com/meAR/me/media-and-news**، بعنوان **تأثير فيروس كورونا على حركة النقل والمواصلات** بتاريخ 2020/05/18.

[2] مشتر فطيمة، شين خثير وآخرون، **تأثير جائحة فيروس كورونا(كوفيد19) على قطاع النقل الجوي**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد5، العدد1، ماي 2021، ص242

[3] جورجينا بيكر، مقالة من مدونة البنك الدولي بعنوان **المطارات مهمة للتنمية ويمكن أن تساعدها الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إجتياز الأزمة**، بتاريخ 2020/12/08. تاريخ الإضطلاع 2022/04/29 الساعة 17.00.

الجدول رقم(02): يوضح تراجع الإيرادات الجوية وغير الجوية حسب مناطق العالم

المنطقة	توقعات ماقبل الجائحة/الوحدة مليون دولار أمريكي	النتائج المحققة/الوحدة مليون دولار أمريكي	نسبة الزيادة/النقصان
أفريقيا	4.300	2.100	%51.2 -
آسيا المحيط الهادي	49.900	20.500	%58.9 -
أوروبا	59.300	22.200	% 62.6 -
أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي	10.500	5.200	% 50.5 -
الشرق الأوسط	13.200	6.200	% 53.00 -
شمال أمريكا	34.700	18.300	% 47.3 -
العالم	171.900	74.500	% 56.7 -

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات تقرير مؤسسة التمويل الدولية بعنوان AN :THE IMECT OF COVID 19 ON AIRPORTS ANALYSIS

أدى الانخفاض المفاجئ في الحركة الجوية إلى شلل شبه كامل في الإيرادات الجوية وغير الجوية، كما خفضت شركات الطيران قدرتها، وفقًا لمجلس المطارات الدولي، إنخفض إجمالي إيرادات المطارات بنسبة 35% في جميع أنحاء العالم في الربع الأول 2020 (مايعادل14 مليار دولار) وبنسبة 90 % في الربع الثاني 2020 (ما يعادل 39 مليار دولار)، التقديرات المتوقعة لعام 2020 ككل ترسم صورة أكثر قتامة بنسبة 50% إنخفاض إجمالي حركة الركاب (إلى 4.6 مليار) وانخفاض بنسبة 57% في عائدات المطارات (إلى 97.4 مليار دولار)، مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة[1].

2-قطاع النقل البحري: أبرزت جائحة كوفيد 19 الترابط العالمي فيما بين الدول وأدت الجائحة إلى ظهور إتجاهات جديدة لتشكل مشهد النقل البحري، إذا أنه يواجه ليس فقط آثار الجائحة بل أيضا الإعتبارات الأطول أجل والتي تتروح ما بين التحولات في تصميم سلاسل الإمداد وأنماط العولمة، إلى التغيرات في عادات الإستهلاك والإنفاق، والتركيز المتزايد على تقييم المخاطر، فضلا عن زيادة الإستدامة العالمية وشواغل تحقيق انخفاض الكربون، مما يتعامل مع الآثار الغير مباشرة على الحمائية التجارية المتنامية[2].

ونظرا لكون الإختلالات الهيكلية في السوق الشحن البحري وإستخدام إدارة السعة، أثر في سلاسل الإمداد، في النصف الأول من عام 2020كانت أسعار الشحن أعلى مقارنة مع عام 2019 لمعظم المسارات[3].

وبحلول الربع الثالث من عام 2020 عادت الأحجام لكل من التجارة المنقولة في الحاويات والسلع الأساسية لما كانت عليه قبل الجائحة، وكان أداء التجارة البحرية أفضل مما كان متوقعا ويعود ذلك إلى أن جانب منه يعود إلى أن الجائحة كورونا إنتشرت بمراحل وبسرعات مختلفة في المناطق والأسواق، والجانب الثاني يعود إلى إنتعاش التدفقات التجارية وإزدياد الإنفاق الإستهلاكي على السلع صاحبه نمو التجارة الالكترونية

[1] **مؤسسة التمويل الدولية، تقرير** بعنوان AN ANALYSIS:THE IMECT OF COVID 19 ON AIRPORTS

[2] **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-إستعراض النقل الجوي لسنة 2020**، ص3.

[3] **المرجع السابق**، ص ص 6-7.

وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى التفاؤلات في توزيع اللقاحات، وبالنظر إلى الركود في أزمة كوفيد 19 كان متفاوتا وليس متزامن في أنحاء العالم مثل ما حدث في الأزمة المالية 2009[1].

ثالثا: قطاع المحروقات والمواد الأولية والزراعية

أولا: قطاع المحروقات

تتداخل الصدمة المزدوجة الناجمة عن تفشي الوباء وإنهيار أسعار النفط، اذا يرتبط عنصر الطلب في الصدمة النفطية بالانخفاض الحاد في استهلاك النفط نتيجة التدابير الاحترازية لوقف انتشار الفيروس، بما في ذلك إغلاق المدن، وهو ما أدى إلى توقف النشاط الإقتصادي في جميع أنحاء العالم،ووفقًا لشركة الأبحاث النرويجيةRystad Energy ، فإن الانخفاض بنسبة 10% في استهلاك النفط من عام 2019، أو حوالي 10 مليون برميل في اليوم، وفي حين أن عمق ومدة الصدمة الوبائية غير مؤكد، فمن المتوقع أن تكون قصيرة الأجل، والواقع أن شدة الصدمة أثارت تدابير محلية غير مسبوقة في البلدان المتقدمة والنامية[2]، وفيما يلي أهم تغيرات قطاع المحروقات :

1-أسعار الطاقة: عطلت القيود كثيرا من الأنشطة في مختلف قطاعات الإقتصاد، وأفضى ذلك إلى إنهيار إستهلاك الطاقة، مما أدى بشركات الطاقة إلى إجراء تخفيضات كبيرة في استثماراتها، غير أن استهلاك الغاز الطبيعي انتعش بسرعة مدفوعا بالإنتاج الصناعي، الذي يمثل حوالي 20% من إستهلاك الغاز الطبيعي مما عزز الطلب في وقت كانت فيه الإمدادات منخفضة نسبيا، تتأرجح أسعار النفط حول 90 دولار أي ما يعادل 79 يورو للبرميل ما يمثل تكرارا لسيناريو عام 2014 جراء الطلب المتزايد وتقليل المخاوف بشأن قوة واستمرارية التأثير الإقتصادي لفيروس كورونا.

الشكل رقم (36): تطور تطور أسعار الطاقة من فيفري 2021 إلى أكتوبر 2021

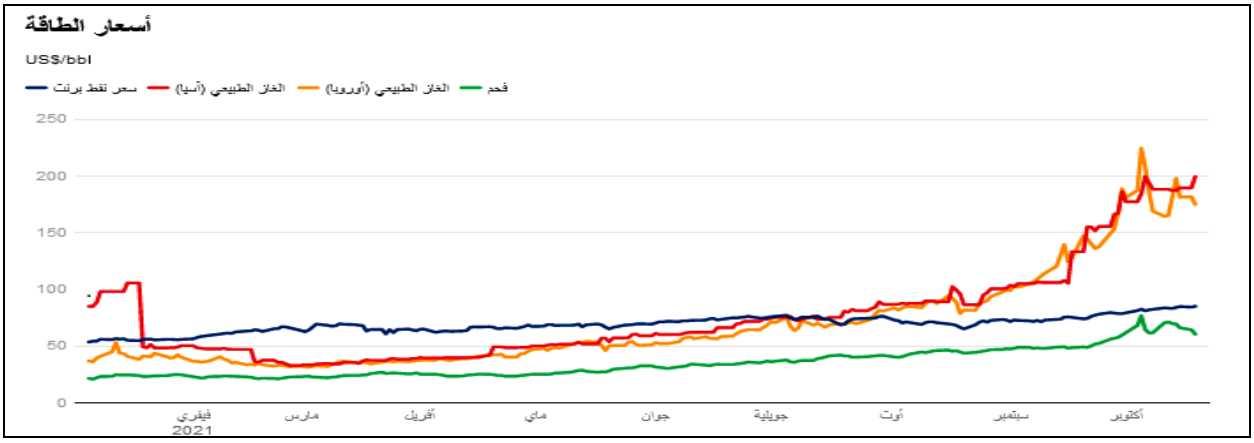

المصدر: مدونة البنك الدولي بقلم بيتر ناغل وكالترينا تيماج بعنوان تطورات سوق النفط إرتفاع الأسعار في خصم قفزة أوسع نطاقا في أسعار الطاقة بتاريخ 2021/02/11 على الموقع blogs.worldbank.org

شهدت أسعار النفط الخام إرتفاعاً حاداً في الربع الثالث من عام 2021، وواصلت إرتفاعها في أكتوبر2021 ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب، وحالات تعطل الإمدادات المرتبطة بالمناخ، وقيام منظمة

[1] **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-إستعراض النقل الجوي لسنة 2021**، ص3.

[2] لرباح أرزقي وها نغوين ، مقالة **بعنوان التعامل مع صدمة مزدوجة،جائحة فيروس كورونا و إنهيار أسعار النفط** بتاريخ 2020/04/14 على الموقع الإلكتروني www.albankaldawli.org- تاريخ الإطلاع 2022/04/25 الساعة 18.00.

أوبك والمنتجين من خارجها وشركائها بتقييد الإنتاج، وقد جاء إرتفاع أسعار النفط مدفوعاً أيضاً بارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، مما أدى إلى زيادة الطلب على النفط لأغراض التدفئة وتوليد الكهرباء، ومن المتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط الخام 74 دولاراً للبرميل في عام 2022، قبل أن ينخفض إلى 65 دولاراً للبرميل في عام 2023 مع تعافي الإنتاج العالمي.

2-الطلب على النفط: حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية، بلغت مخزونات النفط في الإقتصادات المتقدمة أكثر من متوسط المخزونات بين 2015 و2019 بنحو 57 مليون برميل اعتبارا من فيفري، مقارنة بـ 249 مليونا المسجلة في جويلية، تعكس هذه المعطيات تحولا ملحوظا عما كان عليه الوضع قبل عام، عندما تسببت عمليات الإغلاق في تراجع الطلب العالمي على الوقود بنسبة 20% وحذرت شركة "غانفور غروب" المحدودة من نفاد مساحة تخزين النفط.

الشكل رقم (37): تطور الطلب على النفط وتوقعات عام 2024

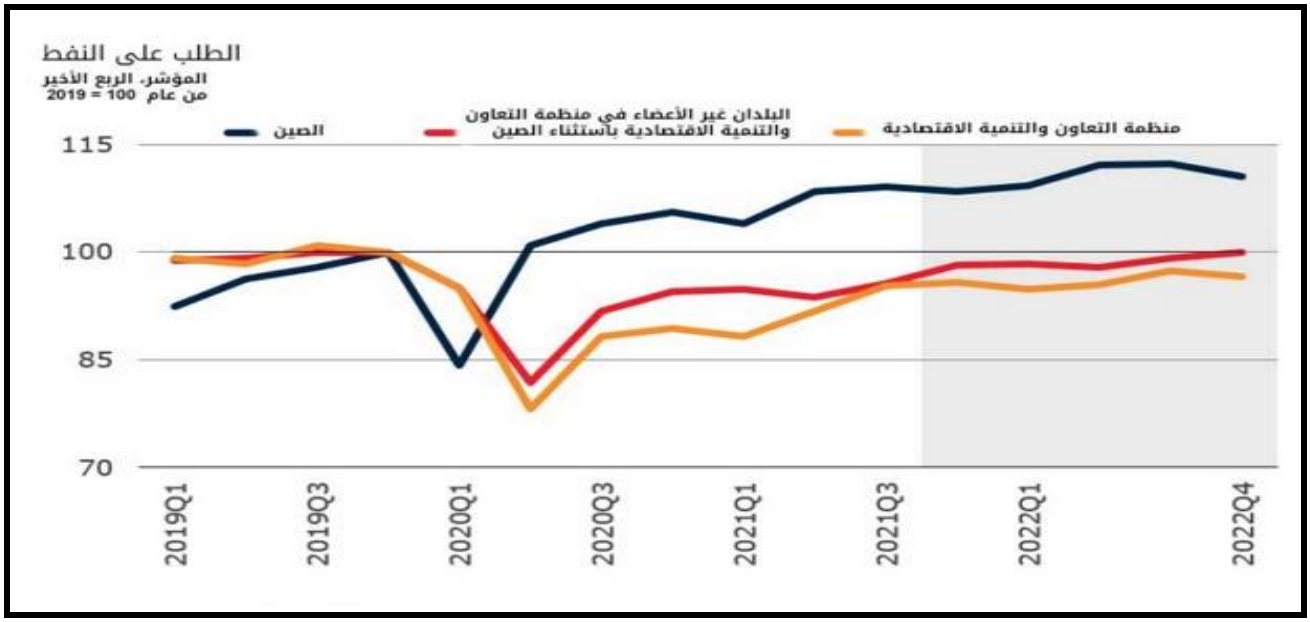

المصدر: بيتر ناغل وكالترينا تيماج، مدونة البنك الدولي بعنوان تطورات سوق النفط إرتفاع الأسعار في خصم قفزة أوسع نطاقا في أسعار الطاقة بتاريخ 2021/02/11 على الموقع **blogs.worldbank.org**

إستمرار تعافي الطلب على النفط، فقد شهد الربع الثالث من عام 2021 زيادة الطلب على النفط تزامنا مع إلغاء إجراءات الإغلاق، ولا سيما في أوروبا في الوقت الراهن، يسجل الطلب العالمي انخفاضا بنسبة 3% فقط عن الذروة التي بلغها قبل جائحة فيروس كورونا، وكانت أقوى حالة تعافٍ في الصين حيث إرتفع الطلب حالياً بنسبة تزيد عن 10% مقارنة بمستوى ما قبل الجائحة، في حين لا يزال أقل قليلا بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية والبلدان غير الأعضاء فيها باستثناء الصين.

3-**إنتاج النفط:** إستنفدت الولايات المتحدة المخزون المتراكم عمليا، فقد انخفض إجمالي مخزونات النفط الخام أواخر فيفري2021 إلى 1.28 مليار برميل، وهو مستوى سُجل قبل إنتشار فيروس كورونا، ولا يزال قريبا من هذه الأرقام، وفقا لإدارة معلومات الطاقة، تراجعت المخزونات في الساحل الشرقي إلى أدنى مستوياتها منذ 30 عاما على الأقل.

الشكل رقم (38): تطور تطور إنتاج النفط من جانفي 2020 إلى جويلية 2021

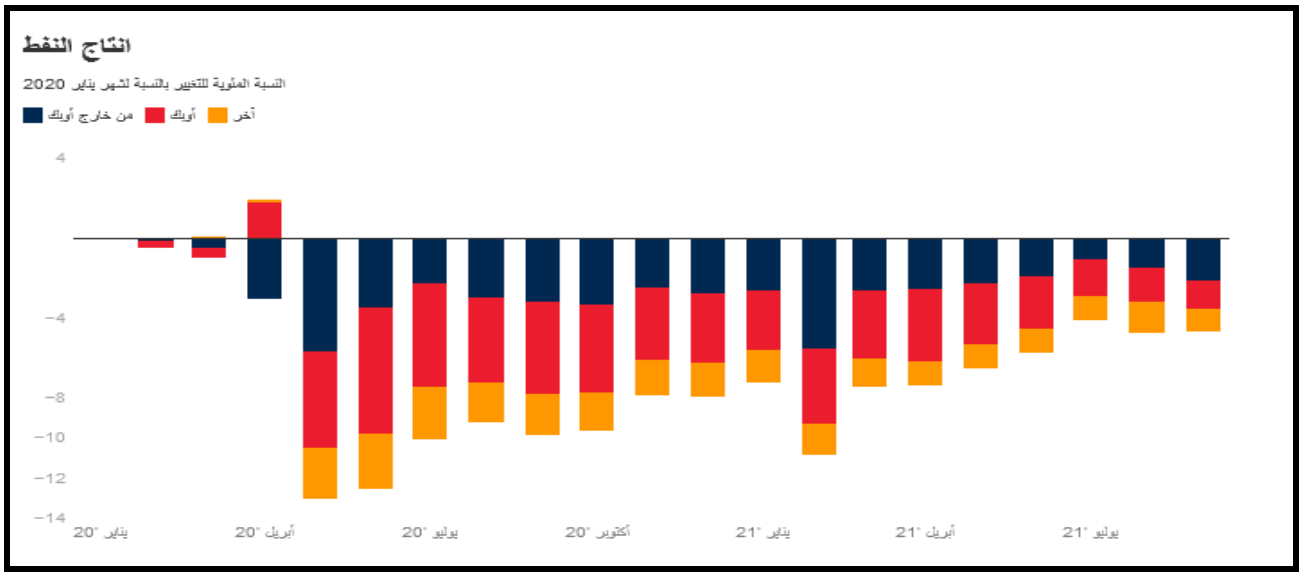

المصدر: بيتر ناغل وكالترينا تيماج، مدونة البنك الدولي بعنوان تطورات سوق النفط إرتفاع الأسعار في خصم قفزة أوسع نطاقا في أسعار الطاقة بتاريخ 2021/02/11 على الموقع **blogs.worldbank.org**

حالات تعطل الإمدادات دعمت إرتفاع الأسعار، بعد التعافي التدريجي في إنتاج النفط العالمي منذ مارس 2021، إنخفض الإنتاج في أوت وسبتمبر، ووفقا لبيانات الوكالة الدولية للطاقة، تأثر الإنتاج في الولايات المتحدة بسبب إعصار إيدا، في حين انخفض إنتاج منظمة أوبك والمنتجين من خارجها نحو مليون برميل يوميا عن حصتهم بسبب أعمال الصيانة وتوقف الإمدادات، خاصة من أنغولا وكازاخستان ونيجيريا.

ثانيا: أسعار السلع الزراعية

وفق مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة، فإن أسعار المواد الغذائية الأساسية إرتفعت بنسبة 30% في عام واحد، هذا الإرتفاع يضاف إلى الأزمة الصحية التي يواجهها العالم، وهو ما يسبب تضخما يهدد بشكل أساسي ثلث سكان العالم، من الذين يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي.

الشكل رقم (39): تطور مؤشر أسعار السلع الزراعية شهريا من جانفي 2018 إلى غاية توقعات جانفي 2021

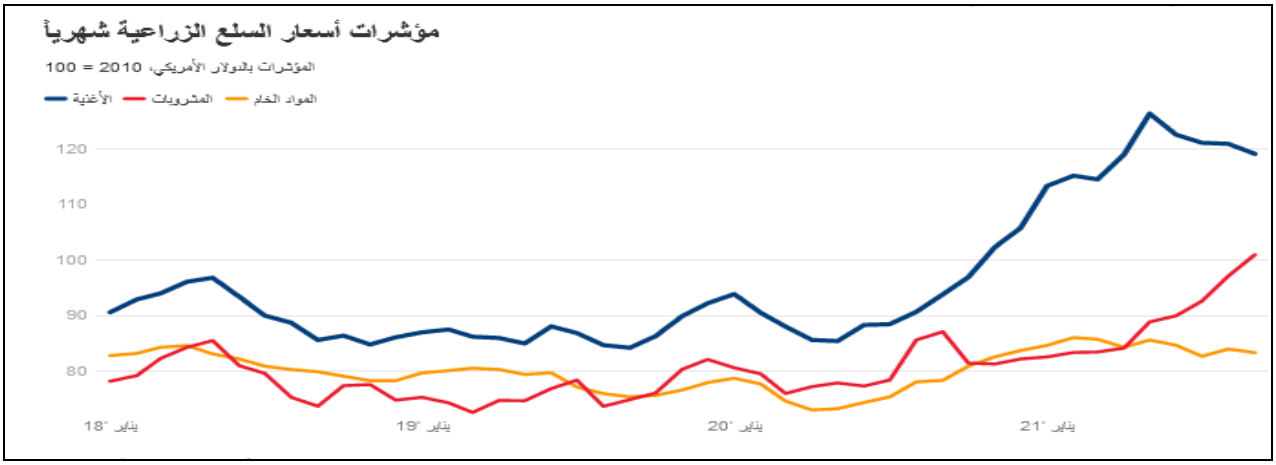

المصدر: بيتر ناغل وكالترينا تيماج، مدونة البنك الدولي بعنوان توقعات أسواق السلع في ثمانية رسوم بيانية بتاريخ 2021/10/21 على الموقع **blogs.worldbank.org**

إستقرت أسعار السلع الزراعية في الربع الثالث من عام 2021، لكنها لا تزال عند أعلى مستوى لها منذ عام 2013، وقابل انخفاضات بعض أسعار المواد الغذائية (مثل الأرز في ضوء تحسن غلة الحصاد في جنوب شرق آسيا) إرتفاع أسعار المشروبات (لاسيما البن بسبب الصقيع في البرازيل)، وبعد عدة سنوات من النمو دون المتوسط، من المتوقع أن تسجل إمدادات الحبوب والبذور الزيتية نمواً عند مستويات تاريخية في موسم الحصاد الحالي 2021-2022.

ثالثا: أسعار الأسمدة

يرجع سبب إرتفاع الأسمدة إلى إرتفاع تكلفة الإنتاج، أو الشحن أو لشح الإمداد سوف يلقي بظلاله على الأمن الغذائي، وقد خلفت الإغلاقات الواسعة وتقييد السفر جراء إنتشار فيروس كورونا تاثير على أسعار الأسمدة.

الشكل رقم (40): تطور أسعار الأسمدة من 2000 إلى جويلية 2021

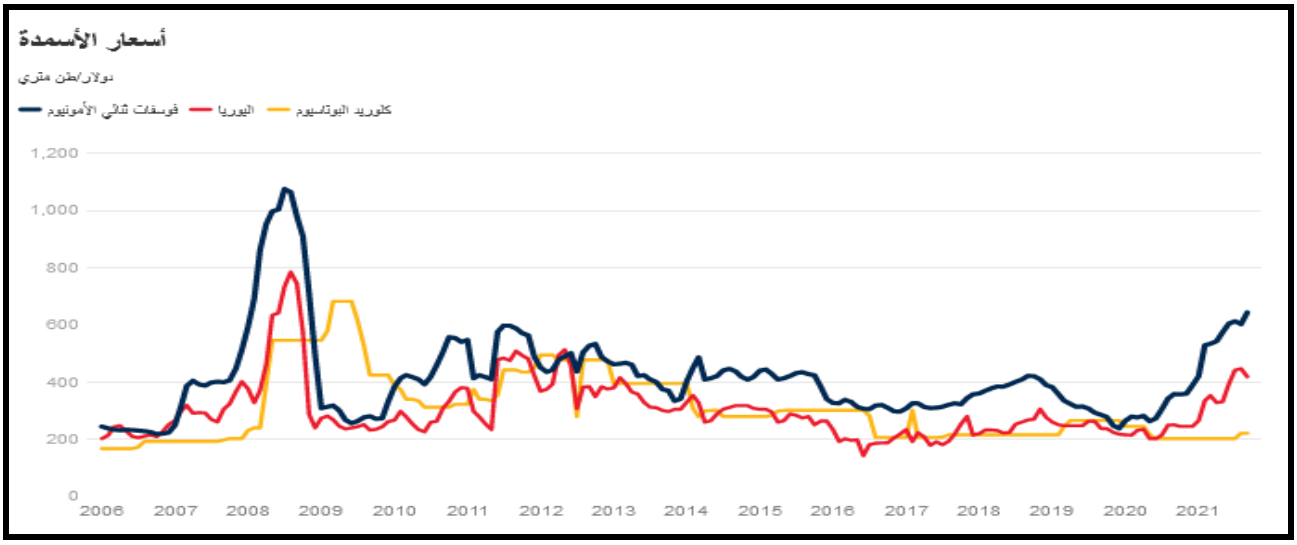

المصدر: بيتر ناغل وكالترينا تيماج، مدونة البنك الدولي بعنوان توقعات أسواق السلع في ثمانية رسوم بيانية بتاريخ 2021/10/21 على الموقع **blogs.worldbank.org**

أدى تعافي أسعار الطاقة، وخاصة الفحم والغاز الطبيعي، إلى زيادة حادة في تكاليف المستلزمات الزراعية، بما في ذلك الأسمدة التي إرتفعت أكثر من 55 %منذ جانفي، وأجبر إرتفاع أسعار الطاقة بعض شركات الكيماويات على وقف أو تخفيض الطاقة الإنتاجية، ويشكل إرتفاع تكاليف المستلزمات الزراعية إلى مخاطر كبيرة على أسعار المنتجات الزراعية، لكن إرتفاع أسعار بعض الحبوب والبذور الزيتية قد يؤدي إلى تحقيق أهداف طموحة لإنتاج الوقود الحيوي في الأمد الأطول.

رابعا: أسعار المعادن الأساسية وهبوط أسعار خام الحديد

يعد خام الحديد والنحاس، مقياسا لنشاط القطاعات الصناعية، إذ يعتبر خام الحديد المكون الرئيسي لإنتاج الصلب والذي يدخل بدوره في صناعات لا حصر لها، فيما يستخدم النحاس كمادة أولية في أعمال أشباه الموصلات وصناعات تقنية عديدة.

الشكل رقم (41): تطور أسعار المعادن الأساسية من جانفي 2019 إلى جويلية 2021

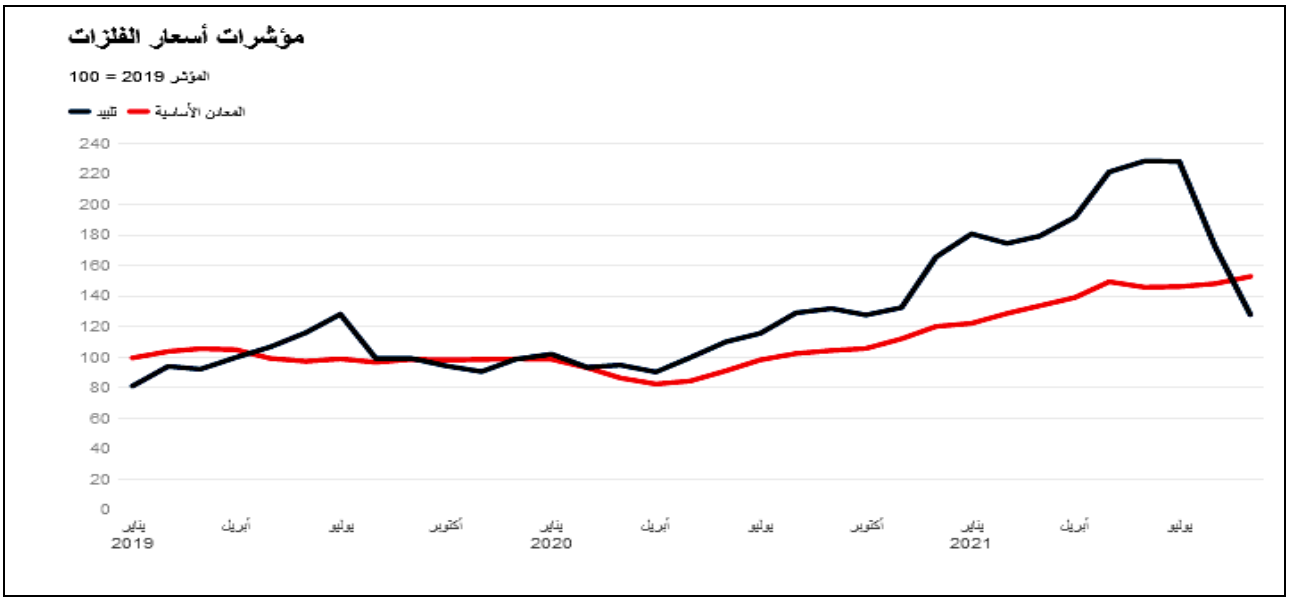

المصدر: مدونة البنك الدولي بقلم بيتر ناغل وكالترينا تيماج بعنوان توقعات أسواق السلع في ثمانية رسوم بيانية بتاريخ 2021/10/21 على الموقع **blogs.worldbank.org**

بعد أن بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق في جويلية، إنخفضت أسعار خام الحديد سريعا منذ ذلك الحين، مدفوعة بخفض إنتاج الصلب في الصين من أجل تحقيق أهداف النمو الصفري لهذا العام، وعلى النقيض من ذلك استمرت معظم أسعار المعادن الأساسية في الإرتفاع مدفوعة بالتعافي الإقتصادي العالمي، في حين تعطل الإنتاج بسبب نقص إمدادات الطاقة والإغلاقات، وقد وصلت أسعار القصدير إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق وسط الطلب القوي على الإلكترونيات، كما إرتفعت أسعار الألومنيوم والزنك من جراء إرتفاع أسعار الطاقة الذي أدى إلى قيام بعض منشآت تكرير المعادن إلى خفض أو إيقاف الإنتاج.

المطلب الثالث: التدابير المتخذة من طرف الهيئات الدولية للحد من تداعيات فيروس كورونا

نتناول في هذا المطلب الاستجابة الدولية للمنظمات الدولية لاحتواء الجائحة.

الفرع الأول: منظمة الصحة العالمية

فور إعلان منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا أصبح وباء، إستنفرت الحكومات إتخاذ سلسلة من التدابير الإحترازية لمواجهة هذه الجائحة، وإختلفت هذه الإجراءات من بلد إلى آخر، وقد قامت منظمة الصحة العالمية بمجموعة من الإجراءات لتسير الأزمة ونذكر منها:

أولا: إنشاء قاعدة بيانات مشتركة

وكان الهدف منها وضع قاعدة بيانات مجانية للتكنولوجيا الطبية لتشخيص المرض، وقد تمت الدعوة من قبل الأمم المتحدة إلى توحيد الجهود الدولية لتطوير أدوية تقي من هذه الأمراض أو تعالجه، وقد التزم المجتمع الدولي بغرض توحيد الجهود لتسريع تكوير إنتاج لقاحات ومع ضمان وصله العادل إلى جميع أنحاء العالم[1].

[1] علي سعدي بن زهرة، **منظمة الصحة العالمية وجائحة كورونا (الأدوار والتحديات)، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية**، بجامعة زيان بن عاشور، الجزائر، بتاريخ 2020/12/01، ص 628.

ثانيا: توحيد المقاييس

وقد دعت المنظمة إلى ضرورة توحيد المقاييس وموائمة المناهج التنظيمية بشأن التصاميم المبتكرة للتجارب، كما تتولى المنظمة مراقبة مدى فعالية ومأونية الأدوية واللقاحات المستعملة في إطار التجارب السريرية وتنسيق تقييم سلامة وفعالية بعض العلاجات لهذا المرض، وتجدد المنظمة على موقعها الالكتروني جدول الأنشطة التي بها بشكل دائم مند بدأ الجائحة وعقد جتماعات لشبكات من الخبراء في كافة التخصصات الطبية والمرتبطة بعلم الفيروسات كما تم فتح منصة تدريب قدر عدد المشاركين فيها 3.7 مليون شخص[1].

ثالثا: توزيع اللقاحات

عملت منظمة الصحة العالمية على منح إعتماد اللقاحات المضادة لكوفيد 19 في قوائم اللقاحات المستعملة في حالات الطوارئ، وتشدد على ضرورة إتاحته بشكل منصف على الصعيد العالمي[2]، كما وافقت منظمة الصحة العالمية على قرار الرئيس الأمريكي جو بايدن والقاضي بوقف براءة الاختراع عن اللقاحات من أجل التمكين السريع لإنتاج وتوزيع اللقاحات على المستوى العالمي، حيث أنه يرى أن هذه الأزمة الصحية عالمية والظروف استثنائية تستدعي إتخاد تدابير إستثنائية[3].

الفرع الثاني: برنامج الأغذية العالمي

بحكم طبيعة برنامج الأغذية العالمي كمنظمة متواجدة دائما في الصفوف الأولى لمواجهة أصعب حالات الطوارئ، فقد بدأ البرنامج بالفعل في تقديم الدعم للاستجابة لجائحة فيروس كورونا المستجد، وسواء كانت الأزمة ناتجة عن النزاع أو الكوارث أو الطوارئ الصحية، فبرنامج الأغذية العالمي دائما على إستعداد لتقديم المساعدة، وذلك من خلال[4]:

أولا-الإستجابة العاجلة

من بين عدد من الإجراءات الفورية إستجابة لجائحة فيروس كورونا المستجد، قدم برنامج الأغذية العالمي الدعم لجهود الحكومة الصينية للحد من إنتشار الفيروس من خلال توفير المعدات الطبية المنقذة للحياة للمستشفيات في محافظة هوبي، مركز تفشي المرض.

وفي إيران، وهي واحدة من أكثر الدول تضرراً من الفيروس، ساعد التبرع السخي من اليابان برنامج الأغذية العالمي على توفير كميات من معدات الوقاية الشخصية تكفي لمدة شهرين لأكثر من 2000 موظف ومتطوع من جمعية الهلال الأحمر الإيرانية وتم نقل هذه المواد جواً إلى إيران من مستودع الاستجابة الإنسانية التابع للأمم المتحدة في دبي، كما واصل برنامج الأغذية العالمي توفير الغذاء والمال لحوالي 31 ألف لاجئ أفغاني

---

[1] علي سعدي بن زهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 628.

[2] بيان صحفي على موقع منظمة الصحة العالمية**www.who.int** بتاريخ 2020/12/13. تاريخ الإطلاع 2022/04/26 الساعة 20.00.

[3] مقالة بعنوان: **فيروس كورونا، الولايات المتحدة تؤيد رفع براءات الإختراع اللقاحات ومنظمة الصحة العالمية ترحب** على الموقع الإلكترونيwww.france24.com بتاريخ 2021/05/06. تاريخ الإطلاع 2022/04/27 الساعة 21.00.

[4] سيمونا بلتزامي، موضوع بعنوان **فيروس كورونا: برنامج الأغذية العالمي على إستعداد لمواجة التحدي على الموقع**ar.wfp.org بتاريخ 2020/03/19. تاريخ الإطلاع 2022/04/29 الساعة 21.00.

وعراقي يعيشون في مستوطنات في جميع أنحاء البلاد لضمان الحفاظ على مستوى مقبول من تلبية احتياجاتهم الغذائية أثناء الجائحة.

ثانيا: الإستعداد للقادم

وسط مخاوف متزايدة بشأن انتشار الفيروس والتدابير الوقائية المتخذة لاحتوائه وتداعيات ذلك على النظم الغذائية، يستخدم البرنامج خبرته الطويلة في مراقبة الأسواق وسلاسل الإمداد والأسعار، ويجري أيضاً حالياً عمل تحليل للوقوف على مواطن الضعف سواء من حيث المواقع أو البرامج، مع تأثر مشروع التغذية المدرسية بشكل خاص بسبب إغلاق المدارس في عشرات البلدان، ومع إغلاق المدارس في جميع أنحاء العالم، لن يحصل ملايين الأطفال على الوجبات اليومية المغذية والوجبات الخفيفة التي يتلقونها عادةً في مدارسهم.

والبيانات التي تم جمعها حول فترات الانقطاع المحتملة في سلسلة الإمداد، أو نقص الغذاء، أو إرتفاع الأسعار ستساعد البرنامج على ضمان استمرار حصول نحو86 مليون شخص من الفئات التي يستهدفها البرنامج هذا العام على المساعدات الغذائية التي يحتاجونها في الوقت المناسب.

ويشمل عمل برنامج الأغذية العالمي مع الحكومات من أجل ما يلي: تعزيز وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية للتصدي للفقر وإنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ودعم الإنتاج الغذائي والتجارة والتوزيع والإستهلاك، ودعم النظم الصحية الوطنية من خلال تحسين سلاسل الإمداد، وجمع البيانات وخدمات التغذية التي تستهدف الفئات الأشد احتياجا، وتوفير بدائل للتغذية المدرسية في الأماكن التي تم تعليق الأنشطة التعليمية فيها في أعقاب انتشار الجائحة

ثالثا: الشراكات الحيوية

ترى المنظمة أنه من الضروري توفير تمويل كبير يمكن إستخدامه بمرونة كاملة لتمكين التخطيط للطوارئ مما يسمح بمواصلة تنفيذ العمليات بسلاسة، ويجري البرنامج بإنتظام حوارا مع الحكومات المانحة لإطلاعها على تطور الأوضاع ويضمن إتخاذ القرارات الصحيحة بشأن أولويات التمويل لتوفير تدفق مضمون من المساعدات الغذائية الضرورية للسكان المحتاجين.

وبصفته المنظمة الرائدة التي تدير مجموعات الخدمات اللوجستية والإتصالات في حالات الطوارئ، فإن برنامج الأغذية العالمي مستعد أيضًا لتقديم الخبرة والمقومات الأساسية التي قد تحتاجها وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى أثناء انضمامها إلى حملة الإستجابة للفيروس، وفي حالات الطوارئ العالمية السابقة، كانت هذه المجموعات من العناصر المهمة في مواجهة حالات الطوارئ إلى جانب إستخدام مستودعات الأمم المتحدة للإستجابة الإنسانية ذات الموقع الإستراتيجي التي وضعها البرنامج كمناطق مرحلية لتحميل وتوصيل الإمدادات الحيوية إلى جميع أنحاء العالم.

الفرع الثالث: منظمة الأمم المتحدة

لقد شهد نهاية عام 2019 خطر صحي لا يزال يلحق الأضرار البليغة في كافة المجالات مما فرض حتمية التعاون الدولي لمواجهة هذه الجائحة، وهو ما سعت إليه منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى تجسيده ميدانيا وذلك من خلال:

أولا: الجمعية العامة للأمم المتحدة

لقد إتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2020/04/02 قرار تؤكد من خلاله على ضرورة التضامن العالمي لمكافحة فيروس كورونا عبرت فيه الجمعية العامة على الخطر الذي سلامة الأشخاص بسبب جائحة كوفيد 19، خاصة مع بداية تأثيراتها على المعطيات الاجتماعية والإقتصادية كالسفر والتجارة والتعليم والوظائف ناهيك عن الأضرار الصحية، وهذا بسبب تدمير سبل العيش للكثير من الأشخاص وخاصة أولئك الأكثر فقرا وضعفا هم الأكثر تضررا،و بالتالي فان الجائحة قامت بمحو المكاسب الإنمائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي عملت عليها منظمة الأمم المتحدة[1]، وكل برامجها ومؤسساتها الدولية المتخصصة التابعة لها كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والتي سنتطرق إليها في الفصل اللاحق بالتفصيل.

ثانيا: الدعم المالي من الصندوق الطوارئ

حيث أعلن المنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة بتاريخ 01 مارس 2020 *مارك لوكوك*عن تخصيص 15 مليون دولا أمريكي من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ للمساهمة في تمويل الجهود العالمية الرامية إلى إحتواء فيروس كورونا، وقد جاء هذا الإعلان بعد أن رفعت منظمة الصحة العالمية تقييمها للمخاطر العالمية المرتبطة بتفشي هذا الوباء إلى مستوى مرتفع جدا، حيث تم توجيه هذا المبلغ إلى منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، حيث تم تمويل أنشطة أساسية تشمل رصد انتشار الفيروس وإحصاء الحالات وتشغيل المختبرات الوطنية[2].

ثالثا: تمويل الاستجابة

تسعى الأمم المتحدة للحصول على تمويل من خلال ثلاث خطط رئيسية:

1-خطة الاستعداد والاستجابة الإستراتيجية: لتلبية الاحتياجات الصحية العاجلة

أعدت الخطة من قبل منظمة الصحة العالمية وشركائها وتحدد أولويات الاستجابة الصحية العالمية. ويحدد تدابير الصحة العامة التي تحتاج جميع البلدان إلى تنفيذها والتحضير والاستجابة لجائحة كوفيد-19، ويمول من خلال الميزانيات الحكومية والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع للأمم المتحدة و صندوق الاستجابة لفاشية كوفيد-19، وهو مفتوح للشركات والأفراد.

2-خطة الاستجابة الإنسانية العالمية: لتخفيف الآثار في أكثر من 50 دولة عرضة للخطر

تحدد الخطة أولويات الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في البلدان الضعيفة والفقيرة، وهي الوسيلة الأساسية لجمع الموارد لتلبية الاحتياجات الصحية المتعددة القطاعات والمتعلقة بكوفيد-19 في أكثر من 50 دولة ذات أولوية. ويقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنسيق الخطة مع شركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية

[1] قاسمي سميرة، **دور منظمة الأمم المتحدة في ظل انتشار فيروس كورونا**، مجلة العيار في الحقوق والعلوم السياسية والإقتصادية، إصدار المركز الجامعي بتمسلسيت، المجلد 11، العدد2، جوان 2020، ص 22 وما بعدها.

[2] **المرجع السابق**، ص24

للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف، وتكمل نداءات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية.

3-إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والإقتصادية الفورية: لتحقيق الانتعاش السريع

يوجه إطار عمل الأمم المتحدة الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الانتعاش الاجتماعي والإقتصادي في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل، وبينما سيتم تعديل نسبة كبيرة من حافظة برامج التنمية المستدامة التي تبلغ قيمتها 17.8 مليار دولار عبر كيانات الأمم المتحدة لتتوافق مع كوفيد-19، فستكون هناك حاجة إلى أموال إضافية من خلال صندوق العمل الجماعي المعني بأفضل سبل التعافي من جائحة كورونا، وسيدعم الصندوق الجهود المبذولة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

خلاصة الفصل:

إستطاعت جائحة كوفيد 19 أن تنتشر في جميع أنحاء العالم و تؤثر على جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية مسببة بذلك أضرار بليغة مزال تأثيرها غير واضح، وأمام تحولها إلى من أزمة صحية إلى أزمة إقتصادية جاءت في خضم دورة العولمة الحديثة والتي شهدت العديد من الضربات كأزمة 2008-2009، أزمة الديون السيادي، خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وأمام تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقائد للعولمة أثناء الجائحة حيث لم تصدر قرارات أو تدابير لوقف الجائحة لتحدو الدول الأخرى حذوها، بل فسح المجال أمام الدول الشرقية كالصين وسنغافورة وغيرها من البلدان والذين أدارو أزمة كوفيد بكفاءة، وهذا ما يمهد إلى ظهور نوع جديد من العولمة والذي يجمع بين التحرير وتقوية دور الدولة وتعزيز الوطنية بسبب الإجراءات التي وضعتها الدول لتسيير الجائحة.

الفصل الثالث: دور مؤسسات العولمة الإقتصادية في التخفيف من الآثار الإقتصادية لأزمة كوفيد 19

تمهيد:

تعتبر مؤسسات العولمة المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية لتجارة مؤسسات مختصة تابعة للأمم المتحدة، تسهر على تنظيم وسير العلاقات المالية والنقدية والتجارية، الدولية، بهدف إرساء نظام نقدي ومالي، من خلال تنظيم المعاملات التجارية وتصحيح الإختلالات الإقتصادية الناتجة عن الأزمات الإقتصادية على غرار الأزمة الصحية العالمية الراهنة كوفيد-19، وما خلفه من تأثيرات إقتصادية واسعة النطاق والتي شلت الإقتصاد العالمي.

وللتعرف أكثر على الآليات والتدابير التي إعتمدتها مؤسسات العولمة لمعالجة تداعيات جائحة كورونا على الدولة المتضررة، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19

المبحث الثاني: دور مجموعة البنك الدولي في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19

المبحث الثالث: دور منظمة العالمية للتجارة في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19

المبحث الأول: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد-19-

بهدف التقليل من تداعيات الصحية كوفيد-19-أصبح من الضروري تدخل صندوق النقد الدولي لمساعدة الدول الأعضاء وباقي الدول الأكثر فقرا لمواجهة الأزمة الإقتصادية الناتجة عن الجائحة.

المطلب الأول: التدابير المالية لتدخل صندوق النقد الدولي لمواجهة تداعيات أزمة كوفيد -19-

ركز صندوق النقد الدولي لتخفيف وللتقليل من تداعيات أزمة كوفيد -19-على خمسة نقاط.

الفرع الأول: التمويل الطارئ في ظل أداة التمويل السريع والتسهيل الإنتمائي

ركز الصندوق جهوده على التمويل الطارئ خلال جائحة كورونا، حيث إستجاب لعدد غير مسبوق من طلبات التمويل الطارئ من102 بلد، فقد قام الصندوق بمضاعفة حدود الإستفادة من تسهيلات التي تتيح التمويل الطارئ أي التسهيل الإئتماني السريع (RCF) وأداة التمويل السريع(RFI) مما يسمح له بتلبية الطلب المتوقع على تمويل بحوالي 100 مليار دولار ويتيح هذان التسهيلات للصندوق تقديم المساعدات الطارئة للبلدان الأعضاء دون الحاجة إلى وجود برنامج كامل مع البلد العضو وقد صدرت موافقة المجلس التنفيذي بسرعة قياسية على تقديم التمويل لأكثر من 20 بلد.

أي بلد عضو في الصندوق بإمكانه التقدم وطلب المساعدة الطارئة، وهناك بعض الشروط للحصول على الدعم بموجب التسهيل الإئتماني السريع(RCF) وأداة التمويل السريع (RFI) ومنها أن يكون دين البلد المعني عند مستوى يمكن الإستمرار في تحمله أو مسار لبلوغ مستوى يمكن الإستمرار في تحمله، وأن تكون لديه إحتياجات ملحة لتمويل ميزان المدفوعات، وأن يكون حريصا على تنفيذ السياسات الملائمة لمعالجة الأزمة[1].

زاد الصندوق حدود إستخدام موارد التحويل الطارئ وتسهيلاته الإقتراضية بصفة مؤقتة حتى نهاية 2021 وفي المجمل تمت الموافقة على قروض إلى 76 بلدا بأكثر من 110 مليار دولار منذ بداية الأزمة، فبلغ مجموع التزامات الصندوق بتقديم القروض أكثر من 275 مليار دولار مع صدور الموافقة بالفعل على أكثر من ثلث هذا المبلغ في شهر مارس (حوالي 453 مليار وحدة حقوق سحب الخاصة) إلى المجلس التنفيذي للصندوق للنظر فيه، وسيكون هذا التوزيع هو الأكبر في تاريخ الصندوق بحيث يتيح دفعة كبيرة من السيولة للبلدان الأعضاء دون زيادة أعباء الديون، عن طريق تكملة الأصول الإحتياطية القائمة أو سوف يؤدي ذلك إلى تحرير الموارد اللازمة بشدة للجهود في مجال الصحة والتعافي الإقتصادي، ويعمل الصندوق أيضا على خيارات التحويل الطوعي لبعض حيازات حقوق السحب الخاصة لمساعدة البلدان الضعيفة التعافي[2].

أولا: التسهيل الإئتماني السريع

يتيح التسهيل الإئتماني السريع (RCF) مساعدات مالية ميسرة وسريعة بشروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها إحتياجات تمويلية عاجلة، وقد أنشئ هذا التسهيل اعتمادا على الصندوق

---

[1] **صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كوفيد-19**-متاح على الرابط: https://www.inf.org/ar/about/faq/imf-response-to-covid-19 تم الإطلاع على المرقع يوم 2022/05/16-على الساعة 10:29.

[2] **صندوق النقد الدولي، تقرير لسنة 2021**، ص 8.

الإستئماني للنمو والحد من الفقر ضمن إصلاحات أوسع نطاقات تهدف إلى تعزيز[1] مرونة الدعم المالي المقدم من الصندوق وتطوعية بشكل أفضل لمختلف احتياجات البلدان منخفضة الدخل أما في ذلك إحتياجاتها وفق الأزمة، ويواعي في التسهيل الإنتمائي السريع المتركز على أهداف النمو والحد من الفقر في البلدان المهنية.

ويتاح التسهيل الإنتمائي السريع للبلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر عندما تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية محلة إذا كان تطبيق برنامج اقتصادي متكامل أمرا غير ضروري بسبب طابع الصدمة العابر والمحدود على سبيل المثال، أوغير ممكن لعدم توافر القرارات اللازمة أو بسبب الهشاشة في جوانب مختلفة من الإقتصاد المحلي، كما تقدم المساعدات المالية بموجب هذا التسهيل في شكل قرض مباشر، ورغم أنه يصرف قي دفعة واحدة فإن تكرار إستخدامه ممكن في غضون أي فترة تبلغ ثلاث سنوات إذا كانت احتياجات ميزان المدفوعات ناشئة في الأساس عن صدمة مفاجئة وخارجية، وكان المعني سجل أداء سابق في تطبيق سياسات إقتصادية كلية ملائمة[2].

ثانيا: أداة التمويل السريع (RFI)

تقدم أداة التمويل السريع (RFI) مساعدات مالية عاجلة لكل البلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات ماسة[3].

وقد أنشئت هذه الأداة في سياق عملية إصلاح أوسع نطاقا تهدف إلى زيادة مرونة الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق لتلبية الاحتياجات المتنوعة لبلدان الأعضاء، وتحل أداة التمويل السريع محل سياسة المساعدة الطارئة التي كان الصندوق يطبقها في مجموعة واسعة من الظروف.

تتبع أداة التمويل السريع مساعدات مالية عاجلة بمقدار محدود للبلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات ماسة ولكنها لا تحتاج إلى تنفيذ برنامج كامل، ويمكن أن تقدم الأداة الدعم لتلبية مجموعة واسعة من الإحتياجات الماسة، بما في ذلك ما ينشأ عن صدمات أسعار السلع الأولية، الكوارث الطبيعية وحالات الصراع وما بعد انتهائها، والطوارئ الناشئة عن الهشاشة، وأداة التمويل السريع متاحة لكل البلدان الأعضاء وإن كانت البلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر تستخدم على الأرجح تسهيلا مماثلا بشروط مباشرة، وهو التسهيل الإنتمائي السريع(RCF) ولتلبية احتياجات التمويل الكبيرة والملحة لدى البلدان الأعضاء بسبب جائحة كوفيد-19، تم مؤقتا رفع حدود الاستفادة من خلال النافذة الاعتيادية لأداة التمويل السريع من 50% إلى 100% من حصة العضوية سنويا، و100% إلى 150 % من حصة العضوية على أساس تراكمي، بعد احتساب عمليات إعادة شراء القروض المجدولة، وتطبيق حدود

---

[1] التسهيل الإنتمائي السريع لدى صندوق النقد الدولي، متاح على الرابط:

https://www.inf.org/ar/factsheets/sheets/2016/08/21/08/rapid-credit facility تم الإطلاع على الموقع يوم: 2022/05/16 على الساعة 11:23.

[2] **المرجع السابق.**

[3] أداة التمويل السريع (RFI) من صندوق النقد الدولي، متاح على الرابط

https://www.mf.ovg/ar/about/factsheets/sheets/2016/08/02/19/55/rapid-financing-instrunent، تم الإطلاع على الموقع يوم 2022/05/16، على الساعة 11:19.

الاستفادة العليا لفترة ستة أشهر مبدئية من 06 ابريل إلى 05 أكتوبر 2020، ويجوز التمديد بقرار من المجلس التنفيذي وستظل حدود الاستفادة من خلال نافذة التمويل الكبيرة المخصصة للكوارث الطبية دون تغير، وتعتمد حدود الاستفادة في الحالات المنفردة على إحتياجات ميزان المدفوعات في البلد العضو، وقدرته على السداد وقروضه القائمة من الصندوق، وسجل أدائه السابق فيما يتعلق باستخدام مواد الصندوق، وتقديم المساعدات المالية من خلال أداة التمويل السريع في صورة قروض مباشرة دون الحاجة إلى برنامج كامل أو مراجعات، ويتعين على البلد العضو الذي يطلب مساعدات مالية من خلال هذه الأداة أن يتعاون مع الصندوق لبدل جهود لعل مشكلات ميزان المدفوعات موصف السياسات الإقتصادية العامة التي يقترح إتباعها.

وقد وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 20 ديسمبر 2021 على مد تطبيق الزيادة المؤقتة لحدود الاستفادة التراكمية من موارد الصندوق بموجب أدواته للتمويل الطارئ لفترة 18 شهرا أخرى (حتى نهاية يونيو 2023)، وتشمل هذه الأدوات النافذة العادية ضمن "أداة التمويل السريع(RFI) "، ونافذة مواجهة الصدمات الخارجية ضمن "التسهيل الائتماني السريع(RCF) "، ونافذتي مواجهة الكوارث الطبيعية الكبرى ضمن كل من "أداة التمويل السريع" و"التسهيل الائتماني السريع"، مع السماح بالعودة المقررة بدءا من 1 يناير 2022 إلى تطبيق كل حدود الإستفادة الأخرى التي رُفِعَت مؤقتا عن مستويات ما قبل الجائحة، ويعكس هذا القرار التحول التدريجي المتوقع والجاري من مرحلة التمويل الطارئ لإحتياجات ميزان المدفوعات العاجلة ذات الصلة بالجائحة إلى الإتفاقات المستوفية لمعايير الشرائح الائتمانية العليا، وفي الوقت ذاته يضمن هذا القرار إستمرار إستفادة البلدان الأعضاء من التمويل الطارئ إذا ظهرت إحتياجات عاجلة في ميزان المدفوعات بعد أن يصبح الاتفاق المطابق لمعايير الشرائح الائتمانية العليا غير ضروري أو غير ممكن[1].

الفرع الثاني: تعزيز الموارد المتاحة من برامج الإقراض القائمة

يعمل صندوق لنقد الدولي كذلك على زيادة برامج الإقراض القائمة لاستيعاب الاحتياجات الجديدة الملحة التي تنشأ بسبب فيروس كورونا، ومن ثم التمكن من الاستجابة لأزمة كوفيد 19، ضمن سياق الحوار الجاري بشأن السياسات، وحسب الوضع في 15 سبتمبر 2020، كان المجلس قد وافق على طلبات الزيادة التي تقدمت بها ثمانية بلدان[2].

كما توجه الموارد المتاحة القائمة للإنفاق الضروري على المستلزمات والمعدات الطبية واحتواء الجائحة، ويتم ذلك عبر تنفيذ زيادة ثلاثية الأضعاف في قروضه بالشروط الميسرة عن طريق الصندوق الإستئماني للنمو والحد من الفقر إلى البلدان تعرضا للمخاطر والسعي لتوفير 17 مليار دولار في هيئة موارد إقراضية جديدة، وقد تعهدت اليابان وفرنسا والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا بتقديم التزامات تبلغ في مجموعها 11.7 مليار دولار مما يحقق للصندوق حوالي 70%من الموارد اللازمة لتحقيق هدفه[3].

---

[1] بيان صحفي رقم 21403 صادر عن صندوق النقد الدولي بتاريخ 2022/01/04 على الموقع **www.imf.org/ar/News/Articles**، تاريخ الإطلاع 2022/05/02 الساعة 19.00.

[2] إدارة التمويل السريع (RFI) من صندوق النقد المولي، **مرجع سبق ذكره**.

[3] زواق الحواس، **إستجابة التعاون الاقتصادي الدولي لمواجهة تداعيات الجائحة (كوفيد –19)، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة**، المجلد06، العدد–02، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)–ص 247.

الفرع الثالث: إتفاقيات جديدة للإقراض بما فيها الإتفاقيات الوقائية

وافق المجلس التنفيذي على ستة برامج جديدة يدعمها الصندوق مع خمسة بلدان يحرص تحقيق التأثيرات الإقتصادي والإجتماعي اللازمة مع الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي الكلي، فضلا على ذلك أتيحت خطوط الائتمان المرن لثلاث بلدان ذات أثر سياسات وسجلت أداء إقتصادي بالغة القوة (إعتزمت السلطات في الحالات الثلاثة معاملة إتفاقيات على أساسا وقائي).[1]

الفرع الرابع: تعزيز السيولة

أمام عدم إمكانية التنبؤ بقوت حدوث النقص في السيولة، وتجمد مسارات ضخ رؤوس الأموال العالمية، فإن مشكلة السيولة قصيرة الأجل يمكن أن يتحول بسرعة إلى مشكلة في الملاءة أعمق (أطول أمد)، وإتاحة خطة للسيولة عند الطلب يمكن أن يكون سريان حياة في مثل هذه الحالات، لذا إستجاب الصندوق لهذا الإحتياج بإنشاء تسهيل جديد إسمه "خط السيولة قصيرة أجل" (SLL)، وهو أول إضافة إلى أدوات الصندوق التمويلية منذ قرابة عشر سنوات يتيح هذا التسهيل الجديد خط إئتمان موثوق ومتجدد، بغير شروط لاحقة، لبلدان الأعضاء التي تتميز ساسيتها الإقتصادية وأطر سياستها بدرجة كبيرة من القوة وتحتاج إلى دعم متوسط لميزان المدفوعات على المدى القصير[2]، "وخط السيولة قصير أجل" مصمم لتلبية أي إحتياج خاص (إحتمالي ومتوسط الحجم وقصير الأجل) في ميزان المدفوعات ينعكس تأثيره في شكل ضغوط على الحساب الرأسمالي عقب الصدمات الخارجية.

يبعث إشتراك البلد العضو في "خط السيولة قصيرة الأجل" إشارة إلى الأسواق تفيد بتأييد الصندوق لأطر سياساته ومؤسساته التي تتسم بدرجة كبيرة من القوة ويمكن أن يؤدي بدوره إلى:

- تخفيض تكاليف الاقتراض؛
- توفير دعم مرغوب في فترات التقلب؛
- يمكن أن يساعد "خط السيولة قصيرة أجال" أيضا على تخفيض احتياجات التمويل المستقلة من خلال مساعدة البلدان على إنهاء مشكلات السيولة ذات الحجم المتوسط قبل أن تتحول إلى مشكلات أكبر.

يقدر صندوق النقد الدولي أن الطلب الكلي الحالي على "خط السيولة قصيرة أجل" من بلدان متعددة يمكن أن يصل إلى 50 مليار دولار أمريكي، وهو يمثل نسبة ضئيلة للغاية من طاقة الصندوق الإقراضية البالغة تريليون دولار مقارنة بما يمكن أن يتطلب الأمر إذا كانت نفس مجموعة البلدان فجاءت طلبا للإرتباط ببرامج يدعمها الصندوق فحين يواجه الكثير من البلدان إحتجاجات تمويلية ملحة.

إن ما يميز خط السيولة قصيرة الأجل يتميز بما يلي[3]:

[1] **صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كوفيد-19-، مرجع سبق ذكره.**

[2] **المرجع السابق.**

[3] زواق الحواس، **مرجع سبق ذكره**، ص 247.

– تتميز بسمات مبتكرة، ولا سيما الإستفادة المتجددة التي تسمح بالسحب المتكرر والسداد خلال مدته البالغة 12 شهر ولا يعمل هذا التسهيل بوصفه قرضا تقليديا، وإنما يمكن تشبهه من بعض الأوجه ببطاقة الإئتمان التي يتم سحب الأموال منها وتغذيتها بأموال جديدة حتى حد معين.

– التجدد من حيث إمكانية عقد اتفاقيات لاحقة للإستفادة منه مادام البلد العضو لا يزال مستوفيا معايير الأهلية، ولديه إحتياج خاص يتعلق بميزان المدفوعات، وكل هذه السيمات يمكن أن تكون بالغة القيمة للبلدان الأعضاء في سعيها للتغلب على الأزمة وإجتياز مرحلة التعافي القادمة التي تتسم بقدر كبير من عدم اليقين.

– تتميز بهيكل رسوم فريد يدعم طبيعته المتجددة (8 نقاط أساس أي 800 ألف دولار أمريكي لخط الائتمان البالغ مليار دولار أمريكي)، فإذا كان الدين العام على البلد العضو المؤهل 20 مليار دولار أمريكي، وبإستطاعة هذا البلد تخفيض تكاليف الإقتراض بنقطة أساس واحدة عن طريق الإستفادة من "خط سيولة قصيرة الأجل"، فإنه يحقق وفر بمقدار 2 مليون دولار، ويمكن إستخدام هذا المبلغ بشكل أفضل في حالة الأزمة الحالية من خلال توجيهه إلى الإحتياجات الحيوية للرعاية الصحية وشبكة الأمان الإجتماعي بدلا من خدمة الديون.

بحسب خبراء الصندوق يبرهن إنشاء "خط السيولة قصيرة الأجل على الإلتزام الصندوق بدعم بلدانه الأعضاء التي لا تتاح لها الإستفادة من خطوط سيولة أخرى في كل الأحوال، وهو عنصر مكمل لإصلاحات الصندوق الرامية إلى تعزيز أدواته للتمويل الطارئ، وتقديم تخفيف لأعباء ديون أفقر لبلدانه الأعضاء[1].

ومن جوانب متعددة يعتبر"خط السيولة قصيرة الأجل" دليلا واضحا أيضا على إستعداد أعضاء الصندوق لتنحية أي خلافات والتضافر معا في وقت الأزمة هذا، ورغم أن العمل على إنشاء "خط السيولة قصيرة الأجل" كان جاريا منذ سنوات، فإن المجلس التنفيذ للصندوق إستطاع التوصل إلى رأي موحد بشأن أحد الإقتراحات ذات الصلة الموافقة على التسهيل في غضون أيام وهذا النوع من الإجراءات الحاسمة هو المطلوب لمعالجة إحتياجات البلدان الأعضاء، صغيرها وكبيرها، وهو يتصدى لتداعيات الإقتصادية الناجمة عن الجائحة كوفيد–19[2].

الفرع الخامس: تخفيض أعباء الديون

في مارس 2020 تم تعزيز موارد الصندوق الإستئماني لإحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، بغرض التخفيف من أعباء الديون على أساس تقديم منح الأفقر البلدان أعضاء صندوق النقد الدولي المتضررة من جائحة كوفيد–19، ووفق المجلس التنفيذ على تحقيق أعباء ديون تسعة وعشرون بلدا مؤهلا بقيمة 344 مليون وحده حقوق سحب خاصة على إستراتيجيتين تغطى كل منها ستة أشهر وذلك في 13 أبريل 2020 و2 أكتوبر على التوالي.[3]

ووافق المجلس التنفيذي كذلك على تبسيط العمليات الداخلية مؤقتا بما يتيح للصندوق الإستجابة بوتيرة أسرع لطلبات البلدان الأعضاء بالحصول على مساعدات طارئة خلال فترة جائحة كورونا.

---

[1] زواق الحواس، **مرجع سبق ذكره**، ص 247.

[2] **المرجع السابق**، ص 248.

[3] **صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لسنة 2020**، ص 32.

وفي كثير من هذه الحالات، وفر الصندوق التمويل في غصون أسابيع من تقديم طلب الحصول على تمويل طارئ وعلاوة على ذلك أوقف المجلس مؤقتا كذلك تطبيق إجراءات الاستفادة العالية على طلبات الدعم في ظل التسهيل الإئتماني السريع.

وإستحدثت الضمانات الوقائية للسياسات في أغسطس 2020 للمساعدة على تخفيف حدة المخاطر المالية التي يشكلها بلد عضو يحصل على موارد تمويلية مرتفعة من التسهيلات الإقتراضية التي يتيحها كل من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وحساب الموارد العامة، ففي ظل السياسة الجديدة تطبق الضمانات الوقائية على أي بلد عضو في الصندوق يجمع بين الاستفادة من حساب الموارد العامة واستخدام موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر على نحو يتجاوز المستويات الحدية المقررة على أساس حصة العضوية في الصندوق وهو نفس المستوى الذي يبدأ عنده إطار الإستفادة الإستثنائية من حساب الموارد العامة[1].

يمثل الدعم من المجتمع الدولي مطلبا حيويا لتمكين هذه البلدان من التعافي من الجائحة، ويشمل ذلك الدعم لتخفيف من أعباء الديون، وهو ما قدمه الصندوق بالفعل إلى 39 بلدا من أفقر بلدانه الأعضاء من خلال الصندوق الإستئماني لإحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، وهناك مساعي جارية في الوقت الراهن لتوفير موارد إضافية لتقديم تخفيف أعباء الديون لمدة سنتين كاملتين، حتى نهاية 2022 لتغطية إحتياجات تخفيف أعباء الديون من أكتوبر 2021 إلى أبريل 2022 ولضمان توفير الموارد الكافية في هيئة منح لتلبية إحتياجات البلدان الأعضاء في ظل الصدمات الأخرى المؤهلة للإستفادة من موارد الصندوق الإستئماني لإحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون إلى المستقبل، وحتى الآن أمكن توفير مساهمات بإجمالي 785 مليون دولار من جهات مانحة شملت بلغاريا، الصين، والإتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان ولكسمبورج ومالطا والمكسيك وهولندا والنرويج والفلبين وسنغافورة والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

وقد توفرت موارد تخفيف أعباء الدين، كذلك من خلال مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين التي أطلقتها مجموعة العشرين والتي ساهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في دعمها، وبعد دخول هذه المبادرة حيز التنفيذ في مايو 2020 قدمت تخفيفا لأعباء الديون قدره: 5.7 مليار إلى 43 بلدا نهاية 2020، وتمديد العمل بهذه المبادرة مرتين كل منهما لمدة ستة أشهر حتى نهاية 2021 فسوف توفر مساعدات ضخمة لتخفيف أعباء الديون.[2]

المطلب الثاني: التدابير الفنية لصندوق النقد الدولي لمواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19

يعمل صندوق النقد الدولي مع 190 دولة عضوة فيه على تقوية مؤسساتها الإقتصادية من خلال تقديم مجموعة من التدابير الفنية للتصدي لتداعيات أزمة كوفيد 19.

الفرع الأول: تنمية القدرات

يقدم الصندوق أنشطة تنمية القدرات كمساعدة الفنية العملية، والتدريب الذي يركز على السياسات وفرص التعلم من النظراء حتى تتمكن البلدان من بناء مؤسسات مستدامة تتمتع بالصلابة، وتركز أنشطة تنمية القدرات

[1] **صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لسنة 2020، مرجع سبق ذكره**، ص 32

[2] **صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لسنة 2021**، ص 10.

على المجالات الرئيسية التي يتمتع بخبرة كبيرة فيها، مثل الموارد المالية العامة إستقرار القطاع المالي والإحصاءات الإقتصادية وفي سياق التصدي لجائحة كوفيد 19 قام الصندوق من خلال الشبكة العالمية تضم 18 مركز أقيم، وتم إفتتاح لتنمية القدرات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا بصورة إفتراضية في فيفري 2021، وقدم الصندوق كذلك المستورة الآتية بشأن السياسات ودعم تنمية القدرات لما يزيد على 175 بلدا ونشر الصندوق ما يزيد على 80 مذكرة فنية حول مختلف قضايا السياسات ذات الصلة بجائحة كوفيد 19 في المراحل الأولى من الأزمة، وساعد البلدان أيضا على تعزيز جهودها في مجال البيانات الإقتصادية ونشرها لتحسين قدراتها على صنع القرارات الإقتصادية وزيادة الشفافية[1].

الفرع الثاني: تشجيع الحكومة الرشيدة

تضطلع الحكومات حول العالم حاليا بدور أكبر في إقتصاديات بلدانها، بحيث تعجل على الإنفاق وتقديم الخدمات لمكافحة الجائحة، وهذا الدور الموسع الضروري قد يؤدي أيضا إلى زيادة فرص الفساد ومع الإقرار بهذه المخاطر دعا صندوق لتعزيز تدابير الشفافية والمساءلة ومشوراته في هذا الشأن واضحة «بدل كل جهد ممكن، ولكن مع التأكد من توثيق التكاليف».

وقد سعى الصندوق إلى أرساء تدابير محددة للحكومة في البلدان المتلقية للتمويل الطارئ، وتشمل هذه التدابير تعهدات بنشر تقارير الإنفاق على متطلبات جائحة كوفيد 19 ونتائج تدقيقها بالإضافة إلى عقود المشتريات المرتبطة بالأزمة، بما في ذلك إلى أسماء الشركات التي ترسو عليها العقود وملاكها المستفيدين، وهذه المعلومات ضرورية لمنع تضارب المصالح والتهرب الضريبي كما أنها تسمح للجمهور برصد المستفيدين من العقود العامة، وبالإضافة إلى ذلك تلتزم البلدان المتلقية للمساعدات العامة، وبالإضافة إلى ذلك تلتزم البلدان المتلقية للمساعدات بالخضوع لتقييم الضمانات الوقائية، وهو عبارة عن مراجعة تشخيصية لإطار الحكومة والرقابة البنك المركزي.

ويكثف الصندوق أيضا جهوده المتعلقة بالمساعدات الفنية والتدريب في مجالات مثل الإدارة المالية العامة، وإطار مكافحة الفساد وغسل الأموال، شفافية المالية العامة والإدارة الضريبية المتعلق لحالة الحكومة[2].

الفرع الثالث: التحول إلى الصفة الالكترونية

إضطر الصندوق كغيره من المنظمات الدولية إلى المسارعة بالتكيف مع أساليب العمل الجديدة فنتيجة تفشي الجائحة فقد تحولت كل إجتماعات المجلس التنفيذي، وبعثات الرقابة ومراجعة البرامج، وتنمية القدرات إلى الصفة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت.

ويتم تقديم الدعم العاجل والآني في هيئة مستورة بشأن السياسات وتنمية القدرات لأكثر من 160 بلد في صيغة الكترونية عبر الإنترنت حول موضوعات تراوحت بين إدارة الدين والحوكمة خلال السنة المالية 2021/2020.

[1] **صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سبق ذكره**، ص37.

[2] **المرجع السابق**، ص ص 11-12.

وقد كان الجانب الأكبر من هذه المشاركات الإلكترونية عبر الإنترنت من الدول الهشة والبلدان المنخفضة الدخل والدول الصغيرة.

– وقد عقدت الإجتماعات السنوية لعام 2020 وإجتماعات الربيع لعام 2021 عبر شبكة الإنترنت شارك خلالها الآلاف من أعضاء الوفود الإلكترونية من مختلف بلدان العالم، ونجاح هذه الإجتماعات هو دلالة على قدرة التكيف الكبيرة التي أظهرها صندوق النقد الدولي.

الفرع الرابع: تدابير إستثنائية

وفقا لما ذكرته السيدة مدير عام لصندوق النقد الدولي أن الأوقات الإستثنائية تستدعي إجراءات إستثنائية، ينبغي أن تركز البلدان على ثلاث أولويات هي:

أولا: حماية الأرواح

وهذا يعني أن البلدان ينبغي أن تضع النفقات العامة الموجهة للصحة على رأس قائمة الأولويات. وهذا يشمل تمويل النظم الصحية –أي إيصال الموارد إلى الأطباء والممرضين والمستشفيات، وشراء المعدات الطبية، ومساعدة الفئات الأكثر عرضة للتأثر بالأزمة. ويعني كذلك الامتناع عن فرض القيود على تصدير المستلزمات الطبية حتى يتمكن الجميع من الحصول عليها، بما في ذلك البلدان الفقيرة.

ثانيا: حماية الأرزاق

هذا يعني ضمان إتاحة الإمدادات الحيوية للأسر ومنشآت الأعمال خلال هذه الفترة من التوقف الإقتصادي التام وهذا يشمل التحويلات النقدية، ودعم الأجور، والتخفيف الضريبي، لمساعدة الناس على تلبية احتياجاتهم ومساعدة منشآت الأعمال على البقاء وبالنسبة لمن تم تسريحهم من العمل، يمكن زيادة تأمينات البطالة مؤقتا، بمد فترتها، أو زيادة الإعانات، أو تخفيف شروط الأهلية للاستفادة منها. وفي حالة عدم إدراج الإجازات لأسباب مرضية أو عائلية ضمن المزايا الاعتيادية، ينبغي أن تنظر الحكومات في تمويلها حتى يتسنى للعاملين الذين يصابون بوعكة صحية أو لمن يتولوا رعايتهم المكوث في منازلهم دون خوف من فقدان وظائفهم أثناء فترة الوباء.

وعلى صعيد السياسة النقدية، من الضروري في هذه المرحلة أن مواصلة تقديم سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية–ولا سيما لتلك التي تقرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي ربما تكون أقل إستعدادا لمواجهة أي اضطراب حاد، ويمكن أن تقوم الحكومات كذلك بتقديم الضمانات الإئتمانية الموقتة والموجهة لتلبية إحتياجات هذه الشركات للسيولة قصيرة الأجل، وعلى نفس القرار من شأن أجهزة التنظيم والرقابة على الأسواق المالية كذلك أن تشجع على تمديد آجال استحقاق القروض بصفة مؤقتة وعلى أساس إطار زمني محدد.

ثالثا: الاستعداد للتعافي

ينبغي أن تعمل البلدان مع المتخصصين في الصحة العامة لوضع الخطط لإعادة فتح الإقتصاد. وينبغي أن تتأهب البلدان كذلك لتطبيق دفعة تنشيطية من المالية العامة لزيادة الطلب والمساعدة على استئناف دوران

عجلة الإقتصاد. وبمجرد انحسار الأزمة الراهنة، ستواجه البلدان مستويات مديونية مرتفعة، وحالات إفلاس، وبطالة، وتزايد عدم المساواة –لذا يجب عليها البدء في اتخاذ الإجراءات *الآن* لحمايتنا من هذه التحديات.

وستتوقف وتيرة التعافي الإقتصادي على السياسات التي تتخَذ أثناء هذه الأزمة. فإذا كفلت السياسات عدم فقدان العمالة لوظائفها، وعدم إجلاء مستأجري العقارات السكنية ومالكيها، وتجنب إفلاس الشركات، والحفاظ على شبكات الأعمال والتجارة، سيتحقق التعافي في وقت أقرب وبصورة أكثر سلاسة. وبالنسبة للبلدان التي لا يتوفر لها الحيز المالي لإتخاذ هذه الإجراءات، فإن الصندوق يقف على أهبة الإستعداد لدعم هذه البلدان من خلال تسهيلاته الموجهة للإقراض[1].

المطلب الثالث: تقييم دور صندوق النقد الدولي في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19

العالم أخذ في التغير، ومن كوفيد 19 وتغير المناخ إلى التحول الرقمي وتباين الخصائص الدمغرافية، تجابه البلدان الأعضاء في الصندوق تحديات جديدة، وتختلف البلدان في شعورها بآثار هذه التحديات التي تنعكس بالتأكيد في موازين مدفوعاتها، مما قد يفوض الاستقرار الإقتصادي العالمي.

أولا: مقارنة إستجابة صندوق النقد الدولي للأزمة كورونا بباقي الأزمات السابقة

الصندوق يستجيب للأزمات بسرعة وحجم من المساعدات المالية ليس لهما نظير من أجل مساعدة البلدان، وخاصة محدودي الدخل. فالصندوق في صدارة شبكة الأمان المالي العالمية، ويعمل على تسخير كامل طاقته الإقراضية البالغة تريليون دولار أمريكي في خدمة بلدانه الأعضاء.

الشكل رقم (42): إستجابة صندوق النقد الدولي للأزمة كورونا بباقي الأزمات السابقة

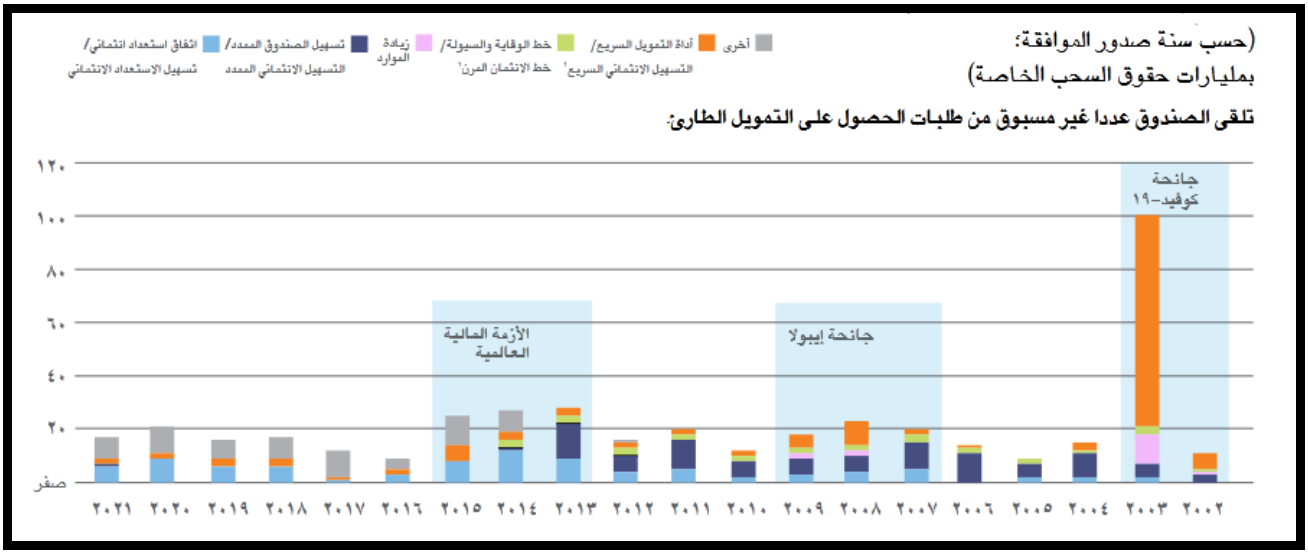

المصدر: صندوق النقد الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سبق ذكره**، ص 9.

يبن الشكل السابق الحجم الكبير الإستجابة صندوق النقد الدولي للأزمة كورونا بباقي الأزمات السابقة ومن خلال الشكل نجد أن حزمات المساعدات والإقراض فاق ما قدمه الصندوق خلال الأزمة المالية العالمية

[1] **صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كوفيد-19**-، مرجع **سبق ذكره**، ص ص 11-12.

ركز الصندوق جهوده على التمويل الطارئ خلال جائحة كرونا، حيث إستجاب لعدد غير مسبوق من طلبات التمويل الطارئ من102 بلد،2008، وقد بلغت المساعدات المالي التي قدمها الصندوق مايلي[1]:

- 1.570.00 مليون وحدة سحب خاصة لآسيا والمحيط الهادي؛
- 3.661.00 مليون وحدة سحب خاصة لأوروبا؛
- 7.469.00 مليون وحدة سحب خاصة لمنطقة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى؛
- 7.990.00 مليون وحدة سحب خاصة لأفريقيا جنوب الصحراء؛
- 47.335.00 مليون وحدة سحب خاصة لنصف الكرة الغربي.

ثانيا: التحديات التي تواجه صندوق النقد الدولي

لذلك فمن المهم أن يجري الصندوق أيضا مراجعة لمشورته المتعلقة بالسياسات، وأنشطته في مجال الإقراض وبناء القدرات، كي يحدد ما إذا كان يتعين تعديلها على أساس إنتقائي، وبأي صورة يتم ذلك، حتى تلبي الإحتياجات المتغيرة لبلدانه الأعضاء، فعلى سبيل المثال، تهدف الجهود الجارية لإنشاء صندوق إستئماني للصلابة والاستدامة إلى البناء على العملية التاريخية التي تمت في عام 2021 لتوزيع مخصصات من حقوق السحب الخاصة بقيمة 650 مليار دولار وتلبية متطلبات التمويل الأطول أجلا للبلدان الأعضاء الأشد احتياجا إليها في سعيها للتكيف مع عالم يشهد تغيرا سريعا.

وهناك رابطة لا تنفصم بين كثير من التحديات الأطول أجلا التي تواجهها البلدان منخفضة الدخل بشكل خاص وبين قضايا التنمية، غير أن التمويل التنمية وحده لا يكفي لمعالجة أهداف السياسة العامة العالمية المتداخلة التي تتطلب تحركا من جانب كل المؤسسات المالية الدولية، ويعمل الصندوق في نطاق المهمة المنوطة به في السعي لمعالجة هذه التحديات، والواقع أن هناك ضرورة لإجراء تغييرات إتجاهية لضمان إستمرار الصندوق في تأدية مهمته التي تحددت منذ أكثر من 75 سنة مضت في إتفاقية تأسيسه– ولاسيما في مساعدة البلدان الأعضاء على تجاوز مشكلات ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى تدابير تهد الرخاء على المستوى الوطني أو الدولي.

حين فتح الصندوق أبوابه في عام 1947، كان الفهم السائد للتمويل هو أنه الإقراض العاجل لسد احتياجات ميزان المدفوعات لمدة بالغة القصر حتى يتمكن البلد المتلقي من التغلب على الصدمات المؤقتة على تعادل سعر صرف العملة الوطنية أمام الدولار أو الذهب، غير أنه كان ينبغي تحديث تسهيلات الصندوق التمويلية مع الوقت في ظل التطور الذي طرأ على طبيعة مشكلات ميزان المدفوعات لدى بلدانه الأعضاء، ففي عام 1952، على سبيل المثال، تم إستحداث إتفاق الإستعداد الائتماني الذي أصبح الآن من التسهيلات المتعارف عليها، ولكنه يعتبر حينذاك نوعا من الإبتكار الثوري لأنه يقدم للبلد العضو تأكيدات بإستخدام موارد الصندوق في المستقبل بدلا من أن يلبي إحتياجات آنيا لديه، ما دام محافظا على إستيفاء شروط كل شريحة من شرائح القرض.

[1] **صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سبق ذكره**، ص 30.

وفي أوائل السبيعات، أدرك الصندوق أن صدمة أسعار النفط ستؤثر على البلدان الأعضاء بصورة متباينة وفقا لفواتير استيراد النفط لدى كل منها– ومن ثم ستحدث تحركات في حساباتها الجارية وتنشئ ضغوطا طويلة الأمد على موازين مدفوعاتها، وبالتالي استحدث أدوات لإتاحة التمويل الميسر على أساس أطول أمدا وأكثر تيسيرا إلى حد ما، ومع اعتماد أسعار الصرف المرنة على نطاق واسع في الوقت نفسه تقريبا، أجرى الصندوق أيضا إصلاحا شاملا لأنشطته الرقابية.

ورغم بواعث القلق في ذلك الحين، لم تتسبب هذه الإبتكارات في تغيير الطابع الجوهري للصندوق بصفته مؤسسة نقدية تعني بالتأكد من أن موازين المدفوعات تمتلك مقومات البقاء والاستدامة باعتبارها شرطا أساسيا للاستقرار الإقتصادي الكلي والمالي.

وإستمرت عمليات التكيف والابتكار كما اكتشفت تحديات جديدة، فتم تدعيم مساعدات الصندوق الطارئة (التمويلية والمخففة لأعباء الديون) التي تصرف على أساس عاجل، بما في ذلك ما حدث في أعقاب كوارث طبيعية مثل فيروس إيبولا في غرب إفريقيا وزلزال هايتي، وبالتالي فحين وقعت جائحة كوفيد–19، كان الصندوق في وضع متميز بالفعل أتاح له التحرك السريع لتقديم الدعم المؤقت للبلدان الأعضاء التي تحتاج إليه، وهو ما يواصل القيام به الآن من خلال برامج الإقراض التقليدية في سياق الأزمة المستمرة.

من المؤسف أن صدمات التمويل التقليدية على المدى القصير إلى المتوسط سوف تتكرر مع خروج العالم من حقبة الجائحة، فزيادة التضييق عن الدرجة المتوقعة في مواجهة الضغوط التضخمية في الإقتصادات المتقدمة، على سبيل المثال، بخلف تداعيات على موازين المدفوعات في بلدان الأسواق الصاعدة، وستحتاج البلدان التي تتحمل أعباء مديونية مرتفعة إلى العمل على تجنب الأزمات على صعيدي المالية العامة والتمويل، كذلك سيتعين على كبرى البلدان المصدرة والمستوردة للسلع الأولية أن تواصل بناء قدرتها على الصمود في موجهة التذبذبات السعرية الكبيرة، وفي سياق مساعدة الصندوق للبلدان الأعضاء على معالجة هذه التحديات، سيواصل استخدام أدواته التقليدية للرقابة والإقراض وبناء القدرات، وإن كانت الضرورة قد تتطلب إدخال تعديلات طفيفة عليها في بعض الأحيان، غير أن زيادة تركيز أنشطة الرقابة والإقراض على قضايا المدى الأطول هو أمر ضروري أيضا في المنعطف الراهن، فالقضايا الهيكلية المتجدرة بدأت تصبح أوسع انتشارا في عالم اليوم، ومن ثم ينبغي معالجتها الآن للحيلولة دون ظهور مشكلات مستقبلية أكبر وأكثر إيلاما على مستوى ميزان المدفوعات.

ويؤثر تغير المناخ على البشرية جمعاء، ولكن تأثيره على البلدان متفاوت، وبالمقل لم تتمكن كل البلدان بقدر متساو من إغتنام الفرص التي تجلبها المستحدثات الرقمية، مثل العملات الرقمية للبنوك المركزية، وهناك ضغوط ديمغرافية متفاوتة إلى حد كبير في مختلف أنحاء العالم، كذلك فإن أوجه عدم المساواة تزداد إتساعا في توزيع الدخل وفيما بين الجنسين.

وللنجاح في التصدي لهذه التحديات، يتعين التعاون بين الصندوق والمؤسسات الأخرى التي تتمتع بخبرة متخصصة في هذه المجالات، مثل البنك الدولي، ولما كانت هذه الإتجاهات الجديدة تجلب معها تداعيات متفاوتة على البلدان الأعضاء، فسوف يعني هذا بالضرورة إنعكاسها– بدرجات تزيد أو تقل– على موازين

المدفوعات في فرادى البلدان، ومن ذلك على سبيل المثال، تغير المناخ الذي سيقضي إلى إرتفاع معدلات إستيراد المواد الغذائية، والهجرة الخارجية في كثير من البلدان المتضررة.

وستؤثر التغيرات الرقمية على تجارة السلع والخدمات، وإن كانت ستؤثر أيضا على تدفقات رأس المال عن طريق تسريع وتيرة الإبتكار المالي، وما لم تتم الاستفادة من الضغوط الديمغرافية بالصورة الصحيحة، يمكن أن ترتفع البطالة في البلدان التي تتسم بسرعة النمو السكاني وإرتفاع نسبة الشباب، بينما يمكن أن يصبح نقص العمالة والسلع والخدمات مشكلة للمجتمعات التي تعاني من الشيخوخة.

وهكذا فإن التحديات التي تواجه البلدان الأعضاء في الصندوق تتطور بلا توقف، غير أن الحاجة تظل باقية إلى مشورة الصندوق بشأن السياسات–ومساعداته التمويلية في بعض الأحيان، لذلك يواصل الصندوق، كدأبه في السابق، إضافة أدوات منتقاة إلى مجموعة أدواته التقليدية لكي يظل على إستعداد لمواجهة هذه التحديات بالتعاون مع المؤسسات الأخرى[1].

المبحث الثاني: دور مجموعة البنك الدولي في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19

في الوقت التي عملت فيه البلدان في مختلف أنحاء العالم على إحتواء تفشي فيروس كوفيد 19 والحد من آثاره، عملت مجموعة البنك الدولي أكبر إستجابة للأزمات في تاريخها بهدف مساعدة البلدان النامية غلى تقوية تدابيرها ضد الجائحة وسنتطرق في بحثنا هذا إلى التدابير الغير مالية والمالية التي قامت بها مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان أثناء الجائحة.

المطلب الأول: التدابير الغير مالية المتخذة من طرف مجموعة البنك الدولي لمواجهة تداعيات كوفيد 19

يساعد البنك الدولي البلدان على إحراز التقدم نحو بلوغ أهداف إنمائية وحماية المكاسب التي تحققت، وذلك بالجمع بين التمويل والخبرة الفنية وعلى القدرة على جمع الأطراف، وسنتطرق إلى التدابير الغير مالية التي قدمتها مجموعة البنك الدولي وهي[2]:

الفرع الأول: التركز على إنقاذ الأرواح بمساعدة البلدان الشريكة على تنفيذ عمليات صحية طارئة

ويتطلب هذا تدعيم المنشآت الصحية، والحرص على وجود أعداد كافية من الكوادر الصحية في الخطوط الأمامية، وتدريبهم تدريبا جيدا، والمساعدة في توصيل الإمدادات والأجهزة الطبية اللازمة على الرغم من تزايد الضغوط على سلاسل التوريد وتدفقات التجارة، وهذا ما يقتضي مساندة حملات التوعية الصحية العامة حتى تنتشر على نطاق واسع وتستهدف على نحو فعال أكثر الفئات عرضة للخطر، ولأن غسل الأيدي أمر ضروري لمنع الإصابة بالمرض والوفاة، فإنه يتطلب مضاعفة الجهود لتوسيع سبل الحصول على خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي، ويشمل هذا مساندة الحلول قصيرة الأجل حيثما تعاني البنية التحتية من الضعف التي تشمل في الغالب حتى المستشفيات في المناطق النائية الأشد فقر.

---

[1] سانجايا بانث، وجيال بازارباشيوغلو: **https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/01/18/blog-how-imf-continues-to-change-to-confront-global-challenges** تم الاطلاع على الموقع يوم: 2022/05/18 على الساعة 13:10

[2] **البنك الدولي، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سبق ذكره**، ص ص 56–57.

الفرع الثاني: المساعدة في حماية الفئات الأكثر فقرا والأولى بالرعاية

ساعد البنك البلدان على توسيع مظلة الحماية الاجتماعية، من خلال برامج جديدة للتصدي للجائحة، وتكثيف موسع للبرامج القائمة التي يخدم كثير منها القليل جدا من الناس حتى أنها لا تكفي لمواجهة الأزمة الحالية، ففي أفريقيا يعمل 80% من العمال في القطاع غير الرسمي وهو ما يعني أن وظائفهم في خطر، وأنه ليس بوسعهم الإستفادة من معظم التحويلات النقدية التقليدية وغيرها من برامج الحماية الإجتماعية، وتضم أفريقيا أيضا زهاء 100 مليون شخص في وضع مزمن على حافة المجاعة.

وعلى الصعيد العالمي من المرجح أن يتضاعف عدد الذين يواجهون نقصا حادا في الأمن الغذائي بنهاية العام، وفي أماكن كثيرة تسببت الجائحة في تفاقم المخاطر القائمة الناجمة عن تغير المناخ، والصراع والعنف، وضعف الحكومات، وحتى أسراب الجراد التي تدمر المحاصيل وتعرض للخطر الأمن الغذائي في بعض أجزاء أفريقيا وشبه الجزيرة العربية وجنوب آسيا.

الفرع الثالث: العمل على إنقاذ الوظائف ومنشآت الأعمال

نتيجة للآثار التي خلفتها أزمة كورونا، تأثر في الوقت الحالي أربعة من كل خمسة أشخاص من القوى العاملة في العالم البالغ عددهم 3.3 مليار بالإغلاق الكامل أو الجزئي لأماكن العمل، ويواجه ما يقرب من 80% من العمال في الإقتصاد غير الرسمي في العالم معوقات شديدة لكسب الرزق بسبب الإغلاقات الناجمة عن جائحة كورونا وعملهم في قطاعات تضررت بشدة من الجائحة، ونظرا لأن القطاع غير الرسمي يضم ما يصل إلى 90% من العمال في بعض إقتصادات الأسواق الصاعدة، فإن آثار فقدان الأجور سوف تنتقل تدريجيا من الأسر إلى المجتمعات المحلية إلى المجتمعات بأسرها، وإذا لم تتخذ تدابير ملائمة على صعيد السياسات، فإن هؤلاء العمال يواجهون زيادة خطر السقوط في براثن الفقر، وإشتداد التحديات في استعادة سبل كسب الرزق أثناء التعافي.

الفرع الرابع: بناء مقومات تعاف قادر على الصمود والبقاء

مع سعي البنك لمساعدة البلدان على تلبية إحتياجاتها الفورية، فإنه قام بدراسة كيفية ومساندة وإصلاحات السياسات من أجل تيسير نمو أكثر سرعة وقدرة على الصمود وإنصافا حينما تنحسر الأزمة الصحية، و إذا كانت البلدان تريد إعادة البناء على أسس أقوى، وأن تصبح أفضل إستعدادا لمواجهة الأزمات في المستقبل، على الرغم من أن الضغوط التي تعرض لها الجميع من جراء المعارك الأولى لمكافحة فيروس كورونا.

ولقد تسببت الجائحة بالفعل في توقف النمو أو تراجعه في أنحاء العالم، ومن المرجح أن تؤدي إلي سقوط 40 مليون شخص إلى 60 مليونا في براثن الفقر المدقع، وبعد عقود من التحسن السريع في مستويات المعيشة، سيعادل عدد من يسقطون في براثن الفقر المدقع بسبب جائحة فيروس كورونا مجموع سكان كولومبيا أو كينيا أو ربما أكثر من ذلك.

المطلب الثاني: التدابير المالية المتخذة من طرف مجموعة البنك الدولي لمواجهة تداعيات كوفيد 19

قدمت مجموعة البنك الدولي مستويات قياسية من التمويل بمعدل لم يسبق له مثيل، وأجرت دراسات تحليلية وبحوثا معمقة، ودخلت في شراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى لمساعدة البلدان النامية على معالجة الآثار واسعة النطاق لجائحة كورونا، وفيما يلي نتطرق إلى تدخلات مؤسسات مجموعة البنك الدولي.

الفرع الأول: الإلتزامات المقدمة من طرف البنك الدولي حسب المناطق لمواجهة تداعيات تفشي كوفيد 19

عمل البنك الدولي خلال تفشي جائحة كوفيد 19على الوقوف مع البلدان التي تتميز بالضعف والهشاشة، سنتطرق فيما يلي إلى أهم التزامات الإقراض التي أقرها البنك الدولي.

أولا: الالتزامات الإقراض المقدمة من طرف البنك الدولي حسب المناطق خلال السنة المالية 2020

قسم البنك الدولي مناطق العالم خلال السنة المالية 2020 إلى ست مناطق وهي كالتالي:

1-التزامات الإقراض المقدمة لمنطقه أفريقيا[1]: أحدثت التقلبات العالمية الناتجة عن تفشي الجائحة فيروس كورونا تأثيرات سلبية على أفريقيا جنوب الصحراء، فالتأثيرات الصحية والإقتصادية والإجتماعية تكلف المنطقة مابين37 و79 مليار دولار في عام2020، وذلك نتيجة إنخفاض الإنتاجية الزراعية وإضعاف سلاسل الإمداد والحد من غرض العمل وتراجع التحويلات المغتربين، وكذلك عدم اليقين، وفي سنة 2020 وافق البنك الدولي على منح قروض بقيمة 20.8 مليار دولار لمنطقة أفريقيا لتمويل 156 مشروعا وشملت 1.7 مليار دولار إرتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و19.1 مليار دولار من إرتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، وبلغ العائد المسترد من إتفاقيات الخدمات الاستشارية المستردة التكلفة مع 08 بلدان 11 مليون دولار.

الشكل رقم(43): إرتباطات الاقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2020 من حصة من مجموع المبالغ 20.8 مليار دولار لمنطقه أفريقيا.

الوحدة: نسبة مئوية

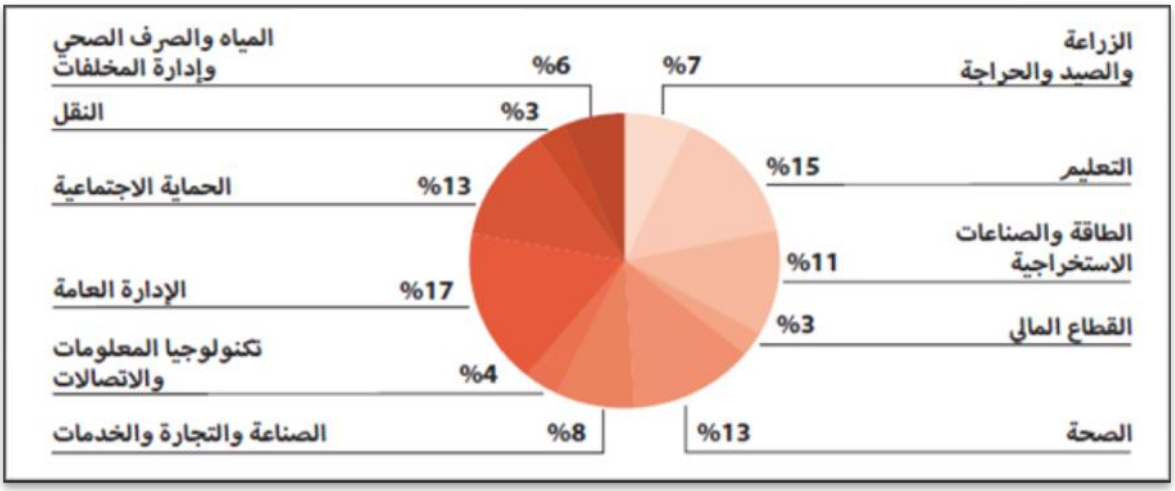

المصدر: البنك الدولي، التقرير السنوي لسنة 2020، ص19

[1] **البنك الدولي، التقرير السنوي لسنة 2020، مرجع سبق ذكره،** ص18.

من الشكل السابق نجد أن قطاع الإدراة يأخد أكبر نسبة من مجموع الإقراضات بنسبة 17%، تليها التعليم في المرتبة الثانية 15 بنسبة%، والصحة والحماية الاجتماعية المرتبة الثالثة بنسبة 13%.

وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد 19 وافق البنك على 28 عملية جديدة بقيمة 493 مليون دولار، وعلى إعادة توجيه التمويل من 27 مشروعا قائما بقيمة 476 مليار دولار لمنطقة أفريقيا في إطار البرنامج العالمي للإستعداد الإستراتيجي والتصدي للجائحة.

الجدول رقم (03): تطور إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لمنطقه أفريقيا 2019-2020

الوحدة: ملايين الدولارات

المؤسسة المالية	2019	2020
مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير	820	1.725
المؤسسة الدولية للتنمية	14.187	19.095

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على البنك الدولي، التقرير السنوي لسنة 2020، ص18

خلال السنة المالية 2020 نلاحظ أن مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير ضاعف التزامات الإقراض بـ 52.46% عن سنة 2019، بينما ضاعفت المؤسسة الدولية للتنمية إلتزامات الإقراض ب 25.70% عن سنة 2019.

2-**التزامات الإقراض المقدمة لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي**[1]: شهد معدل النمو في منطقة شرق آسيا و المحيط الهادي تراجعا حتى قبل تفشي الجائحة و ذلك من 6.3% في سنة 2018 إلى5.9% في سنة 2019، ففي الصين إنخفض معدل النمو من 6.6% إلى6.1%، وفي باقي المناطق إنخفض إلى 5.2% عن آفاق الإقتصاد العالمي، وتميل المخاطر المحدقة بالتوقعات بقوة إلى الإتجاه السالب، وتشمل إستمرار الجائحة أطول من مما كان متوقع، وطول أمد الضغوطات المالية وحدوث إنكماش أكثر حدة من المتوقع في نمو التجارة العالمية بالإضافة إلى تفاقم النزاعات التجارية.

ووافق البنك الدولي على تقديم 7.3 مليار دولار لتمويل 77 عملية في المنطقة خلال سنة 2020، من بينها 4.8 مليار من إرتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، كما وقع البنك على إتفاقيات الخدمة الإستشارية مستردة التكلفة مع 03 بلدان بمبلغ 4 مليون دولار.

[1] البنك الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2020، مرجع سبق ذكره، ص**22.

الشكل رقم(44): إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2020 من حصة من مجموع المبالغ 7.3 مليار دولار لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي.

الوحدة: نسبة مئوية

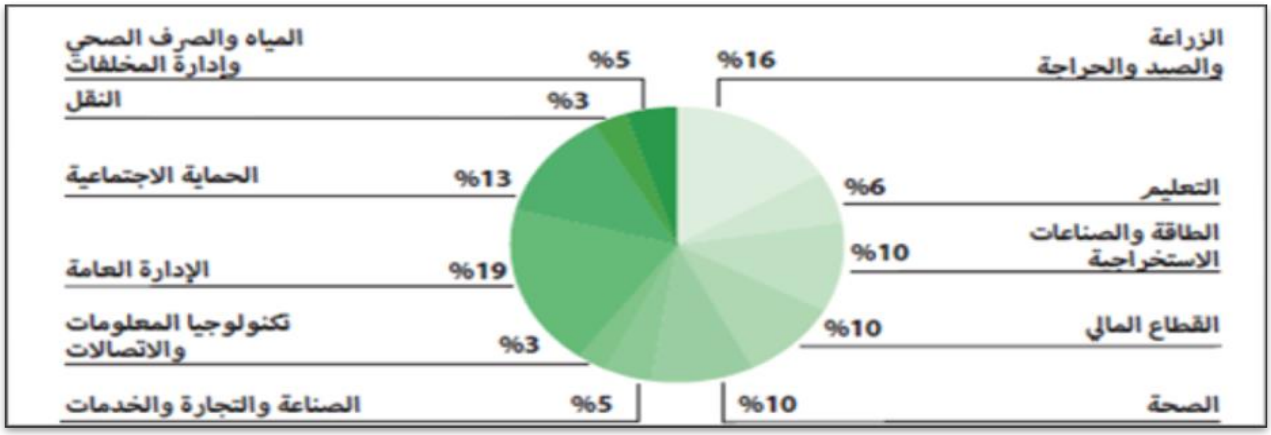

المصدر: البنك الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2020**، ص 23

من الشكل السابق نجد أن قطاع الإدراة يأخد أكبر نسبة من مجموع الإقراضات بنسبة 19%، تليها الزراعة والصيد والحراجة في المرتبة الثانية بنسبة 16%، الحماية الاجتماعية المرتبة الثالثة بنسبة 13%.

وفي السنة المالية 2020 وإستجابة لتفشي جائحة كورونا وافق البنك على تمويل 11 عملية جديدة بقيمة 500 مليون دولار، وعلى إعادة توجيه التمويل من 09 مشروعات قائمة بقيمة 42 مليون دولار للمنطقة في إطار البرنامج العالمي للإستعداد الإستراتيجي للجائحة.

الجدول رقم (04): تطور إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي 2019 -2020

الوحدة: ملايين الدولارات

السنة المالية	2019	2020
مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير	4.030	4.770
والمؤسسة الدولية للتنمية	1.272	2.500

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على البنك الدولي، التقرير السنوي لسنة 2020، ص22

خلال السنة المالية 2020 نلاحظ أن مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير ضاعف التزامات الإقراض بـ 15.51% عن سنة 2019، بينما ضاعفت المؤسسة الدولية للتنمية إلتزامات الإقراض بـ 49.12% عن سنة 2019، وهذا ما يدل على الإستجابة السريعة والكبيرة للبنك الدولي ووقوفه إلى جانب البلدان في أزمة لم يسبق لها مثيل في العالم.

3-التزامات الإقراض المقدمة لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى[1]: في وقت هش بالفعل للإقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في أوروبا وآسيا الوسطى، واجهت هذه البلدان معركة مضنية للتعامل مع كل من الأزمة الصحية العاجلة والتحديات الطويلة الأجل الناجمة عن الجائحة وتشهد معظم إقتصاديات المنطقة حالة تعطل شديدة في النشاط الإجتماعي والإقتصادي وسلاسل الإمداد العالمية والإقليمية، فضلا عن محدودية في القدرة على الحركة والتنقل وتراجع السفر والسياحة وإنخفاض الطلب على الصادرات.

في السنة المالية 2020 وافق البنك على تقديم قروض بقيمة 7.2 مليار دولار إلى المنطقة لتمويل 64 عملية تشمل 5.7 مليار دولار من إرتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و1.5 مليار دولار من إرتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، كما وقع البنك على39 إتفاقية للخدمات الإستشارية مستردة التكلفة مع07 بلدان بمبلغ 75 مليون دولار.

الشكل رقم(45): إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2020 من حصة من مجموع المبالغ 7.2 مليار دولار لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى.

الوحدة: نسبة مئوية

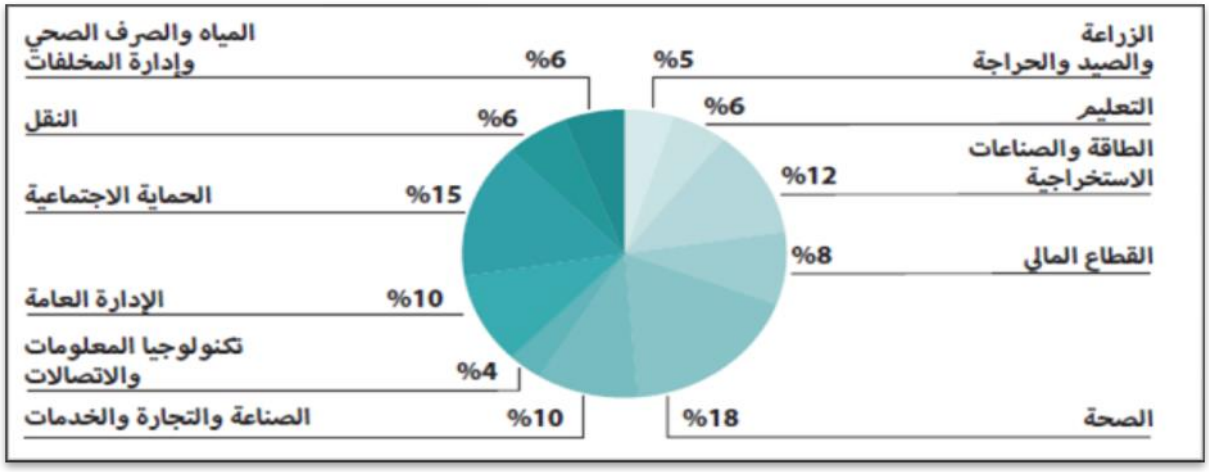

المصدر: البنك الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2020**، ص27

من الشكل السابق نجد أن قطاع الصحة يأخد أكبر نسبة من مجموع الإقراضات بنسبة 18%، تليها الحماية الاجتماعية في المرتبة الثانية بنسبة 16%، الطاقة والصناعات الإستخراجية المرتبة الثالثة بنسبة 12%.

وفي السنة المالية 2020 وإستجابة لتفشي جائحة كورونا وافق البنك على تمويل 11 عملية جديدة بقيمة 740 مليون دولار، وعلى إعادة توجيه التمويل من 09مشروعات قائمة بقيمة 689 مليون دولار للمنطقة في إطار البرنامج العالمي للإستعداد الإستراتيجي للجائحة.

[1] البنك الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2020، مرجع سبق ذكره**، ص26.

الجدول رقم (05): تطور إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى 2019 – 2020

الوحدة: ملايين الدولارات

السنة المالية	2019	2020
مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير	3.749	5.699
المؤسسة الدولية للتنمية	583	1497

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على البنك الدولي، التقرير السنوي لسنة 2020، ص22

خلال السنة المالية 2020 نلاحظ أن مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير ضاعف التزامات الإقراض ب 34.21% عن سنة 2019، بينما ضاعفت المؤسسة الدولية للتنمية إلتزامات الإقراض ب 61.05% عن سنة 2019، وهذا ما يدل على الإستجابة السريعة والكبيرة للبنك الدولي ووقوفه إلى جانب البلدان في أزمة لم يسبق لها مثيل في العالم.

4-التزامات الإقراض المقدمة لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى[1]: أصابت سلسلة من الصدمات النمو الإقتصادي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال عام 2019، من الإضطرابات الاجتماعية وإنهيار الأسعار العالمية للنفط إلى أزمة فيروس كورونا، وبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي في المنتطقة 0.8% في عام 2019 ويتوقع أن ينخفض إلى– 7.2% في 2020.

ففي السنة المالية 2020 وافق البنك على تقديم قروض بقيمة 7.8مليار دولار إلى المنطقة لتمويل 67 عملية تشمل 6.8 مليار دولار من إرتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومليار دولار من إرتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، كما وقع البنك على 06 إتفاقية للخدمات الإستشارية مستردة التكلفة مع بلدين بمبلغ مليون دولار.

[1] **البنك الدولي، التقرير السنوي لسنة 2020، ص**30.

الشكل رقم(46): إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2020 من حصة من مجموع المبالغ 7.8 مليار دولار لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى.

الوحدة: نسبة مئوية

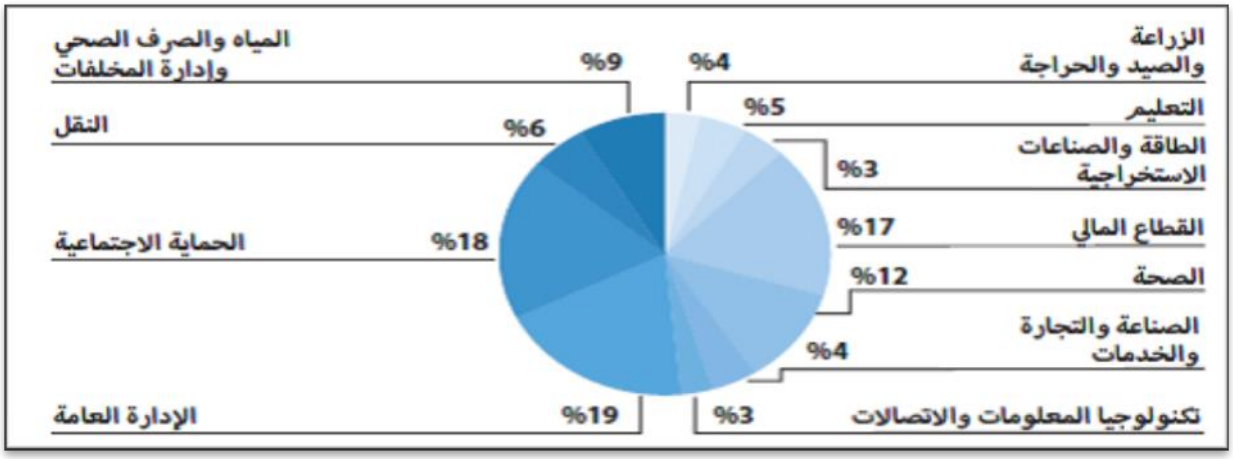

المصدر: البنك الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2020**، ص31

من الشكل السابق نجد أن قطاع الإدارة العامة يأخد أكبر نسبة من مجموع الإقراضات بنسبة 19%، تليها الحماية الاجتماعية في المرتبة الثانية بنسبة 18%، القطاع المالي المرتبة الثالثة بنسبة 12%.

وفي السنة المالية 2020 وإستجابة لتفشي جائحة كورونا وافق البنك على تمويل 10عملية جديدة بقيمة 215 مليون دولار، وعلى إعادة توجيه التمويل من17 مشروعات قائمة بقيمة 703 مليون دولار للمنطقة في إطار البرنامج العالمي للإستعداد الإستراتيجي للجائحة.

الجدول رقم (06): تطور إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى 2019 – 2020

الوحدة: ملايين الدولارات

السنة المالية	2019	2020
مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير	5709	6798
والمؤسسة الدولية للتنمية	430	678

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على البنك الدولي، التقرير السنوي لسنة 2020، ص30

خلال السنة المالية 2020 نلاحظ أن مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير ضاعف التزامات الإقراض ب 16.01% عن سنة 2019، بينما ضاعفت المؤسسة الدولية للتنمية إلتزامات الإقراض ب 36.57% عن سنة 2019، وهذا ما يدل على الإستجابة السريعة والكبيرة للبنك الدولي ووقوفه إلى جانب البلدان في أزمة لم يسبق لها مثيل في العالم.

5-التزامات الإقراض المقدمة لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى[1]: سجل النمو الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إنكماشا قدره 0.2% ومن المتوقع أن ينكمش بنسبة 4.2% عام 2020، وعلى الرغم من وجود كبير لعدم اليقين ومع تفشي جائحة كورونا وما يرتبط بها من إنهيار أسعار النفط وتدفقات السياحة وتراجع التحويلات المغتربين والمهاجرين، ومن المتوقع ان ينكمش الناتج في البلدان النامية المصدرة للنفط بالمنطقة بنسبة 5%، في حين أن التوقعات تشير إلى تراجع ناتج دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 4.1%.

في السنة المالية 2020 وافق البنك على تقديم قروض بقيمة 3.6 مليار دولار إلى المنطقة لتمويل 22 عملية تشمل 3.4 مليار دولار من إرتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و203 مليون دولار من إرتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، كما تم تدعيم موارد تمويلية بقيمة 103 مليون دولار أخرى لمشروعات في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما وقع البنك على 140 إتفاقية للخدمات الإستشارية مستردة التكلفة مع بلدين بمبلغ 65 مليون دولار.

الشكل رقم(47): إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2020 من حصة من مجموع المبالغ 3.6 مليار دولار. أوروبا وآسيا الوسطى.

الوحدة: نسبة مئوية

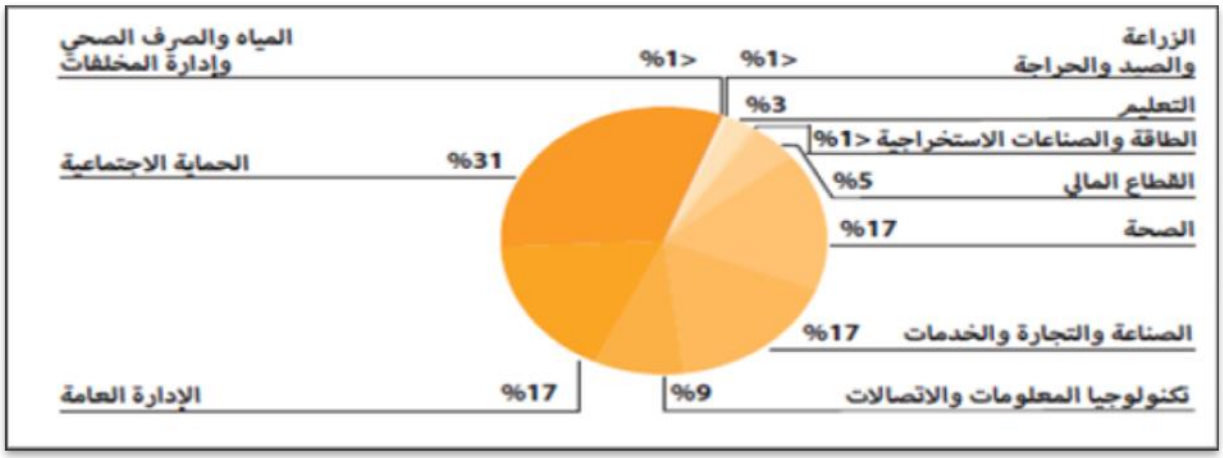

المصدر: البنك الدولي، التقرير السنوي لسنة 2020، ص35.

من الشكل السابق نجد أن قطاع الحماية الاجتماعية يأخذ أكبر نسبة من مجموع الإقراضات بنسبة 31%، تليها الإدارة العامة، الصحة والصناعة والتجارة والخدمات متساوية في المراتب بنسبة 17%.

وفي السنة المالية 2020 وإستجابة لتفشي جائحة كورونا وافق البنك على تمويل 7عملية جديدة بقيمة 177 مليون دولار، وعلى إعادة توجيه التمويل من 10 مشروعات قائمة بقيمة 464 مليون دولار للمنطقة في إطار البرنامج العالمي للإستعداد الإستراتيجي للجائحة.

[1] البنك الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2020، مرجع سبق ذكره**، ص34.

الجدول رقم (07): تطور إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى 2019 و2020.

الوحدة: ملايين الدولارات

السنة المالية	2019	2020
مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير	3.872	3.419
والمؤسسة الدولية للتنمية	611	203

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على البنك الدولي، التقرير السنوي لسنة 2020، ص34

خلال السنة المالية 2020 نلاحظ أن مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير تراجع التزامات الإقراض ب -42.49% عن سنة 2019، بينما تراجعت إلتزامات الاقراض المؤسسة الدولية للتنمية ب -200% عن سنة 2019.

6-التزامات الإقراض المقدمة لمنطقة جنوب آسيا[1]: شهدت منطقة جنوب آسيا عام 2020 أسوء أداء اقتصادي لها خلال الأربعين سنة الماضية وسط التداعيات الإقتصادية الناجمة عن تفشي جائحة كورونا، ومن المتوقع أن ينمو الإقتصاد بنسبة 2.17% في عام 2020.

ففي السنة المالية 2020 وافق البنك على تقديم قروض بقيمة 11.7 مليار دولار إلى المنطقة لتمويل 61 عملية تشمل 5.6 مليار دولار من إرتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و6.1 مليار دولار من إرتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، كما تم تدعيم موارد تمويلية بقيمة 122 مليون دولار، كما وقع البنك على 122 إتفاقية للخدمات الإستشارية مستردة التكلفة مع 08 بلدان بمبلغ 83 مليون دولار.

الشكل رقم(48): إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2020 من حصة من مجموع المبالغ 11.7 مليار دولار لمنطقة جنوب آسيا.

الوحدة: نسبة مئوية

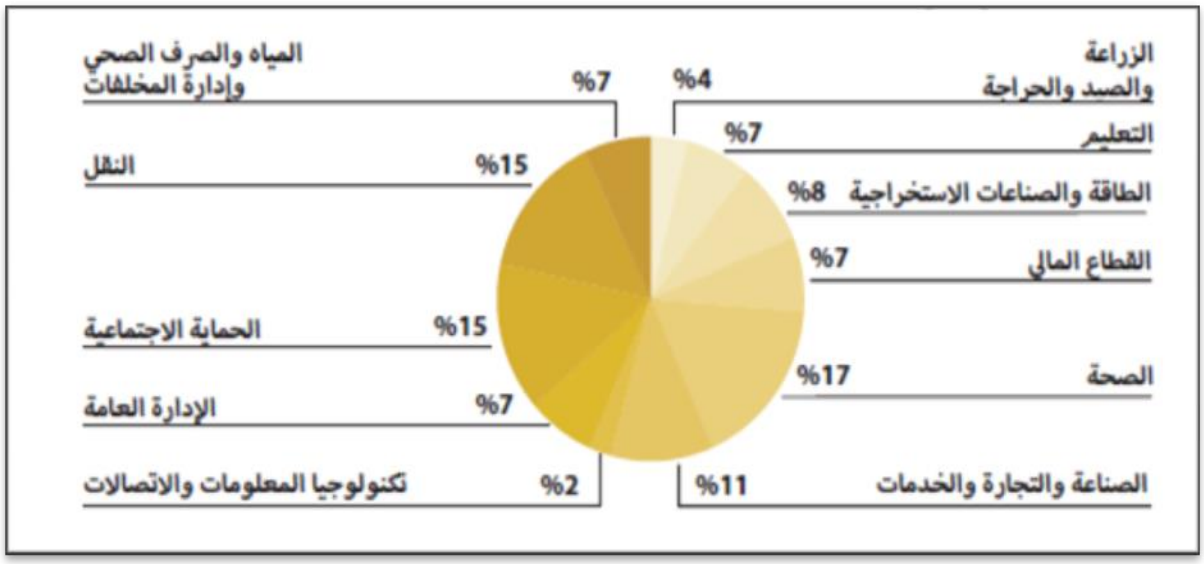

المصدر: البنك الدولي، التقرير السنوي لسنة 2020، ص39.

[1] البنك الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2020، مرجع سبق ذكره**، ص38.

من الشكل السابق نجد أن قطاع الصحة يأخذ أكبر نسبة من مجموع الإقراضات بنسبة 17%، تليها النقل والحماية الإجتماعية بنسبة 15% متساوية.

وفي السنة المالية 2020 وإستجابة لتفشي جائحة كورونا وافق البنك على تمويل 09 عملية جديدة بقيمة 1.7 مليار دولار، وعلى إعادة توجيه التمويل من 10 مشروعات قائمة بقيمة 110 مليون دولار للمنطقة في إطار البرنامج العالمي للإستعداد الإستراتيجي للجائحة.

الجدول رقم (08): تطور إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لمنطقة جنوب آسيا 2019 – 2020

الوحدة: ملايين الدولارات

السنة المالية	2019	2020
مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير	4.011	5.565
والمؤسسة الدولية للتنمية	4.849	6.092

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على البنك الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2020**، ص38

خلال السنة المالية 2020 نلاحظ أن مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير ضاعف التزامات الإقراض ب 20.92% عن سنة 2019، بينما ضاعفت المؤسسة الدولية للتنمية إلتزامات الإقراض ب 20.40% عن سنة 2019، وهذا ما يدل على الإستجابة السريعة والكبيرة للبنك الدولي ووقوفه إلى جانب البلدان في أزمة لم يسبق لها مثيل في العالم.

ثانيا: الالتزامات الإقراض المقدمة من طرف البنك الدولي حسب المناطق خلال السنة المالية 2021

قسم البنك الدولي مناطق العالم خلال السنة المالية 2021 إلى سبعة مناطق وهي كالتالي:

1-التزامات الإقراض المقدمة لمنطقه شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي[1]:في السنة المالية 2021 وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 15.6 مليار دولار لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بغرض تمويل 100 عملية، تشمل 1.5 مليار دولار من إرتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و14.1 مليار من إرتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، و بلغ العائد من إتفاقيات الخدمات الإستشارية مستردة التكلفة مع 05 بلدان 8 ملايين دولار، ويدعم هذا التمويل الإستنثمارات في البلدان المنطقة للإستجابة لآثار جائحة كورونا وحماية موارد خلق فرص العمل و تعزيز الأمن الغذائي والمائي وتسريع وتيرة الإبتكار وتعزيز الشمول.

[1] **البنك الدولي، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سبق ذكره**، ص21.

الشكل رقم(49): إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2021 من حصة من مجموع المبالغ 15.6 مليار دولار لمنطقه شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

الوحدة: نسبة مئوية

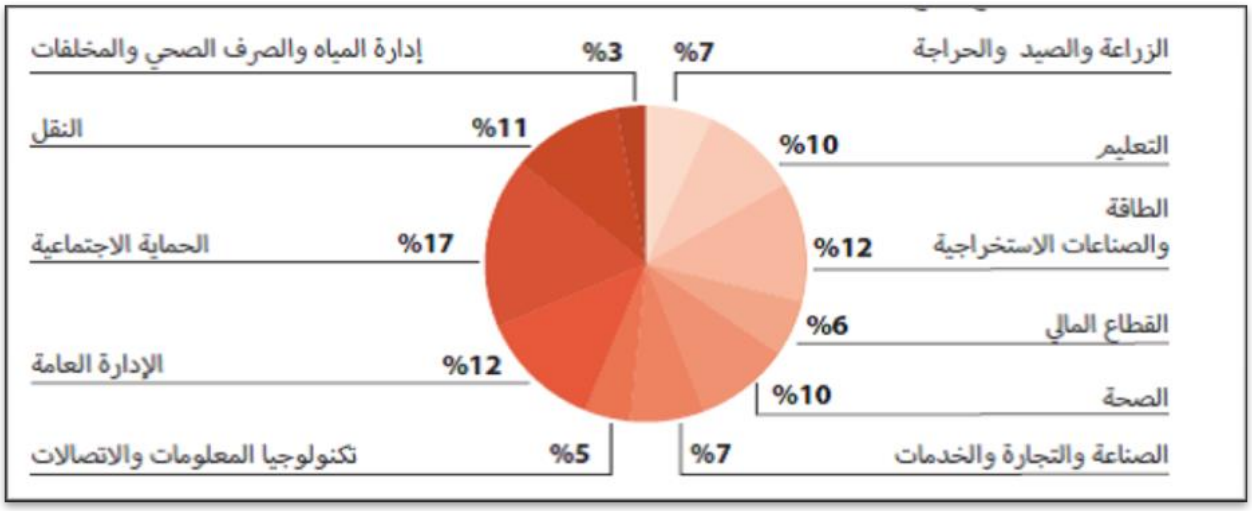

المصدر: البنك الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2021**، ص 22

من الشكل السابق نجد أن قطاع الحماية الإجتماعية يأخد أكبر نسبة من مجموع الإقراضات بنسبة 17%، تليها الطاقة والصناعات الاستخراجية والادارة العامة بنسبة 12% متساوية.

2-التزامات الإقراض المقدمة لمنطقه غرب ووسط أفريقيا[1]: في السنة المالية 2021 وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 11.5 مليار دولار لمنطقة غرب ووسط أفريقيا بغرض تمويل98 عملية، تشمل 500 مليون دولار من إرتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و11 مليار من إرتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، وبلغ العائد من إتفاقيات الخدمات الإستشارية مستردة التكلفة في بلد واحد بقيمة 0.7 مليون دولار.

وفي السنة المالية 2021 قدم البنك 903 مليون دولار لتمويل 17 بلدا في هذه المنطقة لدعم الإستجابة الصحية للبنك في حالة الطوارئ، مع التركيز على تعزيز النظم الصحية وتنسيقها، ومع بدء توزيع لقاحات كورونا وافق البنك على تمويل 15 مشروعا بقيمة إجمالية 622 مليون دولار من التمويل الطارئ لشراء اللقاحات، و200 مليون دولار لدعم البرامج الإقليمية لتعزيز نظام مراقبة الأمراض لدعم 16 بلدا.

[1] **البنك الدولي، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سبق ذكره**، ص25.

الشكل رقم(50): إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2021 من حصة من مجموع المبالغ 11.5 مليار دولار لمنطقه غرب ووسط أفريقيا.

الوحدة: نسبة مئوية

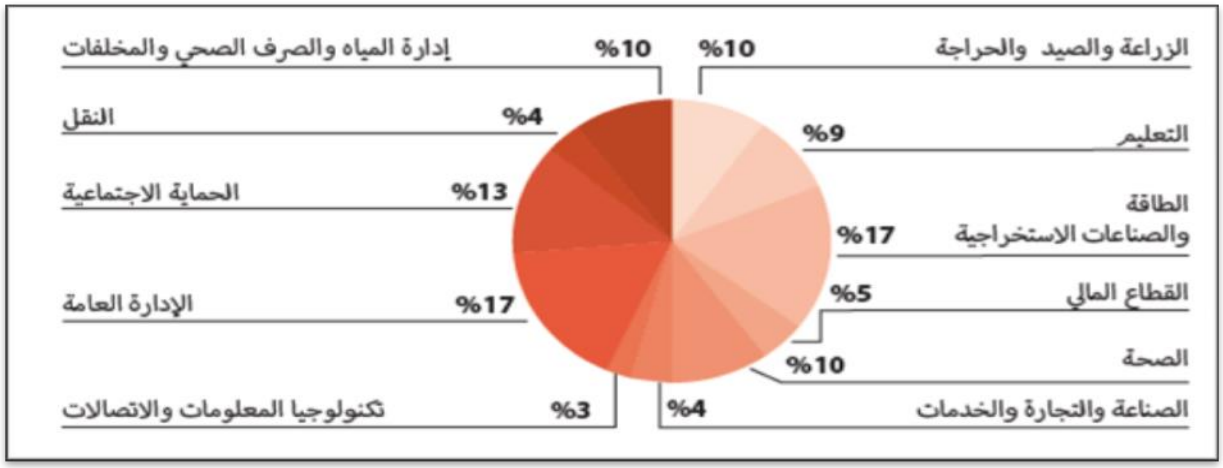

المصدر: البنك الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2021**، ص 26

من الشكل السابق نجد أن قطاعي الطاقة والصناعات الإستخراجية والإدارة العامة يأخذ أكبر نسبة من مجموع الإقراضات بنسبة 17% متساوية، تليها قطاع الحماية الإجتماعية بنسبة 13%.

3-**التزامات الإقراض المقدمة لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي**[1]: في السنة المالية 2021 وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 7.9 مليار دولار لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي بغرض تمويل38 عملية، تشمل 6.8 مليارديولار من إرتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و1.1 مليار دولار من إرتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، وبلغ العائد من إتفاقيات الخدمات الإستشارية مستردة التكلفة في 04 بلدان بقيمة 3.2 مليون دولار.

الشكل رقم(51): إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2021 من حصة من مجموع المبالغ 7.9 مليار دولار لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي.

الوحدة: نسبة مئوية

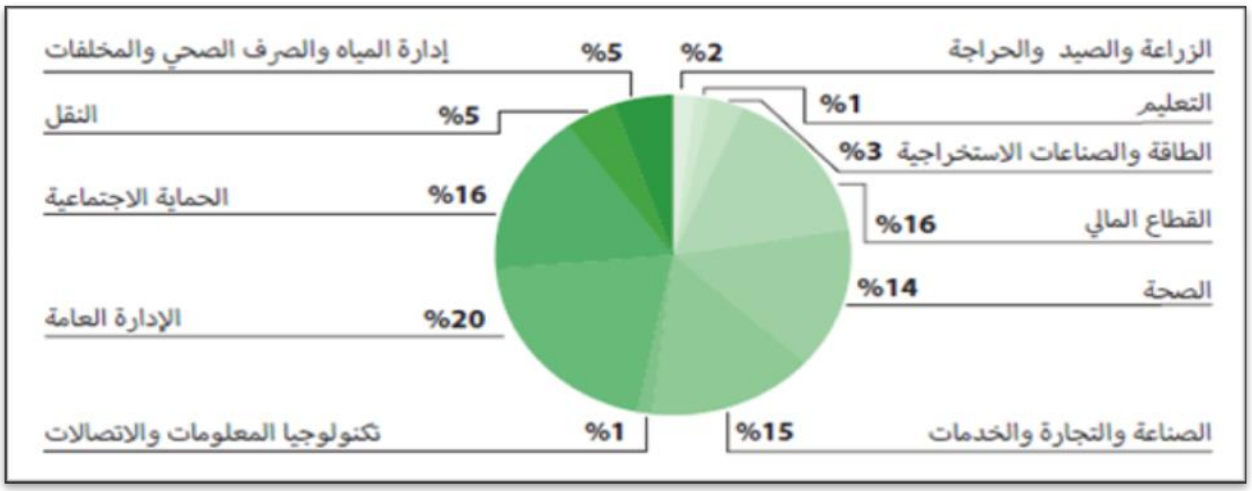

المصدر: البنك الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2021**، ص 30

[1] البنك الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سبق ذكره**، ص29.

من الشكل السابق نجد أن قطاع الإدارة العامة يأخذ أكبر نسبة من مجموع الإقراضات بنسبة 20%، تليها قطاع الحماية الإجتماعية والقطاع المالي بنسبة 16% متساوية.

4-التزامات الإقراض المقدمة لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى[1]: في السنة المالية 2021 وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 5.9 مليار دولار لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى بغرض تمويل51 عملية، تشمل 4.6 مليار دولار من إرتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و1.3 مليار دولار من إرتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، وقدم 254 من إتفاقيات الخدمات الإستشارية مستردة التكلفة.

الشكل رقم (52): إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2021 من حصة من مجموع المبالغ 5.9 مليار دولار لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى

الوحدة: نسبة مئوية

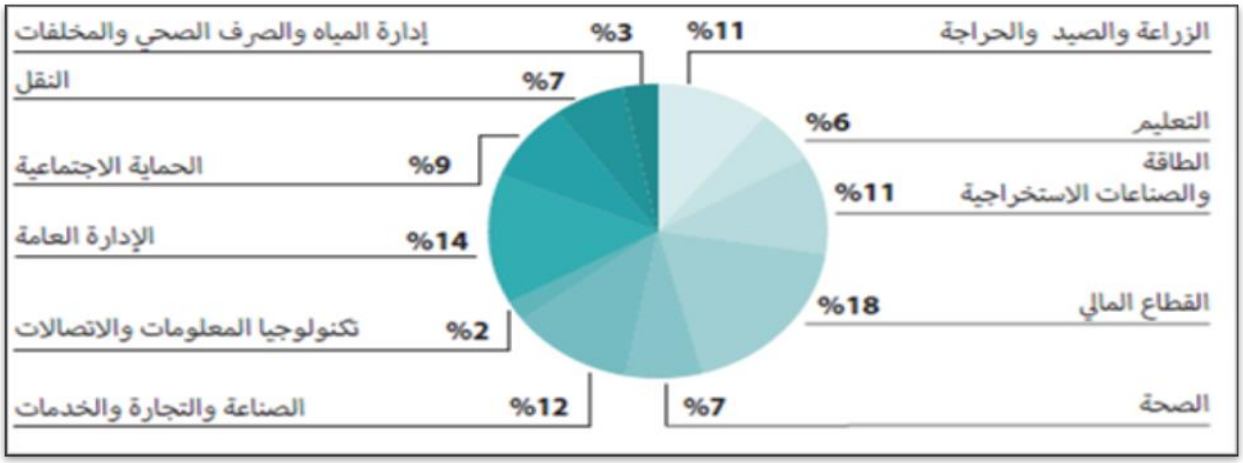

المصدر: البنك الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2021**، ص 35

من الشكل السابق نجد أن قطاع المالي يأخذ أكبر نسبة من مجموع الإقراضات بنسبة 18%، تليها قطاع الإدارة العامة بنسبة 14% وقطاع الصناعة والتجارة والخدمات بنسبة 12%.

5-التزامات الإقراض المقدمة لمنطقة أمريكا اللاتينية البحر الكاريبي[2]: في السنة المالية 2021 وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 10.2 مليار دولار لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بغرض تمويل49عملية، تشمل 9.5 مليار دولار من إرتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و769 مليون دولار من إرتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، وبلغ العائد من إتفاقيات الخدمات الإستشارية مستردة التكلفة في 03 بلدان بقيمة 3.2 مليون دولار.

[1] **البنك الدولي، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سبق ذكره**، ص34.

[2] **المرجع السابق**، ص39.

الشكل رقم(53): إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2021 من حصة من مجموع المبالغ 10.2 مليار دولار لمنطقة أمريكا اللاتينية البحر الكاريبي.

الوحدة: نسبة مئوية

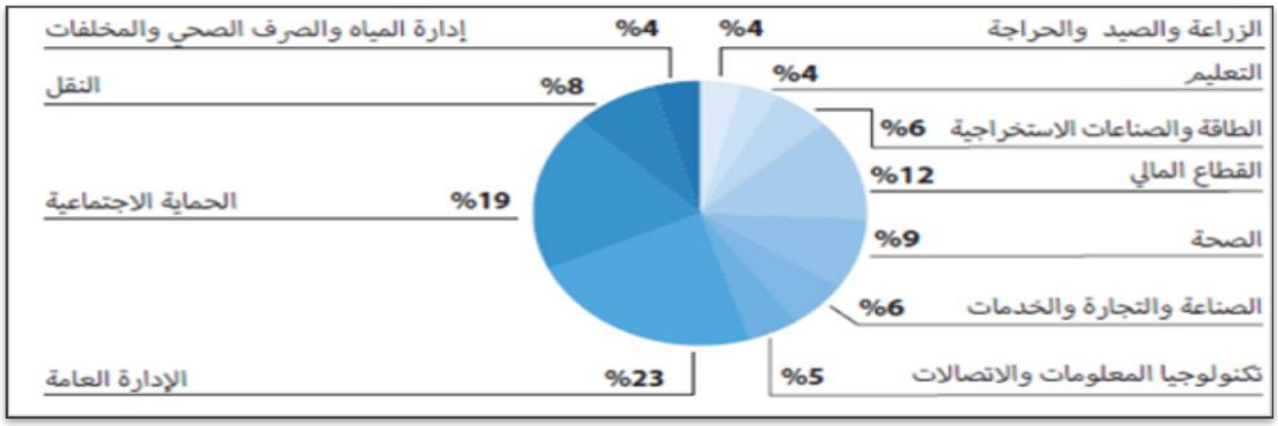

المصدر: البنك الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2021**، ص 40

من الشكل السابق نجد أن قطاع الإدارة العامة يأخذ أكبر نسبة من مجموع الإقراضات بنسبة 23%، تليها قطاع الحماية الاجتماعية بنسبة 19% والقطاع المالي بنسبة 12%.

6-التزامات الإقراض المقدمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[1]: في السنة المالية 2021 وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 4.6 مليار دولار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بغرض تمويل23عملية، تشمل 4 مليار دولار من إرتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و658 مليون دولار من إرتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، كما تم تدعيم موارد تمويلية بقيمة 114 مليون دولار أخرى لمشروعات في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما وقع البنك على 134 إتفاقية للخدمات الإستشارية مستردة التكلفة مع بلدين بمبلغ 30 مليون دولار.

الشكل رقم(54): إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2021 من حصة من مجموع المبالغ 4.6 مليار دولار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الوحدة: نسبة مئوية

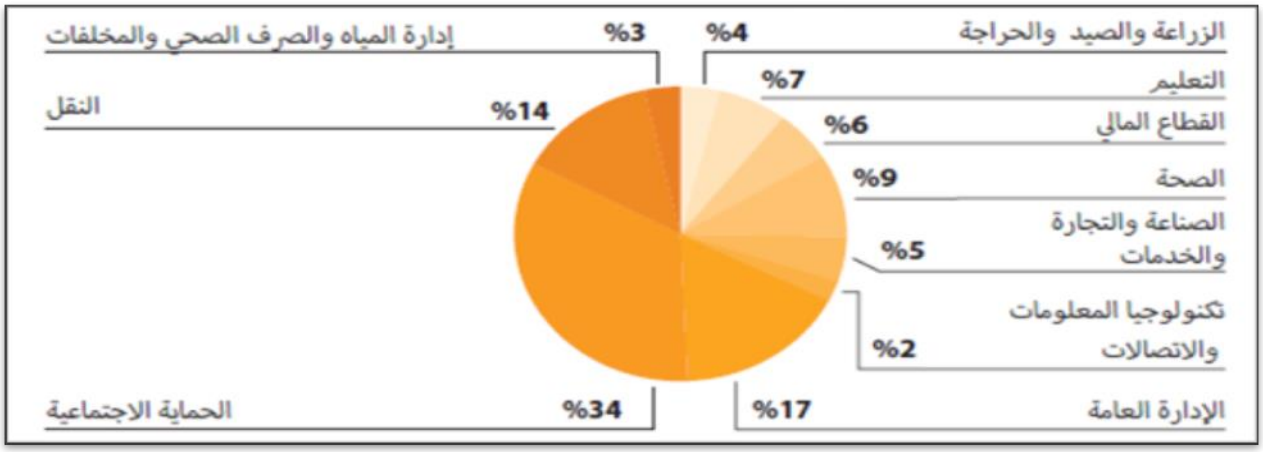

المصدر: البنك الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2021**،ص45

[1] **البنك الدولي، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سبق ذكره**، ص44.

من الشكل السابق نجد أن قطاع الحماية الاجتماعية يأخد أكبر نسبة من مجموع الإقراضات بنسبة 34%، تليها قطاع الإدارة العامة بنسبة 17% والقطاع النقل بنسبة 14%.

7-التزامات الإقراض المقدمة لمنطقة جنوب آسيا[1]: في السنة المالية 2021 وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 10.9 مليار دولار لمنطقة جنوب آسيا بغرض تمويل 56 عملية، تشمل 3.7 مليار دولار من إرتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و7.1 مليار دولار من إرتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، كما وقع البنك على 82 إتفاقية للخدمات الإستشارية مستردة التكلفة مع 08 بلدان بمبلغ 47 مليون دولار.

الشكل رقم(55): إرتباطات الإقراض من مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات لسنة 2021 من حصة من مجموع المبالغ 10.9مليار دولارلمنطقة جنوب آسيا.

الوحدة: نسبة مئوية

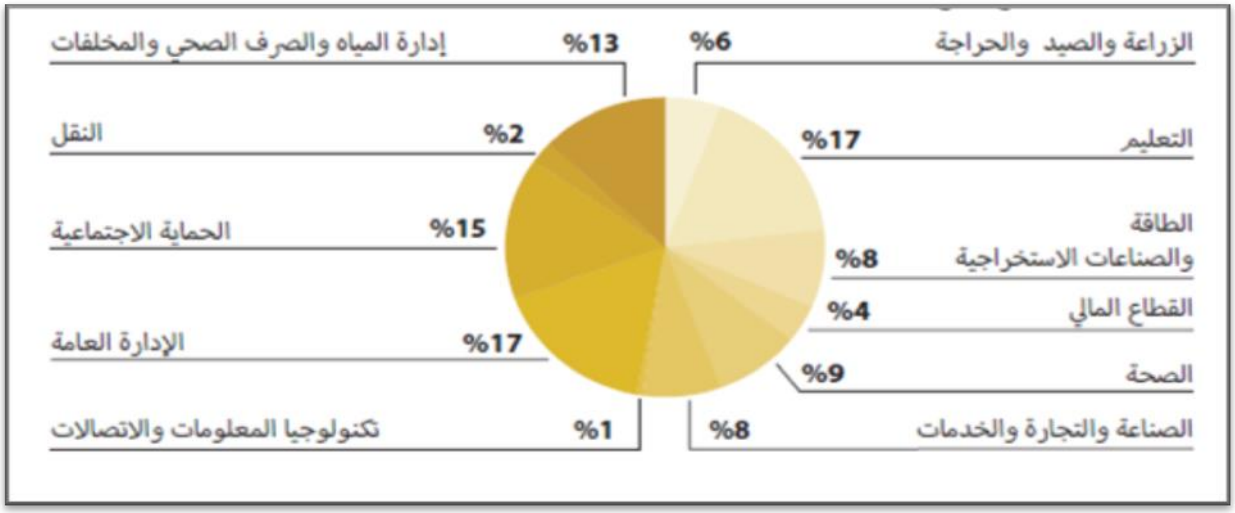

المصدر: البنك الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2021، ص 50**

من الشكل السابق نجد أن قطاع التعليم وقطاع الادارة يأخد أكبر نسبة متساوية من مجموع الإقراضات تقدر بـ 17%، تليها قطاع الحماية الاجتماعية بنسبة 15%.

ثالثا: مبادرة تعلق الديون بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي بلدان مجموعة العشرين

إزدادت مخاطر الديون في السنوات الأخيرة في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل زيادة كبيرة، وبلغ إجمالي الدين الخارجي للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل 8.1 تريليون دولار في نهاية عام 2019 ثلثها مستحق لدائنين من القطاع الخاص، ويعد أكثر من نصف البلدان المؤهلة للإقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية اليوم في وضع مديونية حرج أو معرضا بدرجة كبيرة للوصول إليه، وقد خلصت التقييمات التي أجرتها مجموعة البنك الدولي إلى أن أقل من نصف البلدان التي شملها الاستعراض استوفت الحد الأدنى من المتطلبات لتسجيل الديون، والمتابعة، ورفع التقارير[2].

[1] البنك الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سبق ذكره 2021**، ص49.

[2] الموقع الرسمي للبنك الدولي على الموقع**www.albankaldawli.org/ar** آخر تحديث 2021/03/31.

الشكل رقم(56): مخاطر أزمة الديون الخارجية للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية كنسبة مئوية:

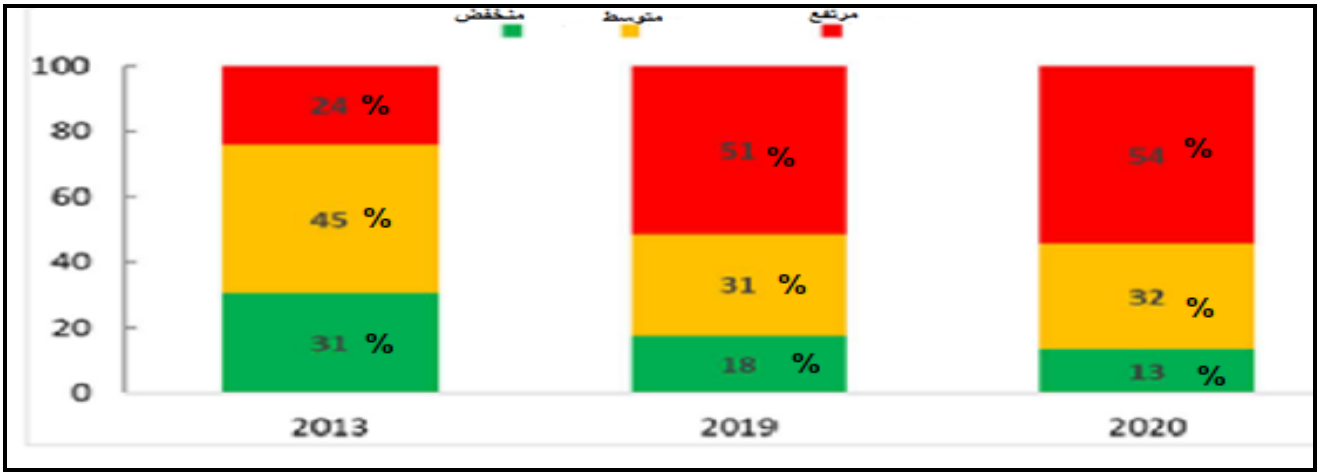

المصدر: وثيقة صادرة عن مجموعة البنك الدولي بعنوان word bank group and internationalmoneyary fund support for debt relief under the common framework and beyonde بتاريخ 2021/03/25، ص5

قبل تفشي فيروس ك/ورونا كان الدين فعليا عند مستويات غير مسبوقة في بلدان الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية، ودفعت الجائحة عددا متزايدا من تلك البلدان إلى حالة مديونية حرجة، وتمثل مساندة البلدان الأشد فقرا في مكافحة جائحة كورونا، حيث أطلق البنك دعما غير مسبوق لتمكين البلدان من التركيز على الإستجابة للجائحة بدلا من سداد الديون المستحقة للدائنين، وتعمل مجموعة البنك الدولي جاهدة لتشجيع إعداد حلول شاملة للديون تشتمل على أربعة عناصر وهي: تعليق الديون، وخفض الديون، وتسوية الديون، وشفافية الديون.

دعا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بلدان مجموعة العشرين إلى إقامة مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، وتساعد هذه المبادرة البلدان على تركيز مواردها على محاربة الجائحة وحماية أرواح وأرزاق الملايين من البشر الأكثر عرضة للمخاطر، ومنذ دخولها حيز التنفيذ في الأول من ماي 2020، شارك 48 بلدا من بين 73بلدا مؤهلاً في المبادرة قبل إنتهاء العمل بها في نهاية ديسمبر 2021، وخلال الفترة من ماي 2020 إلى ديسمبر 2021 علقت المبادرة سداد 12.9مليار دولار من مدفوعات خدمة الديون المستحقة على البلدان المشاركة لدائنيها، وذلك وفقا لأحدث التقديرات[1].

تشمل مبادرة تعليق خدمة الديون البلدان المؤهلة جميع البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وكل البلدان الأقل نموا التي عليها أعباء خدمة ديون لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويعني هذا 72 بلدا مقترضا فعلا من المؤسسة بالإضافة إلى أنغولا، ومن حيث المبدأيحق لكل هذه البلدان أن تطلب تعليق مدفوعات خدمة الدين، ولكن سيكون مطلوبا من كل بلد منتفع بهذه المبادرة أن يتعهد بـ[2]:

[1] الموقع الرسمي للبنك الدولي على الموقع **www.albankaldawli.org/ar** آخر تحديث 2022/02/03.

[2] الموقع الرسمي للبنك الدولي على الموقع **www.albankaldawli.org/ar** آخر تحديث 2021/12/02.

- بإستخدام الحيز المتاح للإنفاق في إطار المالية العامة نتيجة لذلك في زيادة الإنفاق الاجتماعي أو الصحي أو الإقتصادي في إطار الإستجابة لمواجهة الأزمة.
- الإفصاح عن كل الإلتزامات المالية (الديون) للقطاع العام فيما يتعلق بالمعلومات ذات الأهمية التجارية.
- الإمتناع عن التعاقد على ديون غير ميسرة جديدة خلال فترة التعليق.

الشكل رقم(57): الدول المشاركة وغير المشاركة في مبادرة تعليق خدمة الديون حسب المناطق

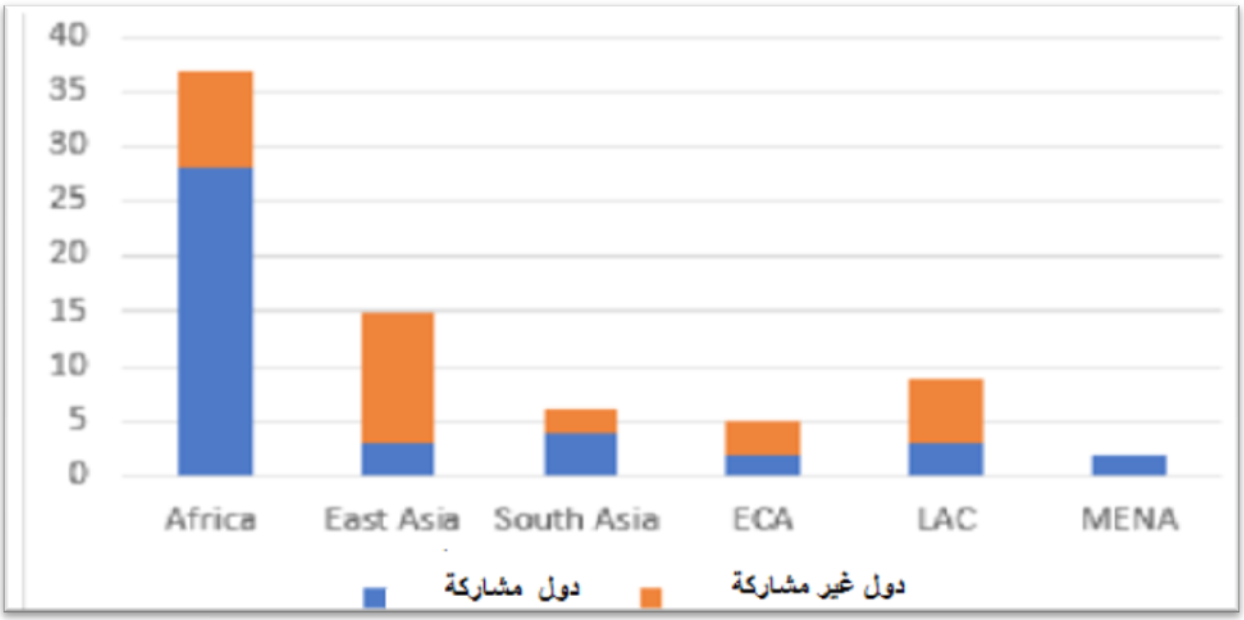

المصدر: وثيقة صادرة عن مجموعة البنك الدولي بعنوانn i o joint imf-wbg staff note-implementat and extension of the debt service suspension initative، بتاريخ2020/10/12، ص 11.

وساند البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تنفيذ المبادرة من خلال مراقبة الإنفاق، وتعزيز شفافية الدين العام، وقد إلتزمت البلدان المقترضة المشاركة في المبادرة بإستخدام الموارد المحررة لزيادة بنود الإنفاق الإجتماعي أو الصحي أو الإقتصادي في التصدي للأزمة، كما تعهدت بالإفصاح عن جميع الإلتزامات المالية للقطاع العام وإلتزمت بالحد من الإقتراض بشروط غير ميسرة، وذلك في إطار ترتيبات صندوق النقد الدولي وسياسة البنك الدولي لتمويل التنمية المستدامة، كما دعت مجموعة العشرين الدائنين من القطاع الخاص إلى المشاركة في المبادرة بشروط مماثلة، لكن مما يؤسف له أنه لم يشارك سوى دائن واحد من القطاع الخاص في المبادرة[1].

الفرع الثاني: الإلتزامات المقدمة من طرف مؤسسة التمويل الدولية لمواجهة تداعيات تفشي كوفيد 19

إنضمت مؤسسة التمويل الدولية رفقة مجموعة البنك الدولي لمكافحة جائحة كوفيد 19 حيث ساعدت القطاع الخاص في البلدان النامية للتغلب على أسوء آثار الأزمة الصحية والحفاظ على الوظائف وتوسيع نطاق الحلول المناخية.

[1] الموقع الرسمي للبنك الدولي على الموقع**www.albankaldawli.org/ar** آخر تحديث 2022/02/03.

أولا: إستجابة مؤسسة التمويل الدولية لمواجهة تداعيات تفشي كوفيد 19 خلال السنة المالية 2020

شهدت مؤسسة التمويل الدولية عاما قويا على الرغم من تفشي جائحة كوفيد 19، حيث قدمت المؤسسة خلال سنة 2020 ما يقدر ب 22 مليار دولار من التمويل الطويل الأجل، بزيادة قدرها 15% عن سنة 2019، بما في ذلك 11.1 مليار دولار تم إستثمارها لحساب المؤسسة الخاص، فيما بلغ إرتباطات التمويل على المدى القصير بما في ذلك تمويل التجارة 6.5 مليار دولار بزيادة قدرها 12% مقارنة بسنة 2019، وحصلت البلدان الهشة والبلدان المؤهلة من الإقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية على25%من الإرتباطات المالية الطويلة الأجل المقدمة لحساب مؤسسة التمويل الدولية الخاص، في حين شكلت الأنشطة المناخية 30% كما إرتبطت المؤسسة بتقديم 1.8 مليار دولار من الموارد التمويلية طويلة الأجل للمؤسسات المالية التي تملكها نساء[1].

و في إطار جهود المؤسسة لمساعدة على مكافحة جائحة كورونا أطلقت المؤسسة تسهيلا سريع الصرف بمخصصات قدرها 8 مليار دولار لتمويل تدابير مواجهة فيروس كورونا بغرض المساعدة في تعزيز قدرة الشركات على الإستمرار في العمل والحفاظ على موظفيها، ومن خلال هذا التسهيل قدمت المؤسسة قروضا مباشرة للمتعاملين معها الذين أظهروا بوضوح تأثير جائحة كورونا على أعمالهم، بالإضافة إلى تقديم المساندة للمؤسسات المالية التي تتعامل معها مؤسسة التمويل الدولية حتى تتمكن من مواصلة الاقتراض لمنشآت الاعمال الصغيرة والمتوسطة المتضررة من تفشي الجائحة، وحتى سبتمبر 2020 إرتبطت المؤسسة بتقديم 3.9 مليار دولار من هذا التسهيل، بما فيها 2 مليار دولار خصص بالكامل في إطار محفظة تمويل التجارة مما ساعد على إستمرار تدفق السيولة إلى الشركات التي تعتمد على التجارة خاصة منشآت الأعمال المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة[2].

الجدول رقم (09): حزمة مؤسسة التمويل الدولية للتصدي للجائحة بقيمة 8 مليار دولار

محفظة القطاع الحقيقي	برنامج تمويل التجارة العالمية	برنامج حلول رأس المال العامل	برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية وتمويل السلع الأولية الحرجة
02 مليار	02 مليار	02 مليار	02 مليار

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لسنة 2020، ص 19

ثانيا: إستجابة مؤسسة التمويل الدولية لمواجهة تداعيات تفشي كوفيد 19 خلال السنة المالية 2021

في السنة المالية 2021 قدمت مؤسسة التمويل الدولية إرتباطات بلغ مجموعها 31.5 مليار دولار في مختلف أنحاء العالم من بينها 11.9 مليار دولار في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وأطلقت مؤسسة التمويل الدولية مبلغ 4 مليار دولار لمساعدة البلدان النامية على الحصول على مستلزمات الرعاية الصحية المطلوبة لمكافحة الجائحة، كما عبأت تمويلا لتوفير السيولة قدره 8 مليار دولار لإبقاء على مؤسسات الأعمال في الصناعات المتضررة من بينها 400 مليون دولار لمؤسسات تملكها نساء، كما قدمت مستوى قياسي من التمويل المناخي قدره 4 مليار دولار[3].

[1] **مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي لسنة 2020، مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[2] **المرجع السابق.**

[3] **مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي لسنة 2021**، ص 9.

وقد بدلت مؤسسة التمويل الدولية جهودا كبيرة لبناء أنظمة صحية قادرة على الصمود والتوسع في عمليات التصنيع وسلاسل الإمداد الخاصة باللقاحات كورونا، ومن خلال منصة الصحية العالمية إرتبطت مؤسسة التمويل الدولية بتقديم 12 مليار دولار لمساندة قدرات تصنيع اللقاحات[1].

الفرع الثالث: الإلتزامات المقدمة من طرف الوكالة الدولية لضمان الإستثمار لمواجهة تداعيات تفشي كوفيد19

يتثمثل التفويض المخول للوكالة في تشجيع الإستثمارات الخاصة عبر الحدود في البلدان النامية عن طريق تقديم ضمانات تتمثل في التامين ضد المخاطر السياسية وتعزيز الإئتمان للمستثمرين والمقرضين، ومن المتوقع أن تؤدي الجائحة إلى خفض الإستثمارات الأجنبية إلى40% في 2020، وفي ظل هده التحديات يظل دور الوكالة ومهمتها أكثر أهمية، وسنتناول فيما يلي أهم التدابير المتخذة من طرف الوكالة.

أولا: الوكالة الدولية لضمان الإستثمار لمواجهة تداعيات تفشي كوفيد 19 خلال سنة 2020

قامت الوكالة في سنة 2020 بتعبئة 7.3 مليار دولار لتمويل مشروعات تنمية من خلال إصدار ضمانات بقيمة 4 مليار دولار للمستثمرين من القطاع الخاص عبر الحدود، وتقدم مايقرب من نصف الضمانات لمساندة المشروعات في البلدان الأدنى دخلا المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وساهم أكثر من 20% من إصداراتها في مشروعات التكيف مع التغيرات المناخية أو التخفيف من آثاره، وشراء سلع بقيمة 4.3 مليون دولار محليا كل سنة[2].

وفي إطار جهود الوكالة للتصدي لجائحة كورونا فقد قدمت الوكالة تسهيل سريع الصرف بقيمة 6.5 مليار دولار أمريكي في أوائل شهر أفريل 2020، وبناء عليه يتم إعادة توجيه قدرات الوكالة نحو شراء المعدات طبية عاجلة وتوفير رأس المال العامل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمؤسسات والأفراد ومساندة إحتياجات الحكومة لتمويل القصير الأجل، وقد إستخدمت هذا التسهيل أربع آليات وهي[3]:

– تعزيز الائتمان للحكومات والمؤسسات المالية التابعة لها للإقتراض بشروط ميسرة لشراء المعدات الطبية العاجلة ومعدات الحماية والأدوية وتقديم الخدمات.

– تقديم حلول تخفيف المخاطر للبنوك التجارية والمؤسسات المالية حتى يمكنها الإستمرار في تقديم خدمات الإقراض من خلال الشركات التابعة لها في البلدان المتقدمة.

–تعزيز الائتمان للحكومات والمؤسسات التابعة لها التي تسعى للوصول إلى أسواق الإئتمان لتمويل مشروعات وبرامج التعافي الإقتصادي في بيئة تعاني النقص.

–مساندة تمويل التجارة لضمان تدفق السلع عبر سلاسل الإمداد العالمية ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان التي تعاني من أوضاع هشة.

---

[1] **مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي لسنة 2021**، ص 5.

[2] **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لسنة 2020، مرجع سبق ذكره**، ص 7.

[3] **المرجع السابق**، ص8.

كما تقوم الوكالة في مرحلة ثانية من الإستجابة والتي تعم من خلالها الجهات المتعاملة معها والجديدة، ببرامج الصحة العالمية الذي يهدف إلى زيادة فرص الحصول على مستلزمات الرعاية الصحية الحيوية، كما قامت بتعبئة 2 مليار دولار لحسابها الخاص وتعبئة 02 مليار إضافيين من الشركاء بالقطاع الخاص كما تساعد على إعادة هيكلة ورسملة الشركات والمؤسسات المالية التي تسير في طريقها للتعافي[1].

أولا: الوكالة الدولية لضمان الإستثمار لمواجهة تداعيات تفشي كوفيد 19 خلال سنة 2021

إستطاعت الوكالة تعبئة تمويل قدره 5.5 مليار دولار من مصادر خاصة وعامة، من خلال إصدار ضمانات بقيمة 5.2 مليار دولار للمستثمرين الدوليين من القطاع الخاص، ومن شهر أفريل 2020 إلى غاية 2021 بلغت ما قدره 7.6 مليار دولار، وقد إتجه ربع هذه الضمانات لمساندة مشروعات في البلدان الأقل دخلا المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وساهم بـ 26% من إصداراتها لمشروعات التكييف مع تغير المناخ[2].

وقد قامت الوكالة بمساعدة من المجلس المديرين التنفيذيين في إطار الإستجابة للأزمة الصحية على الموافقة على إنشاء برنامج سريع الصرف للتصدي للجائحة والذي أتاح انتقال المشروعات من مرحلة الفحص المبكر إلى نيل الموافقة المجلس في غضون 51 يوما بدلا من 129 يوم للمشروعات العادية، بالإضافة إلى ذلك ساندت الوكالة الحكومات بتشجيع الجهات المتعاملة معها على إعطاء مهلة بشان سداد المدفوعات، وأثبت برنامج الإستجابة لمواجهة جائحة كورونا الذي أطلقته الوكالة بقيمة 6.5 مليار دولار منذ إفريل 2020 أنه مناسب للغرض حيث أدى إلى إصدار سندات بقيمة 5.6 مليار دولار للمشروعات المتعلقة بمواجهة الجائحة و يتوقع توسيعه إلى 12 مليار دولار في السنوات القادمة، حيث ساعدت الوكالة في تحقيق نتائج على أرض الواقع أثناء تفشي الجائحة، فإنها إتخدت أيضا خطوات مهمة في سنة 2021 تمكنها من المساعدة في التصدي للتحديات العالمية في السنوات القادمة، حيث حصلت على موافقة مجلس المديرين التنفيذيين على ضمانات تمويل التجارة وهي أول منح جديد تماما منذ عام 2010.[3]

المطلب الثالث: تقييم دور مجموعة البنك الدولي في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19

أطلقت مجموعة البنك الدولي استجابة واسعة وحاسمة لمواجهة الجائحة –وهي الأكبر في تاريخها، وفي الفترة من افريل 2020 وحتى نهاية السنة المالية 2021، بلغ إجمالي التمويل الذي أتاحته مجموعة البنك أكثر من 157 مليار دولار، ويعكس حجم هذه الاستجابة المركز المالي القوي لمجموعة البنك، بفضل الزيادات العامة في رأس المال للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية في عام 2018، والعملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية.

[1] **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لسنة 2020، مرجع سبق ذكره**، ص11.

[2] **المرجع السابق**، ص09.

[3] **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سبق ذكره**، ص10.

الفرع الأول: إستجابة مجموعة البنك الدولي للأزمة كوفيد مقارنة بالأزمة المالية العالمية لسنة 2009

إن عدد الإصابات والوفيات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا هائل، ومن المرجح أن تعاني البلدان النامية أشد معاناة على مستوى العالم وأطولها زمنا. وتتخذ مجموعة البنك الدولي إجراءات سريعة مبكرة وواسعة النطاق لمساعدة البلدان النامية على مكافحة الآثار الصحية والاجتماعية والإقتصادية المترتبة على الجائحة. ويقدم البنك الدولي تدفقات إيجابية صافية كبيرة إلى أشد بلدان العالم فقرا ويحقق تقدما سريعا في توجيه ما يصل إلى 160 مليار دولار إلى البلدان المتعاملة معه

الشكل رقم(58): إستجابة مجموعة البنك الدولي للأزمة كوفيد في سنة 2020 مقارنة بالأزمة المالية العالمية لسنة 2009

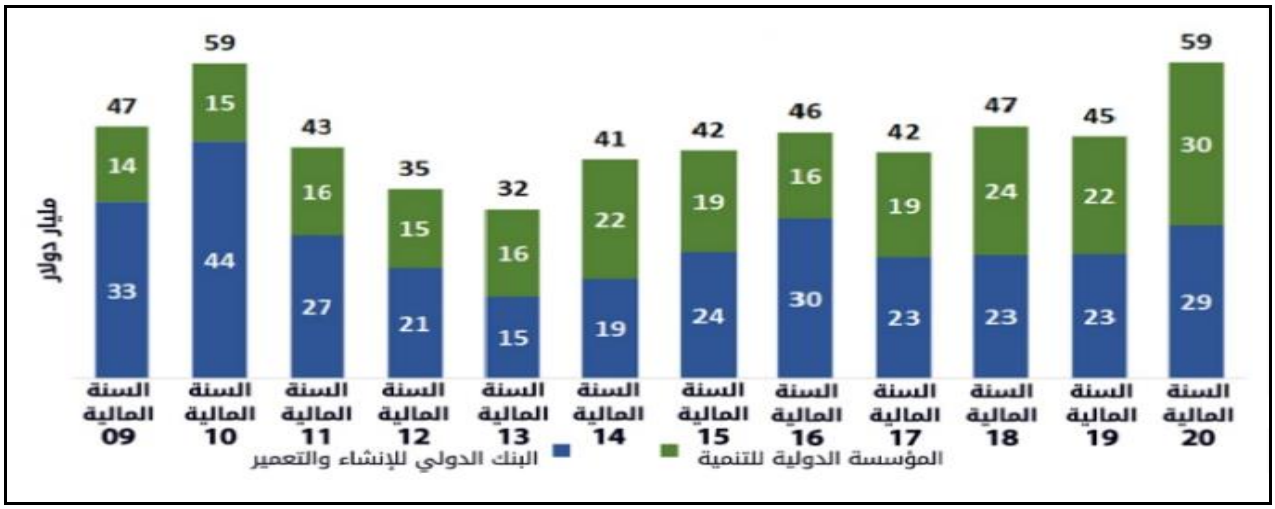

المصدر: مقالة بصحيفة الوقائع بعنوان إستجابة البنك الدولي لمواجهة تفشي فيروس كورونا www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet بتاريخ 2020/10/14، تاريخ الإضطلاع 2022/05/26 الساعة 20.00.

إن حجم التمويل الذي أتاحه البنك الدولي في فترة السنوات المالية 2009-2011 بلغ 149 مليار دولار، مع توجيه حوالي 70 %من تلك الإستجابة لبلدان متعاملة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وضاعف البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضه ثلاث مرات مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة، وما ساعده على ذلك مركز رأس المال القوي الذي كان يتمتع به في ذلك الوقت، ومن ناحية المؤسسة الدولية للتنمية وبسبب محدودية قدراتها جزئيا، وإن كان أيضا بسبب طبيعة الأزمة المالية العالمية وقنوات إنتقالها وإستمرار أثرها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة، ظلت إرتباطات المؤسسة تناهز 15 مليار دولار خلال السنوات المالية 2009-2011، وقد ساهمت المؤسسة بنسبة 30% في الموارد التمويلية من البنك الدولي للإنشاء والتعمير خلال السنوات المالية 2009-2011، وفي السنة المالية 2020، بلغ حجم إرتباطات البنك الدولي 59 مليار دولار، وهو المبلغ نفسه الذي حققه في السنة الأولى الكاملة من إستجابته للأزمة المالية العالمية (السنة المالية 2010) ، ويزيد عن الإرتباطات التي كانت عليها في السنة التي نشبت فيها الأزمة (السنة المالية 2009، كان

حجم الإرتباط 47 مليار دولار)، وتم توجيه حوالي 52% من إرتباطات السنة المالية 2020 للبلدان المؤهلة للإقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية[1].

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه مجموعة البنك الدولي لمواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19

أطلقت مجموعة البنك الدولي إستجابة واسعة وحاسمة لمواجهة الجائحة وهي الأكبر في تاريخها، ففي الفترة من أفريل 2020 وحتى نهاية السنة المالية 2021، بلغ إجمالي التمويل الذي أتاحته مجموعة البنك أكثر من157 مليار دولار، ويعكس حجم هذه الإستجابة المركز المالي القوي لمجموعة البنك، بفضل الزيادات العامة في رأس المال للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية في عام 2018، والعملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وشمل ذلك 45.6 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير للبلدان متوسطة الدخل، و53.3 مليار دولار من موارد المؤسسة الدولية للتنمية في شكل منح وبشروط ميسرة للبلدان الأشد فقرا، مع مساعدات التخفيف التلقائي من أعباء الديون للبلدان التي بلغت مرحلة المديونية الحرجة؛ و42.7 مليار دولار من مؤسسة التمويل الدولية إلى الشركات والمؤسسات المالية الخاصة، وضمانات بقيمة 7.6 مليارات دولار من الوكالة الدولية لضمان الإستثمار لمساندة مستثمري القطاع الخاص والمقرضين، و 7.9 مليارات دولار من الصناديق الإستئمانية التي ينفذها المستفيدون[2].

المبحث الثالث: دور منظمة العالمية للتجارة في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19

رصدت منظمة التجارة العالمية التدابير المتصلة بالتجارة، التي إتخذتها الحكومات خلال أزمة فيروس كورونا المستجد، حيث شددت المنظمة على أن أي تدبير طارئ مصمم لمعالجة وباء كوفيد –19 ينبغي أن يكون موجها ومتناسبا وشفافا ومؤقتا، وألا يؤدي إلى تعطيلات لا داعي لها لسلاسل الإمداد يمكن أن يكون لها أثر ضار في الأعمال التجارية، ولا سيما على المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، وفيما يلي أهم الإجراءات والتدابير التي سمحت يها المنظمة في إطار مواجهة تداعيات كوفيد 19.

المطلب الأول: تدابير تيسير التجارة والسياسة الحمائية من منتظمة التجارة العالمية

شكلت طوابير الشاحنات، مشهدا متكررا عند العديد من المعابر الحدودية في بداية جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد–19)، وأصبح أيضا الحجر الصحي للحاويات في الموانئ البحرية وتزايد حالات تأخير البضائع التي تفرض عليها بعض القيود، بما في ذلك الأدوية ومعدات الوقاية الشخصية، وقد قامت منظمة التجارة العالمية إتخاذ مزيد من تدابير تيسير التجارة والتي عملت دورا رئيسيا في مساعدة البلدان على إعادة البناء على نحو أفضل وأن تصبح أكثر قدرة على الصمود في مواجهة حالات الطوارئ في المستقبل، نلخصها فيما يلي[3]:

---

[1] **مقالة بصحيفة الوقائع بعنوان إستجابة البنك الدولي لمواجهة تفشي فيروس كورونا/www.albankaldawli.org/ar/news بتاريخ 2020/10/14**، تاريخ الإطلاع 2022/05/26 الساعة 20.00.

[2] البنك الدولي، **التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[3] بيل غين، **مدونة البنك الدواي بعنوان تيسير التجارة: أمر بالغ الأهمية للتعافي من فيروس كورونا**، بتاريخ 2021/02/11 على الموقع **blogs.worldbank.org/ar**، تاريخ الإطلاع 2022/05/29 الساعة 19.00.

الفرع الأول: تدابير تيسير التجارة من منتظمة التجارة العالمية

أولا: التوافق مع المعايير الدولية

عندما إنتشر فيروس كورونا، سارعت وكالات التجارة إلى زيادة الإشتراطات والضوابط لإكتشاف السلع التي تحمل الفيروس، وفي كثير من الأحيان لم تكن التغييرات متسقة، بل تعارضت أحياناً مع بعضها بعضاً، وفي معظم البلدان أصبحت الإجراءات التي تتخذها البلدان على الحدود أكثر تعقيدا وإستهلاكا للوقت، مع تأخر العديد من السلع من أجل إعطاء الأولوية للسلع الضرورية المتعلقة بفيروس كورونا، بالإضافة إلى ذلك تعين على الهيئات الحكومية حماية صحة الموظفين وأولئك الذين يتعاملون عادة وجهاً لوجه على الحدود وسلامتهم، وفوق كل هذا التعامل مع نقص الموظفين بسبب المرض.

تهدف اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة إلى التصدي لهذه الأنواع من التحديات. وتتضمن الاتفاقية أحكاماً لزيادة وتيرة حركة السلع، والإفراج عنها، وتخليصها في الجمارك، بما في ذلك السلع المنقولة، وهي تحدد أيضا تدابير للتعاون الفعال بين الجمارك وهيئات المنافذ الحدودية الأخرى والسلطات المختصة بشأن تيسير التجارة ومسائل الامتثال للنظم الجمركية، ودفعت الضرورة الملحة للأزمة العديد من البلدان إلى تسريع تنفيذ هذه التوصيات ودعم أنشطة تجارة أكثر كفاءة عبر الحدود.

ثانيا: الشفافية

في أثناء كورونا، وضعت إتفاقية تيسير التجارة مقياسا للشفافية، وأنشأت بعض الحكومات مواقع جديدة على شبكة الإنترنت أو نقاط استفسار لتوفير معلومات عملية عن إجراءات الإستيراد والتصدير والتجارة العابرة وإتاحة النماذج والمستندات المطلوبة، وشرعت حكومات أخرى في إجراء مشاورات منتظمة مع أصحاب المصلحة.

وذهبت بعض الحكومات إلى أبعد من ذلك وعينت محققا في الشكاوى للعمل مباشرة مع مستوردي السلع العاجلة، وبغية تلبية الحاجة إلى التباعد الاجتماعي أنشأت بعض البلدان قنوات لتبادل المعلومات بين التجار ومسؤولي الجمارك الذين يعملون من المنزل، عن طريق البريد الإلكتروني والإجتماعات الإفتراضية.

ثالثا: الإجراءات على الحدود

سرعان ما إتخذت العديد من الحكومات تدابير مبتكرة ومرنة للحفاظ على إستمرار تدفق التجارة عبر الحدود لا سيما لضمان عدم تأخير السلع الضرورية مثل اللقاحات، والأجهزة الطبية، والأدوية، والمنتجات الغذائية، وتضمنت بعض هذه الإجراءات تبسيط النماذج والإجراءات المطلوبة، والتنازل عن الرسوم والمصروفات أو تأجيل سدادها، وقبول النسخ المصورة بالماسح الضوئي من الشهادات وغيرها من الوثائق الداعمة، وزيادة وتيرة التحول الرقمي في الإجراءات على الحدود.

وقد تم الجزء الأكبر من عملية التحسين عندما تولت لجنة تيسير التجارة الوطنية قيادة عملية الإبتكار، وهو حوار مطلوب بين القطاعين العام والخاص وآلية قيادة تابعة لإتفاقية تيسير التجارة بغية تسهيل التنسيق على المستوى المحلي وتنفيذ أحكام هذه الإتفاقية وتعميمه على مستوى جميع هيئات المنافذ الحدودية، علاوة

على ذلك أظهرت جائحة كورونا ضرورة إشراك وزارات الصحة بشكل كامل في تصميم الأنظمة الخاصة باللقاحات والمنتجات الطبية وتبسيطها.

رابعا: تعاون هيئات المنافذ الحدودية

أشار إستقصاء أجرته منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة وفيروس كورونا إلى أن التعاون بين هيئات المنافذ الحدودية يعد أحد أهم العوامل لتيسير التجارة في أثناء جائحة كورونا، على سبيل المثال من شأن التنسيق بين هذه الهيئات من أجل إجراء عملية تفتيش مشتركة واحدة أن يؤدي إلى توفير الوقت والتكاليف.

خامسا: التنسيق بين القطاعين العام والخاص

في العديد من البلدان، تم تشكيل فرق عمل خاصة بفيروس كورونا لإدارة جميع المهام المتعلقة بالجائحة، وعلى الرغم من ذلك فإنه في البلدان التي لا توجد فيها آلية للتنسيق مع هيئات المنافذ الحدودية لضمان سرعة تخليص البضائع، كان على القطاع الخاص في كثير من الأحيان الحصول على موافقات متعددة وتقديم مستندات مكررة، ويتطلب خفض تكاليف التجارة على الحدود نهج شراكة بين القطاع الخاص والحكومة لضمان تحديد التحديات التي تواجه التجارة والتحقق من صحة إصلاحات تيسير التجارة.

سادسا: التحول الرقمي

أوضح الاستقصاء الذي أجرته منظمة التجارة العالمية أيضاً أن التدابير الرقمية، مثل "النوافذ الإلكترونية الموحدة"، ساعدت البلدان في أثناء الأزمة وما سيأتي بعدها، وهذه النوافذ الموحدة هي منصات على شبكة الإنترنت تعمل على تحويل الإجراءات التجارية إلى العمل إلكترونيا وإستبدال الحاجة إلى العمليات المادية واليدوية والتي تحدث فيها إزدواجية، وتلعب المنصات الرقمية دوراً مهماً في تسريع الإجراءات على الحدود، مما يتيح العمل بسلاسة وتقليل الحاجة إلى الاتصال المادي بين هيئات المنافذ الحدودية والتجار.

وتعمل النوافذ الموحدة أيضا على تعزيز الشفافية من أجل أنشطة التجارة وفي كثير من الأحيان، تتيح منصات النوافذ الإلكترونية الموحدة الحصول على المعلومات المتعلقة بالتجارة، مما يضمن إمكانية وصول جميع التجار، بما في ذلك الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتجار من النساء، الذين تضرروا بشدة من الأزمة إلى جميع الإجراءات الرسمية.

إن الإصلاحات التي تهدف إلى تيسير التجارة في مرحلة ما بعد الجائحة لتحقيق التحول الآلي في الإجراءات على الحدود وتعميمها، وتبسيط الرسوم، وتعزيز إدراج المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتجار من النساء سيكون لها أكبر الأثر في تحفيز عملية التعافي.

سابعا: تحسين القدرة على الصمود وضمان الاستدامة

يمكن أن تساعد تدابير تيسير التجارة الإضافية في جعل التدفقات التجارية أكثر قدرة على الصمود، إن إتباع نهج شامل لتيسير التجارة ووضع إستراتيجية وطنية لتيسير التجارة سيساعد البلدان على التعافي بسرعة أكبر، ومن شأن الإصلاحات المستدامة مثل لجنة تيسير التجارة الوطنية أن تساعد البلدان في تنفيذ الإجراءات المطلوبة في المستقبل، علاوة على ذلك فإن التحول الرقمي في الإجراءات التجارية وتبسيطها سيعزز في نهاية المطاف القدرة التنافسية ويساعد البلدان على المشاركة على نحو كامل في الإقتصاد العالمي.

الفرع الثاني: منظمة التجارة العالمية والنزعة الحمائية

أدى إنتشار فيروس كورونا بأسعار الإمدادات الطبية إلى الإرتفاع في ظل صعوبات يواجهها الإنتاج لتلبية الطلب، حيث أن أسعار أقنعة الوجه وأجهزة التنفس زادت إلى خمسة أمثالها في سنة 2020، وأصبح مشهد الأرفف الخالية في المتاجر الكبيرة والصيدليات مألوفا وأصبح الخوف والإكتناز يضخمان مشكلة شح الموارد، لكن عواقب هذه التحركات ذات مدى بعيد وتشكل تهديدا للحياة وحتى في أوجها واجهت منظمة التجارة العالمية صعوبات لمنع ذلك السلوك، وفيما يلي أهم تدابير الحمائية المتخذة من طرف البلدان لصالح مواطنيها وإقتصادها:

أولا: السياسة الحمائية على الإمدادات الطبية

من أجل الحفاظ على إنتاج الإمدادات الضرورية للمستهلكين المحليين، فرضت العديد من الدول قيودا على صادراتها من المنتجات الطبية، وتأمل تلك الدول في تفادي حدوث نقص محلي والإبقاء على الأسعار مستقرة خلال أزمة انتشار فيروس كورونا، ومع تفاقم الفيروس من المرجح أن تصاب المزيد من الدول بعدوى نزعة الحماية التجارية للصادرات، وستؤدي تلك الإجراءات في نهاية المطاف الضرر بجميع الدول، على الأخص تلك الأكثر هشاشة، فالإجراءات المقيدة من جانب المصدرين تقلص الإمدادات العالمية، مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار ويثير هذا فرض قيود جديدة على الصادرات لعزل الأسواق المحلية، مما يؤدي إلى "تأثير مضاعف" على الأسعار العالمية، فمثلا حيث تصدّر سبع دول 70% من أجهزة التنفس الصناعي على مستوى العالم وهي ذات دور حيوي في علاج مصابي فيروس كورونا، وإذا حظرت دولة واحدة الصادرات، فإن الأسعار قد ترتفع 10% في الأمد القصير، وقد تصعد أكثر بكثير من ذلك إذا قامت بقية الدول بالرد.

ولضمان تدفق التجارة بحرية في أوقات الشدة والرخاء وفي حين وضعت منظمة التجارة العالمية قواعد لتنظيم حواجز الإستيراد، فإن الدول تظل حرة إلى حد كبير في تقييد الصادرات ومن أجل معالجة هذه الفجوة، يمكن أن يتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية، على عدم فرض قيود على صادرات المنتجات الطبية المرتبطة بمكافحة فيروس كورونا، ويمكن للدول المستهلكة أن تقوم بدورها أيضا عبر تحرير الواردات، فقد تحصل 46 دولة نامية ضرائب على الرعاية الصحية بها عبر فرض رسوم جمركية على أجهزة التنفس بنسبة تتراوح بين 5 و25%، ويمكن أن يؤدي إلغاء القيود على الصادرات والرسوم الجمركية على المنتجات الطبية إلى تحقيق مكاسب كبيرة طويلة الأمد.

كما يمكن التعاقد بشكل مباشر مع الشركات الخاصة لتعزيز الإنتاج لتلبية إحتياجات الدول النامية، وهناك بعض تلك المبادرات قيد التنفيذ بالفعل، لكن من أجل تحقيق أعظم فائدة يجب منح الدعم اللازم للإنتاج للدول لا على أساس إحتياجات المستهلك لكن إستنادا إلى الميزة النسبية للمنتج، وستستفيد المواقع المختارة من

الإستثمارات والوظائف الجديدة، لكنها ستكون مطالبة بالإبقاء على حرية التجارة بالكامل، فالانفتاح سيضمن إنتاج المنتجات الطبية الأساسية في أكثر الأماكن كفاءة وتدفقها إلى حيث تشتد الحاجة إليها[1].

الشكل رقم(59): تطور نمو التجارة السنوية في السلع الطبية، حسب مجموعة المنتجات، 2019 و2020

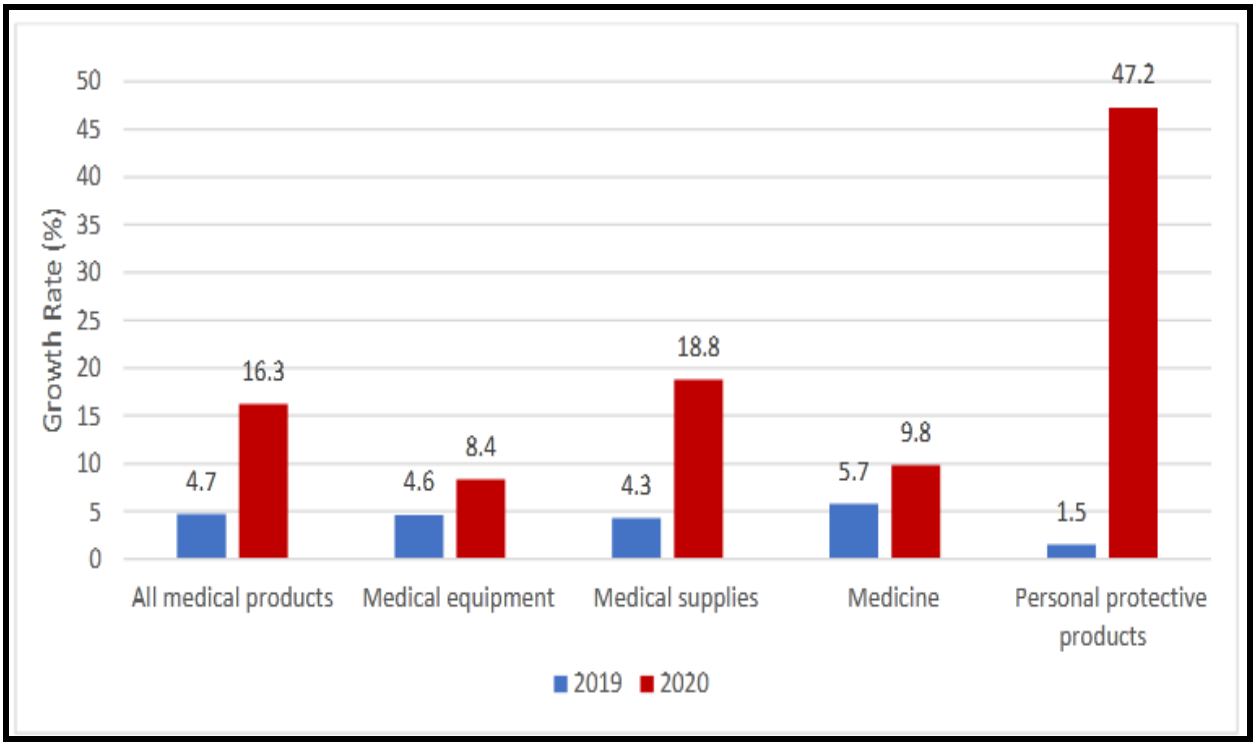

المصدر: من :TRADE IN MEDICAL GOODS IN THE CONTEXT OF TACKLING COVID-1 بتاريخ 2021/12/14 2020/06/30DEVELOPMENTS IN THE FIRST HALF OF

من الشكل نلاحظ زيادة تجارة المنتجات الطبية بصورة كبيرة جدا حيث إرتفعت من إلى4.7% في 2020 إلى 16.3%في سنة 2021 ، فيما ارتفعت تجارة التجهيزات الطبية من 4.6% في سنة 2020 إلى 8.4% في سنة 2021، وتسجيل زيادة في الإمدادات الطبية من 4.3% في سنة 2020 إلى 18.8% في سنة 2020 أما بالنسبة لتجارة الأدوية فقد إرتفع نسبتها من5.7% في 2020 إلى 9.8% في سنة 2020 فيما سجل إرتفاع كبير جدا قدره بنسبة 47.2% في نصف عام 2021 في وسائل الوقاية الشخصية مقارنة بتسجيل 1.5% سنة 2020، وهذا بسبب تداعيات جائحة كوفيد 19 على الأشخاص ومحاولتهم حماية أنفسهم من إنتقال العدوى وبإعتبارها وسائل شخصية فإن الطلب عليها سيزيد نظرا لمحدودية مدة إستعمالها، والزامية إتباع الإرشدات الخاصة بالتعقيم والنظافة.

[1] أديتا ماتو وميشيل روتا، **مدونة البنك الدولي بعنوان عدوى النزعة الحمائية في زمن إنتشار فيروس كورونا**، على المرقع **blogs.worldbank.org** بتاريخ 2020/03/27، تاريخ الإطلاع 2022/05/30 الساعة 21.00.

الشكل رقم(60): تطور نمو التجارة السنوية في السلع الطبية، حسب مجموعة المنتجات، الثلاثي الثاني لسنة 2020 والثلاثي الأول لسنة2021

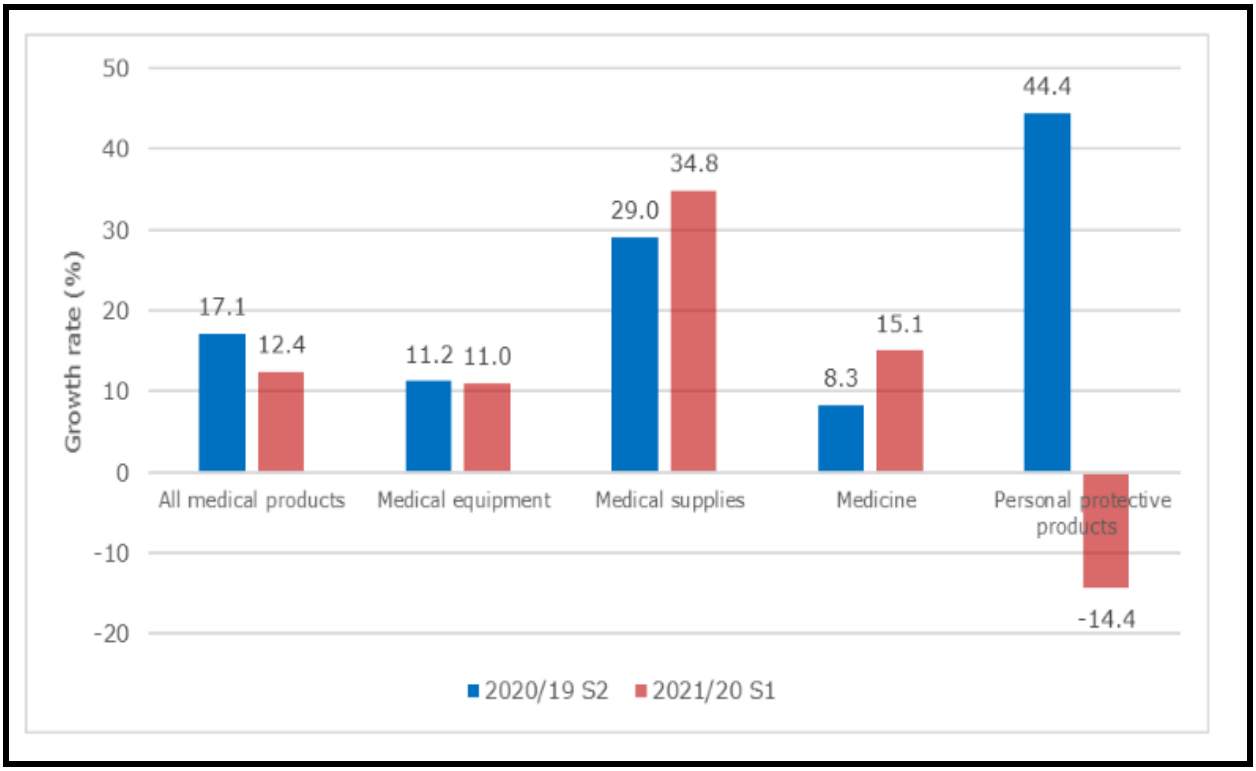

المصدر: من TRADE IN MEDICAL GOODS IN THE CONTEXT OF TACKLING COVID-19: DEVELOPMENTS IN THE FIRST HALF OF 2021-. بتاريخ14/12/2021

من الشكل نلاحظ زيادة تراجع تجارة المنتجات الطبية بصفة عامة إلى 12% في 2021 مقارنة بتسجيلها 17%في سنة 2020، فيما بقيت تجارة التجهيزات الطبية عند نفس المستوى من سنة 2020، وتسجيل زيادة في الإمدادات الطبية قدرها 34% في سنة 2021 مقارنة بتسجيل 29% في سنة 2020 أما بالنسبة لتجارة الأدوية فقد ارتفع نسبتها إلى 15.1% في 2021 مقارنة بتسجيل 8.3% في سنة 2020 فيما سجل إنكماش قدره بنسبة –14 % في الأول نصف عام 2021 في وسائل الوقاية الشخصية مقارنة بسنة 2020.

عندما بدأت جائحة COVID في النصف الثاني من عام 2019، إحتسب قطاع السلع الطبية 5.4% من إجمالي التجارة العالمية، وإستمرت حصة القطاع في النمو وبلغت 1،286مليار دولار أمريكي (الصادرات بالإضافة إلى الواردات) في النصف الأول من عام 2021 والتي تضمنت6.1 % من إجمالي التجارة العالمية لنفس الفترة.

ثانيا: دور منظمة التجارة في تأمين الأمن الغذائي

أدت جائحة كوفيد–19 الى تراجع غير مسبوق في الناتج الإقتصادي والتجارة، حيث أنه سيكون للتجارة دور أساسي في التمكين لتعاف إقتصادي قوي، لذا من المشجع أن نرى إلتزاما عاما من دول مجموعة العشرين بصيانة حركة التجارة، أخذت القيود التجارية من جانفي 2020 بالنسبة للإمدادات الطبية والدواء بالأساس شكل

إجراءات حظر التصدير، وشملت سلعا قيمتها 111 مليار دولار، لكن إجراءات تسهيل تدفقات التجارة طغت على ذلك، كما أن زهاء 30% من إجراءات التقييد الجديدة قد أُلغي منذ ذلك الحين.

حيث حذرت منظمة التجارة العالمية من خطورة جائحة كوفيد-19 وتأثيرها في الأمن الغذائي للدول، بعد أن أثرت على نحو سلبي في الوظائف والدخل، وأدت إلى زيادة عدد الجياع في جميع أنحاء العالم، خاصة وان البلدان ما زالت تكافح الوباء، وما زالت تداعياته على سلاسل الإمداد الغذائية واضحة، وإستمرار المخاوف من تحول كوفيد-19 من أزمة صحية مستمرة إلى أزمة غذائية، خاصة أن خيارات السياسة التجارية للحكومات ستحدد كيفية تطور الوضع في المستقبل.

وانخفض إجمالي التجارة السلعية على نحو حاد في النصف الأول من عام 2020، وزادت الصادرات الزراعية والغذائية بنسبة 2.5% خلال الربع الأول من العام، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، مع زيادة أخرى في مارس2020، يتوقع أن يعاني نحو 270 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي على نحو حاد بحلول نهاية عام 2020، ما يمثل زيادة بنسبة 82% عن توقعات قبل الوباء، وفقا لأحدث تقديرات برنامج الغذاء العالمي .

وتعمل منظمة التجارة العالمية على أنها منظمة لفتح التجارة، وهي منتدى للحكومات للتفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية، إضافة إلى كونها مكانا لها لتسوية النزاعات التجارية، وتعمل بنظام قواعد التجارة، من خلال عمل الحكومات الأعضاء على حل المشكلات التجارية التي تواجهوها مع بعضها البعض[1].

المطلب الثاني: منظمة التجارة العالمية وحقوق مليكة لقاحات كوفيد 19

هناك عدة عوامل مطلوبة لحل مشكلة عدم المساواة في الحصول على اللقاحات والعلاجات والتشخيص ويمكن لمنظمة التجارة العالمية أن تلعب دورًا فيها جميعًا ويتمثل أحد أدوارها في تخفيف قيود التصدير بحيث يمكن لسلاسل التوريد العمل بسهولة مع المنتجات النهائية وكذلك المواد الخام والإمدادات نحتاج أيضًا إلى موظفين مدربين للتصنيع، ثم نحتاج إلى زيادة القدرة التصنيعية 80% من صادرات العالم من اللقاحات تتركز في 10 مناطق أغلبها في أمريكا الشمالية وجنوب آسيا وأوروبا ولقد رأينا المشاكل مع هذا التركيز، لذا نحتاج أيضًا إلى استخدام القدرة في الأسواق الناشئة والبلدان النامية المتوفرة الآن ويمكن تغييرها في الأشهر الستة إلى التسعة المقبلة[2].

---

[1] مقالة بعنوان **تقرير لمنظمة التجارة العالمية إن جائحة كورونا أفضت إلى تراجع حاد في فرض إجراءات جديدة لتقييد التجارة منشور على الموقع** على موقع **al-ain.com/article/what-did-corona-global-trade-effective-role-g20** . بتاريخ 2020/11/19، تاريخ الإطلاع 2022/05/29 الساعة 17.00.

[2] أوليك صاندرا فاكيلينا، **مقالة بعنوان: ما دور منظمة التجارة العالمية خلال وباء كورونا وكيف تعمل على وصول اللقاحات بشكل عادلة؟** على الموقع **arabic.euronews.com** بتاريخ 2021/05/12، تاريخ الإطلاع 2022/05/29 الساعة 20.00.

الشكل رقم(61): ويمثل الشكل التالي إجمالي عدد الجرعات المصدرة التراكمية من لقاح كوفيد 19 حسب البلدان وإجمالي الجرعات المصدرة بالشهور فيه إلى غالية 2022/03/31.

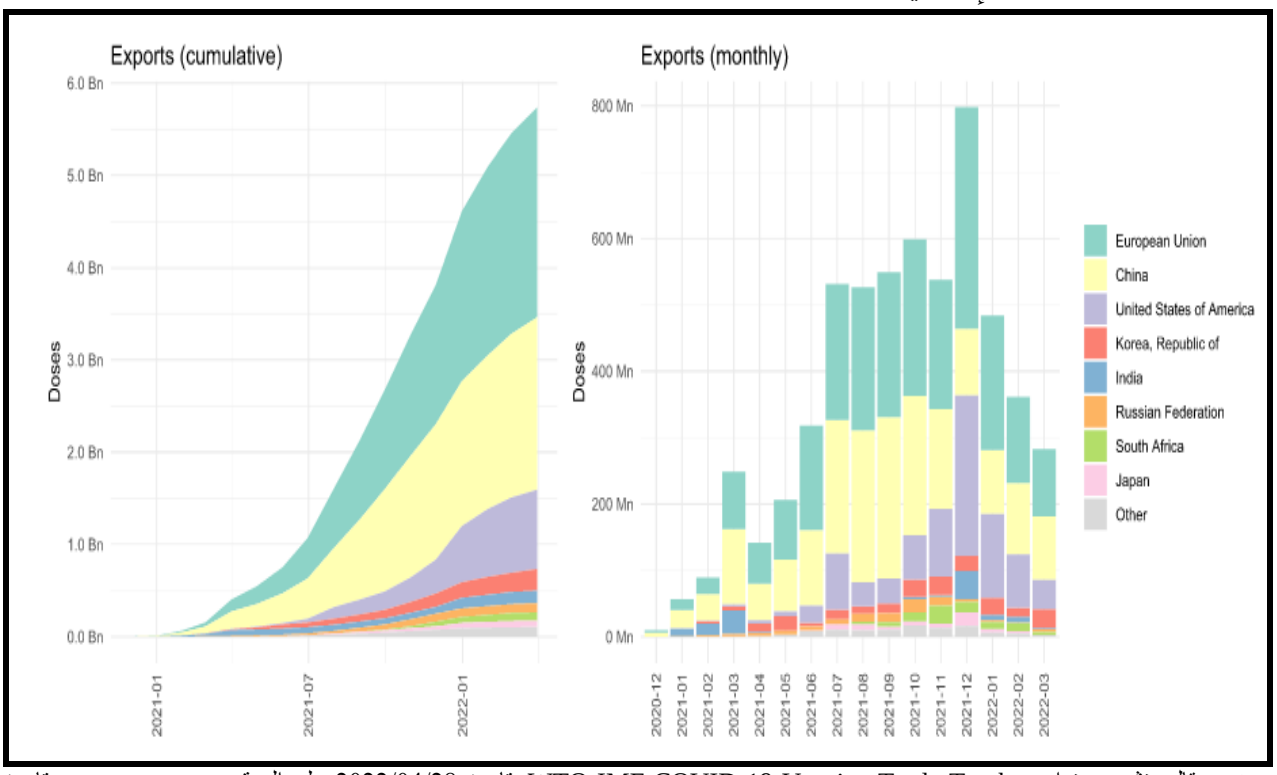

المصدر: مقال منشور بعنوان WTO-IMF COVID-19 Vaccine Trade Tracker بتاريخ 2022/04/28 على الموقع www.wto.org ، تاريخ الإضطلاع 2022/05/30 الساعة 20.00 .

يوفر متعقب تجارة اللقاحات التابع لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي بيانات عن تجارة وتوريد لقاحات COVID-19 حسب المنتج والإقتصاد ونوع الترتيب، يعتمد المتتبع على عمل مذكرات معلومات أمانة منظمة التجارة العالمية بشأن COVID-19 والتجارة العالمية

وقد طالبت أربع من أبرز منظمات الصحة والمال والتجارة في العالم الشركات المصنّعة للقاحات كوفيد بمنح أولوية للجرعات المخصصة للدول الأفقر لسد "النقص الحاد والمقلق"، وأفاد رؤساء منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في بيان مشترك أن على الدول التي حققت تقدّما في التطعيم ضد الوباء تقديم جرعات سريعا إلى الدول ذات الإمكانيات الأقل، وفي تصريحاتهم شددو على مدى إلحاح مسألة توفير الوصول إلى لقاحات كوفيد والفحوص والعلاجات للأشخاص في دول العالم النامية، خاصة وأن مجال التطعيم يعاني النقص الحاد والمقلق في إمدادات الجرعات معوقا أساسيا بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض والمنخفض إلى المتوسط، خصوصا بالنسبة لباقي العام وشددو على الدول التي تحظى ببرامج تطعيم متقدّمة ضد كوفيد-19 إلى أن تمنح في أقرب وقت أكبر قدر ممكن من جرعات اللقاحات التي أبرمت عقود بشأنها لكوفاكس وصندوق حيازة اللقاحات الإفريقي والدول ذات الدخل المنخفض والمنخفض إلى المتوسط 2021 .[1]

[1] **مقالة بعنوان: منظمات دولية تكالب مصنعي لقاحات كوفيد 19 بمساعدة الدول الفقية**، على الموقع الالكتروني**arabic.euronews.com** بتاريخ 2021/07/31، تاريخ الإطلاع 2022/05/15 الساعة 18.00.

ودعا مصنّعي لقاحات كوفيد إلى مضاعفة جهودهم لزيادة إنتاج اللقاحات خصوصا لهذه الدول وضمان منح أولوية لتوفير الجرعات إلى كوفاكس والدول ذات الدخل المنخفض والمنخفض إلى المتوسط، على الترويج للجرعات المعززة وغير ذلك من الأنشطة، ودعوا الحكومات لخفض أو إزالة الحواجز أمام تصدير اللقاحات وجميع المواد المرتبطة بإنتاجها، متحدثين عن حاجة ملحة للتعامل مع أي عراقيل تطرأ على سلاسل الإمداد وأسست الوكالات الدولية الأربع فريق عمل مشتركا بشأن لقاحات كوفيد والعلاجات والتشخيص للدول النامية بهدف تحديد وحل العقبات في الإنتاج وعقد فريق العمل أول إجتماع له في 30 جوان2021 وتم إعطاء أكثر من أربعة مليارات جرعة من لقاحات كوفيد حول العالم، وفق تعداد لفرانس برس وأعطيت 98,2 جرعة لكل مئة شخص في الدول المصنّفة عالية الدخل لدى البنك الدولي، مقارنة بـ1,6 لكل مئة في الدول الـ29 الأقل دخلا[1].

الجدول رقم (10): إجمالي عدد الجرعات المستوردة من لقاح كوفيد 19 حسب فئة دخل البلدان ونسبة التطعيم فيه الى غالية 2022/03/31

واردات الجرعات من لقاح كوفيد 19	عدد الجرعات (مليون جرعة)	عدد الجرعات لكل 100 شخص	عد السكان بالمليون	النسبة المئوية للتطعيم
البلدان ذات دخل منخفض	235.5	52.1	678.4	%12
البلدان ذات دخل متوسط	2.013.3	67.2	2.994.7	%48.4
البلدان ذات دخل أعلى من المتوسط	2.243	76.5	2.930.4	%72.6
البلدان ذات الدخل المرتفع	1.129.4	90.7	1.244.6	%73.2

المصدر: مقال منشور بعنوانWTO–IMF COVID–19 Vaccine Trade Tracker بتاريخ 2022/04/28 على الموقع www.wto.org ، تاريخ الإضطلاع 2022/05/30 الساعة 20.00 .

من الشكل السابق نجد أن نسبة التلقيح في الدول ذات الدخل المرتفع وذات الدخل أعلى من المتوسط وصلت إلى نسب كبيرة، بينما بقيت الدول ذات الدخل المتوسط والدخل المنخفض تسجل نسب تلقيح ضعيفة، وهذا ما يعزز دور الذي لعبته منظمة التجارة العالمية في العمل على إلغاء الملكية الفكرية للقاحات مؤقتا ومشاركتها مع الدول الأخرى الضعيفة من أجل تلقيح أكبر فئة ممكنة.

المطلب الثالث: تقييم دور منظمة التجارة العالمية في الحد من تدعيات كوفيد 19

منظمة التجارة الدولية في وضعها الراهن ليست إطارا مناسبا لمعالجة التحديات التي تواجه التجارة الدولية، ولا بد من إعادة تأهيلها لتكون مستعدة لتنفيذ إستجابة أكثر فعالية للأزمات الصحية والإقتصادية الحالية الناجمة عن وباء كوفيد–19. فحسب نائب المدير العام لمنظمة التجارة الدولية، ألن وولف، إن هذه المنظمة في حاجة إلى معالجة القضايا التالية لكي تبقى وتكون أقوى حضوراً وفعالية في التجارة الدولية[2]:

[1] أوليك صاندرا فاكيلينا، **مرجع سبق ذكره**، تاريخ الإطلاع 2022/05/29 الساعة 20.00

[2] أحمد الصفتي، **مقالة بعنوان تقييم دور منظمة التجارة العالمية في أعقاب أزمة كوفيد 19** على الموقع **trendsresearch.org** بتاريخ 2020/08/26، تاريخ الإطلاع 2022/05/29 على الساعة 19.00.

أولا: ضمان المساواة

بما يضمن تمتع جميع أعضاء المنظمة بحقوق متساوية داخل إطارها، ومن المعلوم أن مستوى قدرة أعضاء المنظمة يختلف من دولة إلى أخرى، وأن درجة التناغم بين الدول الأعضاء تعتمد على مدى قدرة هذه الدول على تحمُّل مسؤوليات أكبر تتناسب مع مكانتها من أجل إنجاح الجهد الجماعي، ولذا ينبغي التأكيد على مسألة تحمل الأعضاء الأقدر لمسؤولية أكبر لكي تستطيع منظمة التجارة العالمية الحفاظ على المنافع المكتسبة من التجارة الدولية وتعظيمها إلى مستويات أعلى.

ثانيا: التركيز على عدم التمييز

بموجب التجارة الدولية وقواعد منظمة التجارة العالمية، يمكن أن يتخذ مبدأ عدم التمييز أشكالا عديدة:

– تروج منظمة التجارة العالمية لمفهوم الدولة الأولى بالرعاية الذي يطلب من الدولة العضو في المنظمة تقديم أي تنازل أو امتياز أو حصانة لدولة أخرى في أي اتفاق تجاري، غير أن العديد من الترتيبات التجارية الثنائية وبعض الترتيبات التجارية الإقليمية مصمَّمة لمعاملة الواردات القادمة من الدول الأعضاء بطريقة أفضل من تلك القادمة من الدول الأخرى.

– تروّج منظمة التجارة العالمية لمبدأ المعاملة الوطنية الذي يشترط عدم التمييز بين المنتجات المحلية والمنتجات الأجنبية لأغراض داخلية، مثل الضرائب، غير أن العديد من الدول الأعضاء لا تلتزم بهذا المبدأ وتلجأ إلى تصعيد الحروب التجارية بحجة الأمن الوطني ومكافحة سياسات الإغراق، ولا بد من إعادة النظر في هذه الممارسات ووضع قواعد أكثر صرامة للحد منها وضمان وجود تجارة عادلة وحرة للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

ثالثا: إعادة التفكير في مفهوم السيادة

ترتبط السيادة أساساً بقدرة الدول الأعضاء على امتلاك "حيِّز سياساتي" عندما تُلزم نفسها بتطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية، ولكن استخدام "الحيز السياساتي" من جانب أي دولة يمكن أن يجعل تصرفاتها تفرز نتائج عكسية بالنسبة للدول الأخرى، إن قيمة منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بممارسة الدول الأعضاء لسيادتها الوطنية تتجسد في الحيِّز الذي تتركه اتفاقات المنظمة لتحقيق الأهداف الوطنية، ولكن مفهوم السيادة في إطار منظمة التجارة العالمية يحتاج إلى توضيح، لأنه في ظل انعدام القيود يمكن لتصرُّف أي دولة بموجب مفهوم "الحيّز السياساتي" أن يؤدي إلى معاملة بالمثل من جانب الدول الأخرى الأعضاء، الأمر الذي يمكن أن يقوِّض حرية التجارة الدولية.

رابع: التركيز على التنمية

ينبغي على منظمة التجارة العالمية أن تعيد التفكير في سياساتها وتسهيلاتها ومساعداتها الفنية التي تقدمها لأعضائها من الدول النامية. فأساس التجارة الدولية يقوم على افتراض أن التخصص سيؤدي إلى مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة، غير أن افتقار العديد من الدول النامية إلى السوق والقوة السياسية كثيراً ما يقود إلى تصوُّر عدم عدالة نظام التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية التي تديره. كما ينبغي وضع توصيف أكثر واقعية للدول الأعضاء لتُحدّد بموجبه الدول النامية من غيرها، وذلك لضمان المعاملة العادلة لجميع الدول

الأعضاء، ولا شك في أن هذا سيقلل من المقاومة والإجراءات المضادة من جانب الدول المتقدمة التي ترى بعض الثغرات في تطبيق هذه المزايا.

خامسا: تعزيز الشفافية

رغم أن قواعد منظمة التجارة العالمية وطرق عملها تتطلب أن تكون المعلومات الخاصة بالتدابير الوطنية مجددة وشاملة، فإن العديد من الدول لا توفر هذا المستوى من الشفافية، ولا بد من اتخاذ إجراءات في هذا الجانب لأن زيادة الشفافية في الممارسات التجارية وفي السياسات من شأنها أن توسِّع دائرة الفوائد لجميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

سادسا: المعاملة بالمثل

غالبا ما تبرر مفاوضات التجارة الدولية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية المرونة والحيز السياساتي والقيود المؤقتة على السيادة بالحصول على معاملة بالمثل من جانب الدول الأخرى .وهذا يعني إعطاء إمتيازات مقابل تلقي أمتيازات، ولكن هذه المعاملة ليست مرتبطة دائما بالقرارات الخاصة بالسياسات التجارية، ويجب على أعضاء منظمة التجارة العالمية أن يفكروا في هذا الأمر ضمن مسألة العدل والحاجة إلى تقديم إسهام إيجابي صافٍ؛ أي إعطاء أكثر مما يتلقونه مباشرة، لأن الآثار الخارجية الإيجابية الناجمة عن التجارة الأكثر حرية وعدالة سوف تعود فعلياً بالفائدة على جميع الدول الأعضاء.

ينبغي استكشاف توجهات وقواعد جديدة لمجابهة التحديات المتزايدة التي تواجه منظمة التجارة العالمية قبل أزمة "كوفيد-19" وبعدها، وينبغي على الدول الأعضاء أن تعيد التفكير في ممارساتها وسياساتها التجارية من أجل ضمان استمرارية المكاسب التي تحققها التجارة الدولية الحرة. وفي الوقت نفسه، لا بد من صياغة فهم جديد لكيفية تسوية المظالم بين الدول المتقدمة والدول النامية من أجل منع الممارسات المضرة والمريبة من عرقلة حركة التجارة الدولية وضمان إستقرار سلاسل القيمة العالمية وسهولة عملها.

خاتمة الفصل:

إن تحول جائحة كوفيد 19 إلى أزمة اقتصادية عالمية فرض ضرورة التنسيق والتعاون العالميين لمواجهة تداعيتها الصحية والإقتصادية، وأبررت الجائحة ضرورة العمل جماعيا لتحقيق مكاسب مشتركة، وقد عملت مؤسسات العولمة الثلاث(صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك الدولي، ومنظمة العالمية للتجارة) على العمل جنبا إلى جنبا مع باقي الهيئات والمنظمات العالمية للحد من تداعيات جائحة كوفيد 19 على الإقتصاد العالمي، وقد كانت إستجابتها سريعة ومتناسقة، وساعدت الكثير من الإقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على مواجهة تداعيتها، وعملت على تخفيف من تدابيرها المالية للإقراض مما يتناسب مع الظرف الطارئ، وعملت على الدعوة إلى تخفيف أعباء الديون المشتركة، بالإضافة إلي المساعدات الفنية هذا بالنسبة للصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، على الرغم من الإنتقادات الموجهة إلى الدول المتقدمة والتي لم تلعب دور محوري في تسيير هذه الجائحة بل عملت على الانغلاق على ذاتها.

أما بالنسبة لمنظمة العالمية للتجارة فقد وجهت إليها إنتقادات والتي لم تستطع ردع النزعة الحمائية التي التي ظهرت مع بداية الجائحة حيث عمدت البلدان إلى فرض قيود جمركية عالية ومنع تصدير المستلزمات الطبية وكل المواد الموجهة لعلاج المرض و تفضيل مصلحة صحة المواطن على تحقيف مكاسب، وهذا ما أضر بالبلدان المنخفضة الدخل التي عانت وقت الأزمة، هذه النزعة الحمائية والتي تتعارض مع دور ومبادئ منظمة العالمية للتجارة، وعلى الرغم من دورها الفعال في إقناع المخابر التخلي مؤقتا عن الحقوق الملكية الفكرية للقاحات وتسيير التوزيع العادل للقاحات كورنا.

الخاتمة

خاتمة:

هدفت هده الدراسة إلى تسليط الضوء على واحدة من أحدث وأخطر الأزمات التي تعرض لها العالم في الآونة الأخيرة، فبعد ظهورها كأزمة صحية داخلية في الصين أواخر سنة 2019، تحولت إلى وباء عالمي في شهر مارس 2020، ودخل العالم في مرحلة إغلاق شامل تختلف حدته من بلد لآخر في محاولة لكسر سلسلة الجائحة في ظل عدم وجود علاج ناجع لها، وهو ما نتج عنه دخول العالم في حالة ركود اقتصادي وتحولت من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية عالمية. ومع ازدياد انتشار الجائحة وثقل تكلفتها المادية والبشرية، تعرضت الكثير من بلدان العالم لمصاعب مادية وفنية في مواجهة هذا الوباء الأمر الذي تطلب تدخل مؤسسات العولمة المعروفة وهي كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية في محاولة لنقديم الدعم والمساندة للاقتصاديات الأكثر تضررا.

وقد حاولت كل مؤسسة منها تقديم الدعم والمساندة بما يتفق وطبيعة عملها والآليات التي تعتمدها في نشاطها، يث عمل صندوق النقد الدولي على مد الدول الأعضاء فيه بحزمة مساعدات مالية مع استحداث آليات تمويل جديدة للدول الأعضاء تتناسب والطابع الاستعجالي للأزمة، كما رص البنك الدولي على دعم القطاع الصي والقطاع الخاص في البلدان الأكثر تضرار من الأزمة، في حين واجهت منظمة الجارة العالمية العديد من الصعوبات التي حالت دون قيامها بدور فعال في الحد من تداعيات هذه الأزمة أهمها خرق قواعد المنظمة فيما يخص التجارة العالمية وفرض قيود على تجارة الدواء والمعدات الصحية والغذاء وكذا حقوق ملكية اللقاحات وعدم التوزيع العادل لها بين الدول. وعليه نصل لتأكيد الفرضيات التي إنطلقنا منها مما توصلنا إليه في هذه الدراسة:

1-تمكن صندوق النقد الدولي من المساهمة في الحد من آثار الجائحة من خلال تفعيل تسهيلاته التمويلية القليدية وإستحداث آليات تمويل جديدة تتناسب مع الوضع الطارئ، وقد قدم صندوق النقد الدولي دعم مالي غير مسبوق وكانت سرعة إستجابته سريعة وتتناسب مع مكانته على رأس النظام النقدي والمالي العالمي، بالإضافة الى دور التدابير الفنية التي ساعد بها البلدان على إجتياز الأزمة، وبالتالي يمكن القول أن كل الإجراءات التي قام بها كانت فعالة لتجازو أزمة جائجة كوفيد 19 الطارئ، وتكييف آلياته مع الأزمات الطارئة.

2- قدمت مجموعة البنك الدولي أكبر إستجابة للأزمات في تاريخيها بهدف مساعدة البلدان النامية على تقوية تدابيرها ضد الجائحة، وقد حولت مجموعة البنك الدولي كل واحدة في إختصاصها التركيز على تقديم الدعم المالي لقطاعات ومحاور معينة تختلف من منطقة إلى أخرى كما إختلف حجم التمويل المقدم من منطقة الى أخرى، كما قدمت تمويلات طارئة وتقديم منح للبلدان التي تعاني الهشاشة خاصة بالتصدي للجائحة كوفيد 19، وعملت مع مع صندوق النقد الدولي على دعوة البلدان إلى تعليق مؤقت لخدمة أعباء الديون الثنائية للبلدان التي كانت تعاني من خطر عدم السداد حتى قبل الجائحة وقد لاقت هذه الدعوة إستجابة متباينة، بالإضافة الى التدابير المالية ساعدت مجموعة البنك الدولي البلدان على إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية وحماية المكاسب التي حققت من قبل.

3- هناك العديد من العراقيل التي واجهت منظمة التجارة العالمية والتي جعلت دورها محدودا في الحد من آثار الجائحة خاصة عدم قدرتها على وقف النزعة الحمائية التي إنتشرت في وقت إنتشار الجائحة خاصة بالنسبة للمستلزمات والعتاد الطبي المخصص لتقديم العلاجات اللازمة، بحيث عملت البلدان على الإنغلاق على ذاتها مما جعل البلدان المنخفضة الدخل تعاني وتدخل في أزمة وهذا ما يعتبر لإخلال بمبادئ المنظمة والتي تدعو للتحرير الكامل، هذا من جهة و من جهة أخرى كان لمنظمة التجارة العالمية دور كبير في التوزيع العادل للقاحات في العالم حيث عملت على إلغاء مؤقت للحقوق الملكية الفكرية للقاحات والعمل مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة ومحاولة إيصال اللقاحات الى كل بلدان العالم خاصة الدول المنخفضة الدخل.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تعمل العولمة الإقتصادية على تحرير القيود والسماح بإنتقال رؤوس الأموال وتعمل على ربط الأسواق المالية العالمية، وفي ظل هذا الترابط والتكامل مابين الأسواق العالمية تزداد حدة وسرعة إنتقال آثار الأزمات الإقتصادية بزيادة مظاهر العولمة والتي هي نتيجة حتمية لها ومرتبطة بها، وإزدياد تشابك الأسواق المالية مع التجارة العالمية.

- تعمل مؤسسات العولمة الإقتصادية على خدمة مصالح الدول المتقدمة والتي تأخد أكبر نسبة من القوة التصويتية، وتعمل هذه المؤسسات على ضمان مصالح البلدان المتقدمة بطريقة مباشرة وذلك عن طريق التصحيحات الهيكلية التي تفرضها في شروطها لتمويل المشاريع، وبالتالي تفرض التحرير الكامل للسوق وإلغاء قيود التجارة و حركة رؤوس الأموال بدون دراسة تأثيرات ذلك على إقتصاديات هذه البلدان أو أخد وقت من أجل ذلك عن طريق مراحل، بل تفرض ذلك دفعة واحدة وتترك إقتصاديات البلدان تعاني مع عدم وجود آليات لضبط السوق ودراسة مدى تأثير هذا التحرير.

- إنتشر فيروس كورونا كوفيد 19 في وقت قياسي ولم يقتصر على منطقة محددة أو بلد معين مثل باقي الأوبئة السابقة بل أصبح جائحة عالمية ليشكل إستثناء في تاريخ البشرية، مع وجود تباين بين البلدان المتضررة بين حالات الإصابة وعدد الوفيات.

-أصبحت جائحة كورونا كوفيد 19 أول جائحة تتحول من أزمة صحية الى أزمة إقتصادية وذلك نتيج الإغلاقات والتدابير الإحترازية التي قامت بها الدول نتيجة الدعر الذي أصاب العالم خاصة مع عدم القدرة على تحديد كيفية إنتقاله، فأصبحت التدابير الإحترازية الموصى بها من طرف منظمة الصحة العالمية هي الحل الأمثل للتقليل من الإتصال المباشر بين الأفراد وبالتالي وجد كحل مؤقت لتفادي إنتقال الجائحة.

- سجل الإقتصاد العالمي قبل جائحة كوفيد 19 مكاسب قوية في الأسواق المالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن التجارة العالمية لم تكن في أحسن الأحوال حيث كانت متأثرة بالحرب التجارية مابين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، أما بالنسبة للمؤشرات الإقتصادية الكلية فقد سجل معدلات البطالة والتضخم تراجع قبل الجائحة؛ إرتفاع إجمالي الناتج المحلي؛ إرتفاع صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي؛ أما بالنسبة لقطاع السياحة والنقل والمحروقات فقد سجلت إنتعاشا.

– تتسبب أزمة جائحة كوفيد 19 في العديد من الآثار السلبية على المستوى العالمي شملت جميع النواحي والقطاعات كالصحية السياسية الإقتصادية، التعليم والأمن الغذائي، كما كان لها من أضرار وخيمة حولتها إلى أزمة عالمية.

– إستجابة فردية للدول في محاولة التصدي والتخفيف من آثار هذه الجائحة وإتخاد كل دولة الإجراءات التي تراها مناسبة للخروج بأقل الأضرار وإنغلاق الدول على نفسها، مرفوقة بإستجابة من قبل الهيئات والمنظمات الدولية.

– الإجراءات الإحترازية التي تبنتها معظم دول العالم ومنها الغلق الطوارئ الصحية وغلق الحدود وتقيد حركة الأفراد وتقليل حركة النقل البحري والجوي والبري أدى إلى توقف معظم النشاطات الإقتصادية، مما أدى إلى إتسجيل تراجع في كل مؤشرات الأسواق العالمية وذلك نتيجة الركود الذي رافق الإغلاقات العامة وكذلك حساسية الأسواق للأحداث السياسية والإقتصادية وحالة عدم اليقين، بالنسبة لحركة التجارة العالمية فقد سجلت ركود نتيجة توقف سلالسل الإمداد وإتخاد البلدان سياسة حمائية خاصة في المستلزمات الطبية خاصة في النصف الأول من سنة 2020 لتسجل بعدها إنتعاش كبير حيث عاد حجم المبادلات التجارية إلى ماقبل الجائحة، بالنسبة للمؤشرات الإقتصادية فقد سجلت تراجع كل من الناتج الإجمالي وصافي تدفقات الإستثمار الأجنبي، إرتفاع معدلات التضخم ومعدلات البطالة نتيجة فقدان الوظائف وإغلاق المؤسسات والمصانع، بالنسبة للقطاعات كان قطاع السياحة هو الأكثر تضررا نتيجة تقييد السفر وإغلاق المطارات حيث تكبد خسائر فادحة مزال تأثيرها الى يومنا هذا، بالإضافة إلى قطاع النقل، تراجع أسعار المواد الأولية والمحروقات نتجة إنخفاض الطلب عليها نتيجة توقف المصانع والتي تعتبر محرك الإقتصاديات الدولية.

– إعتماد مؤسسات العولمة على آليات والتدابير مالية وفنية إعتيادية وأخرى طارئة أتاحت للبلدان الأعضاء الأشد فقرا وتضررا من جائحة كوفيد 19 بهدف تقديم الدعم المالي وتسير أزمة الديون الناتجة عن الجائحة والتصدي لمواجهة تفشي الوباء والأزمة الإقتصادية العالمية الناجمة عنه وهذا مايعزز مكانتها في النظام النقدي والمالي العالمي.

–بروز ضرورة إستخدام الصيغة الإلكترونية في أساليب العمل جديدة العمل وتقديم المساعدة للبلدان الأعضاء، بدون الحاجة للتنقل وسرعة وصول المعلومات.

– تبنى مؤسسات العولمة لخطط تعافي للخروج من هذه الجائحة الصحية والإقتصادية بسرعة كبيرة يبرز دورها في حل الأزمات الاقتصادية، ويبرز عمل مؤسسات العولمة على تكييف آلياتها مع مواكبة الأزمات الطارئة وعملها على تكييف أجهزتها مع الظروف الطارئة وإستشراف الأزمات في المستقبل.

– ضخامة وحجم التمويل الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في أزمة جائحة كوفيد19، وعمل هذه المؤسسات على إيجاد موارد مالية طارئة لتمويل القروض ورفع قدرة إقراضها بشكل يتناسب مع حجم الآثار التي خلفتها الجائحة.

– لم تلعب منظمة التجارة العالمية الدور المنوط بها بل وقفت عاجزة عن ردع النزعة الحمائية التي إنتشرت في وقت الجائحة ، وهذا نتيجة عدم وجود آليات لفرض عقوبات على الدول.

ثالثا: مقترحات الدراسة:

في ختام هذه الدراسة يمكننا تقديم مجموعة من المقترحات:

1- ضرورة قيام مؤسسات العولمة الإقتصادية بوضع إستراتيجيات مستقبلية لمواجهة الأزمات الطارئة، على ضوء دروس وعبر الأزمات السابقة؛

2- ضرورة التنسيق بين مؤسسات العولمة الإقتصادية وباقي الهيئات والمنظمات العالمية الأخرى لزيادة فعالية تدخلها في علاج الأزمات والحد من آثارها؛

3- مؤسسات العولمة القتصادية مطالبة بالقيام بإصلاحات على هياكلها وآليات عملها بناءا على ما واجهته من نقائص وهفوات في أزمة كورونا، خاصة المنظمة العالمية للتجارة؛

4- ضرورة توجيه الدعم والمساعدة والتمويل الكافي للدول الأعضاء وبالأخص الأكثر فقرا لتمكينها من تطبيق السياسات الوقائية وذلك لتحقيق التعافي العالمي في جميع الميادين والقطاعات، تفاديا لوقع جائحة أخرى أو إستمرار الجائحة.

5- الاهتمام بالدراسات الاستشرافية في ظل تكرار حدوث الأزمات وتنوع مصادرها.

آفاق الدراسة:

يمكن لهذه الدراسة أن تمتد لمجالات أخرى يمكن ايرادها فيما يلي:

- آثار أزمة جائحة كوفيد 19 على الأسواق المالية العاليمة.
- آثار أزمة جائحة كوفيد 19 على المبادلات التجارية العالمية.
- تأثير جائحة كوفيد 19 على الإقتصاديات النفطية.
- تداعيات جائحة كوفيد 19 على اقتصاديات الدول العربية.

5- إستشراف القوى الإقتصادية العالمية بعد تداعيات جائحة كوفيد 19.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

قائمة المراجع بالغة العربية

قائمة الكتب

1-إبراهيم مرعى العقيقي، **سياسات مؤسسات النقد الدولي والتعليم**، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2006.

2-أحمد صالح حسن قادر، **ظاهرة العولمة الإقتصادية وتأثيرها على أسواق المال العالمية**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

3-أحمد حسن صالح قادر، **ظاهرة العولمة الإقتصادية وتأثيراتها على أسواق المال العالمية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

4-أحمد فواز الدليمي، أحمد يوف بودين، **إدارة الأزمات الدولية المالية والإقتصادية**، دار جيلس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

5-السيد أحمد السريتي، **المنظمات الإقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، إسكندرية،.2014

6-الشقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر.

7-بركات محمد مراد، **ظاهرة العولمة بين رفض العرب والإسلاميين والترويج الغربي**، بدون دار نشر أو سنة نشر.

8-تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمان، 1999.

9-جواد كاظم البكرى، **فخ الإقتصاد الأمريكي، الأزمة المالية**، ط1، نيسان للنشر والتوزيع والإعلام، حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، بيروت، 2011.

10-حسين القتلاوي سهيل، **منظمة التجارة العالمية**، الطبقة الأولى دار الثقافة، عمان ،2006.

11-خليل السحمراني، **منظمة التجارة العالمية والدول النامية**، الطبقة الأولى، دار النفاس للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.

12-سامح سعيد عبود، **في جدور الأزمة الإقتصادية العالمية**، الطبعة الأولى، مركز المحروسة، مصر، 2011.

13-سمير عباس، **البنك الدولي وصراع الإرادات**، الطبعة الأولى، مصر الغربية للنشر والتوزيع، مصر،2013 عمان، 2012 .

14-ضياء عبد المجيد، **إقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعية ،2002.

15-طارق فاروق الحصرى، **الإقتصاد الدولي نظريات التجارة الدولية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف السياسات التجارية الدولية، المنظمات الإقتصادية الدولية، التجارة الإلكترونية، الأزمات المالية العالمية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، طبعة 2010.

16-عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.

17- عبد الحليم عمار غربي، **العولمة الإقتصادية رؤى إستشرافية في مطلع القرن الواحد ولعشرون**، دار أبي فداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا ،2013.

18- عبد الحميد عبد المطلب، **إدارة أزمات العولمة الإقتصادية**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر- 2014

19- عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003،

20- عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الإقتصادي العالمي الجديد**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

21- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الإقتصادية (متطلباتها، شركاتها، تداعياتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2006.

22- عصام الدين أحمد أباضة، **العولمة المصرفية**، دار النهضة العربية القاهرة، 2010.

23- علي سهيل حسين الفتلاوي، **العولمة آثارها في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

24- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)**، طبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

25- غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي، والعمليات المصرفية الدولية الطبعة**، الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

26- فليج حسين خلف، العولمة **الإقتصادية**، الأردن، عالم الكتب الحديثة الطبعة الأولى ،.2002

27- قادري عبد العزيز، **صندوق النقد الدولي " ضد FMI" (آليات وسياسات)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

28- محسن أحمد الخضري، **العولمة الإحتياجية**، مجموعة النيل العربية القاهره، مصر، 2001.

29- محسن أحمد الخضيري، **إدارة الأزمات منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الإقتصاد القومي والوحدة الإقتصادية**، مكتبة مدبولي.

30- محمد عبد العزيز الأحرش، **صندوق النقد الدولي والبنك الدوليان وصناعة الفقر في البلدان النامية**، دار النهضة العربية، القاهرة ،2006

31- محمد عبد العزيز محمد الأخمشن، **صندوق النقد والبنك الدول أن وصناعة الفقر في البلدان النامية**، دار النهضة العربية، القاهرة.

32- محمد المجدوب، **التنظيم الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة السابعة، لبنان، 2002.

33- محمد عبد الله شاهين محمد، **سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.

34- محمد لبدة، **الرهن العقاري ودوره في حدوث الأزمات المالية العالمية، دراسة فقهية اقتصادية مقارنة**، ط1، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2018

35-مدني بن شهرة، سياسة **الإصلاح الإقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008.

36- موسى سعيد مطر وآخرون، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

37- ناصري دادى عدون، متخاوى محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، أسباب الانضمام المرتقبة ومعالجتها**، دار المحمدية العامة، الجزائر.

38- نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي**، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011.

39- هيفاء عبد الرحمن، **آليات العولمة الإقتصادية**، دار حامد لنشر والتوزيع، عمان، 2009.

40- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الإقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن.

مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

1- بوصبع بلال، عبغوب عبد اللطيف، **آليات صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل، 2019/2018.

2- بولعسل شمس الدين، مذكرة نيل ماجيستر فرع التحليل اللإقتصادي، **العولمة المالية وإنعكاستها على إقتصاديات الدول النامية – دراسة حالة الدول العربية**، جامعة ال جزائر03، 200 السمة الدراسية 2006-2007.

3- داودي ميمونة، **ظهور الأزمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة المالية (2007-2008)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، سنة 2013-2014.

4- رمضان محمد، **أثر السياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية للدول النامية**، أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012

5- سمير بوقشابية، **تأثيرات سياسة صندوق النقد الدولي على مسار التنمية في الدول المغرب العربي-دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

6- سيساوي طارق، مدكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي علوم إقتصادية، **تداعيات أزمة كوفيد 19 على الإقتصاد العالمي-دراسة تحليلية-**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جيجل، السنة 2020-2021.

7- طالبي صلاح الدين، **تحليل الأزمات الإقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها-حالة الجزائر-)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبو بكر بلقائد، تلمسان، سنة 2009.

8- عبيدات ياسين، **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل** -دراسة حالة منطقة افريقيا جنوب الصحراء، مدكرة نيل ماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 01، السنة الجامعية 2011-2012.

9- عزالدين بوحبل، **المؤسسات المالية الدولية إشكالية تمويل التنمية الإقتصادية في البلدان العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستر في علوم اقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، جامعة جيجل، 2009-2010

10- عكاش مسيفة، مذكرة نيل ماجيستر، **العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية – دراسة مقارنة بين أزمات الدول الناشئة وأزمة الرهن العقاري**، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2012-.2013

11- علي شتوي، **دور صندوق النقد والبنك الدولي بين في تكريس الحكم الراشد بالدول النامية**، أطروحة مقدمة لنيل هادة الدكتورة في العلوم السياسية تخصص منظمات دولية، وإقليمية والحكم الراشد، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2018،2019.

12- قريدة معمر، **أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي بتفعيل أداء النظام المالي العالمي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في لعلوم الإقتصادية مخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، 2017.

13- مريم سرارمة، **دورالمشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.

14- منصور سعدان، أطروحة لنيل الدكتوراه علوم إقتصادية، آثار **المؤسسات المالية والنقدية على إقتصاديات الدول النامية-دراسة حول واقع الإقتصاد الجزائري 1989-2008**، جامعة فرحات عباس – سطيف1، السنة الجامعية 207-2018.

15- مهشي مريم، مذكرة نيل دكتوراه في العلوم الإقتصادية، **واقع تطبق إدارة المعرفة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل العولمة الإقتصادية** – دراسة لبعض المؤسسات الإقتصادية بولاية سطيف، جامعة فرحات عباس-سطيف 2، السنة الدراسية 2019-2020

16- نادية العقون، العولمة **الإقتصادية والأزمات المالية – الوقاية والعلاج – دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012.

<u>المنشورات العلمية (مقالات والملتقيات):</u>

1- أحمد بوراس، **العولمة الإقتصادية والأسواق المالية في الدول النامية**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 17، جوان 2002

2-أحمد فايز الهرش، **أزمة الإغلاق الكبير-الآثار الإقتصادية لفيروس كورونا كوفيد 19**، مجلة البحوث الإدارة والإقتصاد، مجلة رقم 2، عدد02، سنة 2020،

3- بوستة جمال، سلامي ميلود، **المنظمة العالمية للتجارة دورها في تنظيم المنافسة العادلة للتجارة الدولية**، مجلة القانون والمجتمع، العدد1، سنة 2019

4- حساني رقية، حملاوي سكينة، **دور الأزمات الإقتصادية المعاصرة في الأزمات الإقتصادية المعاصرة في تعزيز مسيرة التكتلات الإقتصادية**، مجلة الإقتصادي الصناعي، العدد، 09، ديسمبر ،2015

5- حمد علي إبراهيم العماري، حنان غانم فخور البدوي، **الأزمة المالية: الأشكال-المؤثرات-لنماذج والعدوى المالية، دراسة نظرية-تحليلية الأزمة الأسيوية**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 91، الإصدار 11، جامعة بغداد، العراق، 2009.

6- خالد عجولي، **العولمة الإقتصادية ومؤشرات قياسه**، مجلة البديل الإقتصادي، المجلد رقم 03، العدد 02.

7- رفيقة صباغ، **جائحة كورونا المستجد وآثارها على الإقتصاد العالمي، مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية**، المجلد19، العدد04، السنة 2020،

8- زواق الحواس، **استجابة التعاون الإقتصادي الدولي لمواجهة تداعيات الجائحة (كوفيد -19)**، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، المجل د06، العدد-02، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)

9- سفيان خلوفي، كمال شريط ،**آثر جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 على مؤشرات الإقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى حالة الإقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 08، العدد 03، أم البواقي، ديسمبر 2021.

10- طيب أسامة، **تداعيات جائحة كورونا على الإقتصاد العالمي – الآثار والإجراءات**، مجلة الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد4، العدد1، سنة 2022.

11- عبيدات ياسين بيوض محمد العيد، **مداخلة تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الاقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل، دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة أفريقيا الجنوبية والصحراء**، مجمع مدخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، يوم 8-9 ديسمبر 2014.

12- عبيدة سليمة، **مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الإقتصاد الجديد العدد1، 8ماي 2013، جامعة سعد دحلب البليدة.

13- علي بن صالح حناشي، **أسباب الأزمة الإقتصادية القريبة والبعيدة، المؤتمر حول: الأزمات الإقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها، وعلاجها**، جامعة جرش، الأردن، 14-16 ديسمبر 2010.

14- علي سعدي بن زهرة، **منظمة الصحة العالمية وجائحة كورونا (الأدوار والتحديات)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، بجامعة زيان بن عاشور، الجزائر، بتاريخ 2020/12/01

15- عياش قويدر، إبراهيم عبد الله، **أثار انضماما الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، عدد2، جامعة الأغواط.

16- غبولي أحمد، توايتية الطاهر، **دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد 19) على الإقتصاد العالمي –الأزمة الإقتصادية العالمية 2020-**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المجلد20، العدد الخاص حول الآثار الإقتصادية لجائحة كوفيد 19، سبتمبر .2020

17- قاسمي سميرة، **دور منظمة الأمم المتحدة في ظل انتشار فيروس كورونا**، مجلة العيار في الحقوق والعلوم السياسية والإقتصادية، إصدار المركز الجامعي بتمسلسيت، المجلد 11، العدد2، جوان 2020،

18- قطاني السعيدّ، **تحديات وأفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة،** REVVE D'ECONOMIET STATISIQUE APPLIQUEÉ، عدد22، ديسمبر 2014.

19- كمال رزيق، فريد كورتل، **الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وإنعكاساتها على البلدان العربية،** مجلة بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعية، العدد 20، جامعة البليدة، الجزائر، 2009

20- لحازم بدر **منشور بجريدة الشرق الأوسط** بتاريخ ماي 2020 م، رقم العدد[15138] .

21- لطرش ذهبية، **دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية والإقتصادية،** المتلقي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية والحكومة المالية، جامعة سطيف، أيام21،20 أكتوبر 2009.

22- مريم شريف جنحيط، **علاقة الالتزام بمعايير العولمة المالية مداخلة الملتقى العالمي الدوري حول الأزمة المالية والإقتصادية العالمية،** سطيف، الجزائر، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

23- مشتر فطيمة، شين خثير وآخرون، بعنوان **تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) على قطاع النقل الجوي،** مجلة اقتصاد المال والأعمال،المجلد5، العدد1، ماي 2021.

24- ميلود بن خيرة، سعيدة طيب، **أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) على الإقتصاد العالمي،** مجلة بحوث الإدارة والإقتصاد، المجلد2، عدد2 (خاص2020)

25- اليمين سعادة، **تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الإقتصاد العالمي: الآثار على أهم القطاعات الإقتصادية وسبل المواجهة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة،** المجلد 05، العدد02، ديسمبر 2021.

<u>مقالات الكترونية بوجود كاتب:</u>

1- أحمد الصفتي، **مقالة بعنوان تقييم دور منظمة التجارة العالمية في أعقاب أزمة كوفيد 19** على الموقع الإلكتروني **trendsresearch.org**

2- أوليك صاندرا فاكيلينا، **مقالة بعنوان: ما دور منظمة التجارة العالمية خلال وباء كورونا وكيف تعمل على وصول اللقاحات بشكل عادلة،** على الموقع لالكتروني **arabic.euronews.com**.

3- بوعلام غبشي مقال منشور في الموقع الالكتروني**www.france24.com**

4- بيل غين، **مدونة البنك الدواي بعنوان تيسير التجارة: أمر بالغ الأهمية للتعافي من فيروس كورونا،** بتاريخ 2021/02/11 على الموقع **blogs.worldbank.org/ar**

5- ديتا ماتو وميشيل روتا، **مدونة البنك الدولي بعنوان عدوى النزعة الحمائية في زمن إنتشار فيروس كورونا،** على المرقع الإلكتروني **blogs.worldbank.org**.

6- رباح أرزقي وها نغوين، **بعنوان التعامل مع صدمة مزدوجة، جائحة فيروس كورونا وإنهيار أسعار النفط** بتاريخ 2020/04/14 على الموقع الإلكتروني www.albankaldawli.org-

7- سانجايا بانث، وجيال بازارباشيوغلو:
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/01/18/blog-how-imf-continues-to-change-to-confront-global-challenges

8- سيمونا بلتزامي، موضوع بعنوان **فيروس كورونا: برنامج الأغذية العالمي على إستعداد لمواجة التحدي على** على الموقع لالكتروني ar.wfp.org .

9-مبارك عامر بقنه، مقالة بعنوان مفهوم العولمة ونشأتها، منشورة بتاريخ 2014/08/09 على موقع www.alukah.net تاريخ الاصطلاع 2022/04/15 على الساعة 15.00

10- محمد إبراهيم، **بعنوان النفط 2019 ستة عوامل أثرت على أداء الأسعار العالمية** بتاريخ 2019/12/23 على الموقع.www.aa.com.tr

11- محمد علي، مقالة منشورة في موقع **al-ain.com/article/global-stock-exchanges-2019**، تاريخ النشر 2019/12/30 ، تاريخ الاضطلاع 2022/04/30 السعة 20.00.

12- هشام محمود، بعنوان **4 سيناريوهات لمستقبل صناعة النقل البري العالمي بعد الجائحة، التعافي يستغرق وقتا**، بتاريخ 2021/08/24 على الموقع الإلكترونيwww.aleqt.com.

مقالات الكترونية بدون كاتب:

1- أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات، صندوق النقد الدولي مناخ الرابط:
http://www.inf.org/ar/about/factsheets/in-capacity-development

2- **إجراءات جديدة لتقييد التجارة منشور على الموقع** على موقع:
al-ain.com/article/what-did-corona-global-trade-effective-role-g20.

3- إرشادات ودلائل- **تسمية المرض كورونا (كوفيد 19) والفيروس المسبب له**، من موقع www.who.int

4- **التسهيل الإئتماني السريع لدى صندوق النقد الدولي**، متاح على الرابط:
https://www.inf.org/ar/factsheets/sheets/2016/08/21/08/rapid-credit facility تم أداة -

5- **التمويل السريع (RFI) من صندوق النقد الدولي**، متاح على الرابط:
https://www.mf.ovg/ar/about/factsheets/sheets/2016/08/02/19/55/rapid-financing-instrunent

6- **صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كوفيد-19**-متاح على الرابط:
https://www.inf.org/ar/about/faq/imf-response-to-covid-19

7- **تأثير فيروس كورونا على حركة النقل و المواصلات** مقالة منشورة في الموقع الالكترونيwww.serco.com/meAR/me/media-and-news.

8- مقالة بعنوان: **فيروس كورونا، الولايات المتحدة تؤيد رفع براءات الإختراع اللقاحات ومنظمة الصحة العالمية ترحب** على الموقع الإلكترونيwww.france24.com .

9- **مقالة بصحيفة الوقائع بعنوان إستجابة البنك الدولي لمواجهة تفشي فيروس كورونا www.albankaldawli.org/ar/news/ بتاريخ 2020/10/14.**

10- مقالة بعنوان: **منظمات دولية تكالب مصنعي لقاحات كوفيد 19 بمساعدة الدول الفقية**، على الموقع الالكتروني**arabic.euronews.com** .

11- مقال **مؤشر السياحة العالمية على المنظمة العالمية للسياحة:**
www.e-unwto.org/doi/abs/10.18111/wtobarometereng بتاريخ 01 جانفي 2020.

12- مقالة بعنوان **الحرب التجارية بين بيكين واشنطن يضعف النمو الإقتصادي العالمي** في موقع:
www.france24.com/ar/20181009

13- مقالة بعنوان **مرض فيروس كورونا المستجد 2019 (كوفيد)** من موقع mayoclinic.org.

14- مقال منشور في موقع الالكتروني**www.dw.com**

التقارير السنوية للهيئات الدولية:

1- التقرير صندوق النقد الدولي، السنوي لسنة 2013.

2-التقرير صندوق النقد الدولي، السنوي لسنة 2018.

3-التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، 2020.

4-التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة 2020.

5-التقرير السنوي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار لسنة 2020.

6-التقرير السنوي للمؤسسة التمويل الدولية لسنة 2020.

7-التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة 2021.

8 التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، 2021.

9-دليل ضمان الإستثمار، صادر عن مجموعة البنك الدولي –الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

10-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-إستعراض النقل الجوي لسنة 2020،

11-تقرير مؤسسة التمويل الدولية بعنوان: AN :THE IMECT OF COVID 19 ON AIRPORTS ANALYSIS

المطبوعات:

1-مطبوعة صادرة عن مؤسسة الدولية للتنمية بعنوان الاستثمار في البشر والنمو والقدرة على الصمود، في نوفمبر 2021.

المواقع الرسمية:

1- الموقع الرسمي للبنك الدولي :https://www.albankaldawli.org/

2- موقع الرسمي لمنظمة ا العالمية للتجارة: www.who.int .

3- الموقع الرسمي للصندوق النقد الدولي: https://www.imf.org .

4- الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية الموقع الالكتروني www.ig.com

5- الموقع الرسمي لمنظمة العالمية للطيران المدني www.icao.int .

الملخص

ملخص:

يدرس هذا الموضوع دور مؤسسات العولمة في مواجهة تداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد 19 عن طريق تدخلات هذه المؤسسات وسياسات والإجراءات ومختلف التدابير المالية والفنية والمساعدات المقدمة لبلدان الأعضاء فيها، سعيا منها للحد و التخفيف من تداعيات الجائحة على الإقتصاد العالمي وعلى الصحة العالمية على حد سواء وبالأخص الدول الأعضاء في هذه المنظمات، وكون هذه المؤسسات والهيئات الدولية المسؤولة على الحفاظ على الإستقرار المالي والنقدي حركة المبادلات التجارية في العالم وكذا معالجة الإختلالات الحاصلة في إقتصاديات الدول الأعضاء فيها وذلك عن طريق وضع خطط أنية ومستقبلية وإستشراف الأزمات المتوقعة الحصول مستقلا .

تعتبر أزمة كوفيد 19 أو جائحة كورونا بمثابة تحدى كبير بالنسبة لهذه المؤسسات الإقتصادية الثلاثة فهنا أختبرت مدى نجاعة سياسات وآليات والتدابير المتخذة من طرف هذه المؤسسات بهدف التقليل والتعافي العالمي من الأزمة الإقتصادية العالمية متولدة من هذه الجائحة.

ولكن منذ ظهور جائحة كوفيد 19 إلى غاية يومنا هذا كان النجاح الذي حققته مؤسسات العولمة محدودا ومتفاوت من بلد لآخر خاصة بين الإقتصاديات المتطورة والإقتصاديات النامية والتدابير المتخذة من قبل هذه المؤسسات العالمية، ولتعافي وتوفير اللقاح للجميع ومحاربة الجائحة قبل الشروع في تطبيق باقي خطط التعافي.

– **الكلمات المفتاحية:** العولمة، صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة وباء عالمي، التكافل العالمي. تدابير وقائية، جائحة كوفيد 19

Obstracts:

This topic investigates the role of globalization institutions in dealing with the ramifications of the covid-19 pandemic through their interventions, policies and procedures, and the various financial and technical measures and assistance provided to their member countries, in an effort to reduce and mitigate the ramifications of the pandemic on the global economy and global health, particularly the member states of these organizations, and the fact that these institutions and international bodies are responsible for maintaining the financial and monetary stability of global trade as well as addressing economic imbalances in their member countries by developing immediate and long-term plans and anticipating future crises.

The covid-19 crisis, also known as the Corona pandemic, posed a significant challenge to these three economic institutions, as it put to the test the effectiveness of the policies, mechanisms, and measures put in place by these institutions to reduce and recover from the global economic crisis caused by this pandemic.

However, since the onset of the covid-19 pandemic until today, the success of globalization institutions has been limited and varied from country to country, particularly between developed and developing economies, and the measures taken by these global institutions to recover and provide vaccine for all before beginning the implementation of the rest of the recovery plans.

- **Keywords:** globalization, International Monetary Fund, - World Bank Group, World Trade Organization covid-19 pandemic, global pandemic, global symbiosis. Preventive measures